المنطق الصوري

منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة

تأليف
الدكتور علي سامي النشار
Ph. D. Cantab
أستاذ الفلسفة الإسلامية
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير – الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس – الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

البَابُ الأَوَّلُ

مشاكل المنطق الصورى

* * *

الفصل الأول

تعريفات المنطق

اصل كلمة منطق :

للمنطق تعريفات متعددة مختلفة أدت إلى وجهـــات نظر متباينة حول موضوعاته ، فأدخلت فيه مسائل ، وأخرجت منه أخرى ، طبقا لهذا التعريف أو لذاك . وسنتخير نماذج موجهة من هذه التعريفات تحدد لنا نطاقه وبالتالى تحدد لنا الموضوعات التى يحتويها علم المنطق والموضوعات التى لا يحتويها والتى ينبغى أن لا تبحث ، وسنعرض لهذه التعريفات لنوضح السياق التاريخى لتطور هذا العلم .

بيد أنه من الضرورى أن نقوم بتحليل لفظ «منطق» تحليلا فيلولوجيا ، قبل أن نعرض لتعريفاته ، وتحليل الكلمة دائما سيؤدى إلى معرفة الموضوع ، أو على الأقل إلى تحديد جوهره على وجه الإجمال .

اشتقاق الكلمة الأوربية Logic :

اشتقت كلمة (Logic) الانجليزية أو (Logique) الفرنسيه من الـكلمة اليونانية (Logos) ومعنى (لوجوس) ــ الكلمة ــ ثم اخذت معنى اصطلاحيا ، وهو ما وراء الكلمة من عملية عقلية ، ثم ارتباط الكلمة بكلمة أخرى لتكون قضية أو حكما ، ثم الاستدلال على الأحكام والبرهنة عليها وارتباطها إرتباطا عقليا بعضها ببعض . وبالجملة أخذت كلمة (Logiké) اليونانية التى لا نجدها عند المعلم الأول أرسطوطاليس ، معنى خاصا ، بحيث شملت الدراسات المنهجية العقلية التى وضعها ، وأطلق عليها هذا اللفظ .

وأول من أشار إلى أن الكلمة وضعها الشراح المشاؤون من أتباع أرسطو هو (Poice) فنجد اللفظ عند أندرونيكوس الرودسى ، ثم عند شيشرون ، ثم عند الاسكندر الأفروديسى وجالينوس ، وكتاب اليونان المتأخرين على العموم ، وقد انتشرت فى كتاباتهم كلمة المنطق ، والعلم المنطقى ، وفن المنطق ، والفن المنطقى . ونستنتج من هذا أن أرسطاليس — واضع علم المنطق فى صورته الكاملة — لم يعرف الكلمة ولم ترد فى كتاباته ، وإنما أطلق عليه اسم العلم التحليلى[1] .

ثم أخذت كلمة Logike تدخل فى لفظ كل من العلوم ، باعتبار أن المنطق علم كل العلوم ، وباعتبار أن عناصره أو مبادئه تنطبق على كل العلوم ، ولذلك لم يحاول أصحاب العلوم ومكونوها التخلص من سلطانه ، لا فى وضع علومهم ، ولا فى مناهجهم ، فوسمت أسماء المادة التى يبحث فيها كل علم باسم المنطق ، فاعتبرت كل مادة منطقا ينطبق على دائرة من دوائر الفكر فمثلا بيولوجى (Biology) هو المنطق الذى يبحث فى ظاهرة الحياة ، وسسيولوجى (Sociology) هو المنطق الذى يبحث فى الظواهر الاجتماعية وفسيولوجى (Physiology) هو المنطق الذى يبحث فى وظائف أعضاء الإنسان ... . وسيكولوجى Psychology هو المنطق الذى يبحث فى الظواهر النفسية ... الخ .

اشتقاق الكلمة العربية . منطق :

أما الكلمة العربية (منطق) فقد عرفت ، حين ترجم المنطق الأرسطاليسى إلى اللغة العربية . ولم تكن الكلمة تتضمن فى العربية وقبل ترجمة « المنطق » معنى

(١) Hamelin : le systeme d'Aristote p, 91 et Tricot ; Traite de Logique, P, P., 28-29.

التفكير أو الاستدلال ، بل كانت تدل على معنى الكلام ، وبقى هذا المعنى الأخير شائعا حتى بعد أن اصطلح على تسمية علم الفكر بالمنطق . فنجد إبن السكيت يكتب كتابه إصلاح المنطق،بمعنى إصلاح اللفظ أو إصلاح اللغة. ويخوض الكتاب فى أبحاث لغوية ولفظية ، ولا صلة له بهذا العلم الجديد المنقول إلى العربية وعلى أية حال ترجم الإسلاميون كلمة (Logiké) اليونانية بالمنطق واتخذوا كلمة ــ منطق ــ للدلالة على التفكير ، والاستدلال . لكن الكلمة لم تستقر تماما أول الأمر بل لعصور لاحقة،والسبب فى هذا هو حملات اللغويين والنحاة على الكلمة واستخدامها لهذا العلم العقلى، بينما هى تدل فى نظرهم على الناحية اللغوية . كما هاجم الفقهاء والمتكلمون علم المنطق نفسه باعتباره علما من علوم الأوائل فاعلن الأولون تحريم دراسته وهاجمه الآخرون من ناحية نقدية عقلية . وليتفادى المناطقة من الاسلاميين هجمات اللغويين والنحاة ،أضافوا إلى المنطق كلمة العلم الآلى أو القانون . وليتفادوا هجوم الفقهاء ، دعوا المنطق بمعيار العلم وبالمحك وبالميزان وبالمفعل[1] . غير أن الاصطلاح ثبت نهائيا من ناحيتين : ناحية النقد الخارجى ، وناحية النقد الداخلى .

١ ـ أما من ناحية النقد الخارجى : فان كلمة المنطق والنطق بدأت تبتعد فى جوهر معناها عن كلمة الكلام ، وبخاصة حين أخذ الكلام يتخذ معنى اصطلاحيا آخر، هو البحث فى العقائد.

٢ ـ أما من ناحية النقد الداخلى: فقد انتشر تمييز المناطقة السيكولوجى بين قوتين : إحداهما القوة الناطقة الظاهرة التى تنتج إشارات وحركات،تبدو

(١) على سامى النشار : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ص١٢ ــ ١٨٣، ١٤١ وأنظر أيضا ابن طملوس : المدخل الى المنطق ص ٨ ــ ١٤ .

فى أصوات ، ولا تدل على قوة فكرية منظمة ، وبين القوة الباطنية الناطقة التى تدل على الفكر وتضع قواعد الاستدلال . وهذه القوة الثانية هى المنطق بمعناه الدقيق . وقد يتشارك الانسان والحيوان وغيره فى بعض مظاهر القوة الأولى . أما الثانية فهى خاصة بالانسان ، ولذا كان الإنسان معروفا من بين الحيوانات ، بأنه المفكر أو الناطق . وقد انتشر التعريف ـ الإنسان حيوان ناطق ـ فى الكتب العربية واستقرت الكلمة نهائيا ـ كلمة منطق . ولكن بالرغم من استقرار اسم المنطق فى الكتب العربية عامة ، إلا أنه هوجم حتى عصر متأخر ، بحيث نجد جلال الدين السيوطى يهاجم الاسم فى كتابه الذى يعبر بمجرد عنوانه على هذا الهجوم وهو « كتاب صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام »[1] .

لكن يمكننا أن نقول : إن مجموعة الابحاث المنهجية العقلية التى وضعها أرسطو ، قد تعورف على تسميتها فى العالم العربى باسم المنطق حتى عصورنا الحديثة :

تعريفات المنطق

١ ـ تعريف ارسطو :

يعرف أرسطو المنطق بأنه : آلة العلم ، وموضوعه الحقيقى هو العلم نفسه ، أو هو صورة العلم . وهذا التصور القديم للمنطق[2] وقد أثر تعريف

---

(١) السيوطى : صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام (تحقيق الدكتور على سامى النشار وسعاد على عبد الرازق عام ١٩٧٠) .

(٢) Aristote Metaoh Edition de Tricot. E. 1. 1025 X B. 25 وأيضا: Les Derniers analytiques, p. 2 .

أرسطو للمنطق فى العصور الوسطى إسلامية ومسيحية . فردد الاسلاميون التعريف كما هو ، وكذلك فعل المسيحيون .

٢ - تعريف ابن سينـا :

أما عن الفلاسفة الإسلاميين ، فاننا نرى ابن سينا يقـول « المنطق هـو الصناعة النظرية التى تعرفنا من أى الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً ، والقياس الصحيح الذى يسمى برهانا [١] » . وهذا التعريف أرسطاطاليسى بحت ، يتضمن تفسيرات المعلم الأول للمنطق كما يتضمن تقسيماته له . إنه يقرر أن المنطق آلة نظرية ، صورية نتوصل بهـا إلى الحد الصحيح والقياس البرهانى أى أننا إذا وصلنـا إلى التعريف التـام بواسطة الحـد ، وصلنا إلى أول درجات العلم ، وإذا وصلنا إلى القيـاس البرهانى وصلنـا إلى غاية العلم نفسه . ولم يضف ابن سينا شيئا جـديدا إلى تعريف أرسطو .

٣ - تعريف الغزالى :

أما الغزالى فيحدد المنطق « بانه القانون الذى يميز صحيح الحد والقياس عن غيره ، فيتميز العلم اليقينى عما ليس يقينيا وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها [٢] » ويلاحظ على هذا التعريف أنه يستخدم كلمة قانون والمقصود بالقانون الآلة الصناعية النظرية . ثم بدأ يصف المنطق بصفته المعيـارية ، أى أنه يرى أن المنطق يضع معانى الصواب والخطأ ، فيميز صحيح الحد والقيـاس عن

---

(١) ابن سينا . ص ٣ .

(٢) الغزالى : مقاصد الفلاسفة . ص ٣ .

فاسدها . ثم إن هذا التعريف بعد لا يختلف كثيرا عن تعريف ابن سينا الذى يذهب إلى آن المنطق يبحث فى صورة الفكر ، والتعريف فى جملته أرسطاليسى. وقد سيطر تعريف الغزالى هذا للمنطق على تعريفه له فى كتبه الأخرى ، بحيث نراه هو هو فى معيار العلم ومقدمة المستصفى ومحك النظر، إذا أنه عالج المنطق فى هذه الكتب فى ضوء هذا التعريف ، على أنه قانون وآلة، يتميز بها صواب الفكر عن خطأه .

٤ - تعريف الساوى:

أتى الساوى صاحب البصائر النصيرية ، فحدد المنطق بأنه « قانون صناعى عاصم للذهن عن الزلل ، مميز لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته ، إنما أحتيج إلى تمييز الصواب من الخطأ فى العقائد للتوصل بها إلى السعادة الأبدية ، لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل فى أن يعلم الخير والحق ، أما الحق فلذاته ، وأما الخير فللعمل به [1] .

وتحديد الساوى للمنطق بأنه قانون صناعى يدل دلالة واضحة على الاتجاه العملى للمنطق عنده . ولكن هل معنى هذا أن المنطق عنده فن لا علم؟. لن نبحث الآن فى هذه المسألة ، بل سنبحثها فيا بعد . إنما نلاحظ على ماذكره الساوى مسألة توافق العقول السليمة . هل حقا تتوافق العقول السليمة أم لا تتوافق ؟ إن هذه المشكلة أخذت فيا بعد صوراً متعددة من الخلاف ، بعضها منطقى ، وبعضها ميتافيزيقى .

(١) الساوى . البصائر النصيرة . ص ١

أما من الناحية المنطقية فلم تعد لكثير من القوانين التي سلم بها العقل منذ القدم صحتها ويقينها بل إن قوانين الفكر الأساسية ، وهي مبادئ بديهية ، وضعت موضع النقد ، وتناولها المناطقة الرياضيون المحدثون من وجهة نظر مخالفة للمنطق القديم ، وشك فيها المسلمون من قبل وخرجوا في كثير من أبحاثهم عليها ، والقياس وصورته اليقينية : البرهان — هوجم في العصور الوسطى من المسلمين ، كما هاجمه المحدثون من المناطقة الأوربيين .

أما من الناحية الميتافيزيقية ، فقد اختلفت آراء المفكرين المعاصرين في مسألة اتفاق العقول وتطورها . هل تتفق العقول حقا أو لا تتفق ؟ وهل تتجه في تطورها نحو المماثل أو نحو المتباين ؟ نحو الوحدة أو نحو التعدد ؟ ...

والملاحظة الثانية على ما يذكره الساوي : هو أنه يعتبر المنطق عاصما للذهن من الخطأ في العقائد ، والعقائد هنا ، ما يعتقده الانسان من أفكار على العموم ، ولا يقصد بها المعنى الاصطلاحي لكلمة العقائد . والتعريف في جوهره أرسطوطاليسي ، وإن شابته شائبة رواقية .

٥ — تعريف سلم بحر العلوم :

يتابع صاحب «سلم بحر العلوم» الساوي في تعريفه فيقول «لا بد من قانون عاصم للفكر من الخطأ وهو المنطق ، وهذا القانون قانون كلي لأن الخطأ في الأفكار الجزئية لا يحوج إلى عاصم ، إنما ما يحتاج إلى عاصم هي المسائل الكلية ، فحينئذ ثبت الاحتياج إلى الأعم من المنطق [1] » . وهذا تعريف

---

(١) محب الدين عبد الشكور . سلم بحر العلوم . المقدمة .

أرسطاليسى أيضا ، إذا أن العلم التحليلى عند أرسطو ــ أى المنطق ــ هو علم كلى .

٦ ــ تعريف القديس توما الاكوينى :

أما تعريفات المسيحيين فى العصور الوسطى . فأوضح تعريف لها إنما نجده عند القديس توما الاكوينى ، وهو يعرف المنطق « بأنه الفن الذى يقودنا بنظام وبسهولة بدون خطأ فى عمليات العقل الإستدلالية[1] » والتعريف أرسطاليسى بحت . وقد ساد هذا التعريف كتب المناطقة المسيحيين عامة فى العصور الوسطى ، بحيث لا نجد اختلافا بينا بينهم فى تعريف المنطق . وقد ساد المنطق الأرسطاليسى هذه العصور ، بحيث لا نجد أى دراسة نقدية له ــ كما حدث فى العالم الاسلامى وبقى الاعتناء بهذا المنطق فى دوائر الكاثوليك الفكرية وبخاصة الدومينيكان حتى عصورنا الحديثة .

٧ ــ تعريف مناطقة بورت رويال للمنطق :

فاذا وصلنا إلى المحدثين ، نجد أول تعريف للمنطق لدى مناطقة بورت رويال (Port Royal) فيعرفه هؤلاء « بأنه هو الفن الذى يقود الفكر أحسن قيادة فى معرفة الأشياء ، سواء أن يتعلمها هو بنفسه ، أو أن يعلمها للآخرين » . فالمنطق عندهم فن اكتشاف ، وفن برهنة فى الوقت نفسه.

وهنا نجد خطوة فى فهم المنطق وتعريفه ، قد نجدها مصرحا بها فى المنطق الأرسطاليسى . وإن كانت متضمنة فيه .

---

(١) Comm : in Anal. post I, Lect I.

٨ - تعريف وولف :

فاذا انتقلنا إلى المحدثين من المناطقة الأوربيين وجدنا صورا متعددة لهـذه التعريفـات ، فيعرف وولف المنطق بأنه « دراسة القواعد العامة للاستدلال الصحيح[1] » والإستدلال هنا يعنى استنتاج حكم من حكم أو من أحكام أخرى على افتراض صحة هذا الحكم أو هذه الأحكام ، وكل معارفنا واعتقاداتنا تتكون من أحكام . ويرى وولف أنه ينبغى أن نميز بين نوعين من هذه الأحكام . أحكام تستنتج من أحكام أخرى ، وأحكام لا تستنتج . أما الأحكام التى تستنتج من أحكام أخرى فنتوصل اليها بترتيب معلوم على هيئة خاصة ، فتكون قياسا أو استقراء أو تمثيلا . والأحكام التى لا تستنتج من أحكام أخرى تسمى أحكاما مباشرة أو ذوقية . وليس من السهولة التميز بين هذين النوعين من الأحكام البديهية والاستدلالية . وقد إعتبرت بعض الأحكام بديهية مدة طويلة من الزمن . ولكن تبين بعد تقدم العلوم والتمييز النقدى الدقيق ، أنها أحكام إستدلالية ، وليست بديهية ، ويؤدى بنا هذا الى أن نستنتج : أن المنطق لا يشبه نظرية المعرفة فى شمولها لكل أنواع القضايا ، ولكنه يبحث فقط فى الأنواع الاستدلالية ، ولا يبحث فى مسائل الذوق ولا الحدس ولا مسائل الاعتقادات .

يقول وولف أيضا فى تعريفه (للاستدلال الصحيح) : صحيح هنا تقابل فى الانجليزية كلمة (Valid) وينبغى التميز بينها وبين كلمة (True) أى صدق أو حق . فن الممكن أن يكون الاستدلال صحيحا ، ولا يكون فى الوقت نفسه صادقا . فالاستدلال يكون صحيحا ، إذا ما حققناه بواسطة المقدمات التى

---

(١) Wolf: Studies in Logic, p. 1-9

توصلنا بها اليه ، أى أنه يكون صحيحا ، على إفتراض صحة المادة التى تقدمها اليه المقدمات ، ويكون صادقا إذا ما اتفق الاستدلال مع الحقائق الخارجية ، أو إذا لم يكن ثمت تعارض بين الاستدلال وبين ما تتضمنه حقائقه فى الخارج ، وعلى هذا هناك أشكال من الحجج والاستدلالات تكون صحيحة أحيانا ، ولكنها غير صادقة ، وتكون صادقة أحيانا ،ولكنها غير صحيحة. فمن النوع الأول قياس الخلف ، وهو محاولة إثبات الشىء باثبات بطلان نقيضه، فنحن نستنتج من قياس الخلف ، نتائج تبدو شروطها الاستدلالية صحيحة، ولكنها غير صادقة ، ومن النوع الثانى الأقيسة التى تكون مادتها صحيحة ، ولكن لم يراع فيها شروط القياس .

والمنطق يقتصر فقط على دراسة قواعد الاستدلال الصحيحة ، ولكن ليس معنى هذا أن المنطق لا ينظر إلى مسألة الصدق والكذب . إن المنطق يختص بتصوير الشروط الصادقة للاستدلالات الصحيحة ، أى أن المنطق لا ينظر إلا إلى ناحية صدق قواعده هو ، أى أنه يحدد نفسه فى عدد معين من المسائل . ودراسة شروط الاستدلالات الصحيحة تتضمن دراسة العلاقات بين الاستدلالات والمقدمات التى تستنتج منها هذه الاستدلالات، أما دراسة صدق مادة المقدمات فى كل أنواع الاستدلالات فمن الواضح أنه عمل مستحيل ،ومخالف لفكرة تقسيم العمل ، التى يدين العلم ، كما تدين الصناعة بتقدمها اليها .

وعلى كل باحث أن يتحقق فى نطاق عمله من صدق المقدمات التى سيطبق عليها قواعد الاستدلال . ولكن من اللازم فى دراسة الاستدلال فى ذاته. أن نفصل مشكلة الصدق لندرس الصور المعينة للاستدلال ، والعلاقات الشكلية التى توجد بين الاستدلالات والمقدمات ، وإذا أمكن القول بأن نتائج

الاستدلالات تتحقق بواسطة المقدمات ، وهذا يتضمن التجريد من صدق المقدمات ، فكل علم إذن يقوم بتجريد موضوعه من الأشياء التى تحوم حوله، ويركز جهوده فى الموضوع ذاته ، لكى يسهل مسائله تسهيلا كافيا، يمكن علاجها علاجا معقولا .

ومع ذلك فتجريد الموضوع مما يعلق به من موضوعات ليست منه، ليس معناه رفض هذه الأشياء الأخرى التى قام العلم بتجريد موضوعه منها . ولكن معناه أنه لايستطيع أن يعالج فى آن واحد علوما مختلفة وأجزاء من المعرفة يمكن أن تعالج علاجا أدق عند غيره . هذا هو ملخص تفسيرى لتعريف وولف .

أما التعريف فى ذاته فهو أيضا أرسطاليسى بحت .

٩ – تعريف جفونز :

وصورة أخرى للتعريف عند جفونز (Jevons) فهو يعرف المنطق بأنه علم قوانين الفكر[1] . Laws of Thought ويقصد بقوانين الفكر نوعا من الاطراد الذى يوجد ،والذى ينبغى أن يوجد فى تفكير الإنسان وإستدلالاته، بحيث تعصمه من الخطأ ومن التناقض والأغاليط . وقوانين الفكر هذه قوانين طبيعية ليست صناعية ، بل هى قوانين عامة ليس فى قدرتنا تغييرها أو تحويلها ، وهذا يعكس القوانين الصناعية التى يكتشفها الناس ، والتى فى قدرتهم تغييرها. ولكن القول بأن المنطق يبحث فى قوانين كقوانين الفكر

(١) Jevons ;Lessons of Logic الفصل الأول

عامة ، تخضع لهـا كل الكائنات ، يجعله جزءا من الميتافزيقا ، أى يجعـله علم الفكر الضرورى من حيث هو متطابق مع الوجود ، أو كما يدعوه الهيجليون علم الفكرة المجردة، وعلى هذا يختلط بأبحاث الميتافزيقا، أو بمعنى أدق سيكون للنطق أيضا علم الوجود الصحيح .

ومما لاشك فيه أن المنطق يستند على الميتافزيقا من ناحية، ويتصل بمبحث المعرفة من ناحية أخرى ، ولكن إعتبار المنطق علم الوجود الصحيح سيجعل للمنطق مفهوما أعم ، أنه سيكون علم الفكر المدرك إدراكا صحيحا وعلم الفكر الوجودى بمعنى تطابق الفكر مع الوجود وإعتبارهما شيئا واحدا . والمنطق بالمعنى الأول يشمل مباحث عقلية للتوصل الى الاستدلال الصحيح ، بدون أن يخوض فى مباحث ميتافزيقية مع إستناده أحيانا عليها، والمنطق بالمعنى الثانى منطق وجودى يبحث فى الوجود من حيث هو وجود، وتتضمن مباحثه أجزاء من مباحث ميتافزيقية كبحث قوانين الفكر الضرورية . إن المنطق بالمعنيين السالفين الذكر هو ماقصده أرسطو . فالمنطق عند أرسطو عقلى ووجودى فى الآن عينه ، ومحاولات التخلص من جانبه الميتافزيقى ، إنما نشأت أول الأمر فى العصور الوسطى : المسيحيون من ناحية ، لم يقبلوا الجانب الميتافزيقى من منطق أرسطو، ولذلك وقفت أبحاث الكثيرين منهم فى المنطق عند آخر التحليلات الأولى ، أما مابعد ذلك فاعتبروه بحثا فى الحق المطلق ، لايتصل بالمنطـق من حيث هو علم إستدلال وبرهنة . والمسلمون لم يقبلوا هذا الجانب الميتافزيقى . بل إنهم إعتبروا المنطق الأرسططاليسى كله بحثا وجوديا للتوصل إلى حقيقة الجوهر ، ولذلك لم يقبلوه إن فى تفصيلاته ، وإن فى جزيئاته .

ثم نجـد مهاجمة ميتافزيقية المنطق ، كما سنرى بعد ، تسود كثيرا من

المدارس الحديثة ، بيد أن التعريف السالف الذكر ساد كتب المنطق الصورى الانجليزية ، ولذلك نراها تبحث فى قوانين الفكر الضرورية، وهى التى اعتبرت بحثا فى العنصر المجرد للفكر .

١٠ – تعريف كينز :

ونجد طرازا آخر لتعريف المنطق عند كينز Keynes الذى يحدد المنطق «بأنه العلم الذى يبحث فى النواحى العامة للفكر الصحيح ، وموضوعه هو بحث مميزات الحكم لا كظواهر نفسية ، ولكن كتعبير عن معارفنا، ويبحث على الخصوص فى تحقيق الشروط التى نستطيع بواسطتها الانتقال من أحكام معينة الى أحكام أخرى تنتج عن تلك الأحكام الأولى[1]» والمنطق – على هذا – له عمل مثالى يختص اختصاصا أساسيا بما ينبغى أن نفكر فيه ، ولا يبحث فيما يكون عليه تفكيرنا ، إلا عن طريق غير مباشر، وكوسيلة فحسب ، ومن ثمة ينبغى أن يوصف بأنه علم معيارى أو منظم ، وهو يشترك مع علم الأخلاق وعلم الجمال فى هذه الناحية . ويرى كينز أن هذه الفروع الثلاثة من المعرفة ينبغى تمييزها عن العلوم الوضعية من ناحية، والفنون العملية من ناحية أخرى ، فالمنطق يبحث فى تحقيق القواعد العامة للفكر الصحيح ، والأخلاق تبحث فى القواعد العامة للسلوك الصحيح . والجمال يبحث فى القواعد العامة للذوق الصحيح . وتعريف كينز أيضا أرسططاليسى بحت .

١١ – تعريف رابييه :

وثمة تعريف لمنطق فرنسى هو الأستاذ رابييه Rabier . يحدد رابييه

---

(١) Keynes : Formal Logic p. 1

المنطق بأنه علم العمليات التي بواسطتها يتكون العلم . وله تعريف آخر يميز فيه بين المنطق الصوري وعلم مناهج البحث « المنطق هو اتفاق شروط العقل مع ذاته واتفاق العقل مع الأشياء ، والعمليتان مرتبطتان تكونان الشروط الضرورية والكافية للتوصل إلى الحقيقة » .

الشطر الأول من التعريف : هو المنطق بالمعنى المتعارف لكلمة المنطق انعكاس العقل على ذاته لاستخراج حقائق يسير بمقتضاها في استدلالاته[1]. أما اتفاق العقل مع الأشياء ، فهو تعبير حديث لعلم مناهج البحث .

* * *

ومن هنا نرى أن التعريف الأرسطاليسي للمنطق ساد حتى الآن . وأن جملة ما حدث من تغيرات في هذا العلم في ضوء تحديدنا لأنواع التعاريف التي ذكرناها هو في نطاق المنطق الأرسطاليسي ، أخرجت منه مباحث وأضيفت آراء . ولكنها آراء جزئية لم تغير من حقيقته ، كما تركه واضعه الأول . أن التغيير الوحيد الذي حدث ، والذي له قيمته في تاريخ المنطق الصوري : هو اكتشاف المنطق الرياضي . هذه هي الإضافة الجديدة أو بمعنى أدق الاتجاه الجديد الذي ظهر بجانب المنطق الصوري والذي حاول تعميقه ، ولم ينجح هذا الاتجاه ، لقد ظل المنطق الصوري أرسطاليسيا .

---

(١) Rabior ; Logique p. 2

الفصل الثانى

المنطق وأقسامه

أو المنطق بين الصورية والمادية

١ – المشكلة :

من أهم المسائل التى تثار حول المنطق هى مسألة طبيعته من حيث الصورية والمادية ، هل هو علم صورى ، أو علم مادى ، هل يختص المنطق بصورة الأفكار من حيث هى أو بالأشياء فى ذاتها ومضمونها المادى ؟ .

يقول المنطقى الانجليزى جونسون : إن عمل المنطق فى أوسع معانيه هو أن يحلل وينقد الفكر ، وهذا التحليل : إما أن يشمل الفكر نفسه ، وإما أن يشمل صوره ومبادئه ، إما أن يتجه نحو مضمون الفكر نفسه ، وإما إلى القواعد التى يسير عليها المنطق فى بحث هذا المضمون فى الإستدلال . لقد كانت هذه هى المشكلة الخطيرة التى واجهت الباحثين فى المنطق .

وعلى هذا الأساس ميز المناطقة بين نوعين من المنطق : المنطق الصورى الذى يبحث فى صور الفكر فقط ، بدون إهتمام بالموضوعات التى نفكر فيها ، وبين المنطق المادى الذى يكون جزءا من مبحث المعرفة ، ويعتبر الناحية الموضوعية للفكر كشىء أساسى . فموضوع المنطق الصورى إذن هو أن يضع القواعد التى تجعل الفكر متفقا مع ذاته ، أى القواعد التى تجعل الفكر لا يتناقض مع القواعد التى وضعها بذاته ، إنما يبحث فقط فى أى الشروط أو القواعد

التي نحتاج اليها ، لكي نستطيع أن نصل من مقدمات إلى نتائج صحيحة بواسطة المقدمات نفسها ، أو بمعنى أدق أن نصل إلى مايمكن استنتاجه من المقدمات بواسطة قواعد منطقية معينة ، وبواسطتها فقط .

أما أن نعرف كيف تحدث العملية العقلية في شعور الإنسان ، فهذا عمل خاص بعلم النفس، ولا يختص بالمنطق اطلاقا. إن عمل المنطق الصوري هو أن يقدم لنا القواعد التي نحتاج إليها ، لكي يكون الاستدلال صحيحا من الناحية المنطقية . أما موضوع المنطق المادي ، فهو أن يضع القواعد التي تجعل الفكر متطابقا مع الأشياء ، أي أن تعبر في الذهن على ماهي عليه في الخارج. فاذا قلنا مثلا : إذا كانت الشمس غير طالعة ، أمطرت السماء ، ونظرنا إلى القضية من الناحية الصورية لم نبحث فيها إلا من ناحية ترتب التالي على المقدم وصحة الارتباط . أما إذا كان المقصود بحث القضية من الناحية الموضوعية، فهذا شيء آخر ، يستلزم منا البحث في مادة القضية نفسها . هل تنطبق على الواقع وتصدق ، أم لاتنطبق ولا تصدق ، هل هي تعبير عن شيء خارجي أم هي مجرد افتراض صوري ؟

ولقد كان إختلاف المناطقة كبيرا في هذه المسألة ، فالبعض منهم يرى أن المنطق صوري بحت ، وأنه لايبحث إلا في قوانين عامة ، تنطبق على التفكير المجرد في كل زمان ومكان . أما المنطق المادي عند هؤلاء ، فلا يصح أن يكون منطقا ، إنما من الأولى ان يربط بما يسمى فلسفة العلوم ، إذ ان عمل المنطق هو البحث في صور الاستدلال الفكرية من حيث هي .

ولم يوافق المناطقة التجريبيون على هذا ، بل اعتبروا النظر إلى المادة والفكر شيئا واحداً يكون المنطق ، ولا يمكن قط ان نفصل الفكر عن المادة

بل لابد أن يكون الفكر فكرا عينيا ماديا . والمنطق على اساس النظرية الأولى يحصر فى نظرية الاستدلال القياسية وبعض لواحقها ، وعلى أساس الثانية يشمل الإستدلال الإستقرائى وغيره من صور الإستدلال الحديثة .

٢ – رأى ارسطو فى صورية المنطق وماديته :

ولتوضيح المسألة توضيحا ادق : ينبغى ان نلتمس حلها اولا عند واضع المنطق . من المؤكد أن المنطق عند أرسطو لم يكن شكليا بحتا ، فنحن نستطيع أن نجد عنده نوعين من أنواع المنطق : المنطق الصغير Logica Minor أو Logica docens وهو دراسة قوانين الفكر مجردة من كل مضمون . وهذا ما نتعارف عليه الآن بالمنطق الصورى الضيق ، ويبحثها أرسطو حين يتكلم عن القياس فى التحليلات الأولى والمنطق الكبير Logica Major أو Logica Utens وهو ينطبق على مناهج البحث ، وهو دراسة عمليات العقل منطبقة على هذا العلم أو ذاك ، وقد بحثه أيضا أرسطو فى كتابه (التحليلات الثانية) . وهو يتكلم عن القياس مطبقا على البرهان [١] .

من هنا نرى أن المنطق عند أرسطو لم يكن صوريا بحتا ، حقا إن الجزء الأكبر منه تغلب فيه الناحية الشكلية ، غير أنه لم يهمل بتاتا الناحية المادية ، بل إن التحليلات الأولى التى تعتبر بحثا شكليا بحتا ، فيها جانب مادى . وهناك رأى شائع بين مؤرخى الفلسفة يذهب إلى أن أرسطو وصل إلى كثير من قواعد القياس وإلى المقولات نفسها بواسطة تحليل مادى .

وقد انتقلت هذه الفكرة إلى المدرسة الاسلامية ، فابن سينا يرى أنه إذا

---

(١) Tricot : P., 17.

كان المنطق بعدنا بقواعد تعصمنا من الخطأ ، فهو صورى ومادى فى الوقت عينه. فاذا كان هذا العلم عنده يتجه نحو صورة الفكر ، فانه يتجه فى الوقت عينه نحو مادته . وأنه إذا كان ارسطو شكليا فى التحليلات الأولى ، فانه مادى فى بحثه عن البرهان ، بل يحاول أن يطبق هذه القوانين الشكلية فى كثير من كتبه الأخرى التى اعتبرها الإسلاميون جزءا من المنطق كالجدل والأغاليط والخطابة والشعر ، فهو لا يبحث فى هذه الكتب فى صورة الفكر فقط ، بل يبحث ايضا فى مادته .

اما السبب الذى جعل أرسطو يعتبر المنطق صوريا وماديا فى الآن عينه انما يتضح بمعرفة مصادر هذا المنطق عند أرسطو أو بمعرفة تطور الدراسات المنطقية العقلية قبله [1] . ومن الثابت أن المنطق تطور عنده عن صور من : (ا) الرياضة اليونانية ـ نشأتها عند الفيثاغوريين ، وتطورها عند أفلاطون ـ ثم أثرها بعد ذلك فى ارسطو (ب) الجدل الإيلى ـ نشأته عند بارمنيدس ـ وتفريعه عند زينون فى حججه المشهورة (ج) الجدل عند السوفسطائيين (د) الجدل السوفسطائى واثره فى قيام فلسفة التصور عند سقراط (هـ) الفلسفة التصورية عند سقراط (و) الجدل الأفلاطونى.

وهنا يأتى ارسطو ـ فيرى ان التصور عند اساتذيه هو التوصل إلى (الحقيقة الكاملة) إلى (الماهية) فقبل الفكرة قبولا تاما . وقد راعه ما فيها من نظام وصلات . والعلم عنده هو العلم الكلى . والتصور يصل إلى ماهية الكلى بما هو كلى . والنظرة هنا صورية بحتة ، ولكن الجزئى هو الموجود فعلا . ونحن نصل إلى الكليات بما هو موجود فعلا . ولذلك يرفض ارسطو التفسير الماصدقى

---

(١) Ibid : p. p. 20-26

لأفلاطون وترتيبه الأجناس ترتيبا تصاعديا . الفكرة او التصور ، ينبغي ان تفسر من ناحية المفهوم. وهذا ماينبغي على العلم ان يبحثه ـ الماهية ـ ولكن ليست هي الماهية الأفلاطونية ـ المثال ـ بل مجموعة الصفات الضرورية لكائن من الكائنات او لموجود من الموجودات . فكلية فكرة من الافكار ، ليست إلا نتيجة او برهانا على ضرورتها . فالتقسيم الأفلاطوني ـ وهو اوج الجدل الافلاطوني ليس إلا مرحلة في التعريف نفسه للشيء عند ارسطو ، وليس نهاية . لقد احتفظت المثالية المنطقية الافلاطونية بمكانها في منطق ارسطو ، ولكن لم ينعدم فيه إطلاقا الجانب المادي ـ والتحليلات الثانية ـ كما قلت من قبل ـ دليل قاطع على ما نقول .

وقد ظهرت أبحاث متعددة في عصورنا هذه تحاول أن تثبت وجود جانب مادي كبير في المنطق الأرسطاليسي ، وأنه اقيم أو جرد أسس فيزيقية بحثها أرسطو ، ثم انتهى منها إلى وضع منطقه الصوري .

أما شراح أرسطو أو المشاؤون المباشرون من تلامذته ـ فقد قبلوا فكرته عن صورية المنطق وماديته ـ ثم أخذ المتأخرون منهم يغلون غلوا شديدا في الناحية الشكلية البحتة لمنطق الأستاذ .

٣ ـ آراء المدرسيين :

إنتقل المنطق الأرسطاليسي إلى المدرسيين بواسطة بويس ، وقد قام بترجمة بعض أجزاء من الأورجانون إلى اللاتينية . وعلق جون اسكوت أوريجن في القرن التاسع على المقولات والعبارة . أما الأجزاء الأخرى من الأورجانون فقد أهملت حتى القرن الثاني عشر ، وفي هذا القرن ترجمت كثير من كتب

المنطق العربية وهى أرسطاليسية فى جملتها إلى اللاتينية. ومن أهم هذه الكتب المترجمة مقاصد الفلاسفة للغزالى والجزء الأول منه تلخيص لمنطق أرسطو. وفى هذا القرن الثالث عشر، ترجمت كتب أرسطو المنطقية إلى اللاتينية عن النص اليونانى بواسطة Cuillaume de Moerbeke وبمعاونة البرت الكبير وتعضيد من القديس توما الأكوينى.

عرف المدرسيون إذن المنطق الارسطاليسى معرفة كاملة [1]. ولكن فكرة أرسطو عن المنطق لم تؤخذ عندهم أخذا كاملا فقد اعتبروا المنطق صوريا بحتا، علما متمايزاً منبثقاً عن ذاته، منفصلا تمام الانفصال، عن الواقع ومجردا منه، وغارقا فى ميكانيكية بحتة، ومنتهيا إلى استدلال وبرهنة جوفاء. أما التصور فقد تميز عن مضمونه الحقيقى، وتمثلت فيه أكثر، النظرة الأفلاطونية للتصور مستندة على الماصدق. وأكبر ممثل للمنطقية المدرسية هو رامون ليل (Raymond Lull).

ويذهب تريكو (Tricot) إلى أن العصور الوسطى كانت العهد الذهبى للمنطق الأرسطاليسى الشكلى بكل معانى الشكلية [2]. وقد عمقت من ناحية هذا المنطق بما وضعته من صور تذهب إلى النهاية فى الصورية. واعتنى بالشكل الرابع للقياس أكبر اعتناء. على أن فكرة إقامة التصور على الماصدق - كما قلنا - قد سادت أكبر سيادة. والمنطق الأرسطاليسى يأخذ - فى نهاية الأمر - بالمفهوم. ولكن من ناحية أخرى إن منطق المدرسيين

---

(١) Ibid: 34

(٢) Ibid: 34

الشكلى إنحصر فى دراسة التصنيفات ، وفى محاولة ترتيب الكائنات ، فلم يدرس المدرسيون بافاضة سوى شجرة فورفوريوس والاستنباط المباشر ، أى عكوس القضايا ونقوضها والقياس الأرسطاليسى الذى ينتقل مما هو عام إلى ما هو أقل عمومية أو إلى خاص . وأهمل أسلوب التفكير الآخر وهو الانتقال من الخاص إلى العام ، كما أن حصر تفكير المدرسيين فى رابطة التضمن قد حال بينهم وبين التوصل إلى منطق العلاقات .

غير أننا لا ينبغى أن نتهم رجال القرن الثالث عشر من المناطقة المدرسيين بعدم فهم للفكر الأرسطاليسى المنطقى وشمول المنطق للصورة والمادة معا . إنه مما لا شك فيه أنهم عرفوا (المنطق الصغير)ـ و (المنطق الكبير)ومهدوا السبيل (لكانت) و (ليبنتز) و (هاملتون) .

٤ – آراء المدرسة الاسلامية :

أما المدرسة الإسلامية فقد تعاقب عليها فكرة أن المنطق صورى فحسب ـ وأن المنطق صورى ومادى معا :

ترجم المنطق ـ أول الأمر ـ بواسطة السوريان بشكل معين ، أى ترجم حتى نهاية الفصل السابع من التحليلات الأولى . أى نقل منه الجانب الصورى فحسب [1] . ولكن الاسلاميون مالبثوا أن ترجموا الأورجانون جميعه ، وعرف الإسلاميون أن المنطق الأرسطاليسى صورى ومادى معا .

ونحن نرى ابن سينا يفهم طبيعة المنطق الأرسطاليسى أحسن فهم ، فيرى

---

(١) على سامى النشار ـ مناهج ص ٦ .

أنه إذا كان المنطق يمدنا بقواعد تعصمنا عن الخطأ ، فهو ليس صوريا على الاطلاق. إنه يتجه فى الوقت عينه نحو مادة الفكر، وأدرك ابن سينا أيضا أن أرسطو كان ماديا فى التحليلات الثانية يطبق ، المنطق الصورى على مادة الفكر، وأنه يبحث فى البرهان والجدل والأغاليط والخطابة والشعر فى المادة .

غير أن المتأخرين من المناطقة الإسلاميين اعتبروا المنطق صوريا فحسب، يقول ابن خلدون فى مقدمته « إن المتأخرين غيروا إصلاح المنطق وإن من هذا التغيير تكلمهم فى القياس من حيث انتاجه للمطالب على العموم لا بحسب مادته وحذفوا النظر فيه بحسب المادة »[1] أى أنهم حذفوا البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة .

ونرى هذا الاتجاه فى شرح إيساغوجى ، وفى حاشية العطار على الخبيصى بل إن الساوى صاحب كتاب البصائر النصيرية ، يذكر مع تأثره الشديد بابن سينا فى كتابه ، إنه سيبحث فقط فى بابى التصور والتصديق الحقيقيين ، ويعنى بها البحث فى الطرق الموصلة إليها بواسطة الحد والبرهان ، وأنه لن يبحث فى الجدل والخطابة والشعر لأنها لا يفيدان اليقين المحض[2] .

٥ - العالم الأوربى والمنطق الصورى :

أما فى العالم الأوربى فقد كان المنطق الصورى هو الأداة الكبرى التى تسيطر به جامعة باريس على الدراسات الفكرية فى أوربا . بل إن هذا المنطق جعل من باريس فى أواخر القرون الوسطى العاصمة الفلسفية الحقيقية . ولم يقتصر

---

(١) ابن خلدون : مقدمة .. ص ٤٣٤

(٢) على النشار : مناهج .. ص ٦

فائدة المنطق على جعل باريس عاصمة أوربا الفلسفية ، بل إنه عاون أيضا على منح اللغة الفرنسية كثيرا مما تمتاز به من وضوح ودقة فى التعبير[1] .

ولكن كان لهذا المنطق فى صورته الشكلية البحتة أضرار جمة على تكوين العلم الطبيعى . إن الأرسطاليسية فى جوهرها هى فلسفة للصورة أو للتصور منظورا إليه من ناحية الكيفية ، أما اعتبار العلاقات الكمية فى العالم فقد كانت مجهولة أو لا مكان لها فى العلم الأرسطاليسى . والعلم الحديث فى جوهره كمى ورياضى . وهذا هو السبب العميق لنجاحه . وهذا ما أدركه رجال عصر النهضة ، كان لابد للعلم الحديث منذ أن نادى هؤلاء الانسانيون (أصحاب النزعة الانسانية) بفكرة الكمية أن يأخذ بها ، وأن يتابع تطوره مستندا على الفكرة . ولكن من الخطأ البالغ القول بأن فكرة « الكيفية » قد انتهت تماما واختفت فى نطاق العلم . فما زال لها مكانها . وبهذا القدر ، بقى المنطق الأرسطاليسى قائما برغم ما وجه إليه من انتقادات ، وما زالت العناية به فى الدراسات العقلية الانسانية قائمة .

٦ — الثورة على المنطق الأرسطاليسى : العلم التجريبى

إن الثورة على المنطق الأرسطاليسى أتت من دائرتين متعارضتين ، دائرة من الفلاسفة إعتبرته منطقا شكليا وماديا فى الآن عينه ، ودائرة إعتبرته منطقا صوريا فحسب .

وقد بدأ الهجوم على منطق أرسطو هجوما عنيفا فى القرن السادس عشر

---

(١) . . Tricot

وذلك حين انبثق فى هذا القرن ثورة عارمة على كل المعتقدات القديمة . فظهر لوثر وقامت الحركات الديمقراطية . وازدهرت حركة إحياء الآداب والعلوم . وكانت كل هذه الحركات ترمى إلى التحرر من التقليد القديم . أما فى النطاق الفلسفى ، فقد تميزت بالعودة إلى القديم . فدرست اللغة اليونانية ، وكانت هذه اللغة مهملة فى العصور الوسطى ، بل إن هناك بعض الشك فى أن القديس توما الأكوينى كان يعرفها(١) .

فنقلت كتب أرسطو فى صورة جديدة عن اليونانية ، وسرعان ما فسره الشراح الجدد ، إما فى صورة لاهوتية بعيدة كل البعد عن معناها الأصلى ، وإما قاموا بنقدها أشد النقد ، وهنا تتضح وجهة المدرسة المنطقية الأولى التى هاجمت المنطق باعتباره صوريا بحتا ، فيهاجم راموس Ramus الأورجانون بالذات هجوما عنيفا فى كتابه

Anim Adversiones Aristotelica

وينتقد انتقادا مرا نظرية القياس ويحاول تغييرها .

كما يظهر أيضا فرنسيس بيكون ، ويضع قواعد المنهج التجريبى ، ويرسم الخطوط الأولى لمنطق إستقرائى ، يختلف فى جوهره عن المنطق الأرسطاطاليسى ومن الخطأ القول ، إن فرنسيس بيكون أو سابقه ــ روجر بيكون ــ كانا أول من هاجما المنطق الأرسطاطاليسى باعتباره منطقا صوريا ، ومنطقا عقليا يقوم على فكرة الطبائع والتصورات . إن العقلية الإسلامية فى عصورها الخالصة ، هاجمت أيضا المنطق الأرسطاطاليسى ، ولم توافق عليه ولا على

---

(١) Ibid . . . p. 35

إعتباره « قانونا كليا مسلما » ، تتفق عليه العقول السليمة ، هاجمته ورأت فيه غثاء فكريا ، وصورية بحتة لا تؤدي إلى علم ، ووضعت منطقا استقرائيا ، تناولت به الناحية التجريبية واعتبرته القانون الذي يسير به العقل في بحثه عن الأشياء وفي التوصل إلى العلم[1] . يقرر الأستاذ Briffault في كتابه « Making of Humanity » أن روجر بيكون أخذ العلم العربي وأنه لا ينسب لروجر بيكون ولا لسميه الآخر (أي فرنسيس بيكون) أي فضل في إدخال المنهج التجريبي إلى أوربا ، ولم يكن روجر بيكون في الحقيقة إلا واحدا من رسل العلم والمنهج العربي إلى أوربا . ولم يكف روجر بيكون عن القول بأن معرفة العرب وعلمهم هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقة لمعاصريه[2] .

نستطيع إذن أن نؤكد ، أن الثورة على المنطق الأرسطاليسي الشكلي ، بدأت على يد المفكرين المسلمين ، لا الإسلاميين الذين قبلوا المنطق الأرسطاليسي قبولا كاملا ، ثم تلقاها روجر بيكون وأثر في خالفه فرنسيس بيكون .

ويشارك بيكون الهجوم على شكلية المنطق الأرسطاليسي جاليليو - وقد راعه أيضا ما في فكرة التجربة من عمق وطرافة وخصب - فاعتبر المنطق الأرسطاليسي القديم منطقا أجوف لا يصل بالإنسان إلى شيء . ورأى أن استناده على فكرة الطبائع يحول بين الإنسان والعلم ، فهاجمه هو الآخر ، ونادى باستخدام المنهج التجريبي .

وكان لا بد لأصحاب النظرة الجديدة أن يهاجموا المنطق الأرسطاليسي

---

(١) النشار : مناهج .. ص ٢٢٩ — ٢٤٥

(٢) Briffault Making of Humanity, p. 202

فى أساسه وكان الأساس الذى يقوم عليه ، هو تصور أرسطو للعلية ، باعتبار أن العلل الثلاث (الفاعلية والغائية والصورية) مختصر فى (الصورة) أو بمعنى أدق ، فى الطبيعة التى بها يكون الشىء ما هو ، ويتحرك ويسكن « فاذا عرفنا الطبيعة أو الماهية ، عرفنا كل ما يصدر عنها من حركة وسكون » . أى عرفنا كل يصدر عنها من ظواهر . وهـــذا هو أساس المنطق الأرسطاليسى .

هاجم أصحاب النزعة الجديدة هذه النظرة كما قلنا فنقد « هيوم » وقد مهد له الطريق من قبل مالبرانش وبركلى ، تصور العلية عند أرسطو أشد النقد . وأنكر وجود أية علاقة علية بين تتابع فكرتين على الدوام وباستمرار . وقرر أن ما بين الاثنين هو مجرد تتابع عادى أو عادة ذهنية ، فتصور العلة ليس فى الحقيقة إلا نتاج العادة ومنشأة المخيلة التى لا تستطيع أن تعمل فى هذا الميدان بحرية ، كما تستطيع هذا العمل فى ميدان الخرافات . فاذا ما رأينا دائما فكرة تتابع أخرى ، فاننا نصطلح على إعتبار الأولى علة ، وننتظر أن نرى الأخرى تابعها . وفى هذه الحالة نسميها معلولا . وهذا الإعتقاد لا يقوم على حقيقة ، ولكن يقوم على عادة فردية يسميها إعتقادا ، ويسميها أحيانا يقينا معنويا ، فكل معارفنا عن الحقائق أو عن العلاقة بينها على الخصوص ، ليست معرفة حقيقية ـ ولكن هى مجرد إعتقاد[١] . ويبدو من هذا بوضوح أن العلاقة العلية ، فى رأى أصحاب هذه النزعة ـ هى إطراد العادة ليس إلا [٢] . ونحن لا نصل إلى معرفة حقيقية الصلة بين حادثتين متعاقبتين ،

---

(١) Erdmann : History of Philosophy. T. 2, p. 129

(٢) تأثر هيوم بالغزالى فى نقده ، وقد أثبت هذا أبحاث كثيرة .

وإنما نلحظ الترابط فقط ، بدون أن نستطيع الجزم بوجود رابطة ضرورية عقلية بينة بذاتها ، إن الرابطة ممكنة فقط .

نشأ العلم المنطقى الجديد « العلم التجريبى » أو « المنهج التجريبى » أو « المنهج الاستقرائى » معارضا للمنهج القديم « العلم النظرى » « أو المنهج النظرى » أو « المنهج القياسى » ينادى بالملاحظة والتجربة والتحقيق والتحليل والتركيب . وأتى جون استيوارت مل ، فوضع منطقه الاستقرائى مخالفا للمنطق القياسى القديم فى جوهره ، ولجون استيوارت مل فى تاريخ المنطق مكان لا يدانى .

إن منطق جون استيوارت مل لم يكن إلا جزءاً من فلسفته ، وقد تأثرت هذه الفلسفة تأثراً بالغاً بفرنسيس بيكون وهيوم ، فكانت فلسفة حسية ، وتدين بفكرة الظواهر ، فالجوهر هو مجموعة الظواهر منظور إليها فى مجموعها : والأنا هى مجموعة تمثلاتنا سواء كانت حادثة أو ممكنة ، والعالم الخارجى يتكون بدوام إمكانية الإحساسات . وتتابع الظواهر فى العقل تتابعا غير فعال ، أى ليس ثمت إرتباط عقلى ضرورى بينها ، ولكن تحدث طبقا لقوانين آلية مستمدة من فكرة تداعى الخواطر ، وهذه القوانين هى القوانين الوحيدة التابعة ، أما العقل فى ذاته فلا يمتلك أية فاعلية ذاتية .

وعلى هذا الأساس ينهدم المنطق القديم ، إذ أن التصور ، وقد كان فى المنطق القديم ، أساس الحكم والإستدلال ، لم تعد له قيمة هنا . أو بمعنى أدق لم يعد للفكرة الكلية أى إعتبار كأساس للعلم . وإنما الذى يوجد وجودا حقيقيا ، ويدخل فى العلاقات المتبادلة المنطقية ، ويكون الإستدلال ليس هو

« التصور الكلي » ولكن صور جزئية ، هي تعبيرات مباشرة للحقيقة الفردية. إن المنطق حينئذ سيكون منطقا إسميا Nominaliste [1] اشبه بالمنطق الرواقي القديم ، الذي كان أيضا ثورة ضد المنطق الأرسطاليسي .

وإذا كان المنطق إسميا ، فان كل قضية وكل برهنة ، سترد إلى صور من الإستدلالات من الجزئي إلى الجزئي ، وتستند كلها على تداعي الإمتثالات وستؤدي النظرة الإسمية إلى المنطق أيضا ، إلى إعتباره منطقا واقعيا بمعنى أن موضوعه سيكون الأشياء ، والظواهر الفردية ، والأشياء والظواهر الفردية هي وحدها التي توجد في الواقع وجوديا ذاتيا ، وقد أدرك جون إستيوارت مل البعد الشاسع الذي يوجد بين منطقه وبين منطق أرسطو ، فأسمى منطقه منطق الحقيقة ، ومنطق أرسطو منطق النتيجة .

وينتهي جون إستيوارت مل في تحليل بارع إلى إعتبار المنطق الأرسطاليسي وخاصة في صورته القياسية منطقا لا موضوع له ، وأن في قياسه المشهور مصادرة على المطلوب ، تجعله قياسا غير مشروع ، أو عملية عقلية عقيمة . وكان لابد له أن يفعل هذا ، مادام هو يرد كل استدلال إلى عملية عقلية تحمل على الجزئي ، وترى في الإستقراء فقط الطريق الوحيد المنتج في المنطق ، الطريق الذي يجمع الوقائع بواسطة إستدلالات جزئية ، لكي يصل إلى قوانين ، عموميانها حسية تجريبية ، وتستند على قانون العلية العام والذي تكونه نفس التجربة أيضا ، ولا ينبع عن رابطة عقلية بينه بذاتها . وحقا لقد اعترف جون إستيوارت مل بقانون العلية ولكنه قرر أنه ليس مبدأ فطريا في النفس ، ولا قانونا عقليا

---

(١) المقدمة : Mill ; A System of Logic

بديهيا ، بل لا يمكننا أن نتحقق من صدقه إلا بالطرق الاستقرائية . إن هذا القانون عند مل هو طراز من التعميم لا نصل اليه إلا فى وقت متأخر . وهو فى الوقت عينه يقيم الإستقراء على قانون العلية . وقد وقع مل فى تناقض حين قرر أن هذا القانون أساس الاستقراء ، وأنه فى الوقت عينه مثال له . لأنه فى الوقت نفسه نتيجة لضروب عديدة من الإستقراء[١] .

نحن إذا أمام منطق جديد مادى كل المادية ، منطق يستند على الماصدق ، ويهمل المفهوم . ولكن هذا المنطق يثير إعتراضات عدة — كما يثير منطق أرسطو — كل من ناحيته . غير أن منطق جون إستيوارت مل كان حافزا على تقدم العلم التجريبى متطورا فى صور متعددة على أيدى التجريبيين من علماء أوربا .

والمنطق الجديد ينقد المنطق القديم فى كل أقسامه ومباحثه الرئيسية ويتجه النقد كله حول فكرة الصورية والمادية ، أو التمثل المادى والتمثل المجرد ، فبينما يحتل التجريد مكانه فى التصور القديم ، فانه يفقد إعتباره فى التصور الحديث . إن التصور فى المنطق القديم هو كلى مجرد فى نهاية الأمر إن مفهومه إذا ما «تكثف» «رق» ماصدقه ، ويقل إنطباق المفهوم على الأفراد ، كلما كنا مرتفعين فى درجات التجريد ، على أساس الصلة العكسية بين الاثنين فى المنطق القديم . وينتهى الأمر إلى أن يتكون المفهوم الكامل ، هو أعلى درجة فى التجريد ، والأقل إنطباقا على الأفراد أو الأشخاص . وأبعد ما يكون عن الإمتثالات العينية المحسوسة ، فيفقد الوجود كل صفاته الحقيقية ، ليكون مجرداً ، نكرة لاحظ لها من الوجود الحقيقى .

---

(١) الدكتور محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث — ص ٦٤ .

أما المنطق الجديد، فيقرر أن التصور هو مجرد إسم محسوس مشخص، وتترابط المفهومات ترابطاً ضرورياً فى إطار كل واحد، فليس التصور إذن إستحضاراً مجرداً لمفهوم واحد خاص نسميه « النوع الكلى » . ولكن هو تمثل إرتباط ضرورى بين المفهوم الواحد الخاص وبين الكل .

فاذا إنتقلنا إلى القضية أو الحكم، نرى المنطق القديم ينظر إليها على أنها إدراك صلة التضمن بين ما صدق التصورات التى يشملها الحكم. وصلة التضمن هذه أساس جوهرى فى نظرية الحكم فى المنطق الصورى القديم . ولكن التجريبيون متوافقين مع مذاهبهم فى التصور الاسمى ، رفضوا صلة التضمن بين ما صدقات التصورات ، واعتبروا الحكم هو مجرد ترابط غير ضرورى بين التصورات .

فاذا انتقلنا إلى « نظرية القياس» الصورة الكاملة العلمية للمنطق القديم، نرى أصحاب المنطق الجديد يرفضونها سواء فى ذاتها أو فى غايتها . أما فى ذاتها فلأن القياس يتكون من أحكام ، والأحكام تتكون من تصورات ، وقد رفض التجريبيون العناصر الأولى للقياس ، فكان عليهم أن يرفضوا القياس ذاته . فبنية القياس إذن غير صحيحة . أما غاية القياس ، فلا شىء فى نظر التجريبيين ، إنه لا يؤدى إلى حقيقة ، بل هو مصادرة على المطلوب، وهذه هى نفس الحجة القديمة التى نقد بها التجريبيون القدامى من الشكاك، كسكستوس أمبريكوس « Sextus Empiricus » القياس الأرسطاليسى . وكانت أيضا فى أيدى مفكرى الإسلام ، يستخدمونها فى هجومهم على هذا المنطق[١].

---

(١) النشار ؛ مناهج ... ص ١٢ - ١٣ .

أما الطريق الوحيد الموصل للعلم عند أصحاب المنطق الجديد ، فهو طريق الإستقراء . ونلاحظ أن كلمة الإستقراء قد وجدت عند أرسطاليس ، إنه تكلم عن الإستقراء الكامل والاستقراء الناقص ، ولكنه لم يفهمه كما فهمه المحدثون . إن الاستقراء الكامل عنده كان إحصاءا كليا للجزئيات ، وهو المؤدى وحده إلى اليقين ، بينما الاستقراء الناقص لا يؤدى عنده إلى يقين ما . وعلى هذا لم يعتبره من الوسائل المؤدية إلى العلم الصحيح ، وقد أسمى جوبلو الاستقراء الأرسطاليسى بالإستقراء الصورى L'Induction Formelle[1] وعلى العموم لم يكن للاستقراء - كطريق للعلم - أية قيمة لدى المعلم الأول .

أما الإستقراء الحديث أو الإستقراء المادى مقابلا للاستقراء الصورى عند أرسطو ، فهو يفيد العلم ، وذلك بأن ينتقل من الجزئى إلى الكلى مستندا على التجربة . أو بمعنى أوضح ، يحاول أن يضع الحكم على أساس أن يصل إلى الروابط الضرورية بين الجزئيات ، هذه الروابط تنتهى إلى أن تكون قوانين كلية أو أحكاما كلية «تصدق فى كل الأحوال» فلا يثبت الإستقراء إذن مفهوما كليا يعمل فى كل الأحكام ، والأحكام الكلية التى يصل إليها الإستقراء ، بعد تجارب محسوسة ، تحقق أيضا بطرق عقلية ، تنطبق على النطاق المحسوس الذى تجرى [illegible] التجارب ، وليس من الضرورى لكى نصل إلى أحكام كلية ، أن نقوم باستقراء كامل للجزئيات ، بل نتخير نماذج من هذه الجزئيات ، نقيم عليها تجاربنا . لكى نستخلص القانون العام ، وهذه الجزئيات هى الجزئيات الممتازة أو الحقائق أو الوقائع الممتازة . هذا هو المنهج الجديد

---

(1) Goblot : Traité de Logique. p. 283

الذى ظهر مقابلا للمنهج القديم ، وأخذ العلماء التجريبيون يطبقونه على جميع مناحى العلوم الطبيعية .

٧ - الثورة على المنطق الصورى : منهج العلوم التاريخية :

وفى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن ، ظهر منطق جديد ، أو بمعنى أدق منهج جديد وصل إليه علماء العلوم الاجتماعية، من تاريخية وإجتماعية، وعلى الخصوص علماء التاريخ .

أدرك الفلاسفة الذين فكروا فى المنهج التجريبى أن هناك عقبات تحول بين تطبيق المنهج التجريبى تطبيقا تاما خلال أبحاثهم التاريخية أو فى الأبحاث الانسانية عامة . ذلك لأنه يوجد فارق جوهرى بين « الظاهرة الطبيعية » و «الظاهرة التاريخية». فالظاهرة الطبيعية تخضع للملاحظة المباشرة والتجربة، ويسمح إمكان تكرارها ، إمكان حدوثها دائما وباستمرار ، باستنتاج حكم كلى منها ، أى أن هذا يعنى خضوع الظواهر الطبيعية للقانون العام .

أما الظاهرة التاريخية ، فلا تخضع للملاحظة المباشرة أو للتجريب . إنما هى حادثة فردية «حدثت مرة واحدة ، ولاتحدث بعد ذلك أبدا » . أى لن تتكرر إطلاقا . ذلك أن التاريخ قائم على حالات فردية ، تتحقق فى أزمانها، والأزمان تمضى ولا تعود . فبينما تكون الظواهر الطبيعية خاضعة لقانون ثابت عام ضرورى ، لاتخلف فيه ، تخضع الظواهر التاريخية والاجتماعية لفكرة إعادة بناء الماضى فى وحدة متناسقة،ويقوم هذا البناء على تتبع حوادث الماضى ، وجمع الوثائق والأخبار ، والعمل على ربطها ، ومحاولة وصلها الواحدة بالأخرى ، وهذا هو المنهج البنائى أو الاستردادي فى العلوم الانسانية

La Méthode Reconstructive

ولكن هل يستلزم ما بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة التاريخية من خلاف في طبيعتها ، القول بأن مناهج الملاحظة والتحليل والتركيب التي تطبق في العلوم الطبيعية ، لا يمكن أن تنقل كما هي إلى العلوم الانسانية . إننا نلاحظ أن علماء المناهج التاريخية على الخصوص أمثال دلتاى Dilthey ولانجلو Langlois وسينيوبوس Siegnobos وفلنج Fling وغيرهم ، لم ينقلوا مناهج العلوم الطبيعية إلى مناهج العلوم التاريخية وغيرها من العلوم الاجتماعية كما هي ، بل كانت هناك تغييرات متعددة بين المنهجين، بحيث يمكن القول ، إن المنهج البنائي أو الاستردادى متميز إلى أكبر حد عن المنهج التجريبي[1] .

وينبغى أن نلاحظ أن علماء المسلمين أيضا كان لهم فضل الكشف عن هذا المنهج الاستردادى قبل أوربا بقرون طوال ، فقد وصل المسلمون في علم « مصطلح الحديث ، ونقد الحديث دراية ورواية » ، إلى معرفة أكيدة بالنقد الداخلي والنقد الخارجي للنصوص ، كما كان لهم الفضل في اكتشاف المنهج الاستردادى .

هذا هو مجمل عام موجز لتاريخ هذا الاتجاه الذى اعتبر المنطق الأرسطاليسى منطقا شكليا لا قيمة له ، واعتبر أداته الكبرى ، وهى القياس، تحصيل حاصل. وأنه لابد من وجود منطق [illegible]ى يصل إلى الحقيقة العلمية سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الانسانية .

---

(١) الدكتور حسن عثمان : المنهج التاريخي : أنظر المقدمة .

٨ - الهجوم على المنطق الارسطاليسي : المنطق الرياضي

ولكن كانت هناك دائرة أخرى من المفكرين ترى أن المنطق الأرسطاليسي أو المنطق القديم عامة منطق قاصر من حيث شكليته ، بل إن فيه بعض المادية التي تحول بينه وبين الانطباق على جميع صور الفكر، وهذا الاتجاه هو ما يسمى بالاتجاه الرياضي .

ويتضح مهاجمة المنطق – ومن وجهة رياضية – عند ديكارت . لم يقبل ديكارت منطق أرسطو وهو بصدد وضع تصوره للعلم الحديث، ورأى أن العلم ينبغي أن يستند على فكرة الكم لا الكيف ، وأبرز مثال وأوضحه للعلم الكمي هو الرياضيات، وقرر أنها هي المنطق الحقيقي للعقل ، وأنه لم يعد ثمة مكان للمنطق الأرسطاليسي التصوري القائم على الكيف ، وكان ديكارت يحتقر هذا المنطق ، ويعتبره لا فائدة له[1] .

غير أن الفيلسوف الألماني ليبنتز كان أول من خطا خطوة فعلية في إقامة المنطق الرياضي الجديد، فقد تابع المدرسيين المتأخرين في إقامتهم للتصور على أساس الماصدق، وأثر فيه بالذات رامون ليل. كما أثر فيه Athanase Kircher وقد إنتهى ليبنتز إلى تكوين منطق عام اعتبره «العلم نفسه» : كان ليبنتز يرى أن المنطق لا ينبغي أن يسيطر على العلم ويراقبه ويعد له مناهجه ، إن المنطق عنده هو الذى «يولد» العلم وهو الذى «ينشىء» كل الارتباطات العقلية بين التصورات ، إرتباطات عددها بالتالي غير نهائي ، ونحصل عليها بسرعة وبدون خطأ بطرق ميكانيكية ، ومجموع هذه الطرق هو الفن الرابط أو الفن المكون،

---

(١) Tricot Traité , p.p. 35-36

وبهذا يصبح العلم - كما سيقول كوندياك Condillac فيما بعد «لغة مكتملة»، أو على حد تعبير ليبنتز «ترقيما عاما» أو «حروفا عامة» مرتبطة بمنطق صوري آلي ، ماصدقي وشكلي[1] .

إعتنق ليبنتز إذن فكرة منطق تقوم تصوراته على الماصدق . ورأى - كما ذكرنا - أننا نستطيع أن نصل إلى الماهية بواسطة عمليات أوتوماتيكية لارتباطات قياسية، وقد كان هذا نتيجة لمنطق يقوم على فكرة الماصدق، ويهمل فكرة المفهوم . كان ليبنتز هو المبشر الممتاز للوجستيك أو المنطق الرياضي سواء صحت فكرته ، أم لم تصح .

وقد شغل اللوجستيك أو المنطق الرياضي العلماء الأوربيين ، وقد بشر به من قبل - كما رأينا - رامون ليل ، وليبنتز ، وهاملتون وجورج بول George Boole ، وأما أشهر المحدثين من علماء المنطق الرياضي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن فهم كوتيرا « Couturat » ورسل « B. Russell» وهوايتهد وبادوا « Padoa » وبيانو « Peano » وبيرس «Pierce» وشرودر «Schroder» وبوانكارية «Poincare» .

والفكرة العامة لهذا المنطق هي أن الرابطة الوحيدة في المنطق القديم هي رابطة التضمن ، كل تصور متضمن في تصور أعم منه ، ويتضمن تصورا أخص منه ، وهذه هي الصلة الوحيدة التي وضعها هذا المنطق القديم بين الموضوع والمحمول مع أن الروابط والعلاقات العقلية لا تحد ولا تحصر، ولكل حالة رابطتها الخاصة ، فنشأ عن هذا أن اعتبر القياس في المنطق القديم الصورة

---

(١) Ibid : p. p 36-37

الوحيدة للاستدلال . وهـذا خطأ . فهناك صور أخرى متعددة استدلالية ، وليس القياس الأرسطاليسي إلا واحدا منها .

وهنا لجـأ هذا المنطق الرياضي الجديد إلى وضع رموز عامة مجردة ترد اليها صور الاستدلال جميعاً [1]. يقول «Nagel» و «Cohen» « إن السبب الذي يدعو إلى تغيير الاعتقاد بأن المنطق ، كما وضعه ارسطاليس ، لم يعد صالحا لأنواع التفكير المختلفة جميعا ، هو أنه أهمل وضع رموز عامة ، تنطبق على جميع صور التفكير . وعلى هذا من الخطأ أن نقول - مهما كانت - إن المنطق منذ أرسطاليس لم يتقدم خطوة واحدة ، وإنما ينبغي اعتباره كاملا وتاما . إن المنطق القديم يخلو من كثير من العلاقات التي أدخلها المنطق الرياضي ، وإن كثيرا من صور التفكير لا يمكن ردها إليه » ومن الأمثلة على ذلك أننا إذا قلنا : إذا كان محمد أطول من حسن ، وحسن أطول من على ، إذن محمد أطول من على ، لا يمكن ردها إلى شكل من أشكال المنطق التقليدي القديم .

إن المنطق القديم لا يقدم لنا دراسة كاملة عن الاستدلالات التي تستخدم في العلوم الرياضية والطبيعية . وأهم عمل للمنطق الرياضي الجديد أن يبين لنا العمليات التي تحـدث في الذهن أثناء الإستدلال ، وأن يضع رموزاً تعبر عن هذه العمليات ، بعيدة كل البعـد عن ما هو محسوس ، ولذلك يبدأ بنوع من التصورات الأولية البسيطة ، وهي عنده البديهيات والمسلمات والتعريفات ، ويقيم استدلالاته عليها ، فاذا ما مضينا في الإستدلال ، ازداد تركيبا وحصلنا على عمليات أخرى ، ففي الاستدلال الرياضي جدة وخصب ، بينما نرى القياس عند أرسطو « محصوراً » في دائرة واحدة لا يحيد عنها ، « ثابتا » في مكانه لا ينتقل إلا في نطاق رابطة واحدة من روابط الفكر .

---

(١) Ibid p. p. 305-314

ولن نخوض الان فى قيمة هـذا المنطق ، أو أن نقرر إن كان قد حل حقيقة مكان المنطق القديم . ولـكن نلاحظ أن الاعتراضات التى يثيرها هذا المنطق ، والاختلافات الجمة فيه ، تجعله أبعد ما يكون عن أن يكون «لغة كاية» تحل محل المنطق ، بل تحل محل « الميتافيزيقا » كما يريد أصحاب هذا المنطق أن يكون. ولعل أصدق تعبير عن هذا المنطق ما يقرره (Luquet) من أن كل الزيادات التى أضافها أصحاب المنطق الجديد، لـكى تكون صوراً كاملة لمنطق صورى ، ليست إلا إمتـدادا للمنطق الأرسطاليسى القديم . ولقـد بقى المنطق الصورى القديم كما وضعه أرسطو، وكما تناوله تلامذته من بعده. وكل الاضافات الجديدة إنما هى فى نطاقه وتبدأ منه ، وتدور حوله[1] .

ومن الطريف اننا نجد محاولة شبيهة بمحاولة المناطقة الرياضيين لدى مفكر إسلامى ، هو « السهروردى » ، وإن كان هناك خلاف بينه وبينهم فهـو أن المناطقة الرياضيين رأوا أن المنطق القديم قاصر على صورة واحدة من صـور الإستدلال ، فأضافوا صورا أخرى ، أما السهروردى فقد رأى ما فى المنطق الارسطاليسى من تطويل ، فحاول أن يرده الى صورة واحدة مختصرة.

* * *

يمكننا أن نستنتج إذا من كل ماذكرناه، أن المنطق بمعناه الأرسطاليسى بقى ولم يستنفد عمله نهائيا فى الأبحاث العقلية ، وبقى صوريا وماديا معـا. وأما المحاولة الجديدة ، محاولة المناطقة الرياضيين فلم تنل منه شيئا . أما الاتجاه أو

---

(١) فى مواضع متعددة Luquet. Logique Formelle
وأنظر أيضا كتابه :
Essai d'une logique systematique et appliquée.

المنطق الذى يعتبر منطقا معارضا أشد المعارضة لهذا المنطق ، فهو الاستقراء. والاستقراء منطق أو منهج مادى بحت،وخال من الصورية خلوا تاما. وعاش المنطقان خلال العصور ، يتناول كل منها كمنهج للبحث الحضارات الانسانية المختلفة. والثقافات الأنسانية المتنوعة. ولكن لايضير واحدامنهماأن ترفضه حضارة من الحضارات أو ثقافة من الثقافات. أهملت العقلية اليونانية واحتقرت منطق الاستقراء من حيث هو موصل للعلم اليقينى ، وعاش منطق الاستقراء فى العالم الاسلامى،ولم تقبل العقلية الاسلامية المنطق القياسى. واحتضنت العصور الوسطى المسيحية منطق القياس.ثم هاجمه رجال عصر النهضة والمحدثون من الفلاسفة.وظهر المنطق التجريبى،ولكن مالبثت الدورة أن أخذت مكانها ، فاتجه العقل الحديث المعاصر الى منطق يغلو فى الصورية. فالفكرة الفلسفية،متى ظهرت مرة فى التاريخ ، لا تموت أبدا بل تحيا دائما .

الفصل الثالث

طبيعة المنطق

علم أو فن

تكلمنا فى الفصل السابق عن طبيعة المنطق من حيث الصورية والمادية ، وسنتكلم هنا عن طبيعة المنطق من حيث هو علم أو فن .

إن العلم هو مجموعة القواعد العامة النظرية التى فى الذهن ، عن قسم من أقسام المعرفة الإنسانية ، والفن هو تطبيق تلك القواعد فى العالم الخارجى : أى احداث أثر لما هو فى الذهن فى الخارج . فاذا نظرنا إلى المنطق فى ضوء هذا تبين لنا أنه يشمل الناحيتين معا : إنه القواعد العامة الفكرية التى تميز بين الصواب والخطأ فى الأحكام من حيث هى ، وانه يضع القواعد النظرية البحتة للتفكير الصحيح ، وأنه فن بمعنى أنه تطبيق تلك القواعد على مادة الفكر ، أيا كانت تلك المادة . أى أنه وسيلة عملية لإجادة التفكير فى أى نطاق كان . على أن المناطقة اختلفوا فى هذا اختلافا كبيراً . فالبعض منهم يرى أنه إذا كان المنطق صوريا ، فهو علم قائم فى ذاته وبذاته ، وإذا اعتبرناه ماديا ، فهو فن ، على أننا يجب أن نلتمس حل المشكلة أولا عند واضع المنطق ، ثم نتابعها ثانيا فى العصور التالية له .

١ - ارسطو :

لم يعط أرسطو فكرة واضحة محددة عن طبيعة المنطق ، هل هو علم أو فن؟ حقا إنه يطلق على هذا العلم أحيانا إسم الآلة ، وأحيانا أخرى يدعوه بالعلم

التحليلى ، ولكن لاحظ المشاؤون من بعده أنه ليس ثمة مكان للمنطق فى تقسيمه للعلوم ، ومن هنا استنتجوا أن المنطق عنده ، ليس جزءا من الفلسفة . ولكن مقدمة فقط لها ، ويزيد هذا توضيحا إعتباره للمنطق فى بعض الفقرات كأنه آلة ، فقد سماه بالعلم الآلى ومع أن كلمة « أورجانون » لم تكن من وضع أرسطو ، ولكن أطلقها الشراح من بعده على كتبه ، غير أنها تشير إلى فهمهم لطبيعة المنطق عنده ، وأنه ليس إلا آلة ومنهجا للعلم .

ولن نخوض نحن فى هذا الكتاب فى تقسيم أرسطو للعلوم ، أو ما فهمه الشراح من هذه التقاسيم ، فهذا خارج عن نطاق موضوعنا ، ولكننا نقرر أن المنطق عند أرسطو ليس جزءا على الاطلاق من الفلسفة ، أو بمعنى أدق لم يكن علما من علومها .

٢ - الرواقية :

جاءت الرواقية بتصور مخالف للأرسطاطاليسية فى جميع مناحيها ، واختلفت نظرتها فى طبيعة المنطق مع النظرة الأرسطاطاليسية ، إنها اعتبرت المنطق جزءا من الفلسفة أو الحكمة ، وتنقسم الحكمة عند الرواقيين إلى العلم الطبيعى والجدل والأخلاق ، والجدل هو المنطق ، وإذا كان المنطق هو جزءا من الفلسفة ، فان له موضوعا حقيقيا أو حقيقة خارجية مشخصة ، هذه الحقيقة هى الامتثالات الجزئية ، التى تقدمها لنا الحواس لكى نصل إلى صورة عن الوجود الحقيقى ، وهو وجود الأفراد . وبهذا انهار التصور الأرسطاطاليسى ، كما تغيرت النظرة إلى المقولات وإلى القضايا والاقيسة . إن النظرة الاسمية الرواقية وقد كانت سمة للنسق الرواقى كله قد غيرت نظرتهم إلى المنطق ، فكان منطق الرواقيين مختلفا أشد الاختلاف عن منطق أرسطو ، كما أثبت بروشار هذا فى

كتاباته الممتازة عن الرواقية . ولكن إن مايعنينا الآن هو أن المنطق أعتبر فى هذا المذهب علما ، له وجود حقيقى (١).

٣ – الشراح الاسكندريون :

لم يقف الشراح الاسكندريون أمام هذين الإتجاهين المختلفين موقف الحيرة أو الشك ، بل سرعان ما قاموا بالتوفيق بينهما منطلقين فى ذلك مع منهجهم التفسيقى الذى طبقوه فى جميع فروع العلوم الفلسفية ، فاعتبروا المنطق مقدمة للفلسفة ، وجزءا منها فى الوقت عينه .

٤ – الاسلاميون :

وانتقلت المشكلة إلى العالم الإسلامى ، حين وصل التراث اليونانى إليه . فنرى مؤرخى العلم الإسلاميين يصورون النزاع حول طبيعة المنطق تصويرا بارعا . فيذهب الخوارزمى – أحد مؤرخى العلم فى العالم الإسلامى – إلى أن معنى الفلسفة ، هو العلم بحقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح ، ويذكر أنها تنقسم قسمين ، قسما نظريا وقسما عمليا ، أما المنطق فيرى أن بعض الفلاسفة جعله قسما ثالثا غير هذين ، ومنهم من جعله قسما من أقسام العلم النظرى ، ومنهم من جعله آلة للفلسفة ، ومنهم من جعله قسما منها وآلة لها (٢) .

ويفصل التهانوى ، فى كتابه الممتاز كشاف اصطلاحات الفنون ماذكره ارزمى تفصيلا يقترب فى جوهره مما ذكره سلفه ، فيقول « إعلم أنهم

---

(١) Brochard : Etudes de philosophie ancienne et moderne p. 37.

(٢) الخوارزمى : مفاتيح العلوم ص٧٩ .

اختلفوا فى أن المنطق من العلم أم لا . فمن قال أنه ليس بعلم ، فليس بحكمة عنده ، إذ الحكمة علم ، ومن قال بأنه علم إختلفوا فى أنه من الحكمة أم لا . والقائلون بأنه من الحكمة يمكن الاختلاف بينهم بأنه من الحكمة النظرية جميعا أم لا بل بعضه منها وبعضه من العملية ، إذ الموجود الذهنى قد يكون بقدرتنا واختيارنا ، وقد لا يكون كذلك ، والقائلون بأنه من الحكمة النظرية يمكن الاختلاف بينهم ، بأنه من أقسامها الثلاثة أم قسم آخر ، فمن أخذ فى تعريفها قيد الأعيان كما فى التعريفات المذكورة ، لم يعده من الحكمة لأن موضوعه المعقولات الثانية التى هى من الموجودات الذهنية » .(١)

ويورد صاحب كتاب (جامع العلم أو دستور العلماء) كلام التهانوى بنصه(٢) . ثم يردده صاحب (كشف الظنون)(٣)، ولكن فى أسلوب مختلف ويعرض أسعد بن على بن عثمان البانيوى الآراء الثلاثة عرضا مفصلا (٤) .

ومن هذا نرى أن مؤرخى العلم فى العالم الاسلامى صوروا المشكلة تصويرا دقيقا ، وعرضوا الآراء الثلاثة ، ويتحتم علينا أن نذكر مصادرهم عن هذا التقسيم ، ثم نذكر أثر تلك الآراء فى مدرسة الشراح الاسلاميين .

أما مصادر هذه الآراء ، فهى بلا شك كتابات الشراح المتأخرين ، أمونيوس ، وسمبليقيوس وفيلوبونوس ، والاسكندر الأفروديسى ، ثم آرا شخصية هامة هى شخصية إلياس (أو داوود الأرمنى) وأيضا أوديموس

---

(١) التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون ... ص ٣٨

(٢) القاضى عبد النبى عبد الرسول الأحمد بكرى . دستور العلماء ج ٣ ص ٣٢٥ .

(٣) حاجى خليفه . كشف الظنون ... مادة منطق .

(٤) البانيوى ، رسالة فى المنطق ــ لوحة ٧ ــ ٩ .

وقد تكلم هاملان عن تقسيمات هؤلاء الشراح للكتب الأرسطاليسية[1].

وقد انتقلت هذه التقسيمات إلى العالم الإسلامي ، وشغلت مدرسة الشراح الإسلاميين أي فلاسفة الإسلام المشائين بحيث كانوا يبدأون كتاباتهم عن المنطق ببحث مشهور ، هو : هل المنطق جزء من الفلسفة أو جزء سابق عليها ؟

ومن الصعوبة تحديد فكرة ثابتة لهم عن طبيعة المنطق. بل تضطرب الفكرة اضطرابا شديداً ، كعادة هؤلاء الشراح في تناول فلسفة اليونان عامة .

فاذا أخذنا أول مثال لهؤلاء الشراح « الفارابي » مثلا، نراه يتخبط في بحث الموضوع ، بحيث لا يعطي رأيا ثابتا . فبينما يعتبر المنطق جزءاً من الفلسفة في كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين فيقول « إن موضوعات العلوم وموادها، لاتخلو من أن تكون إما إلهية أو طبيعية وإما رياضية وإما سياسية » وكذلك يردد نفس القول في كتابه « تحصيل السعادة »[2]. يعود في كتاب آخر إلى القول بأن المنطق آلة الفلسفة . يقول في كتابه (التنبيه على سبيل السعادة) « لما كانت الفلسفة إنما تحصل بجودة التمييز ، وكانت جودة التمييز إنما تحصل بقوة الذهن إنما تحصل متى كانت لنا قوة بها نقف على الحق أنه حق يقين ، فنعتقده وبها نقف على الباطل أنه باطل يقين ، فنجتنبه ، ونقف على الباطل الشبيه بالحق فلا نغلط فيه ، ونقف على ماهو حق في ذاته وقد أشبه بالباطل ، فلا نغلط فيه ولا ننخدع . والصناعة التي بها نستفيد هذه القوة تسمى صناعة المنطق[3] .

---

(١) Hamelin : Systéme d, Aristote, p. 5.

(٢) الفارابي . تحصيل السعادة ص ٢٠ ــ ٢١

(٣) الفارابي . التنبيه على سبيل السعادة ص ٢١

هل كان الفارابي يشعر أنه يناقض نفسه ويخالف إتجاها معينا ذكره في كتاب آخر له ؟ أو بمعنى أدق هل كان يشعر أنه اعتبر المنطق في هذا الكتاب الأخير آلة للفلسفة أي فنا من الفنون ، بينما اعتبره في الكتاب الأول قسما من الفلسفة أي علما ؟ أم كان ناقلا فقط لما وصل إليه من آراء ؟ .

وينعكس اضطراب الفارابي فيما نقل عن طبيعة المنطق في كتب من جاءوا بعده فأخوان الصفا يقسمون العلوم الفلسفية إلى أربعة أنواع أولها : الرياضيات والثاني : المنطقيات والثالث : العلوم الطبيعيات والرابع : العلوم الإلهيات وهذا الرأي يدل على اعتبار المنطق أداة الفيلسوف ، وذلك أنه « كلما كانت الفلسفة أشرف الصنائع البشرية بعد النبوة ، صار من الواجب أن يكون ميزان الفلسفة أصح الموازين ، وأداة الفيلسوف أشرف الأدوات[1] » .

ونرى الاضطراب نفسه في عرض هذه المشكلة عند ابن سينا . فبينما يذكر في إحدى رسائله « العلم الذي هو آلة للانسان ، موصلة إلى كسب الحكمة النظرية والعملية ، واقية عن السهو والغلط في البحث والروية [2] » يذكر بعد ذلك أن المنطق من الحكمة ، أي أنه جزء من أجزاء الفلسفة فيقرر ، أن أقسام العلوم النظرية أربعة : العلم الطبيعي والعلم الرياضي والعلم الإلهي والعلم الكلي . والعلم الكلي هو المنطق ثم يجمع ابن سينا بين الرأيين في الشفاء ، يعتبر المنطق مقدمة للفلسفة وجزءا منها في الوقت عينه . اي أنه يعتبر المنطق في الشفاء علما وفنا .

إذا نحن لا نجد اتجاها معينا عند الشراح الإسلاميين حتى ابن سينا حول

---

(١) أخوان الصفا . رسائل جـ ١ ص ٢٣-٢

(٢) ابن سينا . رسالة في أقسام العلوم العقلية . رسالة التاسعة ،

حقيقة المنطق . ولكن هذا الاتجاه إنما نجده لدى المتأخرين من للناطقة. واستند في هذا إلى فقرة لابن خلدون يؤرخ فيها للمنطق لدى المتأخرين يقول إن المتأخرين لم ينظروا في المنطق على أنه آلة للعلوم ، بل اعتبروه من حيث أنه فن بذاته . وأن أول من تكلم فيه على هذا النمط ، هو فخر الدين الرازى ، ومن بعده أفضل الدين الخونجى [١] ، والمقصود بعبارة « أنه فن بذاته » أنه ليس آلة أو فنا عمليا ، بل المقصود أنه علم نظرى ، جزء من أجزاء الفلسفة . وهذا اتجاه رواقى لاشك فيه .

فاذا انتقلنا إلى العصور الوسطى المسيحية ، نرى بعض المفكرين أيضا يعتبره فنا ، كالقديس توما الأكوينى ، والبعض الآخر يعتبره فنا وعلما [٢]. ولكن الرأى الرواقى قد تنوسى تماما .

٥ - العصور الحديثة :

أما في العصور الحديثة ، فيعتبر ديكارت المنطق منهجا ، أو بمعنى أدق ، فنا عقليا ، يصل بنا إلى الحقيقة . وقد كتب ديكارت كتابين فيما اعتبره منطقا ، يحل مكان منطق أرسطو ، هما « مقال في المنهج » و « قواعد لهداية العقل » ، وهذان الكتابان يعتبران المنطق أو المنهج فنا من الفنون . غير انه ينبغى ان نلاحظ ان هذين الكتابين يتجهان نحو وضع منهج بحث للتطبيق في العلوم ، ولا يبحثان في المنطق الصورى ، باعتباره فنا أو علما .

وفي ضوء هذين الكتابين لديكارت كتب مناطقة بورت رويال ارنو ونيكول

---

(١) ابن خلدون . المقدمة ... ص ٣٤٤ .

(٢) Tricot, Traité, p. 15

منطقهم ، وهو فن التفكير . ولا يكتشف المنطق عند Arnauld و Nicole أرنولد ونيكول حقائق جديدة ، وإنما يستنتج فقط ماقد تتضمنه الحجج المعقدة من أغاليط ، وقد كتب ارنو ونيكول تصديرا لكتابهما ، ذكرا فيه أنه « ليس ثمة شيء أجدر بالتقدير من الحكم الفطرى الصادق ، ومن صواب نظرة العقل في إدراكه للحقيقة وللبطلان » فالمنطق إذن يستخدم في اكتساب هذه الصفات[1] وكذلك كتب إسبينوزا كتابه « إصلاح العقل » .

غير أن هذه الكتب فى الحقيقة نظرية أكثر منها عملية ، إنهما تبحث فى الإستدلال ونظرية المعرفة بوجه عام ، وتتضمن مذاهب ميتافيزيقية . وكثير من هذه الكتب يتضمن فلسفات جديدة حقا ، ولكنهــا تدعى أنها أقامت بواسطة مبادىء جديدة وطرق مبتدعة العلم الانسانى كله ، وأنها لهذا السبب ، تعتبر عملية . وأنها تضع القواعد التى ينبغى متابعتها لكى نصل إلى هذا العلم الجديد . وينبغى أن يلاحظ ان كتاب مناطقة بورت رويال واسمه « فن التفكير » هو من بين هذه الكتب التى ذكرناها ، أقلهــا ادعاء بأنه يوجه خطوات الفكر .

وقد حدث بعد ذلك فعلا ان العلم الانسانى قد وصل إلى درجة من التقدم ، جعلته لا يهتم كثيرا بالقواعد والأنظمة المنطقية التى يضعها علماء المنطق ، وقد قامت المناقشة المشهورة : هل يستطيع علماء المنطق ، وضع مناهج العلوم ، أم أن هذه المناهج يضعها علماء العلوم المختلفة كل فى نطاقه الخاص ؟

وقد أدى هذا إلى أن كثيرين من المناطقة ابتعدوا عن فكرة وضع مناهج العلوم المختلفة ، أو أن يفرضوا على العلماء هذه المناهج . وإنما بدأوا يدرسون فقط

---

(١) بول موى : المنطق وفلسفة العلوم (ترجمه الدكتور فؤاد زكريا) ص ٢٧ .

المناهج التى يسير عليها العلماء خلال أبحاثهم . أى أصبح المناطقة تابعين للعلماء لا أسيادا لهم ، وأن يكتفوا بوضع نظرية الاستدلال ، لأنها أهم وظائف الفكر الإنسانى ، ودراسة طبيعة الخطأ والصواب ، والعمليات التى يميز فيها العقل بين الواحدة من هذه والأخرى ، وفى طبيعة اليقين وأنواعه ودرجاته ، بدون أن يفرض أى نوع من أنواع التفكير أو الاستدلال على شخص من الأشخاص ، وقد تنبه مناطقة بورت رويال إلى هذا من قبل فقالوا : إن عقلا سليما ومتنبها على الخصوص ، يستطيع أن يستدل على الوجه الأكمل ، بدون أن يفكر فى القواعد المنطقية التى ينبغى مراعاتها . بل يستطيع هذا وهو يجهلها[1] .

إن فائدة المنطق الحقيقية إذاً ، هى اكتشاف الخطأ فى الحجج المعقدة وأن يعينها لمن يقع فيها ، لم تعد للمنطق إذا غير فائدة جدلية ، ولن تكون له بعد ، فائدة فى البحث. فاذا كان عمل المنطق هو أن يعين الحدود التى يمتد عليها سلطان العقل . وأن يبحث بحثا كاملا ومفصلا فى مصادره ، فانه يكمل هذا العمل ، بأن يرفض كل ما يطلب من العقل فى أثناء توصله إلى الحقائق فى جميع العلوم .

ولكن إذا كان عمل المنطق هو اكتشاف الأغاليط فى الحجج ، فهذا لا يكفى لأن يجعل منه علما أو فنا .

يقول جوبلو « Goblot » « كل العلوم ، حتى أكثرها نظرية ، يمكن أن يكون لها تطبيقات » وقد حاول فنت « Wundt » الألمانى أن يميز بين علوم نظرية وعلوم معيارية ، والعلوم المعيارية هى المنطق والأخلاق والجمال . ولكن جوبلو يرى أن هذا التفسير خطأ ، لأن كل العلوم نظرية ، بمعنى أن

---

(١) Goblot - Traité p 1

غايتها إقامة ووضع حقائق معينة ، وأن نستخرج من هـذه الحقائق عـللا وأسبابا ، ومعيارية بمعنى أن من الممكن إستخدام هذه الحقائق لتوجيه العقل. فالقواعد العملية ليست إلا صورا مختلفة تعبر عن حقائق نظرية . فلا يوجد إذن نوعان من العلوم ، نظرية ومعيارية . كل علم نظرى هـو فى الوقت عينه عملى ، والفنون من حيث إنها تطبيقات العلوم ، ليست شيئا آخر إلا حقائق هذه العلوم نفسها منظمة بشكل خاص . والمنطق إذن فن بالمعنى الذى نطلق به إسم الفن على الرياضيات ، وعلم الطبيعة والعلوم الأخرى . وهـذه الفكرة التى ينتهى جوبلو إليها بعد مناقشة طويلة من أقيم الأفكار فى هذا الموضوع(١).

والمنطق من ناحية ثانية يستند على أحكام القيمة « والقيمة تطلق-بصفة عامة على الصفة التى تجعل أشيـاء معينة تستحق التقدير . وحكم القيمة هـو الحكم الذى يعترف للأشياء بهذه الصفة » ومن أمثلة أحكام القيمة -الأحكام الجمالية والأحكام الأخلاقية والأحكام المنطقية . والأحكام الأولى تقرر جمال أثر فنى ، والثانية تقرر خيرية « فعل إنسانى ، والثالثة تقرر صحة وحقيقة فعل عقلى . وهذه الأحكام قد تكون موجبة كما قد تكون سالبة ، موجبة: أى تثبت للشىء القيمة التى ينبغى أن تكون له ، ونتوقع أن توجد فيه، وسالبة: إذا نفينا عن الشىء هذه القيمة .

والقيم تنتهى إلى ثلاثة انواع رئيسية : قيم الأخـلاق والجمـال والحق ، وهذه هى الأنواع لموضوعات العلوم المعيارية الثلاثة المشهورة، وقد أطلق عليها معيارية ، لأنها تعبر عن طابعها الخاص من حيث علاقتها بالقيمة وأحكامها .

---

(١) Ibid p. 2

وعلم الأخلاق يتخذ الخير معياراً له ، ويتخذ علم الجمال الجمال نفسه ، وعلم المنطق « الحقيقة » . [1] يقول موى ، ويتميز العلم المعيارى عن العلم المألوف بأنه يتكون من أحكام قيم ، وبأنه يضع أسس هذه الأحكام بأن يستخلص ما يسمى بمعيارها – الخير والحق والجميل – ومثل هذا العلم لا يكتفى بوصف موضوعه ، وبيان القوانين التى تحدد طبيعته ، بل يميز فى موضوعه بين الأشكال الصالحة والأشكال غير الصالحة ، ويقرر نوعا من التدريج بين هذه الأشكال » ويلاحظ موى أن العلم المعيارى يصل إلى هدفه دون أن يستمد أسباب ترجيحاته أو أحكامه من شىء سوى الموضوع ذاته . إنه يختلف عن العلوم الأخرى غير المعيارية التى تعنى بترتيب الموضوعات التى تقوم ببحثها ترتيبا تدريجيا . إن هذه العلوم الأخيرة تفعل هذا بناء على غاية خارجية . ويعطى موى مثلا لهذا علم الطبيعة . إن علم الطبيعة حين يبحث فى الطاقة ، إنه يميز بين أشكالها العليا وأشكالها الدنيا ، طالما كان من ابحاثه « تدهور الطاقة » ولكن لا يحدث هذا إلا بالنسبة إلى « محصل » هذه الطاقة فى « عمليات التحول » ولكن هذا المحصل لا قيمة له « فزيقية » إن كل قيمة لهذا المحصل انما هى « بالنسبة » فقط لغايات خارجية هى « غايات » الصناعة ، غايات عملية ، لا تتصل بالقيمة الطبيعية وهى جوهر البحث الفيزيقى . إن كل هذا خارج عن مجال علم الطبيعة بمعناه الصحيح .

أما العلوم المعيارية فتختلف إختلافا بينا عن كل هذا . ففى علم الأخلاق يكون الحكم على الظواهر الأخلاقية مستمدا من أصول جوهرية فى الأخلاق

---

(١) أنظر عن موضوع العلوم المعيارية الثلاثة – كتاب فلسفة الجمال للدكتور محمد على أبو ريان وهو أهم ما ظهر فى العربية فى توضيح قيم الجمال – ومعيارية هذا العلم – وتطبيقاته العلمية .

ذاتها ، بدون أى إعتبار آخر ، إن الأخلاق «تنطوى فى ذاتها على غايتها» ونرى نفس الأمر فى علم الجمال ، لا يحقق جمال شيء غاية صناعية خارجة عن مجال هذا العلم . وكذلك الأمر فى علم المنطق . يكون الحق هو غاية فى ذاته ولذاته .

وينتهى موى إلى القول بأنه « فى العلوم المعيارية تبنى أحكام القيمة على أسس داخلية هى جزء لا يتجزأ من مجال العلم ذاته ، فالمعيار شيء أصيل فى العلم المعيارى هو الذى يكون موضوعه الخاص . (١)

وقد لاحظ لالاند التوازى الشكلى بين العلوم المعيارية الثلاثة : توازيا يعين على فهم طبيعتها . يرى لالاند أنه كان لكل علم من هذه العلوم المعيارية Normatives طابع « اجتماعى تلقائى » قبل أن يصبح علما حقيقيا تتناوله الدراسة والتفكير والتنظيم ، وكان يتسم بسمة السنة الآمرة الجازمة بين الناس ، وتقاليدهم السائدة المسيطرة . لم يكن الأخلاق فى أول أمره انبعاثا داخليا ، وانبثاقا من طبيعة الاخلاق ذاتها . بل كان تراث الآباء ، واخلاقهم وسنتهم التى درجوا عليها . وكان العرف والتقاليد ـ بما لها من طابع ـ يكاد يكون شبه دين . وكان علم الجمال ينحصر فى قواعد تقليدية ، توقيعية وموسيقية ، ترتبط أشد الارتباط بالطقوس الدينية . وكذلك كان المنطق ـ يرتبط بالنحو فى بدء الأمر ولا يخرج عنه ، ويسير على قواعده ، وكان يفرض نفسه على الناس بوصفه مجموعة من قواعد الطقوس ومن الاجراءات اللفظية التنظيمية .

ويرى لالاند أن هذه الأوامر الجماعية فى الشعور الفردى قد اتخذت صورة

---

(١) موى : المنطق وفلسفة العلوم . ج (١) ص ٢٤ ترجمة الدكتور فؤاد حسن زكريا .

الحدس وصورة الذوق الشخصى . فالحاسة الخلقية والضمير الأخلاقى التلقائى الذى يظن نفسه معصوما من الخطأ يناظره الذوق فى الفن ، والبداهة فى المنطق « إذ أن البداهة نوع من تذوق الحقيقة » ولكن من الناس من يفقد كل هذه الأوامر الجمعية فى الشعور ، يفقدون الحاسة الأخلاقية، كما يفقدون التذوق الجمالى، كما يتنكبون فكرة الحقيقة .

والحقيقة اسمى مضمون فى العلوم المعيارية . والمنطق اعلاها . فلابد إذن ان ينتقل المنطق من الطابع التلقائى القائم على الاجراءات اللفظية التنظيمية أو الطابع التأملى الادراكى القائم على التفكير . ولكن لا ينبغى ان يكون هذا الانتقال من الطابع التلقائى إلى الطابع الادراكى التأملى غاية فى ذاته . بل لابد أن يقوم العقل بتحسين العمليات العقلية التى يقوم بها لكل علم، حتى يبلغ هذا العلم الحقيقة ، أى لا ينبغى أن يكون المنطق علما منطويا على ذاته ، بل هو علم وفن فى الآن عينه ، فلا ينبغى أن يكون معرفة نظرية بحتة للتفكير الصحيح دون أى تطبيق عملى فحسب أو أنه وسيلة عملية لإجادة التفكير فحسب ، بل عليه أن يقوم بالأمرين . فالمنطق إذن هام فى الناحية العملية ، وفائدته موجبة وسالبة ، ولكن فائدته السلبية أكثر . إنه يكشف عن الإستدلالات الباطلة ، كما أنه يبين لنا عدم كفاية الإستدلالات التى تبدو فى ظاهرها يقينية . إن عمله الهام الحاسم لا يصبح فى كشف الحقيقة ، بقدر مايتضح فى تجنب الخطأ . إنه خالق روح النقد .[1]

---

(١) موى : المنطق وفلسفة العلوم حـ ١ ص ٣٠ ـ ٢٨ وأندريه لالاند : التوازى التشكلى بين العلوم المعيارية بالمجلة الميتافيزيقة ١٩١١ .

الفصل الرابع

المنطق والعلوم الإنسانية

رأينا الاختلافات المتعددة حول طبيعة المنطق ، هل هو علم أم فن ؟ ورأينا كيف اعتبر فنا من ناحية ، وعلما من ناحية أخرى ، وكيف أطلق عليه لقب الآلة ونظر اليه على أنه آلة للميتافيزيقا بالذات . وقد أدى هذا الاتصال بين المنطق والميتافيزيقا واعتبره آلة لها ، أن حاول بعض العلماء إعتبار المنطق علما غير قائم بذاته . بل هو جزء من مباحث أوسع مجالا منه يندرج تحتها ويكون جزءا منها ، وتعددت النظرة اليه من هذه الناحية - كل عالم من وجهة نظره - على أنه يمكن تلخيص الاتجاهات في فهم المنطق على أساس أنه جزء من مباحث علوم إنسانية فيما يلي :

١ - الإتجاه الميتافيزيقي ٢ - الاتجاه السيكلوجي
٣ الاتجاه اللغوى ٤ - الاتجاه الاجتماعي

١ - الاتجاه الميتافيزيقي

نقصد بالإتجاه الميتافيزيقي هنا ، المحاولة العقلية التي ترمي بها الميتافيزيقا ضم المنطق وابتلاعه في أبحاثه ، واعتباره جزءا لا ينفصل من مذهبها العام في الوجود .

ونحن نجد فكرة المنطق الميتافيزيقي هذه لدى أرسطوطاليس نفسه - كما قلنا - والسبب في هذا ، أن المنطق لم يوضع فقط ليكون منهجا للعلم الأول عند أرسطوطاليس ، بل اتصلت حقائق المنطق بحقائق الميتافيزيقا اتصالا كليا.

ولم يكن هذا كل الاتصال فى رأى بعض مؤرخى الفلسفة كبرانتل "Prantl" بين المنطق والميتافيزيقا عند أرسطو ، إنهم يرون أن المنطق عند أرسطو هو علم الفكر الضرورى من حيث هو متطابق مع الوجود ، أو كما عبر عنه الهجليون فيما بعد - علم الفكرة المجردة ، فالأفكار إذا أخذت فى ذاتها ، وتجردت من إحتمالات العالم الحسى ، فانها تتكون وتترابط بشكل ضرورى ، وهذا التكون وهذا الترابط لأفكار مجردة ، هو موضوع المعرفة أو هو المعرفة ذاتها، والمعرفة كل واحد . والمنطق نفسه هو « فكرة المعرفة »[1].

وإذا بحثنا المنطق ، مبادئه وأقسامه من وجهة نظر ميتافيزيقية ، وجدنا أنها من صميم الميتافيزيقا . يقوم المنطق على مجموعة من القوانين البديهية ، وهذه القوانين هى : قانون الذاتية وهو أن الشىء هو هو ، وقانون عدم التناقض وهو أن الشىء لايمكن أن يكون هو ولاهو فى الآن عينه ، وقانون الثالث المرفوع وهو أن الشىء إما أن يكون لاهو أو - لالاهو فى الآن عينه . ولقد ضخم البحث فى هـذه القوانين وحقيقتها وهل هى منطقية بحتة أم هى قوانين ميتافيزيقية . فيذهب أصحاب الإتجاه الميتافيزيقى إلى أن قوانين الفكر هى قوانين ميتافيزيقية فى جوهرها ، هى مبادىء مجردة موجودة وجودا سابقـا على كل تفكير ، وتستند عليها حقيقة المعرفة . ويقصدون بمجردة أنها صورية، وبأنها موجودة وجوداً سابقا ، أنها ملزمة للفكر من حيث هو فكر ، فهى قوانين وجودية تخضع لها سائر الموجودات .

أما التعريف فقد أقيم أيضا على أصل ميتافيزيقى ، إن الغاية من التعريف التوصل إلى « الكنه » إلى « الماهية » أو بمعنى أدق إلى الحقيقة الكاملة العقلية

---

١ - Hamelin - Systéme - p. 93 Tricot-Traité pp. 3342

ثم أن هذا المنطق أيضا يستند على فكرة المفهوم ، وهى تنتهى فى آخر الأمر إلى تجريد كامل ، وقد أقيمت فكرة البرهان أيضا على أساس ميتافيزيقى . فالبرهان ، وهو قياس مقدماته يقينية ، هو بحث فى الحق المطلق .

فالمنطق الأرسطاليسي إذاً هو ميتافيزيقا بحتة. ومع ان هاملان « Hamelin » ينكر هذا ، ويرى أن أرسطو لم يذهب إلى المدى الذى ذهب اليه هيجل . واهم إعتراض عنده ، هو ان الوجود الذى يبحثه المنطق هو ، غير الوجود الذى تبحثه الميتافيزيقا . إن الوجود الميتافيزيقى هو الجوهر الأول او المعقولات الأولى ، بينما الوجود المنطقى هو المعقولات الثانية . فلا معنى إذن أن نعتبر المنطق « علم الوجود المجرد » أو « أنه علم الفكرة [1] » .

ولكن مها قيل فى المنطق الأرسطاليسى واستقلاله ، فهو متصل أوثق اتصال بالمباحث الميتافيزيقية والوجودية للفلسفة الأرسطاليسية وهذه النزعة الميتافيزيقية هى التى سادت المنطق الأرسطاليسى بعد أرسطو عند تلامذته من المشائين . وقد أدركوا تماما الصلة بين منطق ارسطو وميتافيزيقاه .

ثم أتى الرواقيون ، وهم يختلفون أشد الاختلاف مع أرسطو كما ذكرنا، فى جميع اجزاء فلسفته ، وقد وضعوا منطقا يختلف أشد الاختلاف عن المنطق الأرسطاليسى . لم يعد الحد عندهم ، كما عند أرسطوطاليس، التوصل إلى ماهية الأشياء ، بل الحد عندهم إسمى ، ولم يوافقوا إلا على صورة واحدة من صور الأقيسة وهى صورة يكاد يكون الفضل فى وضعها عائدا اليهم. وهذه الصورة هى صورة الأقيسة الشرطية ، إتصالية وإنفصالية ، وهى تقوم على فكرة الارتباط

---

(1) Ibid : p. 93

العلى بين المقدم والتالى. ولكن أليست النظرة الرواقية أيضا نظرة ميتافيزيقية، والمنطق الرواقى أيضا جزء من الميتافيزيقا .

ثم فقدت النزعة الميتافيزيقية قيمتها فى العصور الوسطى ، هاجمت المسيحية فكرة تغلغل الميتافيزيقا فى الأبحاث المنطقية ، ومحاولة اعتبار المنطق صورة أو جزءا من أجزاء الميتافيزيقا . ولذلك حذفوا البحث فى البرهان من المنطق ، واعتبروا المنطق الحقيقى يقف عند آخر التحليلات الأولى [1]. ولكن ما لبث المسيحيون أيضا أن استخدموا كثيرا من أجزاء المنطق فى أبحاثهم اللاهوتية. بل كان اللوجزم عند كثيرين من مفكرى العصور الوسطى مذهبا فلسفيا ، يفسر الوجود كله .

أما فى الإسلام فقد هاجم المسلمون أو بمعنى أدق الفقهاء والمتكلمون، الذين يمثلون العقلية الإسلامية أصدق تمثيل ، هاجم هؤلاء المنطق لاستناد أبحاثه على أبحاث الميتافيزيقا ، أو لكونه ميتافيزيقا فى ذاته . أى أن المسلمين توصلوا إلى فكرة الصلة بين المنطق الميتافيزيقا . وانكروا أن تكون غاية أى منطق عقلى هو التوصل إلى الماهية الكاملة . إن هذا يؤدى إلى أن البحث المنطقى يصل إلى محاولة تحديد الذات الالهية ، وغيرها من الموجودات والكائنات التى لا يمكن التوصل إلى حقيقتها ، لأن العلم بها توقيفى لا توفيقى، كما أنكروا مادة القضايا، والقياس البرهانى، وهاجموا العلية الأرسطاليسية. ولهذا نجد التعارض الكامل بين الفكرتين ، فكرة النزعة التجريبية عند المسلمين فى منطقهم العقلى ، والنزعة الميتافيزيقية فى منطق أرسطو [2].

اما فى العصور الحديثة ، فقد هوجمت فكرة ميتافيزيقية المنطق هجوما شديدا وبخاصة من أصحاب النزعة العمليـة ، التى حاولت ان تقيم المنطق على

---

(١) النشار : مناهج : المقدمة .

(٢) المصدر السابق : أنظر فصل النتائج العامة للبحث .

اساس سيكلوجى ، فنقـده بيكون وهيوم وجون إستيوارت مل ، وغيرهم من فلاسفة تجريبيين .

ولكن سيادة الميتافيزيقا على الأبحاث المنطقية ، ما لبثت ان وجدت مكانها الممتاز عند كثيرين من الفلاسفة. ظهر كانت Kant واعتبر المنطق الأرسطاليسى او المدرسى صوريا بحتا ومجردا من كل مضمون ، ورأى أنه منطق مكتمل، وكمنطق صورى، لم يتقدم خطوة واحدة منذ أن وضعه أرسطو. ولكنه وضع بجانب هذا المنطق الصورى الأرسطاليسى الذى يبحث فى القوانين الضرورية للعقل ،فكرة منطق متسامى فى كتابه ـ نقد العقل المجرد ـ ويبحث كانت فى هذا الكتاب كيف توجد التصورات العقلية أو مقولات العقل، وكيف ترتبط مع بعضها إرتباطا أوليا ،وكيف تتعلق تعلقا أوليا بالأشياء . والمنطق المتسامى صورى ، من حيث أنه يدرس هذه المقولات الأولية ، كصورة المعرفة،وهى تقابل مادة المعرفة التى يصل اليها بوسائل تجريبية ، وهذا المنطق تحليلى ، إذا اخـذناه بالمعنى الأرسطاليسى ، وهو الجزء الجوهرى من النقـــد « La Critique » وهو يقوم على أسس منطقية بحتة .

ويقابل التحليل ، الجدل « La Dialectique » منطق الظواهر . والجدل المتسامى ـ او بمعنى أدق ـ نقد الجدل المتسامى، إنما يبحث فى المعرفة المكتسبة، حين نطبق هذا الجدل فى عالم الجواهر[1].

ولن نخوض فى هذا المنطق ، فهو خارج عن نطاق بحثنا ، ولكنا نرى اننا أمام منطق وجودى يختلف تماما عن المنطق الصورى العقلى .

---

(١) Tricot : Traité. p. p. 37

وإذا ماوصلنا إلى هجل « Hegel » نرى فكرة ميتافيزيقية المنطق تصل إلى أوج قوتها . وقد تأثر هجل بكانت . وقد حاول هجل أن يجدد من منطق أرسطو القديم ، وأن يدفع العقل الانسانى إلى تطور أوتقدم تركبى بواسطة منهج جدلى جديد ، ولكن فى نطاق الكيفية ، والمنطق عند هجل ، هو ميتافيزيقا بحتة . وما نهتم به نحن الآن إنما هو رأيه فى المنطق .

المنطق عند هجل علم مثالى ، ويعرفه بأنه « علم الفكر من حيث هو فى تطور وتوافق مع الوجود » وفى موضع آخر يقول إنه قانون المبادىء المجردة فى الصورة ، والصورة عنده هى الوجود ، والمبادىء المجردة هى المبادىء العامة التى يتفق كل موجود معها فى وجوده وفى تطوره .

وقد ترك هجل أثره العظيم ، فيمن بعده من مفكرين ألمان وغير ألمان ، بل أيضا فى كثيرين من المفكرين الفرنسيين كهاملان وما برسون ، وأثره العام لايضارع فى كثير من المدارس الفلسفية الحديثة التى اعتنقت آراءه وصورتها بأشكال مختلفة متعددة [1] .

ولكن هل استطاعت الميتا فيزيقا ان تبتلع المنطق ؟ إن المنطق مازال قائما كمنطق ، بل أخرجت منه مباحث كانت تعد من صميم الميتا فيزيقا إن قوانين الفكر الأساسية لم تعد من اجزاء المنطق عند الكثيرين ، إن الفكرة التى تقرر أن الوجود المنطقى أو الاستحالة المنطقية لوجود شىء فى الفكر أو فى غيره ، كاجتماع النقيضين مثلا أو عدم إجتماعها ، تقوم على الامكان الوجودى أو الاستحالة الوجودية لوجود الشىء فى الخارج ، ليست مبدأ بديهيا أومسلما الآن

---

(1) Ibid : p. p. 38-42 .

إنه ليس من المهم أن تكون العملية العقلية المنطقية عملية ميتافيزيقية أو وجودية ، كما أن مبدأ العلية لا يبحث فى المنطق الآن كمبدأ ميتافيزيقى بل من وجهة نظر تجريبية استقرائية . ففقدت النزعة الميتافيزيقية قيمتها فى الأبحاث المنطقية .

ثم إن المشكلة الهامة هى : هل من الممكن أن يوجد منطقان ؟ منطق عقلى ومنطق وجودى . ولعل كانت كان أعمق المفكرين حين قرر هذا .

ولاننسى أيضا أن هناك إتجاهات أخرى أضعفت من فكرة ميتافيزيقية المنطق ، وحاولت أن تتجه به إتجاها عمليا وضعيا . وهذا يعود إلى تقدم العلوم الوضعية فى عصرنا الحاضر .

٢ – الاتجاه السيكلوجى :

يحدد كوتيرا (Couturat) الاتجاه السيكلوجى فى المنطق ، بأنه محاولة علم النفس ابتلاع الفلسفة وضمها إلى أبحاثه واعتبارها جزءا منه ، ويشرح كوتيرا هذا الاتجاه أو هذه النظرة بأسباب وعلل تاريخية(١) .

كان علم النفس علما وصفيا ، عمله هو تحليل العمليات العقلية . وكانت ملاحظة الشعور هى الحقيقة الوحيدة المؤكدة فى علم النفس ، ولكن علم النفس اتجه إتجاها آخر ، فتحول إلى علم تجريبى وضعى يمارس ويطبق فى المعامل ، ويخضع لمقاييس ، ويستخدم أدوات ومناهج خاصة . غير انه احتفظ بالرغم من هذا بمحاولة معالجة المسائل الفلسفية ، وإمدادها بالعناصر والمواد اللازمة لها .

---

(١) يعتبر كوتيرا خير من كتب عن الاتجاهات المنطقية فى مقاله الهام .

Les Tendances Logiques contemporaines

وقد استندنا على هذا المقال المنشور فى مجلة الميتافيزيقا والأخلاق عام ١٩٢٢ .

بل يدعى علم النفس أن الأعمال العقلية والأعمال الإدارية إنما تحدث فى الشعور ، فهى إذاً تخضع للملاحظة السيكلوجية . وبهذا أمكن رد المنطق إلى سيكلوجية العقل، والأخلاق إلى سيكلوجية الإرادة. والمنهج فى هذا واضح وهو فى الحالتين واحد . وهو اعتبار العمليات العقلية حالات بسيطة من حالات الشعور والشعور هو مادة علم النفس .

وكما حاولت الميتا فيزيقا من قبل أن تعتبر المبادىء الأساسية التى يقوم عليها المنطق ، مبادىء ميتافيزيقية ، حاول علم النفس أن يعتبرها نفسية . فقانون الذاتية وقانون عدم التناقض قانونا نفسيان. وكذلك مبدأ العلية مبدأ نفسى .

كذلك يعتبر هذا الاتجاه الحكم وحدة التفكير الأولى عنصرا نفسيا .إذ أن الحكم هو عملية إدراك . ثم أن الغاية من المنطق هو التوصل الى اليقين ، واليقين حالة نفسية . يسيطر عليها قانون العلية ، كما يسيطر على أية حالة نفسية أخرى ، أى أنه ناتج عن حالات سابقة ، ويتصل بحالات إما سابقة فى الوجود وإما لاحقة .

وكان بروتاجوراس أول من حاول هدم المنطق ، بل العقل من حيث هو عقل واعتباره مظهرا نفسيا ذاتيا ، وقد قرر هذا فى عبارته المشهورة «الانسان مقياس الأشياء جميعها.» ثم نرى المذهب النفسى الفلسفى الذى ينكر هذا المنطق لدى مونتنى وهيوم، ثم لدى شيلر ممثل النزعة الانسانية الانجليزية ، ثم سادا المدرسة البراجماتزمية عند بيرس ووليم جيمس .

غير أن أهم فيلسوف نجد عنده محاولة لرد المنطق الى علم النفس هو ديكارت. يرد ديكارت الحكم إلى العقل والى الارادة ، كان الحكم يعتبر قبل ديكارت

منطقيا بحتا ، أى عقليا يعود الى قوة واحـــدة من القوى الفكرية ، ولكن ديكارت رده إلى قوتين : قوة عقلية وقوة سيكاوجيـة ، وجعـل هذه القوة الثانية هى العنصر الأساسى فى الحكم . إذ أن الحـكم الحقيقى لايتكون إلا إذا أيدته الإرادة ، وهى عنـده التى لاتخطىء ، لأنها تمتد إلى وراء الضـوء الطبيعى الذى يرى الأشياء بوضوح . وبهذا نجد عند ديكارت محاولة لمزج المنطق بعـلم النفس .

ثم نجد هذه المحاولة بعد ذلك عند جون استيوارت مل ، إذ أنه أقام منطقه على أسس سيكاوجية . أقامه على فكرة « تداعى الخواطر » فـكل فكرة متصلة بما قبلها ، والظواهر الانسانية كلها تسير طبقاً لقانون عام هو القانون الطبيعى . والقانون الطبيعى يعود إلى تجربتنـا النفسية . إن التجربة النفسية هى التى تحكم بأن ظاهرتين من الظواهر يتصلان ببعضهما إتصالا علياً ، أى يدوران مع بعضهما وجودا وعدما ، فإذا وجدت العلة وجد المعـلول ، وإذا انعدمت انعدم ، ويحدث هذا طبقاً لقانون الإطراد فى وقوع الحوادث ، وهو قانون نفسى بحت[1].

ولكن هنالك اختلاف كبير بين القوانين السيكاوجية والقوانين المنطقية فالقوانين الأولى قوانين طبيعية ، أى هى التتابع المطرد بين الظواهر ، والثانية هى قوانين مثالية ، أى قوانين ينبغى للفكر مراعاتها لـكى يكون متوافقـا وصحيحا ولا يستطيع الفكر أن يخرج عليها ، إن أراد أن يصل الى الصحة فى إستدلالاته . ويرى الاستاذ كينز أن الفرق بين الاثنين هو : أن علم النفس

(١) Mill : A. System p. 215 and Cohen and Nagel : An Introduction to Logic and Scientific Method, p. 207.

ينظر إلى قوانين الاستدلال من حيث إنها قوانين مطردة ، قـوانين تسيطر على أطراد الأفكار التى تقدمها لنا الخبرة ، وبشكل عادى . فهى قوانين طبيعية تجريبية. أما المنطق فهو يبحث قوانين الاستدلال، قوانين منظمة وآمرة ، لها صفة الأمر لما تقدمه من « محك » نستطيع بواسطته أن نميز صحيح الاستدلال من فاسده ، ونعين طبيعة العلاقات الصورية بين العمليات الفكرية.

ويلاحظ كينز أيضا فرقا آخر بين العلمين . فبينما علم النفس علم واقعى، فان علم المنطق علم مثالى ، إن المنطق يختلف عن علم النفس اختلافا هاما. إن علم النفس يبحث فى كل الطرق التى نصل بها الى نتائج، أو فى كل الضروب التى تتولد فيها فكرة عن فكرة ، لأن مبدأ تداعى الخواطر أو أى مبدأ نفسى آخر يقرر هذا التولد ، بينما المنطق يبحث فى الاستدلالات من حيث صحتها أو عدم صحتها، وترتب حكم على حكم ، للتوصل إلى نتيجة صحيحة . ان علم النفس يبحث فى عمليات الفكر . بينما يبحث المنطق فى « نتـاجه » ان علم النفس يبحث فى مصادر أفكارنا ، بينما علم المنطق يبحث فى صحتها [١].

أما جوبلو فيرى أن علم النفس وصفى يبحث فى الظواهر النفسية كما هى، بدون أن يضع مقاييس أو معايير للحق أو الصواب ، بينـما المنطق معيـارى يضع هذه القوانين : فالأول علم « الواقعـة » والثـانى علم الحق ، الأول : علم طبيعى والثانى : علم عقلى [٢] .

وبما أن علم النفس علم «طبيعى» فان قوانينه مرتبطة بالزمان . أى أن القوانين السيكلوجية تشرح الارتباط العلى بين حادثة وأخرى فى زمان من

---

(١) Keynes : Formal Logic, p.p. 5 -

(٢) Goblot - Traite. p. 13

الأزمنة ، فهناك اذا ضرورة علية Necessite Causale في الزمان بين حادثين ، لا بد من وجود الأثر والمؤثر في وقت محدد ، لكي تتم الظاهرة النفسية ويتحقق القانون السيكلوجي . أما الضرورة المنطقية «Necesite Logique» التي تتحقق طبقا للقانون المنطقي ، فهي غير مرتبطة بالزمان ، وإنما يكفي لتحققها ، مجرد ارتباط لازم لزوما عقليا بين تصورين يكونان قياسا . أي أن الصلة بينهما لا ينبغي أن تكون على أساس ضروري لوجود التتابع في الزمان ، بل تكفي الصلة العلية البحتة بين الاثنين . فالنتيجة في « المنطق » تنتج مبدأ (principe) بحيث تكون صحيحة اذا كان «المبدأ» أو «المقدمة» صحيحة ، غير أن هذه النتيجة ليست « فعل » المبدأ . انها لا تأخذ مكانها بالضرورة في نسيج الفكر بعد المبدأ ، كواقعة أدت اليها واقعة أخرى .

أما الضرورة العلية فلا بد لكي تتحقق أن تتعين الواقعة العقلية أو الحدث العقلي أو الظواهر العقلية بسوابق تجريبية ، أي بمقدمات تجريبية ، هي عللها . وعلم النفس لا يهتم بالصواب أو الخطأ لفكرة ما . انما للحكم الخاطيء عنده نفس القيمة التي للحكم الصادق ، لأن منهجه وصفي ، بينما ما يعمله المنطقي هو التمييز بين الخطأ والصواب . أي أن علم النفس يبحث في أي الشروط توجد أي فكرة عقلية أو اعتقاد ما ، بينما يبحث المنطق في أي الشروط ينبغي أن تكون [1] .

ولعلم النفس نطاق آخر غير المنطق . ذلك أن المنطق يبحث في العمليات الفكرية بحثا موضوعيا ، بينما يبحث علم النفس العمليات العقلية من ناحية ذاتية . فعلم النفس « علم ذاتي » وعلم « المنطق » « علم موضوعي » والمنطق علم واجب « علم الضرورة الثابتة » وعلم النفس علم ممكن « علم المتغير [illegible] » .

---

(١) Goblet : Traité p. p. 13 - 21

ويرى موى أن علم النفس هو العلم الوصفى للظواهر النفسية، وهو يفحصها من جهة تضامنها وتنوعها. أما المنطق فهو علم انتقاء وتقدير، إنه يتعلق بدراسة العقل وحده . أى أنه يدرس النفس التى تعرف وتتصور . وهو يحكم على اتجاهات العقل وعملياته بناء على فكرتى الصواب والخطأ، ويعبر موى عن المنطق - علم العقل - بأنه دراسة النشاط الذهنى - وهو الشعور بهذا الشعور - أى هو شعور من الدرجة الثانية . إن دوره يأتى بعد علم النفس وهو امتداد له ولكنهما يختلفان أشد الاختلاف [1] . هناك إذن اختلاف كبير بين العلمين ، وهما يختلفان طبيعة وغاية .

٣ - الاتجاه الاجتماعى :

علم الاجتماع والمنطق

يحدد كوتيرا الاتجاه الإجتماعى فى المنطق ، بأنه محاولة علم الاجتماع ابتلاع الفلسفة عامة والمنطق خاصة ، واحلال نفسه مكانها . وذلك أن الجماعة الإنسانية هى اتحاد عقول ، تتشارك ويتجه بعضها باستمرار نحو البعض بل أن الجماعة الإنسانية لا تتحقق إطلاقا إلا على هذا الأساس . ويدعو الى هذا قوتان كبيرتان ، ترغم الانسان على الاجتماع هما : الفكر والكلام .

أما الحقيقة الفكرية فهى حقيقة إجتماعية ، أى أنها ليست اعتقاداً ذاتياً ، بل هى حقيقة موضوعية ، تتفق عليها الجماعة ، وتكون نتاج شعور خاص يعد لها أو يحولها أو يلغيها ، فالانسان لا يمكن أن يعيش منفرداً . وهو لا يستمد

(١) أنظر العرض الرائع الذى كتبه موى عن هـذا الموضوع فى كتابه المنطق وفلسفة العلوم ج ١ ص ٣ - ٢٦ .

من الجماعة عاداته العملية فحسب ، بل يستمد أيضا عاداته العقلية ،ومحك المعرفة عنده هي الجماعة ، وفكرة الحق والصواب ، كلها تعبيرات إجتماعية .

أما عن اللغة ، فهى نتاج المجتمع ، ولا تصدر إلا عنه ، والمنطق يستند على اللغة ويتصل بها أوثق اتصال . يقول جوبلو « إن الحياة الإجتماعية ، هى التى توجه الإنسان إلى البحث عن الحكم الكلى »[1].

ويرى علماء الاجتماع أن المنطق هو المناهج الفكرية التى تضمها الجماعات الإنسانية خلال تطورها التاريخى ، فهى إذا تعبير دقيق عن الوظائف الفكرية للعقل الجمعى أثناء تطوره ، وليس للعقل الفردى من حظ سوى المشاركة فيه من حيث هو عضو فى جماعة .

والنتيجة التى ينتهى اليها الاجتماعيون، هى أن قواعد المنطق قواعد مصنوعة مجعولة بجعل المجتمع ، وليست بديهية بينة بذاتها ، غريزية فيه، فاذا قابلنا هذا المبحث الأساسى فى المنطق « مبحث قوانين الفكر » نرى أن المجتمع هو الذى صنعه فى زمن إجتماعى متأخر . إن الانتروبولوجيين قد وصلوا وهم يبحثون العقليات البدائية المختلفة فى استراليا ووسط أفريقيا ، إلى أن أطفال الإنسانية الأولى هؤلاء ، لا يستطيعون تصور الاستحالة المنطقية لوجود المتناقضات بل إنهم يمكنهم تصور وجود شخص بعينه فى مكانين مختلفين، ومن هذا لم تعد قوانين المنطق الأوليـة بديهيات تتفق عليهـا العقول . إن المجتمع هو الذى أوجدها وصنعها .

وساد قانون التطور الحياة البشرية ، وأخذ المجتمع يكون شيئا فشيئا لغة

---

(١) Goblot : Traité, p. 30

عقلية ، تفرضها على عقول أفرادها . فأوجدت تصور « الحقيقة » و « الصدق » و « الحق » وكلها معايير اجتماعية .

ولم يتوقف الأمر عند هذا ، بل صدر عن الجماعة ، أدق التعبيرات المنطقية ، وعلى غرار أنظمة اجتماعية ، وهذا ما نراه فى فكرتى « الجنس والنوع » .

أما كيف حدث هذا ، فان أبسط وحدة إجتماعية وأكثرها بدائية هى العشيرة ، ثم الاتحاد ، ثم القبيلة . والقبيلة فى نظر البدائى هى العالم كله ، وضع فى إطارها اتحادين وكل اتحاد يشمل عشائر ، وعشائر كل اتحاد تختلف اختلافا بينا عن عشائر الاتحاد الآخر . وإذا كان العالم هو القبيلة والقبيلة تشمل إتحادين ، فقد اعتقد البدائى أن الاتحادين يشملان كافة الموجودات الإنسانية وغير الإنسانية المتعارضة تعارضا مطلقا مميزا ، إذا وضعت الأشياء البيضاء فى قائمة اتحاد ، وضعت أضدادها الأشياء السوداء أو نقائضها الأشياء غير البيضاء فى قائمة الاتحاد الآخر . إذا كانت الشمس فى قائمة إتحاد ، كان القمر والنجوم الليلية فى قائمة مضادة . وقد تحققت فكرة تقسيم الأشياء على هذه الصورة فى استراليا وخارجها . وقد رأى البدائيون الأستراليون أنه لابد أن يكون بين الاتحادين إختلاف ما فى جوهر المسائل أحيانا ، وأحيانا أخرى فى أعراضها .

ومن هذا التقسيم انبعث تلك الفكرتان المنطقيتان الممتازتان اللتان نجدهما فى تاريخ المنطق ، فكرتا النوع والجنس ، فتلك الفكرتان صيغتا طبقا للتكوين الاجتماعى وتشكلت على أساسه ــ فأخذت فكرة الجنس من نظام الاتحاد ، وفكرة النوع من نظام العشيرة . ومن المفهوم أن الناس استطاعوا وضع الأشياء فى تقسيمات وأصناف لأنهم هم قسموا وصنفوا أنفسهم من قبل ، وبمعنى أدق ، إنهم حققوا فى تقسيماتهم للأشياء ما حققوه فى تقسيماتهم من قبل ، وإذا كان هناك تقسيم

للمسائل يسلسلها في وحدة كاملة ، وينظمها طبقا لخطة موحدة ، فان هذا إنما يعود إلى أن التقسيمات الاجتماعية متماسكة ومتضامنة وتكون وحدة تنتهي اليها- هي القبيلة، فوحدة التقسيمات المنطقية العقلية ليست إلا ترديدا لوحدة الجماعة.

وينبغي أن نلاحظ أن الحيوان لا يستطيع أن يفكر بأجناس وأنواع فكرة الجنس-إذن فكرة إنسانية ، ولكن كيف كونها الإنسان ؟ لابد أن يكون قد كونها طبقا لمثال موجود ، وهذا المثال غير موجود في النفس، وإذا كانت المدرسة الاجتماعية الفرنسية تذهب الى أن العقلية البدائية هي عقلية ما قبل المنطق prélogique، ولا يمكن أن تحيط بما نسميه قوانين الفكر الأولية ، وأن هذه القوانين مصنوعة ، فمن الأولى أن تكون فكرة الجنس ، وهي فكرة غير بديهية في المنطق مصنوعة أيضا ، وإذا لم يكن لها صورة في النفس، فقد كونها الانسان على صورة الحياة الاجتماعية وعلى مثالها فالجنس مجموعة عقلية ولكنها محددة تحديدا واضحا لأشياء تتصل أشد إتصال بروابط باطنية تشبه روابط القرابة. أو بمعنى أدق ، إن الجنس هو مجموعة من الأشياء تتصل مع بعضها بتشابه جوهري لا عرضي ، تشابها ينظمها في مجموعة معينة من الأشياء في سلم الكائنات، وهي في تشابهها هذا ، تشبه الجماعة الانسانية.

وقد قادتنا التجربة الى هذا. وأرتنا أن المجموعة الوحيدة التي يتحقق فيها فكرة الجنس هي الجماعة الانسانية. إن من الممكن أن تنتظم الاشياء المادية بنفسها في مجموعات آلية بدون وحدة داخلية باطنية. ولكن لا يمكن أن تنتظم في مجموعات نستطيع أن نطلق عليها بثقة كلمة «جنس» ولا نستطيع أن نجمع الاشياء في وحدات متجانسة مالم يكن أمامنا مثال الجماعات الانسانية، ومالم نجعل من الاشياء نفسها أعضاء في الجماعات الانسانية ، بحيث يمكننا أن نقول : إن المجموعات والمجاميع

المنطقية وتقسيمات هذه وتقسيمات تلك . إختلطت وإمتزجت فى أوائل الحياة ، إختلاطا وإمتزاجا عجيبين .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن تصنيفا من التصانيف، إنما هو تنظيم للأشياء طبقا لنظام تدريجى ، فهناك صفات عليا وصفات سفلى ، وهناك أقسام عليا وأقسام سفلى . ونحن نلاحظ هذا فى الأنواع ، فالأنواع تتصل بالأجناس وبالصفات التى تحدد هذه الأجناس ، ثم إن الأجناس والانواع تتباين ، فهناك جنس عال ، وهناك جنس سافل ونوع أعلى ونوع سافل .. وهكذا فى تدرجها المنطقى المعروف . ولا يمكن للطبيعة أو للتقاسيم العقلية البحتة الآلية أن تمدنا بهذه الفكرة . إن المجتمع وحده هو الذى يمدنا بها، وفى المجتمع وحده يوجد التمايز . فهناك الطبقات العالية والطبقات المتوسطة والطبقات السافلة ، وهناك الطبقات المتشابهة المتساوية ، وهناك المقدس وهناك غير المقدس . فالمجتمع نفسه هو الذى وهبنا مدلولات تلك الألفاظ . وإن تحليلا دقيقا لتلك الأفكار ليثبت لنا الأمر بوضوح تام .

ونرى أيضا أن فكرتى التضاد والتناقض المنطقيتين إستمدتا حقيقتيهما من كل من الاتحادين ، تضادهما وتناقضهما .

وإن النتيجة التى ينتهى اليها دوركايم من تحليله الرائع هى « أن الجماعة هى التى أعطت الخطوط الأولى التى عمل عليها الفكر المنطقى فيما بعد» وتلك الجماعة جماعة توتمية تقدس التوتم وتعبده[1].

نقدت النزعة الإجتماعية نقدا شديدا من نواح :

---

(١) على سامى النشار : نشأة الدين ص ١٠٨

أولا : نحن نلحظ أن الناس لا يتصلون بعضهم ببعض، لأنهم يستطيعون أن يتكلموا ويخاطب بعضهم بعضا، إنهم يتصلون لأنهم يستطيعون أن يكونوا نفس الأفكار تقريبا، وأن يعيشوا بنفس العقل الواحد تقريبا. أى أن الفكرة هى التى تدفعهم الى الحياة الاجتماعية والى التخاطب. فالفكرة أو العقل أسبق من اللغة. واللغة ليست إلا تعبيرا عن تصور أو حكم عقلى، ثم إن العلم، وهو نتاج مباشر للعقل، ليس على الإطلاق جمعيا، بل هو على العكس شخصى وفردى. وليس الإنسان عاقلا لأنه حيوان إجتماعى، بل إنه حيوان إجتماعى لأنه عاقل. ولو لم يكن «العقل» لما كان الإنسان، بما هو إنسان أبدا. نوجد العقل إذن مع الانسان.

ثانيا : العقلية البدائية وأبحاث الأنثروبولوجيين.

ذاع الشك فى صحة تلك الأبحاث، وأنكر كثير من العلماء وجود ما يسمى «عقلية ما قبل المنطق» أما القول بأن بعض علماء «علم الانسان» إستطاعوا معرفة خفايا اللغات البدائية، ومفهوماتها ومدلولاتها، ففيه من المبالغة الشىء الكثير، ويفسر لنا هذا إختلاف علماء الإجتماع والانثروبولوجيا فى تفسير مفردات هذه اللغات، مراميها وغاياتها، وما نتج من نظريات متعارضة عن العقلية البدائية كما أنه لم يتحقق لكثير من هؤلاء الباحثين فى العقلية البدائية صفة الحيدة العلمية أو الموضوعية العلمية. كانت لديهم آراء سابقة وغايات معينة ذاتية، توحى اليهم بما وصلوا اليه من تفسير. وآخرون أقاموا نظرياتهم عن العقلية البدائية بدون القيام بدراسة وضعية فى المكان، بل إستندوا فى أبحاثهم إلى مواد جمعها باحثون آخرون.

ثم نجد الفرض الهام الذى يثير أضواء من الشك حول هذه القبائل أو العشائر

البدائية نفسها: هل هى حقا تمثل طفولة الإنسان؟ أم هى طور آخر منحط لنوع إنسانى سام. ويدل على هذا رواسب معتقدات لا يمكن أن تتوافق، أو أن تجد مكانها فى عقلية ماقبل المنطق.

فاذا مارجعنا الى تحقيق صحة النزعة الاجتماعية التى تحاول إبتلاع المنطق، نجد أنها خالية من كل أساس سليم تستند عليه. إن علم الاجتماع علم وضعى يبحث المجتمعات من حيث تطورها، ولا يضع مقياسا للتفكير من حيث صوابه وخطأه. وهو فى بحثه يعنى أولا بالعقليات البدائية المنحطة. وإذا كان هذا العلم يعتبر هذه العقلية عقلية غير منطقية، فكيف يبحث إذا فى عقلية منطقية، ويعتبرها متممة للعقلية الأولى. وعلم الاجتماع علم وصفى يبحث ماهو كائن، بينما علم المنطق علم معيارى يبحث ماينبغى أن يكون، فاذا أردنا أن نصف المنطق بأنه يضع صورا فكرية توافقت عقول الناس السليمة على صحتها، فان علم الاجتماع يبحث جميع الصور الانسانية، سليمة وغير سليمة، ومتحضرة وغير متحضرة، طالما كانت تحيا فى جماعة. وهذا هو الفارق الأكبر بين العلمين.

٤ ــ الاتجاه اللغوى :

المنطق واللغة

إن الاتصال بين اللغة والمنطق إتصال وثيق. فاللغة هى التعبير الظاهر عن التفكير الباطن. فهى لفظ التفكير الباطن إذاً، أى أن الانسان لا يستطيع أن يعبر عنه أو أن ينقله إلى غيره إلا فى ألفاظ. أو بمعنى فلسفى: اللغة هى التمثل الحسى للمدرك الذهنى فى الخارج تمثلا ماديا مسموعا. وقد دعا هذا إلى

إعتبار المنطق تابعا للغة وإلى محاولة الأبحاث اللغوية السيطرة على أبحاث المنطق، واعتباره جزءاً منها .

وإذا بحثنا المسألة من وجهة نظر تاريخية ، لوجدنا أن السوفسطائيين نظروا إلى اللغة والى الفكر كأنهما شيء واحد . فالصور العقلية لاتعود إلا إلى الألفاظ ، وكان الجدل السوفسطائي يستند على التلاعب اللغوى بمعنى الألفاظ .

أتى سقراط بعد ذلك . فحاول أن يخضع اللغة للفكر ، ويحدد المفهومات العقلية، ولكن كان هذا أيضا على أساس الصلة الوثيقة بين اللفظ والمعنى . أما عند أرسطوطاليس واضع المنطق ، فبدت الصلة بين الألفاظ والمعانى ودلالة اللفظ على المعنى، صلة وثيقة، وأبحاث التصورات عند أرسطوطاليس متصلة تمام الاتصال بالأبحاث اللغوية . فتقسيم الكلمة الى مفرد ومركب ، والألفاظ المشتركة والمترادفة والمتزايلة والمتباينة والمتواطئة ، ثم أبحاث القضايا أيضا أو العبارة تتصل اتصالا وثيقا باللغة . بل إن مبحث المقولات نفسه يعتبر -من وجهة نظر معينة- مبحثا لغويا . فالمنطق الأرسططاليسى إذن يقوم إلى حد كبير على خصائص اللغة اليونانية ، ويتصل بها فى نواحى متعددة اتصالا وثيقا .

أما فى العالم الاسلامى ، فقد انتقل اليه المنطق الأرسططاليسى ، وهاجمه المسلمون أشد هجوم . وكان أهم ما استند عليه المسلمون فى هذا الهجوم ، هو أنه منطق يونانى يتصل باللغه اليونانية ، ويقوم على عبقريتها وخصائصها ، وخصائص اللغة اليونانية مخالفة لخصائص اللغة العربية ، وعلى هذا لاينبغى تطبيق منطق الاولى على منطق الثانية ، إنما يجب أن يلتمس للعربية منطق خاص بها

يتفق مع أصولها اللغوية . نجد هذا النقد أولا عند الإمام الشافعى ، ثم نجده ثانيا عند أبى سعيد السيرافى فى مناقشة، لأبى بشر متى بن يونس المنطقى ، ثم ثالثا عند ابن تيمية .

وسنحاول أن نتكلم الآن كلاما موجزا عن الصلة بين المنطق والنحو فى العالم الإسلامى . ما أتى القرن الرابع الهجرى ، حتى بدأ المنطق يتدخل فى العلوم الاسلامية ويتحكم فى مناهجها . تدخل فى أصول الفقه ، وكتب الغزالى فى « مقدمة المستصفى » أنه لا يوثق بعلم من لا يعرف المنطق ،وتدخل المنطق فى علم الكلام ، وحل محل أدلة النظر عند المتكلمين ، وأثر فى النحو أيضا أشد تأثير ، وقد انقسم النحويون حيال هذا إلى قسمين : قسم قبل التقسيات المنطقية ، وحاول أن يدخلها فى أساس النحو . وقسم لم يقبل هذا التدخل، وظل أمينا للنحو القديم كما تركه الخليل وسيبويه .وقد انتهى الأمر بسيادة النحـو المنطقى أو المشوب بالمنطق ، كما انتهى الأمر بسيادة العلوم الممتزجة بالمنطق فى جميع النطاقات الأخرى .

وقد نظر إلى المنطق من ناحية على اعتبار أنه نحـو عقلى ، ويعطينا السجستانى صورة لهذا الاتجاه الجديد فيقول : إن النحو منطق عربى،والمنطق نحو عقلى، وجل نظر المنطق فى المعانى،وإن كان لا يجوز له الاخلال بالألفاظ التى هى له كالحلل والمعارض،وجل نظر النحو فى الألفاظ ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعانى التى هى لها كالحقائق والجواهر ، ويقارن السجستانى بين هذا المنطق وهذا النحو فيرى : أن النحو نظر فى كلام العرب « يعود بتحصيل ما تألفه وتعتاده أو تفرقه وتغليه ، أو تأباه وتذهب عنه وتستغنى عنه بغيره » فالسجستانى يحدد النحو بأنه بحث خاص فى الألفاظ العربية ، بينما المنطق هو آلة ، بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال هو حق أو باطل فيما يعتقد، وبين

ما يقال هو خير أو شر فيما يفعل ، وبين ما يقال هو صدق أو كذب فيما يطلق باللسان ، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالفعل ، ثم يبين أن هنالك صلة بين الأثنين إذ أن كلا منهما يعين الآخر ، فأحدهما منطق حسي ، والآخر منطق عقلي ، وإذا اجتمع الإثنان كانت الغاية والكمال . ولكن فائدة النحو كما تصوره السجستاني ، مقصورة على عادة العرب ، قاصرة عن عادة غيرهم ، بينما المنطق قانون عام مقصور على عادة جميع أهل العقل « من أي جيل كانوا أو بأي لغة أبانوا » وفي فقرة أخرى يوضح المسألة توضيحا أكثر فيقول « النحو يرتب اللفظ ترتيبا يؤدي إلى الحق المعروف ، أو إلى السعادة الجارية ، والمنطق يرتب المعنى ترتيبا يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة ، والدليل في المنطق مأخوذ من العقل ، والشهادة في النحو مأخوذة من العرب ، ودليل النحو طباعي ، ودليل المنطق عقلي ، والنحو مقصور والمنطق مبسوط . والنحو يتبع ما في طباع العرب ، وقد يعتريه إختلاف والمنطق يتبع ما في غرائز النفوس ، وهو مستقر على الإئتلاف ، والنحو أول مباحث الإنسان والمنطق آخر مطالبه » .

ويرى السجستاني أن النحو أشكال سمعية ، بينما المنطق أشكال عقلية ، وشهادة النحو طباعية أي مستمدة من طبائع الأمم المختلفة ، وشهادة المنطق عقلية ، ولكن هل هنالك صلة بين الأثنين ؟ أو هل فهم السجستاني صلة بين الاثنين باعتبار أنهما شيء واحد ؟ يرى السجستاني أن النحو يستعير من المنطق ، ولكن ما يستعيره النحو من المنطق حتى يتقوم ، أكثر مما يستعيره المنطق من النحو حتى يصح ويستحكم[1] .

يبدو من هذه النصوص السابقة أن السجستاني قد أدرك ما بين النحو والمنطق

---

(١) أبو حيان التوحيدي المقابسات ص ٥٥٥ .

من صلة ، ولكنه لم يتوصل إلى الفكرة القائلة ، أن هناك نحوا عاما ، يستطيع أن يحل محل المنطق . أما الشعور بفكرة وجـود نحو عقلي عام يحل مـكان المنطق والنحو العادى ، فاننا نجـده لدى علماء أصـول الفقه . فان المباحث الأصولية اللغوية ، وهى لم تتأثر فى العصر العقلى الإسلامى الخالص بالمنطق وعلوم الأوائل ، ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية . فقد دقق الأصوليون نظرهم فى فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل اليها اللغويون أو النحاة . إن كلام العرب متسع ، وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تربط الألفاظ والمعانى الظاهرة دون المعانى الدقيقة ، التى يتوصـل اليها الأصـولى باستقراء يزيد على استقراء اللغوى ، فهناك إذاً دقائق لا يعرض لها اللغوى ولا تقتضيها صناعة النحو ، ولكن يتوصل اليهـا الأصوليون باستقـراء خاص ، وأدلة خاصة [1] هذا فيما أرى ، أول فكرة فى تاريخ الدراسات العقلية عن وجود نحو عام قائم بذاته ، منفصل على النحو العادى للغة من اللغات ، وغير متصل بمنطق أرسطو .

أما العصور الوسطى المسيحية ، فقد مزجت المنطق الأرسطاطاليسى بأبحاث لغوية بحيث تحـول إلى منطق لفظى . ولكن لم يتضح فى العصور الوسطى المسيحية بجزم فكرة نحـو عام ، حتى ظهرت على يد مناطقة بورت رويال . ثم تطور هذا الاتجاه نحو النحو العام ، بحيث حاول أصحابه أن يفسروا به كل مظاهر الحياة العقلية ، بل ذهبوا أيضا إلى أن الدين فى نشأته وتطوره إنما ينبثق من تصورات لغوية . ولن نتكلم عن هذا الاتجاه بالتفصيل [2]

---

(١) الزركشى : البحر المحيط (مخطوط) جـ ٢ ص ١٥ .

(٢) تكلم موى عن المنطق العام واعتباره صنعة النحو وذكر أن كلمة لوجوس اليونانية التى اشتق منها اسم المنطق فى اليونانية تعبر أصلا عن اللغة ، وعن الجزء الايجابى منها بوجه خاص ، أى عن تحديد التركيب اللغوى على هيئة قواعد جـ ١ ص ٣٦ ، ٥٥ ، ٥٦ .

ولكننا نشير إلى أن مباحث التطورات مثلا ، وهى مباحث تتردد بين المنطق واللغة ، لم تعد عند بعض المناطقة مباحث منطقية ، فيبدأون المنطق ببحث الأحكام . ونرى القضية أيضا ، وهى اللباس الخارجى للحكم ، تهمل عند المناطقة ، ، باعتبار أنها مبحث لغوى ، ويضاف إلى هذا أن اللغات من حيث هى لغات مختلفة الخصائص ، وإذا كان هنالك تشابه عام بينها ، فهنالك أيضا إختلافات عميقة ، وجوهرية ، وإن كان المنطق يشك فيه كقانون عام ، وهو صور عقلية مجردة من كل مادة ، فأولى أن يشك فى قيام نحو عام ، وفى إيجاز ، لم تنجح محاولة النحو العام ، وظل المنطق الأرسططاليسى بما هو منطق قائما .

الفصل الخامس

قوانين الفكر الأساسية

نستطيع أن نستلخص من كل ما ذكرنا : أن الاتجاهات المختلفة للعلوم الإنسانية التى حاولت أن تبتلع المنطق فى أبحاثها ، لم تنجح فى محاولاتها. فبقى المنطق يؤدى تلك العملية العقلية الخطيرة « اتفاق العقل مع ذاته » ويستمد من طبيعة العقل عامة ، وينتهى إلى نتيجة فى الصورة مستقلة عن الموضوع والمادة ، أيا كانت هذه المادة . لهذا هو يدرس القوانين الضرورية للفكر أى القوانين التى لا يستطيع العقل أن يكون تصورات وأحكاما واستدلالات خالية من التناقض بدونها . وهذا يفسر القول بأن المنطق علم معيارى .

ولكن إذا كان المنطق يعلن أن هذه القوانين هى الأساس الذى يمد الفكر بصحته ، وأنها قوانين ضرورية للفكر، فإن الميتافيزيقا تدعيها وتعلن هى أيضا : أنها قوانين ضرورية ، بمعنى أنها وجودية ، تقوم عليها حقيقة المعرفة ، بحث فى [illegible] الميتافيزيقا . وكذلك يعلن علم النفس أنها قوانين ضرورية، بمعنى أنها قوانين جبرية ، وأنها هى نفسها الشرط الأساسى لوجود الفكر ، وأنه بدونها لا يوجد الفكر ، أو بالتالى النفس .

وسنرى خلال عرضنا لهذه القوانين ، مدى الصحة والخطأ فى كل وجهة من وجهات النظر هذه .

١ ــ معنى قوانين الفكر الأساسية أو البديهية . قلنا : إن من تعاريف المنطق الصورى أنه علم قوانين الفكر . وهذا يعنى أن الفكر الإنسانى يسير طبقا لقوانين مطردة أو لقواعد عامة ، لا تخلف فيها ، على ما فيه من تعارض وتشابك ، فأصبح الفكر الإنسانى كالظاهرة الطبيعية فى خضوعه لقواعد عامة ، تصدق بشكل عام وهذه القواعد العامة يعبر عنها فى المنطق أحيانا بقوانين الفكر الأساسية وأحيانا أخرى ببديهيات البرهان الأساسيه .

وقد كان فيلسوف التغير الكبير هرقليطس أول من نبه إلى قيمة هذه القوانين حين هاجمها . لقد أعلن « إنك لا تنزل الواحد مرتين » إن كل شىء عنده فى تغير مستمر ، فلا ذاتية ، ولا ثبات . إنه يعارض ثبات الذاتية بمنطقة الحركى الديالكتيكى ، ويؤكد التناقض حين أعلن أن الشيء يحوى ضده أو نقيضه فى الآن نفسه ، ويحتملها معا . ولقد أثار هرقليطس حركة الشك فى العالم اليونانى وكان أبا حقيقيا للسوفسطائيين . وعارضه بارمنيدس أكبر معارضة حين أكد الذاتية والثبات . وقد دعا هذا إلى أن أقام أرسطو منطقه الصورى ، منطق الثبات الصورى ، وذهب هو وأتباعه إلى أن المنطق يستند فى جوهره على هذه القوانين ، لأن التفكير لا بد له من مبادىء عامة يسير على هديها وأن العقل يحس بأن هناك قوة غيرملزمة على الاعتقاد بصحة هذه القوانين ، فهى قوانين أولية سابقة على كل تفكير ، أو بمعنى آخر إن العقل وجد وهى فيه . كان للمنطق الصورى إذن دعامة أقيم عليها ، وهى هذه القوانين .

وقد حصر ارسطو هذه القوانين فى ثلاث :

١ ــ قانون الذاتية — Law of Identity

٢ ـ قانون التناقض أو عـدم التناقض Law of Contradiction

٣ ـ قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع

Law of Excluded Middle Term

١ ـ القانون الأول : يعبر عنه : بأن كل ما هو ، هو ، أو كل ما هو ذات ماهو . حقيقة الشيء لا تتغير ولا تتبدل - أي أن الشيء لا يكون غير ذاته ، فلا مغايرة بين الشيء وذاته ، بل هما أمر واحد .

٢ ـ القانون الثاني : يعبر عنه : بأن الشيء لا يمكن أن يكون هو نفسه ونقيضه في الوقت عينه . أي لا يمكن أن يوجد الشيء ، وأن لا يوجـد في آن واحـد .

٣ ـ القانون الثالث : يعبر عنه : بأن يمتنع أن يوجد الشيء ، وأن لا يوجد . أي يمتنع سلب الوجود عن الشيء ، وسلب لا وجوده .

ويمكن وضع هذه القوانين في صورة جبرية ، فيكون قانون الذاتية : ا هو ا : أي إذا كان الشيء ا فهو ا . وقانون عـدم التناقض : لا يمكن أن يكون الشيء ا و لا ا . وقانون الوسط الممتنع : يمتنع أن يكون الا ا ولالا ا . أي أن قانون الذاتية يقول : إذا كانت القضية صادقة فهي صادقة أبدا [(١)] وقانون عدم التناقض يقول : القضية لا تكون صادقة وغير صادقة معـا . وقانون الثالث المرفوع يقول : القضية إما أن تكون صادقة ، وإما أن تكون غير صادقة .

---

(١) أنظر التحليل البارع لمبدأ الذاتية أو الهوية ، كيف فهمه الايليون ... ... في هذا ص ٥٢ .

٢ ـ ملاحظات حول هذه القوانين :

هناك ملاحظات عامة على هذه القوانين قبل أن نبحثها بالتفصيل ، وأهم هـذه الملاحظات :

اولا ـ الصلة الوثيقة بينها أو بمعنى أدق : إنها مذهب ميتافيزيقي يبحث في الحقيقة ، إن : القانون الأول يقول : الحقيقة هي هي . والقانون الثاني يثبت الحقيقة من ناحية سلبية فيقول : إن الحقيقة لا يمكن ان تكون هي ونقيضها في الآن عينه . والقانون الثالث هو الصورة الشرطية للثاني فيقول : إن الحقيقة إما أن تكون كذا ، وإما ألا تكون كذا . فالقوانين الثلاثة إذا تتجه نحو اثبات الحقيقة أو بمعنى أدق ـ إنها قانون واحد ، وهي مذهب ميتافيزيقي متسق .

ثانيا ـ الأساس النفسي لهذه القوانين : إن هذه القوانين نفسية ، أي تستند على أساس نفسي ، إذ أن النفس لا تستطيع أن تثبت قضيتين متناقضتين . والحكم المتناقض ، هو عدم النفس . بل إن مجرد القول « قوانين الفكر » يشير الى الإطراد النفسي للتفكير ، والإطراد هو حدوث الأشياء تحت نسب ثابتة ، أو توالي الأشياء في سياق واحد بنسب ثابتة .

ثالثا ـ طبيعة قوانين الفكر أو بمعنى آخر هل قوانين الفكر بديهيات أم مسلمات . يذهب أرسطو الى أن هذه القوانين بديهية ، ويبدو من بداهة هذه القوانين أننا لم نعد نلاحظها ، أي أننا لم نعد نلاحظ أبدا أن الشيء هو هو ، أو أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان . ومن هنا أصبحت أساسا لكل تفكير ، أي أننا لا نستطيع أن نتقدم نحو أي نوع من أنواع التفكير ، دون أن نفترض صحة هذه القوانين [1] . بل إن العمليات الأكثر تعقيدا مثل البرهان ، تستمد

---

(1) Aristote — Métaphysique (Tricot.) V. 3 L. xl p. 1311

من هذه القوانين امكانياتها . إن هذه القوانين هى المقدمات التى تستوعب كل علم من العلوم .

غير أن بوزانكيت Bosanquet ينكر على هذه القوانين بداهتها، وافتراض وجودها وجودا سابقا ، وأن حقيقة المعرفة تستند عليها . بل يرى أنها مسلمات « Postulates » أو صفات عامة للواقع المعلوم، وأننا إذا بحثنا موضوع المعرفة بحثا منظما ، كان علينا أن نضعها فى صورة مجردة ، لأنها تساعد على بحث هذا الموضوع ، بما أصبح لها من سيطرة فى ضبط الفكر . ولكن إذا كانت هذه القوانين قوانين عامة للواقع المعلوم، فلا يكون لها وجود قبل العقل، بل استمدها العقل من التجربة . وهى تتمثل فى الفكر على صورة تصورات تأملية . ولكنها تقود المعرفة إلى أن توضع وتبحث بحثا جيدا . وهذه التصورات التأملية ، مسلمات أو مبادىء نلجأ اليها فى حاجتنا اليها . حقاً لقد استوعبت هذه المبادىء كل التفكير ، ولكن لم تصل الى أن يكون لها هذه القوة ، إلا لأن التجربة نفسها هى التى أثبتت لنا ، أنها عوامل مؤثرة فعالة فى كل تفكير . ولا يستطيع العقل الانسانى ان يستدل بدون ان يسلم بها .

وقد أثبتت لنا التجربة أولا ، أن هنالك حقيقة ، ثم صورت لنا التجربة فى قوانين الفكر المميزات العامة لهذه الحقيقة ، فهذه الحقيقة هى هى ، وهذه الحقيقة لا يمكن ان تكون هى ونقيضها فى الآن عينه ، وهذه الحقيقة إما أن تكون لا هى او لا لا تكون هى . وتنتهى فكرة بوزانكيت إلى ان التجربة هى التى قدمت لنا فكرة هذه القوانين ، وأن العقل استمدها وصاغها من التجربة كتجربة فحسب .

ويثبت التجريبيون هذه القوانين وضعيتها العامة بأن الأمم الخالية من

التجربة او التجريب العلمى ، لم تصل اليها قط[1]. وقد أثبت الاجتماعيون أن هناك من يجمع بين المتناقضين ، وأن هناك من يتخيل الشكل الواحد فى الآن عينه فى مكانين مختلفين، فالتجربة وحدها من حيث هى،هى التى تمدنا بما يسمى مسلمات الفكر،أو قوانين الفكر. وسنبحث الآن كل قانون من هذه القوانين على حدة .

٣ ـ قانون الذاتية :

كان أرسطو ـ كما قلنا ـ أول من وضع هذا القانون ـ كقانون ـ ثم عرفه الإسلاميون عن أرسطو ، باسم قانون أو مبدأ الهوية أو مبدأ الهو هو. ثم عبر ليبنتز (Leibniz) عنه بالصيغة الجبرية ا هى ا .

وليس معنى هذا القانون عدم وجود اختلاف بين الحدين، أو بين عنصرى الحكم. ولكن معناه أن لكل شىء خصائص ومميزات ثابتة تبقى خلال التغير . والذاتية فى الحقيقة ، تفترض التباين والتمايز. إذ بدون التباين والتمايز لا يكون للذاتية معنى. فالذاتية إنما تعنى الذاتية فى التنوع، أى أننا نكتشف فى الأشياء صفات ثابتة ، تبقى الكائن هو هو بالرغم من تغيره وانتقاله من حال إلى حال. سقراط ـ مثلا طرأت عليه أعراض متعددة ، ولكن بقى هو هو سقراط فى جوهره . فالذاتية إذن تفترض ثبات الجوهر ، وتغير الاعراض ، فلا تثبت إلا الصفة الثابتة غير المتغيرة فى الأشياء خلال حدوث أعراض غير جوهرية لجوهر الشىء أو لكنهه. فهى لا تجحد التغاير اطلاقا ، بل تقر بوجود الاستمرار فى التغير ، ولكنها تثبت ذاتها خلال ذلك ، وتؤكد هذه الذاتية. فلابد من وجود

---

(١) Bosanquet - Essentials of Logic. p. 252

اختلاف بين عنصرى الحكم ـ ا هى ا ـ ولابد أن ننظر الى هذا الحكم من ناحية وجود اختلافات خاصة فيه.

أما أن نقول بأن الشىء هو هو ، أو أن الشىء ذات ذاته ، أو عين عينه ، فلن يكون له معنى ، ولن تكون له صفة الحكم . فالحكم هو الذى يتضمن حملا جديدا ، ولن يتحقق الحكم إلا إذا كان هناك تغاير بين طرفى الحكم ، فاذا قلت مثلا الألمانى هو الألمانى ، فلا أقصد بهذا تكرارا لامعنى له ، إنما أريد أن أحمل على الموضوع صفة لم تكن ملحوظة فى أول وهلة فيه ، أو أثار الشك فى الموضوع اعتبارات متعددة ، فحين أقول إن الألمانى هو الألمانى فاننى أريد أن أحمل على الألمانى الأول صفات متعددة من قسوة وعدم وفاء ... الخ.

وينبغى أن نميز كذلك بين الأقوال والمعايير المقدارية والأحكام التحليلية عند كانت (Kant) فالأولى لا تعنى شيئا على الاطلاق ، بينما تحمل الثانية صفات المحمول على صفات داخلة فى الموضوع . فاذا قلنا الأجسام هى الإمتداد ، والأجسام الممتدة ، فاننا نحمل الامتداد على صورة داخلية ، وهذه صفات تتضمن شيئا واحداً .

وفى اجمال يعبر قانون الذاتية عن ثبات الحقيقة ، فيقرر أنها لاتتغير ولا تتبدل ، بل تبقى هى هى ـ بالرغم من الإختلاف الشديد الظاهر بين الأشياء . فالحق مرة ، حق دائم ، والباطل كذلك والحق والباطل فى ذاتهما ، مستقلان عن كل شىء ، وهما ثابتان على الدوام . والحق حق دائما ، فاذا حدث أن تغيرا ما غير الحق عن حقيقته ، فلن يكون حقا على الاطلاق ، وهذا هو قانون الذاتية .

٤ - قانون عدم التناقض :

عبر عنه أرسطوطاليس بما يأتى : من المحال حمل صفة بالذات وعدم حملها على موضوع بعينه فى الزمان نفسه وبالمعنى عينه . ثم حدد المدرسيون التناقض بأنه « إثبات أو نفى لصفة من الصفات لشيء فى الآن عينه » . أما الإسلاميون فقد عرفوا العبارة التى تصوغ هذا القانون فقالوا : « النقيضان لا يجتمعان » وقد قلنا إن صورته الجبرية هى لا يمكن أن تكون ا هى ا ولا ا فى الآن عينه .

وهذا القانون يكمل القانون الأول ، أى أنه يعبر فى صورة سلبية عن الخصائص الفكرية لثبات الحقيقة ، كما يعبر عنها فى صورة موجبة قانون الذاتية . فلا نستطيع إطلاقا أن نفترض أن سقراط عاقل وغير عاقل فى الوقت عينه .

والحقيقة ليست نسبية ، ولكنها متناسقة مع نفسها . فاذا أثبتنا أن الحديد معدن ، فاننا فى الوقت عينه نبعد الافتراض المتناقض ، بأن الحديد غير معدن . فيوجد إذاً ثبات فى الأحكام ، يمنعها من أن تتغير إلى شيء آخر . أى أن الحكم صحيح ، مهما تغيرت الأحوال ، ولا يمكن أن يتغير إلى نقيضه ، أى أن ذاتيته باقية ، وهذا البقاء والاستمرار هو ما يسمى بكلية الحكم . وهو ما يعبر عنه قانون عدم التناقض فى صورة سالبة .

وقانون عدم التناقض يكمل قانون الذاتية ، كما قلنا ، بل إنه يتجاوزه ، إذ يمضى بنا خطوة أوسع من قانون الذاتية ، حقا إنه يعبر عن أن الحقيقة واحدة كما يعبر قانون الذاتية . ولكنه يقول — أو إنه يتجاوزها — فيقول : إن الحقيقة لا تتناقض . أى أنه يعبر عن انسجام الوحدة في التصور ، أو فى الحكم ،

وتطابق تلك الوحدة فى الفكر ، وعدم تحولها إلى النقيض.[١]

● ـ قانون الوسط الممتنع :

عبر عنه أرسطوطاليس فى كتاب «الميتافيزيقا» بأنه لاوسط بين النقيضين. وقد عرف الإسلاميون صيغته العامة: النقيضان لايجتمعان ولايرتفعان. ويسمى هذا المبدأ أيضا بمبدأ التردد بين طرفين ـ والتردد بين طرفين هو مايصدر عنه حكم انفصالى، فاذا ماكون الانسان قضيتين تترددان بين طرفين، فلايمكن أن تكذبا معا ، بل لابد أن تصدق إحداهما. فاذا أثبتنا بطلان واحـدة ، كانت الأخرى صادقة بالضرورة.[٢]

وقد قلنا إن هذا القانون فى صورته الجبرية هو ا إما أن تكون لا ا أو ـ لا لا ا. وهذا القانون هو الصيغة الشرطية القانون الثانى فهو إذن يتضمنـه . ومعنى هذا أن القوانين الثلاثة تكون ـ كما قلت ـ وحدة كاملة ، أى تكون مذهبا فلسفيا متناسقا.

وقانون الوسط الممتنع هو الصورة النهائية لهذه القوانين، فهو ينفى نفيا باتا، وجود وسط بين الاثبات والنفى ، فالحكم إما صادق وإما كاذب ،ولايمكن أن يكون شيئا وراء ذلك والشىء إما أن يكون هو أو لاهو ، ويمتنـع أن يكون غير ذلك، أى أننا إذا حكمنا بأن ا هى ا، فاننا ننكر أن تكون لا ا، أى أن اثبات الواحدة يتضمن نفى الأخـرى . فاذا ماكان عندنا نقيضـان

---

(١) موى : المنطق وفلسفة العلوم جـ ١ ص ٥٤

(٢) نفس المصدر جـ ١ ص ٥٥ . ويقول موى ان هذا المبدأ يستخدم فى ذلك النوع من الاستدلال الذى يسميه علماء الرياضة باسم استدلال التفنيد .

حقيقيان، أي إذا ما كانت ـ لا ا ـ غير مختلفة عن ا ، بل شيئا نستبعده إطلاقا، أي أن لا ا شيء نستبعده إطلاقا ، فان كل حكم يكون ذا حدين، يثبت و ينفى فى الآن نفسه .

و نلاحظ أن المنطق لا يستطيع أن يجزم بوجود علاقة الامتناع المتبادل بين الشيئين . و نستنتج من هذا أن قانون الوسط الممتنع لا يفعل شيئا سوى أن يقول : إنه إذا وجدت هذه العلاقة : أى إذا انتفى كل احتمال بأن ـ لا ا ـ تتضمن ـ ا ـ ، فان قانون الوسط الممتنع تنطبق أحكامه ، و إلا أصبح لكل حكم قيمة مزدوجة ، ثم إننا فى حاجة إلى معرفة خاصة بالحقائق الجزئية فى كل حالة ، لكى نصل إلى معرفة أى الأشياء تكون متناقضة . وهذا يؤدى بنا إلى البحث فى مادة الأحكام ، وهذا مالا يستطيعه المنطق الصورى.

ومن المهم أن نلاحظ أخيرا أن كل الأحكام التى نستخدمها فى حياتنا اليومية مزدوجة، أى أنها تتضمن الاثبات والنفى . إذا كانت تثبت عن طريق مباشر ، فهى تنفى عن طريق آخر غير مباشر ، إذا قلنا : إن الشيء أكبر ، فهو يتضمن نفى أن الشيء أصغر . أو نقول : محمد لم ينظر الى الكتاب ، فانه يتضمن معه بعض الأفكار التى تبدو كأنها سلسلة من الفروض.. هل كان مشغولا ؟ هل كان مريضا ؟ هل كان يلعب ؟! إما أن تكون ا ـ أو ـ لا ا : ولكن إذا أثبتنا أن ا هى ا فاننا نفينا أنها ب أو حـ أو د . وإذا أنكرنا أن ا هى د مثلا، كان هناك احتمال إما أن تكون هى ب ـ أو حـ أو و . ويتصل قانون الوسط الممتنع الى حد كبير بمنهج الحذف .

فقوانين الفكر الثلاثة : هى : أساس الفكر المنطقى عند طائفة من المناطقة،

ولا يستطيع العقل الانسانى عند هؤلاء المناطقـة أن يتقدم خطوة فى البرهنـة والإستدلال ، بدون أن يستند عليها . فهى تعبير عن المسلمات الكلية للعقـل الانسانى . والقياس الأرسططاليسى القديم ، يقوم على هذه القوانين . والحد الأوسط في القياس كما سنرى حين نبحث القياس ، إذا تغيرت ذاتيته أو حقيقته ـ لما أقيم القياس على أساس صحيح ، ولما كان الإنتاج ممكنا . وإذا اجتمع النقيضان ، لما استطاع العقل الانسانى أن يصل الى النتيجة فى الاستدلالات التى تكون إحدى مقدماتها سالبة . غير أن النظرة الى هذه القوانين مختلفة : فهى من ناحية ميتافيزيقية ، ومن ناحية سيكلوجية ، ومن ناحية منطقية .

الفصل السادس

أقسام المنطق الصورى

أما وقد اتضح لنا أن للمنطق كيانا مستقلا . فاننا سنقوم بدراسة أجزائه التفصيلية وأجزائه التى اعتبر بعض منهـا غير منطق . وسنحاول أن نعرض الآراء المختلفة المنطقية التى نشأت منذ أرسطو حتى يومنا هذا ، مبينين مقـدار قربهـا أو بعدها من الأساس الأول الذى أقيم عليه المنطق. وأول مشـكلة تقابلنا هى مشكلة أقسام المنطق .

١ - أقسام المنطق عند ارسطو

ينقسم المنطق عادة إلى أقسام ثلاثة : نظرية التصور . نظرية الحـكم ، ونظرية الاستدلال . وضع هذا التقسيم أرسطو نفسه ، وقد خصص لكل مبحث من هذه المباحث كتابا مستقلا. ثم حدده أمونيوس تحديدا كاملا حين قال « إننا نريد أن نصل إلى معرفة البرهان ، والبرهان نوع من القياس، فيجب إذا أن نبحث ـ قبل أن نشغل أنفسنا بالبرهان ـ فى القياس المجرد البسيط . والقياس المجرد البسيط هو ، كما يعين هذا إسمه ، مكون من عناصر، فينبغى أن نبدأ بمعرفة : من أى العناصر يتكون ؟ وهذه العناصر هى القضايا، والقضايا تتكون من موضوعات ومحمولات » .

وساد هذا التقسيم المنطق المدرسى ، فانقسم المنطق عند المدرسيين إلى هذه الأقسام الثلاثة : منطق التصورات ويشمل مبحث الألفاظ. ومنطق التصديق: ويبحث القضايا . ومنطق القياس : ويشمل أنواع الأقيسة المختلفة.

ويقوم هذا التقسيم على تقسيم عملياتنا العقلية إلى ثلاثة أقسام : ١ - إدراك الأشياء المفردة التي نستخرج منها تصوراتنا ٢ - إدراك العلاقات بين حدين أو تصورين أو إرتباط فكرة بأخرى ٣ - ومن القسمين الأول والثاني ، نكون استدلالاتنا أي المبحث الثالث .

المبحث الأول يقودنا إلى التعريف ، والمبحث الثاني يقودنا إلى الأحكام والمبحث الثالث يقودنا إلى البرهان :

٢ - اقسام المنطق عند الاسلاميين

بحث هذه التقاسيم عند الإسلاميين بحثا تفصيليا ، بل شغلت عقول الكثيرين منهم ، وسنرى نماذج من آرائهم . ولكن يبدو أن كل هذه النماذج انما كانت في نطاق المنطق الأرسطاليسي .

نرى إبن سينا يقول « إن كل معرفة أو علم فهو تصور أو تصديق ، والتصور هو العلم الأول ، ويكتسب بالحد ، وما يجرى مجراه ، مثل تصورنا ماهية الانسان » . هنا فهم كامل لطبيعة مبحث التصورات عند أرسطو . فالتصور هو الوحدة الفكرية الأولى للعقل ، نصل اليه بالتعريف ، أي نصل به الى الماهية وأما ما يقصده ابن سينا - بما يجرى مجراه - فهو أنواع أخرى من التعريف غير الكامل ، نصل بها إلى جزء الماهية أو الى بعض عوارضها . « والتصديق إنما يكتسب بالقياس او ما يجرى مجراه » مثل تصديقنا ان لكل شيء مبدأ وهذا أيضا تعبير عن نظرية التصديق عند أرسطاليس . وبالقياس نتوصل الى مبادىء الوجود أي اصوله ، أو بمعنى أدق : نصـــل الى الحق المطلق ، و(ما يجرى مجراه) فانها تعني أنواعا أخرى من الاستدلالات ، كالاستقراء الكامل ، ونصل به ايضا إلى يقين ، والاستقراء الناقص ونصل به إلى بعض

اليقين أو إلى ظن « فالحد والقياس آلتان تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصبح معلومة بالروية ، وكل واحد منها منه ما هو حقيقي ، ومنه ما دون الحقيقي ، ولكنه نافع منفعة ما بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي »[1].

ونلاحظ أن ابن سينا قصر عمليات المنطق هنا على الحد والقياس، ولم يذكر القضية ، ولكن ليس معنى هذا أنه لم يبحث القضايا أو أهملها ، بل بحثها بحثا وافيا ، على أنه من المحتمل أن يكون السبب في إهماله لها في هذا التقسيم أنه يعتبرها عنصرا أساسيا في القياس من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنها هي الغاية التي يصل إليها المنطق في عملية الاستدلال ، إذ أن المنطق يصل إلى حكم، أي إلى قضية ، أو بمعنى أدق : إن الاستدلال نفسه كما يرى بعض المناطقة ـ حكم مركب أو قضية مركبة ، والمنطق عند أرسططاليس ـ كما قلنا ـ ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وهو مصدر فكرة ابن سينا .

وقد تابع الاسلاميون ابن سينا في تقسيمه هذا ، فانقسمت اقسام المنطق عندهم الى تصور وتصديق، فالساوي في مقدمة كتاب البصائر يقسم ايضا عمل المنطق إلى محاولة تصور المجهولات ، والتصديق بها ، فالتصور هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط . فاذا ما سمعنا باسم من الأسماء تمثلنا معنى الاسم في الذهن دون ان يقترن هذا التمثيل بحكم. أما التصديق فهو حكم العقل بين تصورين ، أو حكمين ، بأن أحدهما الآخر او ليس الآخر ، ثم بصدق ذلك الحكم ، اى مطابقة هذا الذى في الذهن للوجود الخارجي : فاذا قلنا مثلا الاثنان نصف الأربعة ، وكان هذا الحكم صادقا ، كان معنى هذا أنه قد

---

(١) ابن سينا : النجاة .. ص ٣ .

تحقق في الخارج أن الإثنين نصف الأربعة . وكل تصديق يقدمه تصوران لا محالة ، وقد يتقدمه أكثر من تصورين ، والتصديق على العموم هو صلة أو ارتباط بين التصورات . فالتصور إذن يتقدم على التصديق ، ولذلك يقال له العلم الأول . أما الأدلة التي نتوصل بها إلى كل من التصور والتصديق . فيقول الساوى متابعا ابن سينا « يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولا شارحا ، فمنه حد ومنه رسم . والمؤلف عن المعلومات خاصة ليؤدى إلى التصديق حجة ، فنه قياس ومنه استقراء وغيرها [1] » .

وعلى العموم نجد تقسيم علم المنطق إلى تصور وتصديق عند المناطقة الإسلاميين بدون استثناء . وقد كثر الكلام في مصدر تقسيم المنطق الى تصور وتصديق فقد انتقل إلى اللاتين عن الإسلاميين ، وكان له أثر كبير في دراساتهم للمنطق ، واختلف الباحثون اختلافا شديداً حول مأخذه عند الإسلاميين . ولكن لم يصل واحد منهم إلى نتيجة حاسمة ، غير أن الرأى السائد هو أن فكرة التقسيم رواقية المصدر ، وان الإسلاميين استمدوا هذا التقسيم من الرواقيين [2] .

وهذه الفكرة منقوضة من أساسها لسببين: أولها أن المنطق الرواقي منطق حسى لا يعترف إلا بوجود الأشخاص ، وهذا هو الاتجاه الإسمي عند الرواقيين . وهو ينكر استناد الماهيات إلى الجنس والفصل ، والحد عند الرواقيين هو تحديد الصفات الخاصة بكل موجود فقط ، وهذا الاتجاه يخالف جوهر

---

(١) الساوى : البصائر النصيرية ص ٣

(٢) Chenu — Revue des sciences philosophiques et théologiques " 1938 " P. P. 61 — 68

نظرية التصور كما يفهمها المشاؤون الإسلاميون ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ـ وهذا ما يحسم البحث فى المسألة نهائيا ـ إننا نجد فكرة تقسيم العلم إلى تصور وتصديق لدى أرسطو ، فهو يبدأ الفصل الثالث من المقالة الثالثة من كتاب النفس بقوله « إن العلم ينقسم إلى تصور وتصديق » وهذا ما يجعلنا نجزم بأن التقسيم المذكور أرسطاليسى بحت[1] .

وهذا التقسيم يستند أيضا على أساس تحليل العمليات العقلية ، فعمل العقل ـ أولا ـ فى هذا التقسيم ، هو التصور البسيط ، أى أن يدرك إدراكا مفردا شيئا من الأشياء ، ثم ـ الخطوة الثانية ـ أن يوجد صلة بين هذين المفردين ، ثم يحاول ـ ثالثا ـ إيجاد رباط بين قضيتين تنتهيان فى آخر تحليل إلى الخطوتين الأوليين للتوصل إلى حكم ثالث .

نعود إلى مشكلة أخيرة فى تقسيم المنطق إلى تصور وتصديق ، وهى تقسيم كل مبحث من هذين المبحثين إلى بديهى ونظرى .

اولا ـ التصور البديهى : البديهى من التصورات ، هو الذى يدركه الانسان إدراكا مباشرا دون أن يلجأ فى إدراكه إلى علة توضحه ، أى إلى وسط ، أى أن نقول بوجود معان بديهية ، لم نحتج للتوصل إليها إلى عناء النظار والفكر أو إلى إعمال دليل . والسبب فى إدراكنا لها إدراكا مباشرا أنها معان واضحة فى ذاتها من ناحية ، وأنه لايمكن تعريفها من ناحيه أخرى ، لأن التعريف لا ينطبق إلا على المركب ، فى حين أن البديهيات من التصورات البسيطة .

---

(١) Aristote: De L' ame "Traduction par Tricot" L.I.p. 124

ثانيا ـ التصور النظرى : هو مالانجده فى أنفسنا، وإنما نتصوره باعمال وكد ونصب ذهنى ، ونحن نلجأ فى التوصل إلى قوانين الحد بالحصول على الذاتيات أى بالجنس والفصل، والجنس يحمل على الماهية فى جواب ما هو ؟ والفصل يحمل عليها فى جواب أى شىء هو؟.

ثالثا ـ التصديق البديهى : هو القضايا والأحكام التى يصدق بها العقل بذاته وغريزته ، لا بسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق . ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ، ولا يتوقف العقل فى التصديق بها إلا على حصول التصور لأجزائها المفردة. فاذا تصور معانى أجزائها، سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتا ما عن ذلك التصديق، ومن الأمثلة على هذا قولنا : الكل أكبر من الجزء، والأشياء المساوية لشىء واحد متساوية. فتصور معنى الكل والجزء ، وأن الكل أكبر من الجزء ، وجد نفسه مصدقا به غير منفك عن التصديق . ومعرفتنا بأن الكل أكبر من الجزء أو أن الأشياء المساوية لشىء واحد متساوية ليس من شهادة الحس ، فان الحس لا يدرك الكلى ، بل إدراكه مقصور على جزء واحد أو إثنين فحسب[1] .

رابعا ـ التصديق النظرى : يحتاج فيه العقل إلى الإستدلال، أى إلى إعمال الفكر وترتيبه على شكل خاص ، والمعلومات الإنسانية كلها من هذا الصنف، وعليه تقوم قضايا العلوم المختلفة .

٣ـ اقسام المنطق الصورى عند المحدثين والاتجاه السيكلوجى :

تعارف المناطقة منذ عهد بويس Boece (المتوفى عام ٥٢٥) على تقسيم

---

(١) ابن سينا : النجاة ص ٣ وما بعدها .

المنطق إلى ثلاثة أقسام - التصور والحكم والإستدلال - أو كما وضعها بويس - الإدراك والحكم والاستدلال ، ثم أتى مناطقة بورت رويال في العصور الحديثة وأضافوا إلى هذه الأقسام عنصرا ديكارتيا رابعا هو النظام ، فأصبحت العمليات العقلية المنطقية عندهم تتكون من الإدراك والحكم والإستدلال والنظام[1] .

انكار حقيقة التصور عند بوزانكيت :

ومن هذا نرى أن التصور في المنطق الصوري التقليدي هو أول عملية منطقية ، ومن ثمة ينبغي دراسته دراسة مستقلة . ولكن المنطق الانجليزي بوزانكيت قسم كتابه Essentials of Logic إلى قسمين : قسم يبحث في نظرية الأحكام ، وقسم يبحث في نظرية الاستدلال . وملخص فكرته « أنه لا حقيقة للاسم أو التصور في لغة حية أو تفكير حي إلا عندما يشير إلى مكانه في قضية أو حكم »[2] . ومعنى هذا أنه إذا كان التصور هو إدراك الماهية الثابتة - أي الحصول على هذه الماهية ، والحكم عليها بأنها موجودة ، فهو في كلتا الحالتين يقيم حكما يعبر عنه في قضية ، والقضية أو الحكم لا تتكون من جملة ألفاظ منفصلة ، ومستقلة تمام الإستقلال أحدها عن الآخر ، بل تتكون من ارتباط ضروري بين التصورات .

وليس معنى هذا أننا لا نستطيع أن نميز بين تلك الألفاظ ومدلولاتها ، وبين الألفاظ الأخرى ومدلولاتها ، إنما لا نستطيع أن نفهم معنى كل واحد منها مستقلا تمام الاستقلال ، في سياق يقوم من ذاته وفي ذاته ، بحيث أن مفهوم الواحد منها لا يتحقق تحققا منطقيا ، إلا إذا كان في قضية موضوعا فيها أو محمولا ،

---

(١) Arnauld et Nicole - La Logique de Port Royal, 470

(٢) Bosanquet - Essentials of Logic, p. 87

وأيضا Keynes ; Formal Logic, p. p. 6 - 8

فالتصور إذن لا يمكن أن يكون وحدة منطقية كاملة، إذا أخذ بمعناها التقليدى بل هو حالة ناقصة من حالات العقل لا يمكن أن تقوم بذاتها، ويكملها وجودها فى حكم .

انكار منطق التصور عند جوبلو : الأحكام الممكنة

ولكن مالبثت فكرة إنكار منطق التصور أن أخذت صورة أخرى على يد الأستاذ جوبلو، ذهب الأستاذ جوبلو الى أن منطق التصور لا يوجد إطلاقا، وهو حين يفعل هذا إنما يطبق نظرية فى علم النفس ، دعا اليها فيكتور كوزان من قبل ماخصها : إن الحكم الذى بالقوة مردودا إلى محمول ، هو ما نسميه تصورا، وكلية فكرة هى إمكانية عدد غير محدود من الأحكام الممكنة محمولها هذه الفكرة ، وليس هناك محل على الاطلاق لأن نقول : إن التصورات أو الأفكار توجد لذاتها ، إنها لا توجد اطلاقا . والتصور ليس الا إمكانية غير محدودة لأحكام[1] ويحلل جوبلو العملية النفسية لهذه الأحكام الممكنة تحليلا رائعا : إن كلمة انسان ، قد تكونت نتيجة لأحكام ممكنة متعددة ـ كائن حيوانى ، كائن ناطق، كائن ماش الخ ... وهذه الأحكام الممكنة هى وحدها التى تكون التصور «إنسان» فالأحكام الممكنة هى التى تخطر أولا، والتصور ليس إلا هذه الأحكام الممكنة، معبر عنه فى لفظ، والحكم هو الوحدة الأولى للعقل. وكما يقول جوبلو «نحن نصل الى اليقين ، بقدر مايكون عندنا من الأحكام الممكنة التى تدخل فيما أسميناه تصورا»[2].

وقد قسم جوبلو هذه الأحكام الممكنة إلى قسمين : أحكام تقوم على

---

(١) Tricot – Traité de Logique p. 51

(٢) Goblot – Traité de Logique p. 87

التجربة واخرى تقوم على البرهان. وسنعرض لهذه الأحكام فى إيجاز .

١ ـ أحكام التجربة

إن عرض الأستاذ جوبلو لأحكام التجربة او للأحكام التجريبية إنما هو عرض سيكلوجى أكثر منه عرضا منطقيا . إنه يرى ان أحكام التجربة هى معطيات الحواس مشوبة بالادراك ـ فالاحساس من حيث هو، غير موجود على الاطلاق ، وإنما يختلط به الادراك ، اى يختلط به نوع من التفكير العقلى ، فلا نتمثل الشىء فى ذاته ، وانما نتمثله كهو هو مع شىء ثان ، او نتمثله مختلفا عن هذا الشىء الثانى ، او نتمثله مساويا لشىء ثان او غير مساوى له. ونحن فى كل هذا نضع علاقات . فأحكام التجربة هى ما يتمثله العقل من علاقات بين الأشياء عن طريق الحس او الادراك الحسى والتجربة . ويبدو ان أرسطو نفسه توصل الى كثير مما دعاه كليات أو مقولات عن طريق حسى تجريبى .

ويقول جوبلو « لا بد من شرطين لكى يكون الحكم التجريبى مؤكدا : الشرط الأول : ينبغى ان يفرض الحكم نفسه بالضرورة على عقل الانسان الذى يحكم. والشرط الثانى : ينبغى ان يفرض الحكم نفسه تماما وبنفس الحالة على عقل كل من يكون فى نفس الأحوال » .

وتفسير هذا عند جوبلو : أولا . إن الحكم التجريبى لا ينبغى ان تعينه أحكام اخرى هو نتيجتها . لأن هذا يعنى وضعه فى صورة تخرجه من أن يكون تجريبيا ، ليكون حكما برهانيا . فليس لهذا الحكم « براهين او ادلة » ، بل إن له عللا ، إن المحال ـ فى الواقع ـ أن احكم بخلاف ما احكم به . إن

فعلت هذا فينبغي أن أدرك شيئا آخر ـ أي أن أكون قد تأثرت بشكل آخر . ويبدو أن الضرورة المنطقية تختلط بالضرورة العلية هنا . أي لا ينبغي أن نتأثر ـ ونحن بصدد وضع حكم تجريبي ـ بأي شيء بل نستخدم فقط « الملاحظة النزيهة للوقائع » فيكون الحكم التجريبي صحيحا حينما يعينه تعيينا كاملا تمثل المادة ، التي يكون حكمه عليها ، تمثيلا خاليا من أي تأثير .

ثانيا : ينبغي أن يكون الحكم صحيحا بذاته ، فيكون الحكم التجريبي الذي وصل إليه فرد هو نفس الحكم الذي يصل اليه فرد آخر في نفس الأحوال ، فما لا يكون صحيحا لدي ، لا يكون صحيحا اطلاقا ، فصحته لا تستند إذن على أنا فقط ، بل صحته يسلم بها أي فرد آخر يحكم في نفس الشروط والأحوال . فالحكم التجريبي حكم موضوعي ، يستمد صحته من موضوعيته لا من ذات الشخص . فلا نقبل حكماً تجريبيا مستمداً من شهادة الآخرين ، بل لا نقبله إلا أن نعاينه بأنفسنا ، فنصل إلى نفس الحكم الذي وصل اليه الآخرون فاذا كان هو نفس الحكم ، حكما صحيحا . ويخرج جوبلو من دائرة الاحكام التجريبية ، الأحكام الصوفية ، التي تنتج عن تجربة خاصة ذاتية ، يتذوق الصوفية فيها أحاسيس خاصة بهم ؛ ويصلون إلى أحكام عن تجربة شخصية لا نستطيع أن نعانيها ، بل نقف منها موقف الأعمى من الضوء .

وقد رد جوبلو أحكام التجربة إلى أنواع ثلاثة : أحكام الذاتية وأحكام الاختلاف وأحكام المقارنة [1] .

Ibid – p. p. 41 — 40 (1)

١ ـ احكام الذاتية واحكام الاختلاف :

الإدراك هو التمييز . أى لـكى تدرك شيئا ، ينبغى أن تميزه عن غيره ، اى أن تدرك أنه مختلف عن غيره . وأبسط أنواع الأحـكام التجريبية هى أحـكام الاختلاف ـ هذا ليس ذاك ـ إذا وضعناه فى صيغته الجبرية يكون ا ليست ب . ومن الأمثلة على هذا : إننى اختبر إحساسا بلون احمر وإحساسا آخر بلون غير أحمر ، وأحكم أنهما مختلفان .

الحكم هنا يعتبر سالبا فى الظاهر ، ولكنه ليس فى الواقع كذلك . وتفسير هذا أن أحكام الاختلاف ليست هى الأحكام السالبة بالذات . وإنما هى أحكام تمييز ، أى أن أميز بين هذا وذاك ، ولذلك قد تكون أحكاما موجبة ، وقـد تكون أحكاما سالبة .

وقد يحدث أن يستند التمييز على قوة عضوية شخصية متميزة لدى ـ كقوة الإبصار مثلا أو كقوة الانتباه . ولـكى يكون حكمى صحيحا ، ينبغى أن يفرض نفسه على كل إنسان يرى بوضوح كما أرى ، فيحـكم بأن هـذين اللونين مختلفان ، وألا يكونان مختلفين بالنسبة لى فقط . إن اليقين الذى أصل اليه إذن ليست له قيمة إلا عندى فقط . إن افتراضاً صادراً عن الذات لا يمكن ان يعد حكم اختلاف تجريبى . وقد أتصور أنه حكم اختلاف ، وأدرك فى الآن عينه أن صفة خاصة فى حواسى هى التى أوصلتنى إلى هذا الحكم . فاذا ما حاولت أن أوكد لنفسى أن ما وصلت اليه هو حكم صحيح ، وأقوم بتجربة لتحقيق هذه الصحة ، على أن أسيطر على نفسى ، وأخرج من نطاق تجربتى كل عنصر ذاتى إرادى ونفسى ، فان حكم الاختلاف يخرج عن أن يكون حكما

تجريبيا ويصبح حكما برهانيا . أو بمعنى أدق إن أحكام الاختلاف ينبغي أن تكون أحكاما مباشرة .

أما أحكام الذاتية ، فينبغي ألا تختلط بأحكام التماثل وأحكام التشابه . الأحكام الذاتية هي الأحكام التي تقرر أن هذا هو ذاك . وينبغي أيضـا أن يميز حكم الذاتية عن مبدأ الذاتية : ا هي ا . ويرى جوبلو ان هذا المبدأ الأخير ليس مبدءاً على الاطلاق حيث إنه لا مجال لتطبيقه . وليس هو حـكما لاننـا لا نعرف من (ا) إلا أنها (ا)، أي أن الحكم لا يعطي شيئا جديداً، فليس في مبدأ الذاتية شيء جديد على الاطلاق ، بل الموضوع هو المحمول والمحمول هو الموضوع ، اما حكم الذاتية ، فيقرر ان ا ، ب هما تعبيران مختلفان لشيء واحد بذاته ، فاذا قلت مثلا : هذا الرجل هو سقراط . فان معناه : أن الرجل الذي عينته باشارتي هذه ، والرجل المعروف باسم سقراط ، هما تعبيران مختلفان عن شخص واحد ، أو إذا قلت إنني هو الذي تبحث عنه ، يعني ان الرجـل الذي لا تعرفه ، ولكنه له من الصفات والمميزات كـذا وكذا ، هو الرجـل الماثل أمامك.

وينبغي ان نلاحظ ـ أولا ـ أن أحكام الذاتية قد تثبت بصور مختلفة من الاستدلالات والبراهين، ولكن هذا يخرجها عن أن تكون أحكاما تجريبية ـ وتتحول إلى أحكام استدلالية.

ونلاحظ ـ ثانيا ـ أن الأحكام الذاتية تقرر ذاتية جزئية ، فلا توجد ذاتية بدون اختلاف . فما دام هناك حكم ، فهناك اختلاف ، وذلك تبعا للظروف المختلفة التي يوجد فيها الشيء .

ونلاحظ ـ ثالثا ـ أن الأحكام الذاتية أحكام موجبة فى ظاهرها ، سالبة فى حقيقتها. حين أقوم بالتجربة ولا أستطيع أن أميز ، أى لا أستطيع أن أصل إلى اختلاف باطنى بأن هذا غير ذاك ، فان هذا يكون حكما سالبا ، أو هو نفسه سلب حكم غياب تجربة أو عدمها . فالحكم الذاتى حكم سالب اذاً .

وكل حكم يعبر عن علاقة بين حدين . فاذا كان الحدان متماثلين ، فانهما يكونان اذاً حداً واحداً . ويلاحظ ان الحدين يكونان متماثلين من ناحية ومختلفان من ناحية اخرى ، متماثلان باطنيا ، ومختلفان خارجيا . فالذاتية اذاً تمييز ايضا .

وثمت أنواع أخرى من الأحكام يشتبه بأحكام الذاتية ، وليس منها، وهى احكام المشابهة jugements de ressemblance . فمن المقرر أن الأحكام التجريبية تفترض قانون عدم التناقض أو الثالث المرفوع ، بمعنى ان التقابل بين الشيء وغيره مطلق ، فهذا إما ذاك . وإما مختلف عنه، وليس هناك وسط. ومن التناقض ان نقرر أن حدين منظوراً اليهما من وجهة واحدة ، هما فى الوقت عينه متماثلان ومختلفان ، ولكن هل تمدنا التجربة دائماً بحالات متماثلة؟ إن الذاتية الكاملة لاتوجد إلا فى موضوعات عقلية بحتة كالأعداد المتساوية والعلاقات المتساوية والمقادير المتساوية . وأما فى خارج هذا النطاق فان المعطيات الحسية لا تمدنا بذاتية مطلقة . ولكن قد نجد تشابها بين الشيء وغيره فنحكم بأنه ، يشابهه ، وهذه ما تسمى بأحكام المشابهة. وتوضع هذه الأحكام فى صورة متعددة : هذا هو كذلك ، او ان هذا هو تقريبا كذلك ، او ان هذا هو كذلك من بعض الأوجه .

نلاحظ من هذا أولا : أن أحكام المشابهة غير أحكام الذاتية .

ثانيا : إنها تحطم قانون عدم التناقض ، فاننا نرى أشياء تتشابه مع بعضها ولكنها متماثلة وغير متماثلة . إن الأشكال يرتفع إذا كان لدينا حدان مركبان ، و يتحلان إلى عناصر متمايزة وأخرى مختلفة. ولكن إذا كانت هناك صفتان بسيطتان غير متماثلتين، فانهما ينبغي أن تكونا مختلفتين متباينتين، ومع ذلك فاننا نجد صورة من العلاقة الأسرية بين الأشياء ، فندرك متماثلات بينهاو ندرجها تحت جانس واحد. فأحكام التشابه تقودنا إلى الجنس ، والجنس يفترض صفات نوعية متشابهة وصفات نوعية مختلفة ، أى أن أحكام التشابه أيضا تقودنا إلى الفصـــل ، وتقودنا أيضا إلى النوع ، والعلم كله يقوم على وضع للتشابهات ، ثم المختلفات، وما يفصل بين المتشابه والمختلف . كما أن عملية التمثيل المنطقيـة تقوم على أحكام مشابهة وكذلك القياس والاستقراء إلى حد كبير ، والتقسيم أيضا ، وهو عملية هامة فى العلم الحديث ، تقوم على نفس الأحكام (١) .

٣ ـ احكام المقارنة

هى الأحكام التى تقارن بين شيئين يدخلان تحت نوع معين ، وينبغى ألا نخلط بينها وبين أحكام المقدار ، لأننا لسنا هنا بصدد العدد ولا المقياس ، أى أن المقارنة هنا ليست مقارنة كمية ، وإنما هى مقارنة بين شىء هو صغير و كبير عامة . وهى تنطبق على المكان كما تنطبق على الزمان . فنقول مثلا إن مـدة حادثة من الحوادث اكبر من مدة حادثة أخرى، مع كونهما بدءا الحركة معا .

وهناك نوع آخر من الأحكام هى أحكام المساواة ، هى أحكام مقارنة ولكنها تنتهى الى أحـكام الذاتيـة ، حيث ان الذاتيـــة تتحقق فيها كثيرا

---

(١) Ibid — p. p. 99-59

وصغراً. وبجانب أحكام المساواة توجد أحكام اللامساواة وهذه تندرج فى أحكام الإختلاف ، ولكنها تتحقق أيضا كبراً وصغراً .

ثم هناك أحكام أيضا تختلط بأحكام المقارنة وهى أحكام الكثافة، وهى أحكام عن شيئين متماثلين ، ولكن أحدهما إزداد كثافة - أى إزداد مفهوما - عن الآخر. ثم هناك أحكام المقدار ، وهذه الأحكام هى أحكام الكم وهى تستند على العدد والمقياس[1].

٢ - أحكام البرهان

إذا توصلنا إلى حكم بحكم أو بأحكام أخرى، بحيث يكون هو نتيجة لهذه الأحكام، فاننا ندعو هذا الحكم حكما برهانيا أو برهانا. فوجه الإختلاف إذا بين الأحكام التجريبية والأحكام البرهانية ، ان الأولى تمدنا بهـا التجربة والاحساس المباشر ، بينما الثانية تستند على نصب دليل أو قياس أو استقراء أو تمثيل.

وهذه الأحكام البرهانية هى النتاج الهام لجميع الصور المركبة العقلية منذ أن وضع المنطق ، أو هى تاريخ تطور المنطق - القسمة الأفلاطونية، القياس الحملى البسيط الأرسطاليسى، القياس الشرطى المركب الرواقى، الشكل القياسى الرابع الجالينى ، القياس الفقهى عند فقهاء الإسلام ، الإستقراء عند بيكون واستيوارت مل - كل هذه الطرق توصل إلى أحكام برهانية ، مادتها عنـد

Goblot : Traite, p.p. 95–97 (٢)

القياسيين عقلية ، ومادتها عند الاستقرائيين تجريبية ، ولكن الحكم الذى تصل اليه جميع تلك الطرق هو حكم برهانى ، هو حكم غير مباشر[1].

وعلى العموم تلك هى الأحكام التى تسبق تكوين التصورات عند أصحاب النزعة السيكلوجية ، وهى الأساس الذى يقوم عليه تكوين التصورات . وإذا كان اصحاب النزعة الميتافزيقية يرون أن قوانين الفكر هى المبحث الذى يقوم عليه المنطق ، فان أصحاب النزعة السيكلوجية يرون أن أحكام التجربة والبرهان هى هذا الأساس .

طبيعة الحكم عند جوبلو

رأينا مما تقدم أن هناك مجموعة من الأحكام هى - عند جوبلو - الأساس الذى يكون التصور . وهذا يدعونا الى ان نبحث طبيعة الحكم عنده إن الحكم عنده هو تأكيد ، ويوجد فى العقل المستدل من الأحكام بقدر مايوجد فيها من تأكيدات متمايزة . ونحن نستطيع بنوع من التجريد أن نحكم او بمعنى ادق ان نتخيل بأنفسنا أننا نحكم ، مع أننا لا نحكم . او بمعنى آخر هناك أحكام بجانب الأحكام التى نعملها . هناك احكام نفكر فيها وقد لا نفعلها . هذه الأحكام التى لا نفعلها ، ومع ذلك نفكر فيها ، متضمنة فى أحكام أخرى تكون الأولى مادة لها . أنا أحكم لأننى يمكننى أن أحكم .

تنبه جوبلو الى أن البحث فى عملية الحكم سيدخله فى بحث سيكلوجى عن ميكانيكية ازدواج الحكم أو مايسمى فى علم النفس بالتأمل . ولكن مايهمنا الآن أن هناك نوعين من الأحكام عند جوبلو حكما بالقوة وحكما بالفعل ،

---

(١) Ibid p. 81

والفرق بين الحكمين هو أن الحكم بالفعل يعبر عنه فى لغة ، وينقل للاخرين ويتفق عليه الآخرون لكى يكون حكما . واختلاف آخر بينهما ، هو أن الحكم الذى بالقوة تنقصه العقيدة، بينما الحكم الذى بالفعل هو تأكيد، وتؤيده العقيدة، وليس المقصود هنا العقيدة الدينية ، بل عقيدة الحكم. وقد وجد المنطق لهذه الأحكام التى بالقوة ، أى أن يكون لدينا القدرة على أن نحكم على أحكامنا، فيدعو هذا إلى النقد ، وإلى تمحيص الحقائق وإلى الشك . وبالتالى لامنطق عند موجودات لا تفكر فى الأحكام التى بالقوة وينبغى أن نلاحظ أن الاحكام التى بالقوة هى أحكام كاملة ، لها موضوعها ولها محمولها ، ولها رابطتها ، ولها كل مميزات الإحكام الصورية ، ولا ينقصها الا العقيدة. وقد يحدث نقصان العقيدة هذه فى واحد من الحدود التى تكون الحكم الذى بالقوة أو فى الحدين معا ، وهنا يحتاج الحد أو الحدان إلى تحقيقه بأحكام. فالحد إذا من حيث هو حد غير موجود ، وإنما يكون ويحقق بواسطة جملة من الاحكام تحقق صحته. فالتصور إذا ليس إلا حكما ، على أن يكون هذا الحكم مردودا إلى محمول معبر عنه ، وكلية تصور : معناها إمكانية حمل عدد غير محدود من الأحكام عليه ، فالإنسان تصور كلى لأنه يوجد عدد غير محدود من الأحكام نتوصل بها اليه ، والانسان تصور كلى لأنه يوجد عدد غير محدود من الأشخاص كلمة «إنسان» محمولة عليهم. فالتصور ليس حقيقة ، يقول جوبلو « لا محل للتساؤل ما اذا كانت التصورات أو الأفكار توجد فى ذاتها أو فى عقل الله. أو أنها توجد فى العقل الإنسانى. أو انها لاتوجد إطلاقا » .

فالتصور إذاً هو عدد غير محدود من الأحكام الممكنة ـ أحكام بالقوة ـ الكلمة موضوعها أو محمولها ، فاذا كانت الكلمة محمولا لهذه الأحكام فهى

تعبر عن الماصدق ، وإذا كانت موضوعا فهى تعبر عن المفهوم[١].

تلك هى النظرية النفسية التى تقرر أن الحكم هو الوحدة الأولى للتفكير، وأن التصور لايوجد إلا فى سياق ، أو فى حكم . غير أن إعتراضات قوية وجهت اليها ، فالأستاذ ماريتان «Maritain» يرى أن من الممكن القول بأن التصور يوجد بذاته فى الذهن لكى يكون محمولا لأحكام ممكنة ، وأن هذه الأحكام الممكنة توجد بسببه ، ولكن من العبث أن نقرر أن التصور لايوجد إلا كمحمول لأحكام لاتوجد ـ أى الأحكام بالقوة ـ . فاذا كان التصور غير موجود ، والأحكام بالقوة لاتوجد فانه ينتج أنه لايوجد فى العقل شىء. فالتصورات إذن توجد من حيث هى فى العقل الإنسانى ، وهى أسبق فى الوجود من الأحكام ، ولا يوجد حكم بدون تصور[٢].

لكن الأستاذ كينز يرى حلا وسطا . إنه يقرر أن المنطق يختص بالصحة والخطأ فى العمليات العقلية ، والصحة والخطأ لايتضحان إلا فى أحكام أو فى قضايا باعتبار أن القضايا هى المعبرة عن الحكم . فالحكم إذا هو الوحدة المنطقية الأساسية . بل إن التصور لا يمكن ان يكون بنفسه «حالة عقلية كاملة» مالم يوضع فى سياق او حكم فاذا ما تلفظنا «باسم» اى اسم كان، فان السامع لا يفهم منه شيئا ، أى لا يعبر عن شىء ، اللهم إلا إذا كان تعبيرا مختصرا عن قضية كأن يكون «الإسم» ردا على سؤال ، أو أن ظروف التلفظ به توحى بربطه

---

(١) Tricot, Traite, p. 49

(٢) Ibid : p. 50

بسياق تتضح فيه قوته الحملية . ولكن الأسماء أو الألفاظ أو الحدود تكون دائما عنصراً متمايزاً بعضها عن بعض فى القضايا أو الأحكام ، فلكى توضح الأحكام ، ينبغى أن توضح أولا عناصرها ، فبحث هذه العناصر ضرورى.

ويرى كينز أن المسألة تتعقد بدون داع، إذا ما أخذنا نبحث في أيها له السبق النفسى ، التصور أو الحكم ، أو إذا كان تكوين الأحكام يستلزم بالضرورة ان تكون التصورات لدينا من قبل ، أو إذا كان تكوين التصورات نفسها يتضمن أن تكون الأحكام لدينا من قبل ، أو أن العملتين تسيران سويا . إنه يكفى ان نقول إن للحكم او للقضية فى المنطق عناصر ، منها يتكون الحكم او القضية ، وهذه العناصر هى التصورات . وهذا يدعو إلى أن نبحث التصورات منفصلة عن الأحكام ، وأن نعتبر هذا البحث خطوة هامة وأساسية فى تكوين المنطق كله[1].

هذا هو رأى كينز . يقرر أن الحكم هو الوحدة الأولى للفكر ، وأن التصور لايدرك إلا فى سياق الحكم . ولكنه يرى أن تبحث التصورات ـ أولا ـ باعتبار أنها عنصر الحكم ولايقوم الحكم بدونها . وبلا شك إن رأى كينز فيه من الحقيقة الشىء الكثير . إن التصور بذاته لايكون وحدة عقلية كاملة ، اللهم إلا إذا قلنا إن هناك تصورات بديهية موجودة وجودا سابقا لدى الإنسان . وهذا ينقلنا إلى مبحث فى المعرفة ، إنهدم إنهداما كاملا أمام النظرية العلمية التجريبية.

---

(١) Keynes : Formal Logic, p. 9

ولا يعنى هـذا أن « بحث التصورات » لا قيمة له فى المنطق ، أو أن نعتبره من أبحـاث اللغة فنهمله إهمالا تاما . نحن نصل إلى التصور بأحكام ، لـكى نكونه ثم نضعه فى سياق حكم ، لنستدل من هـذا الحكم على حكم آخر ، أو ننظم التصورات فى حكمين ، لنستنتج حكما ثالثا . ومن هذا يتبين أن التصور ، وان لم يكن الوحدة العقلية الأولى ، إلا أنه اللبنة التى يقوم عليها البناء المنطقى كله . ولهذا وجب بحثها بحثا كاملا ، وإجلاء نواحيها المختلفة .

البَابُ الثَانِي

التصورات

* * *

الفصل الأول

طبيعة التصور

ميز المنطق الكلاسيكى بين التصورات والحدود، فالتصور أو الفكرة هو الفعل الذى يرى العقل بواسطته الشيء أو الموضوع فى ماهيته دون أن يثبت أو ينفى ، فهو يفترض إذن إدراكا أو معرفة بسيطة للموضوع منظوراً اليه كشيء معقول . أما الحد أو الاسم فهو إشارة أو تعبير أو علامة على التصور كما أن التصور علامة على الشيء ولقد قرر أرسطو أن الإسم ليس إلا رباطا خارجيا لاصلة له داخلية بالشيء .

وذهب المدرسيون متأثرين بأرسطو إلى ان اللفظ هو رباط اتفاقى يضعه الانسان. وقد ميز مناطقة العصور الوسطى بين الادراك البسيط او التصور : وهو عمل العقل وبناؤه ـ وبين التصور العقلى أو الصورى، وهو عمل النفس الذى يصل إلى الماهية أو الكنه، ويبدو ان هذا التقسيم هو تقسيم سيكلوجى، على اننا نصل من هذا الى أن الاسم رداء التصور .

أما أرسطو فيذهب إلى أن التصور هو التعبير بكلمة واحدة عن تعريف الشيء فى الفكر بدون ان نصل الى الشيء الحقيقى ، لأن الشيء الحقيقى أو الشيء الموجود على الحقيقة هو الفرد. فالتصور عند أرسطاليس هو فقط إعادة لبناء هذا الشيء الحقيقى ، وفى هذا البناء يرد العقل إلى وحدة الفكرة الكلية تعدد الامتثالات الحسية ، او بمعنى ادق يرد العقل إلى الفكرة الكلية، الأفراد المحسوسة المتعددة ، وإذا نظرنا إلى التصور من وجهة نظر ذاتية فهو حدس مطلق معصوم ، هو في أفق أعلى من الخطأ والصواب .

ويلاحظ تريكو ـ أن المنطق الصورى لا يهتم بالتكوين السيكلوجى للتصور ولا بقيمته الموضوعية ، إن موضوعه هو الصحة الداخلية للتصور فقط ، أى أن يكون التصور صحيحا من ناحية بذاته .

ولقد حاول المنطق الانجليزى دى مورجان أن يحدد من وجهة نظر منطقية من آراء أفلاطون فى طبيعة الذات والغير ، فحدد التصور بأنه تركيب لما هو ولما ليس هو . فالتصور إنسان ـ مثلا ـ يشمل «بيير» و «حصان» صادق على بيير من ناحية موجبة وعلى حصان من ناحية سالبة . وينتج عن هذا أن كل حد فهو مزدوج ـ إنسان ولا إنسان ـ وكل حد إذن يشمل الموجودات كلها . وقد وضع دى مورجان رموزا تشير إلى المثبتات والمنفيات فى كل حد من الحدود ، ولكن تريكو يرى أن فكرة دى مورجان هـذه ستؤدى إلى نتائج خطيرة فى باب القضايا ، إنها ستنافى كل تمييز بين القضـــايا الموجبة والقضـايا السالبة ـ وسيؤدى هـذا الى خلط كبير فى نظرية الاستدلالات نفسها . ومع هـذا فقد أثر دى مورجان تأثيرا كبيرا فى هاملان وفى كثير من آرائه[1] .

وإذا بحثنا التصور من وجهة نظر منطقية ، لتبين لنا أن التصور يستلزم خاصيتين هامتين : الامكانية والعمومية .

يرى المناطقة الأقدمون ـ تحت تأثير نزعة ميتافيزيقية ـ أن إمكانية التصور إنما تعنى تحققه ميتافيزيقيا فى الوجود ، بغض النظر عن كونه فى الواقع أم لا ، أو بمعنى آخر لا يهم أن يكون التصور « موجودا بالفعل » . بل يكفى لتحققه

(١) Tricot ; Traité. p. 56

« قوة لا نهاية » . ولكن من الخير ونحن نريد أن نبتعد عن هذا الاتجاه الميتافيزيقي أن نقول إن إمكانية التصور انما تنتج من خلوه خلواً كاملا من التناقض الداخلي ، أي التناقض في ماهيته الداخلية ، يقول بوانكاريه « إن كلمة الوجود تعني فقط شيئا واحدا هو خلوها من التناقض » ومن الممكن أن تشبه التصورات المنطقية التصورات الرياضية في هذه الناحية : فالموجودات المنطقية إنما ينظر اليها فقط من ناحية كونها ممكنة ولا يهم إطلاقا أن توجد أو أن لا توجد . إنها قد تكون موجودات عقلية — كالمثلث مثلا — أو قد تكون نفيا بسيطا ، كالعدم — أما التصور المتناقض فهو تصور يحطم نفسه بنفسه ، انه غير مدرك ويستند على غموض الفكر واضطرابه . ويبين لنا تحليل أجزائه التناقض الداخلي فيه[1] . وينتج من هذا أن الفكرة أو التصور ينبغي — كما يقرر ديكارت — أن تكون واضحة ومتمايزة ، يقول « أسمي واضحة : المعرفة الموجودة أمامنا مبينة لعقل منتبه ، ومتمايزة : الفكرة المحددة والتي تختلف عن بقية الأفكار كلها ، لدرجة أنها لا تتضمن في ذاتها إلا ما يتبين واضحا لمن ينظر فيها كما ينبغي ، ثم أتى ليبنتز بعد ديكارت ، وفرق تفريقا كاملا بين الفكرة الواضحة والفكرة المتمايزة — كما سنرى بعد .

أما كلية التصور : فأول ما يقابلنا هو المفهوم الكلاسيكي له — ونحن نعلم أن فلسفة كل من أفلاطون وأرسطو فلسفة تصورية . إن التصور هو الفكرة الكلية وهو موضوع التعريف ، بل العلم ، لأنه لا يوجد إلا علم كلي ، والعقل لا يدرك سوى الكلي . وقد رأى أفلاطون هذا ، ولكن الكلي عنده كلي سام — كلي فوق الشيء . أما أرسطو فعلى عكس أفلاطون ، يقرر أن الكلي موجود

---

(1) Ibid ; p. 55

فى الذهن وفى الأفراد ، والأفراد هى الموجودة فى الخارج ، ولكن هذه الكلية المعبر عنها فى القياس بالحد الأوسط ، إنما نعرفها بحدس يتوصل إلى الماهية . وعلى عكس أفلاطون ، إن الكلية عند أرسطوطاليس تستند وتتعلق بضرورة الفكرة، فالكلية إذن نتيجة لهذه الضرورة. يقول روديبه « إن موضوع العلم الحقيقى ليس هو العام أو الكل . بل هو الضرورى ، فاذا كان الموضوع كليا ، فهذا لأن الضرورة تتضمن الكلية ، والكل يستند على الماهية » . فاذا لم يكن هنالك علم للجزئى ، فليس هذا لأنه جزئى أو فردى، ولكن لأنه يتضمن الاحتمال . وبالجملة إن الشىء الموجود حقيقة هو الجزئى ، وهو المتحقق فى الخارج ، ولكن موضوع العلم هو الكلى . وهذا ما كان يقوله المدرسيون « الجزئى هو الموجود ، والعلم هو الكلى » ولكن ليس معنى هذا أن العلم لا يهتم ولا يتصل بالواقع. إنه يهتم « بالفكرة الأخيرة » بالفكرة الأقل عمومية، والتى تظهر الضرورة فيها بوضوح ، وهى التى تحتوى الأفراد ــ احتواءاً مباشراً وهى فكرة النوع .

ولقد وجدت فلسفة التصور منذ البدء ــ عداوة شديدة فى النظريات الاسمية اليونانية ، فتقد أنتستانس والمدرسة الكلبية كل عمومية وكل ضرورة ولم يقبلوا سوى « الماهيات الفردية » . يقول انتستانس « إنى أرى فرسا ولا أرى فرسية » . كما أنكرت الرواقية وجود الكليات ، ولم تعترف بغير الأفراد. ولكن المذهب الاسمى الرواقى كان أقل قطعا من إسمية الأبيقوريين، فبينما رأت الأبيقورية أن التصورات ليست إلا أصوات بين الشىء الموجود ورنين الصوت ، ترى الرواقية أن معنى الإسم فى ذاته شىء حقيقى .

وكان للمذهب الاسمى المنطقى فى العصور الوسطى أنصار كثيرون، وعلى

الخصوص روسلان وجيوم الأوكامى، وكان جيوم الأوكامى يرى أن الجزئى وحده هو الحقيقى ، وأن الكلى ـ النوع مثلا ـ هو تصوير غير واضح للحقيقة وأن التصورات الحقيقية هى صور الأشياء .

وأخيرا ـ يأتى جون ستيوارت مل ، فيرى أنه لا يوجد فقط سوى الوقائع وأنها فقط حالات شعورية بسيطة . يقول مل « لقد هدمت نظرية المعانى العامة المنطق القديم كله . إن موضوعات الفكر الحقيقية هى الصور الجزئية، كرجل معين وليس ـ الرجل ـ والصور النوعية إنما هى مجسدة فى اسم وقد جاءت من تجميع ميكانيكى للصور الفردية » وليست هنـاك أية أهمية عند مل لمعرفة إذا كان من المحتم أن نفسر المنطق تفسيراً مفهوميا ـ كما هو عند أرسطو . أو تفسيرا ما صدقيا ـ كما هو عند أفلاطون ، إنما المهم أن نرد كل برهنة إلى الاستدلال من الجزئى إلى الجزئى .

وكذلك هاجم سبنسر ودى مورجان المنطق التصورى ، ولكن لدواع مختلفة تماما .

غير أن المذهب الإسمى لم ينجح كثيرا فى القضاء على منطق التصور . يرى تريكو أن أرسطو على حق فى قوله إن موضوعات الفكر هى المعانى، وليست الأشياء ، وأنه لا يوجد إلا العلم الكلى . فالتصور موجود إذن .

إن التصور ليس تجميعا ميكانيكيا للصور ـ إن له طابعا صوريا ويتكون من إدراك الذاتية للصور المتعددة التى تستحضر أمامنا . وللتصور أيضا طابع إيجابى واضح، وكما يقول جوبلو بحق « إن العمومية لا تنتج من غياب فكرة ولكن من عدم تعينها »[1] .

---

(1) Goblot – Traité p. 113 et Tricot P. 56.

ومع هذا - ينبغي أن نسلم للاسميين ولجون ستيوارت مل على الخصوص أننا لا نفكر بدون صورة واقعية ، وأن التصور ينبغي أن يستند على الواقع، وهو رمز لهذا الواقع . يقول شوبنهور « ينبغي أن تتخذ كل معرفة حقيقية وكل تفلسف حقيقي تصورا ذوقيا كنواة داخلية أو كأساس لها » .

إن المناقشة كلها تدور في النهاية حول نقطة هامة، وهي معرفة ما إذا كان التصور ليس شيئا آخر سوى صورة جماعية ، أو إذا كان هو وحدة صالحة لمجموعة لا نهائية من الحقائق والواقع . إن من الواضح أن فلسفة أرسطو التصورية هي فلسفة عامة واقعية من ناحية، ولكنها في الوقت عينه فلسفة تامة وما كنة، وذلك لأن فكرة الكيفية لعبت أكبر دور فيها . وسنعود إلى بحث هذه النقطة بصورة أشمل في بحثنا عن المفهوم والماصدق .

ولكننا الآن ونحن في نطاق «التصور» نقول: إن التصور الأرسطاطاليسي مازال قائما يؤدي دوره في كثير من العلوم، رغم ما وجه إليه من إعتراضات .

وينبغي أن نلاحظ - ونحن بصدد التكلم عن أقسام التصور ، أننا قد ندخل في أبحاث لغوية وميتافيزيقية ونفسية ، ولكن لابد للمنطق أن يمس تلك الموضوعات . ويشير كينز - بحق - إلى أن تقسيم التصورات مثلا إلى تصورات مجردة وعينية هو أدخل في الميتافيزيقا منه في المنطق . ولكن لكي يتكون موضوع التصور كوحدة كاملة ، فاننا سنبحث موضوع المجرد والعيني أيضا ، كما بحثه كينز من قبل[1] .

وينبغي أن نلاحظ العلاقات بين مختلف التقاسيم ، فمبحث التصورات واحد ، منظور إليه من نواح متعددة .

---

(1) Keynes : Formal Logic, p. p. 8 - 11.

الفصل الثانى

المفرد والمركب والجزئى والكلى

التصورات بين اللغة والمنطق

أما أن هناك صلة بين اللغة والمنطق فى مبحث التصورات ، فهذا مما لاشك فيه . بل يبدو أن بعض أقسام التصورات إذا نظرنا اليها من وجهة ، فهى لغوية بحتة ، تقوم على عبقرية اللغة وعلى خصائصها ، ولكن من وجهة أخرى ، نرى فيها عملية عقلية منطقية . وتتفاوت الصبغة اللغوية والصبغة المنطقية فى أقسام التصورات ، يبدو البعض من هذه الاقسام وكأنه لغوى بحت ، ويبدو البعض الآخر ، وكأنه منطقى بحت .

وأول بحث يدعيه كل من المنطق واللغة ، هو تقسيم الألفاظ إلى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة . فاللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء من أجزائه بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى ، أو بمعنى أدق هو ما يدل على معنى ولا يدل جزؤه على شىء أصلا حين هو جزؤه ويعطى ابن سينا مثالا لهذا : الانسان فكلمة إنسان تدل على معنى لا محالة ، وجزآه وهما الان والسان ، لا يدلان على معنى لامحالة ، أو لا يدلان على معنى جزأى الإنسان . وينقسم اللفظ المفرد إلى اسم : وهو لفظ مفرد يدل على معنى يستقل بالفهم من غير أن يدل إطلاقا على زمان ذلك المعنى ، وكلمة : وهى لفظ مفرد يدل على معنى فى زمن من الأزمنة منسوب لموضوع غير معين ، وأداة : وهى لا تدل على معنى

يستقل بالفهم ، ولكنه يدل على نسبة بين معنيين ، لا يمكن تعقلهما إلا بذكر النسبة بينهما [١] .

وقد خاض المدرسيون فى هذا البحث ، وتكلموا عن تقسيم الألفاظ إلى القسم الأول : Termes catègormatiques وهى الألفاظ ذات الدلالة ، وانها تدل على شيء أو معنى قائم بذاته Alqnid per se . وقسموا الأسماء الى قسمين القسم الأول أسماء مطلقة ـ كالإنسان مثلا ، واسماء وصفية ـ كأبيض ـ والقسم الثانى هو : الأدوات Termes syncateormatiques وهى الألفاظ التى تقوم بحركة معينة ، فهى تربط ، ولكنها لا تمتلك فى ذاتها وجوداً منطقيا [٢] .

هكذا يبحث المنطق هذا القسم من التصورات ، ولكن اللغة تضع مقابلا لهذا التقسيم ـ تقسيم اللفظ الى اسم وفعل وأداة .

أما اللفظ المركب ، فهو يدل على معنى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه ، كما يقول ابن سينا ـ كالإنسان يمشى ـ أو رامى الحجارة . وينقسم المركب إلى قسمين :

(١) ما يفيد فائدة يتم بها الكلام ، ومن الأفضل السكوت عليها ، وهذا هو المركب التام .

(٢) مالا يتم الكلام به ـ وهذا هو المركب الناقص ثم يقسم المناطقة المركب التام إلى المركب الخبرى والمركب الانشائى .

---

(١) ابن سينا : النجاة ، ص ٥

(٢) Tricot – Traité p. 61.

ولا يبحث المنطق فى المركب الانشائى ، وإنما يبحث فى المركب الخبرى، لأنه يحتمل الصدق والكذب ـ وهو القضية أو الحكم بمعنى أدق .

ومن الواضح أن هذا التقسيم إلى مفرد ومركب وما يستتبع كل قسم من فروع إنما هى أبحاث تتردد بين اللغة والمنطق ، مهما أدعى المناطقة أنهم فى تقسيمهم للفظ الى مفرد ومركب، إنما ينظرون الى المعانى ولا يلتفتون الى اللفظ، فما دل على معنى واحد فهو مفرد سواء تركب من حرف أو أكثر ، اشتمل على كلمة أو على أكثر من كلمة ، وإن النحاة إنما يهتمون باللفظ ، وأن ماله إعراب واحد أو بناء واحد فهو مركب ، ولو وضع ليدل على معنى واحد: إن البحث هذا حقا يتردد بين اللغة والمنطق[1] .

ويتصل بتقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب تقسيم آخر خاض فيه المدرسيون بكثرة ـ وهو تقسيم التصورات إلى بسيطة ومركبة . أما البسيطة فهى التى تحتوى عنصرا واحدا ـ وذات مفهوم هش ، صغير، ضئيل وهى أكثر الألفاظ تعميا ، وذات ماصدق غير محدود ، ومن الأمثلة على هذه الألفاظ : الوجود والممكن ... الخ . ولبساطتها الكاملة لا تحتوى تناقضا ما .

وكان المدرسيون يميزون بين (ا) التصورات البسيطة Voce etre وهى تصورات بسيطة فى ذاتها وفى لفظها ومن الأمثلة على هذه التصورات: الوجود (ب) التصورات البسيطة ، فى لفظها فقط ، وفيما تعبر عنه Voce non re ومن الأمثلة على هذه

---

(١) أحمد عبده خير الدين . المنطق ص ٢٦ .

التصورات : كلمة ـ فيلسوف . ولكن من الممكن أن نعد هذه التصورات الأخيرة كتصورات مركبة .

أما التصورات المركبة فهي التي تحتوي على عناصر متعددة ، ومن الأمثلة على هذه التصورات : الإنسان ، الفرس . ومفهوم هذه التصورات ملىء مخصب ولا يمكن أن تعتبر مشروعة من الناحية المنطقية ، اللهم إلا إذا كانت عناصرها خلوا من التناقض ، وإلا تحطم التصور ، ولم تعد له أدنى فائدة منطقيـة . أما المدرسيون فقد وضعوا تقسيما للتصورات المركبة كالآتى : تصورات مركبة فى ذاتها وفى لفظها أو تعبيرها Voce et re مثل (رجل خبير فى الفلسفة) وتصورات مركبة فى ذاتها وليست فى تعبيرها مثل (الذى يوجد أو الموجود).(١)

وهـذا التقسيم أيضا يبدو منطقيـا ، ولكن نرى العنصر اللغـوى واضحا فيه .

والتصورات ـ فى نظر المنطق الصورى التقليدى ـ هى ألفاظ مفـردة لك أخذ المناطقة ينظرون إلى اللفظ المفرد ـ أو التصور المفرد فى أقسامه تلفة . وأول تقسيم نلقاه لدى هؤلاء المناطقـة التقليديين هو تقسيم اللفظ المفرد إلى كلى وجزئى .

أما الاسم الكلى فهو الاسم الذى يمكن إطلاقه بالمعنى نفسه على عدد غير محـدود من الأشياء ـ إنسان ، حيـوان ـ يقـول الأستاذ بين Bain إن الاسم الكلى هو الذى ينطبق على عدد من الأشياء ، لكونها متشابهة ، أو

---

(١) Tricot - Traité p. 59.

لأن لها صفة مشتركة . ويعبر عنه ابن سينا بما يأتى « اللفظ المفرد الكلى هو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق . إما كثيرين فى الوجود كالإنسان ، أو كثيرين فى جواز التوهم كالشمس (يعنى فى مايجوز أن يتوهمه الإنسان). وبالجملة الكلى هو اللفظ الذى لا يمنع نفس مفهومه أن يشترك فى معناه كثيرون. فان منع من ذلك شىء ، فهو غير نفس مفهومه »[1] فالكلى إذا هو ماينـدرج تحته من الأفراد عدد لا يمكن حصره ، بدون نظر الى تحقيق وجود هـؤلاء الأفراد أو عدم وجودهم . لأن كلية الشىء تكون بحسب صلاحيته لقبول الكثرة فيه ، وإن لم توجد الكثرة لا فى الذهن ولا فى خارج الذهن ، لأن عدم الكثرة لا يكون لعدم صلاحية المعنى للاشتراك ، وإنما لمانع خارجى .

أما الاسم الجزئى فهو الذى يطلق فى الأحوال التى يستخدم فيها على عدد معين فقط أو الذى يطلق بمعنى واحد على شىء واحد فقط. ويعبر عنه ابن سينا بما يأتى : « اللفظ المفرد الجزئى هو الذى لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد . بل يمنع نفس مفهومه من ذلك ، كقولنا زيد المشار إليه ، فان معنى زيد، إذا أخذ معنى واحدا هو ذات زيد الواحدة ، فهو لا فى الوجود ولا فى التوهم يمكن أن يكون لغير ذات الواحدة ، إذ الاشارة تمنع من ذلك » .[2]

أما أهمية هـذا التقسيم المنطقـية ، وهى التى تبعده ـ إلى حـد ما من أن يكون لغويا ، فتبدو فى إعتبار هذه الأسماء كموضوعات للقضـايا . الاسم

---

(١) ، (٢) ابن سينا . النجاة ص ٦ .

الكلى هو اسم يطلق على أفراد غير محدودة، أو بتعبير منطقى على وحدات غير محدودة ، ويمكن أن يحمل عليه كله أو على جزء منه ، أما الإسم الجزئى فهو تصور أو اسم لوحدة محدودة . فما يبين الاسم الكلى أو الجزئى إذا، هو إمكان حمل الكلية أو البعضية عليه ، أو عدم امكانها . اذا أمكن حمل كل أو بعض على الاسم ، كان كليا ، واذا لم يمكن ، كان جزئيا.

ويعطى كينز أمثلة للأسماء الكلية التى تطلق على عدد غير محدود من الأفراد مثلا : « رئيس وزارة انجلترا » إسم كلى ، لأنه يحمل على أكثر من واحد. وهناك من الصفات مايحمل على كل أو بعض رئيس الوزارة ـ فمثلا بعضهم أمناء ، وبعضهم خائنون ، بعضهم عصبيون ... الخ ـ إله، الكون : أسماء كلية ما دامت تعبر عن أنواع مختلفة جزئية ، وكذلك سائر الصفات المادية كالماء والمعدن . ولكن الاستاذ بين Bain يرى أن الأسماء المادية أو الأسماء الطبيعية من حديد وملح وزئبق وماء ... الخ جزئية ، لأنها تشير الى وحدة تامة غير منقسمة لنوع المادة التى تطلق عليها ، فالماء مثلا جزئى ، ولا يمكن أن يطلق إلا على نوع واحد من المواد ، هو الماء . يعترض على هذا بأن كل الأسماء التى ذكرها بين Bain فيها جانبان ، جانب جزئى وجانب كلى : ويمكن أن يحمل عليهما الكل والبعض. الجانب الكلى من ناحية ما صدقها والجانب الجزئى من ناحية مفهومها[١].

ومن الأمثلة على هذا : الماء مكون من أوكسوجين وإيدورجين بنسبة معينة، فهذا تصور جزئى، لأن الحقيقة التى تضمنها لايمكن أن يحمل عليها كل

---

(١) Keynes, Formal Logic. pp 16 - 91.

أو بعض ، ثم إن هـذه الصفات صفات واحدة لا يمكن أن تتجزأ ، فالمـاء مكون من أوكسوجين وإيدروجين ، ولا يمكن أن نجد ماء غير مكون منهما. ولكن إذا نظرنا الى الموضوع من ناحية الماصدق ، وجدنا أن الاسم كلى : الماء بعضه صالح للشرب وبعضه غير صالح ، ماء المحيطات ، ماء الأنهـار ، ماء البحيرات ... الخ.

وقد أدى البحث فى حقيقة الأسماء من ناحية كليتها وجزئيتها أن انبثق عن هذا البحث سلسلة الموجودات كلها ـ وهو ما نسميه بنسبية الكلى والجزئى: فاذا ما فهمنا الجزئى على أنه واحد من المشتركات فى المعنى الكلى لنتج عن هذا: أن كلا من الكلى والجزئى على السواء نسبيان ، لأن الكلى يصبح جزئيـا : إذا ما اندرج تحت كلى أعم منه ، والجزئى يصبح كليا، إذا ما اندرجت تحته جزئيات أخص منه ، هنا تتسلسل الموجودات فى نظام تصاعدى، الانسـان جزئى الحيوان ، وكلى الأفراد، وهذه الكليات تنتهى بكلى، ليس فوقه كلى، هو جنس الأجناس أو الجنس العالى ، وتنزل إلى جزئى ليس هنـاك أخص منه هو نوع الأنواع أو النوع السافل.(١)

وقـد نتج عن هذا تقسيم التصـورات إلى عليا وسفلى . التصور العـالى هو الذى يحتـوى فى ماصدقه التصـورات السفلى . ويسمى التصور العـالى تصورا بالقوة ، أى تكمن فيه التصورات جميعا . بينما تسمى التصورات السفلى التى يحتويها التصور العالى بالأجزاء الذاتية. ومن هنا نستنتج العلاقة بين الجنس والنوع . وهذا هو معنى نسبية الـكلى والجزئى ، وقد انبثقت

---

(١) Ibid p. 31

شجرة فورفوريوس من هـذا التقسيم . أو هي تطبيق لنسبية التصورات ، والانتقال من حد أسفل إلى حد أعلى يسمى لدى المدرسيين بالصعود، والانتقال من حد أعلى إلى حد أسفل يسمى بالنزول . وقد كان لهذه الأفكار كلها أهمية كبرى في المنطق وبخاصة في نظرية الاستقراء[1].

وقد رأينا من قبل، كيف حاول الاجتماعيون أن يستخرجوا فكرتي الجنس والنوع من الجماعة ، ولكننا نرى هنا المناطقة يحلون المسألة ببساطة ، إن فكرة كل من الجنس والنوع قد أنبثقتا من تحليل النسبية بين الأفكار الكلية والجزئية المندرجة فيها تحليلا منطقيا عقليا .

ويأتي التفريق بين الكلي والجزئي والعام والمفرد: ويبدو أن هناك خلطا بين الكلي والجزئي والعام والمفرد في الاستخدام المنطقي . ويؤدي هذا الخلط إلى أخطاء منطقية متعددة . ولذلك حاول جوبلو أن يحـدد استعمال كل من هـذه التعابير . نحن نقول : تصور كلي ، وتصور جزئي ، وقضية كليـة ، وقضية جزئية ، فهل من المحتم أن يكون موضوع القضية الكلية تصورا كليا؟ في الواقع لا . فقد يكون موضوع القضية الكلية جزئيا، ومع ذلك تبقى قضية كلية . ويتبع هذا تعريف القضية الكلية ، ويعرفها جوبلو بأنها مايحمل فيهـا المحمول إما إثباتا وإما نفيـا على جميع ماصدق الموضوع كله ، والجزئيـة مايكون المحمول فيها جزئيا غير محدد لما صدق الموضوع ، أي لا ينطبق من جزء من ماصدق الموضوع ، أي أن كلية القضية أو جزئيتها لا تتبـع كلية الموضوع أو جزئيته ، وإنما تتبع استغراق المحمول لموضوع القضية أو عدم

(1) Goblot : Traite, p. 60

استغراقه له . أى يحمل المحمول على كل أفراد الموضوع ، أى أن كلية القضية تتبع الحكم ، وذلك فى حالة القضية الكلية . وعلى العكس تماما فى حالة القضية الجزئية . هذا الولد مصرى ، تعتبر كلية مع أن الموضوع حدده اسم الإشارة فأصبح جزئيا .

فمن الأفضل إذا أن نطلق على التصورات فى ذاتها اسما غير الإسم الذى يطلق عليها فى قضايا . نطلق عليها الكلى والجزئى إذا كانت موضوعات فى قضايا ، ويشير الكلى والجزئى الى استغراق المحمول للموضوع ، أى إلى الكم كما قلنا من قبل . وتطلق العام والمفرد عليهـــا إذا لم تكن فى قضية ، ويشير العلم والمفرد حينئذ إلى أفرادها الخارجية ، أى إلى ما يعبر عنه بما صدقاتها .

وينبغى أن نوضح حقيقة مجموعـــة من الأسماء تسمى بأسماء الأعلام Proper Names : فانه يخلط أحيانا بين أسماء الأعلام وبين الجزئى والكلى . واسم العلم هو اشارة أو دلالة لتميز شخصا من الأشخـاص عن الآخرين ، بدون أن تتضمن هـذه الإشارة امتلاك الشخص المشار إليـــه أى صفات خاصة نوعية أو غير نوعية ، أى أن هذا الاسم يطلق على الشخص أو على الشىء ، منفصلا تمـام الانفصال عن الصفات الخاصة المميزة لهذا الشخص أو لذاك الشىء . وليست هذه الأسماء قاصرة على الانسان ، بل نطلق أحيانا على الحيوان وعلى غيره من الكائنات غير الحية . وينبغى أن نتساءل هل أسماء الأعلام أسماء جزئية ؟ إن بعض المناطقة من أمثال كينز يعتبرها نوعا من الأسماء الجزئية ، لكن يجب أن تميز عن تلك الأسماء الجزئية ، بأنها لا تحمل على الشخص أية صفة أو معلومات تخص طبيعته الذاتية ، فهى إذن

إشارة أو مجرد علامة إصطلاحية ، دون أن تتضمن أى معنى خاص . وتختلط أسماء الأعلام أحيانا بالأسماء الكلية ، وذلك أن اسم محمد أو على ، قد يطلق على أفراد كثيرين ، ولكن مع هذا لانستطيع أن نقول إنه اسم كلى . لأن الإسم لم يطلق على كل واحد منهم لتحقق صفة مشتركة فيهم ، بل أطلق على كل واحد من وجهة نظر خاصة ، أى طبقا لما يراه من أطلق عليهم هذا الاسم(١).

وكذلك ينبغى أن نوضح حقيقة أسماء الجموع : Collective Names فانها تختلط أحيانا بالأسماء الكلية ، وأحيانا أخرى بالأسماء الجزئية . وسنحاول تبين صلاتها واختلافاتها ، عن كل من هذين القسمين :

أما اسم الجمع : فهو تصور ينطبق على مجموعة من الأشياء المفردة ككل ، مميزا لهذه المجموعة عن غيرها من المجموعات ، ولا ينطبق على كل واحد من أفراد هذه المجموعة على حدة ، مثل جيش ، قوم ، قطيع ... الخ . أما أسماء غير الجموع فهى أسماء تنطبق على عدد متشابه من الأشياء . ويمكن أن تنطبق على كل واحد منها على حدة .

وأسماء الجموع تتردد بين الجزئية وبين الكلية ، جزئية بمعنى أنها تطلق على وحدة معينة منفصلة عن غيرها من الوحدات ، مثلا الجيش الألمانى .. الأمة الألمانية ... الخ . وكلية بمعنى أنها تنطبق بالمعنى نفسه على عدد كبير من

---

(١) Keynes ; Formal Logic pp. 13 — 14.

هـذه الوحدات ، جيش ، قوم ... الخ . وقـد اعتبر بعض المناطقـة أسماء المجموع قسما قابلا للكل والبعض ، إعتبرها قسما من الأسماء الكلية . والبعض يقسم الأشيـاء من حيث عمـوم المعنى وخصوصه إلى أقسـام ثلاثة ، كلى ، وجزئى ، وجمعى .

ولكن ثمة قيمة لهذه التقاسيم . ويوجد التداخل بينها نوعا من الإلتباس والغموض . أما التمييز الحقيقى فيـكون بين الاستعمال الجمعى والاستعمال الاستغراقى للاسم فالاستعمال الجمعى للاسماء ، كما يرى كينز ، ينطبق على الأحداث المندرجة تحت اسم الجمع بشكل عام كلى ، بحيث لايمكن انطباق لفظ الجمع على وحدة من هذه الوحدات . بينما يكون الحمل فى الاستعمال الاستغراقى تاما على جميع الأفراد والوحدات التى تندرج تحت الإسم الكلى ، أى يطلق على كل فرد من أفراده على حدة . ومن الأمثلة على هذا : كل زوايا المثلث تساوى قائمتين ، أو كل زوايا المثلث أقل من قائمتين . الحمل صحيح فى المثال الأول على اعتبار زوايا المثلث مجتمعة ، وفى المثال الثانى صحيح أيضا على اعتبار زوايا المثلث منفردة ، والحمل فى الاول جمعى وفى الثانى إستغراقى ، وينشأ عن عدم الإنتباه إلى كل من الاستعمالين نوع من الأغاليط يعرف فى المنطق بأغاليط القسمة ، ويكون ذا تأثير سيء فى القيـاس . إذا لم ينتبه فيه إلى كل من الإستعمالين [1] .

بقى أن المثال السابق : إذا لم نتنبـه فيـه إلى كل من الاستعمالين ، لنشأ قياس على هذه الصورة :

---

(1) Ibid – p. 95.

كل زوايا المثلث ـ أقل من قائمتين
ا ب ج مجتمعة ـ كل زوايا المثلث
―――――――――――――
∴ ا ب ج مجتمعة أقل من ٢ ق

وأخيرا يمكننا أن نقول إن الذى يبين المعنى الجمعى والمعنى الاستغراقى ليس هو الصورة ، وإنما هو الاستعمال ، وأقصد بالاستعمال المادة . وإذا تنبه الإنسان إلى المادة التى أمامه ، إستطاع أن يميز بين الاستعمالين .

الفصل الثالث

اسم الذات واسم المعنى

هذا بحث يتردد بين الميتافيزيقا والمنطق، وهو النظرة إلى التصورات أيضا باعتبار انقسامها إلى اسم الذات واسم المعنى، أو بين العيني والمجرد Concrete & Abstract ويميز عادة بين اسم الذات واسم المعنى، بأن اسم الذات هو اسم الشيء، واسم المعنى هو اسم الصفة . ولكن المشكلة تنشأ بعد ذلك بالبحث فيما تعنيه كلمة « شيء » متميزة عن كلمة « صفة » . يجيب الأستاذ كينز على هذا بأننا نعني بكلمة شيء ، كل ما نستطيع أن نصفه بصفة ، وعلى هذا يكون اسم الذات اسما لشيء له صفات ، أي يعتبر موضوعا لمحمولات ، بينما اسم المعنى هو اسم أي شيء يمكن إعتباره صفة لشيء ما ، أي هو محمول لموضوعات . وهذا التمييز بين الأسماء سهل التطبيق في أغلب الحالات ، فمثلا ـ المثلث ـ اسم شيء له صفات ، فهو اسم ذات ، والمثلثية هي الصفة التي يمتلكها هذا الشيء المسمى المثلث ، فهي اسم معنى ، الإنسان ـ حي ، جواد ، أسماء ذوات ، الإنسان ـ الحياة ـ الجود ، أسماء معنى(١) .

ونلاحظ أن اسم الذات واسم المعنى يسيران جنبا إلى جنب، فلكل اسم ذات اسم معنى ، أي أن اسم الذات هو اسم لمجموعة من الأشياء تميزت عن غيرها بصفات ، هذه الصفات هي اسم المعنى المطابق لها ، فاسم المعنى هو الذي يكون المفهوم ، واسم الذات هو الذي يكون الماصدق ، وهنا يختلط اسم المعنى واسم

---

(١) Ibid 16 – 19

الذات بالمفهوم و بالماصدق . والتمييز بين الاسمين على هـذا الأساس له قيمة منطقية كبيرة ، إذ أنه يكون من السهولة التمييز بين اسماء الذات واسماء المعنى. على أن التمييز بين أسماء الذات على هذا الأساس ، ليس مطلقا للاسباب الآتية:

أولا ـ إنه ممـكن التحقق ، إذا نظرنا إلى الاسماء فى علاقاتها مع الاسماء الأخرى. أما إذا نظرنا اليهـا فى ذاتهـا بغض النظر عن علاقاتها بالصفات الأخرى ، فلا نستطيع أن نضع هذا التمييز إطلاقا . ومن هنا لا يمكننا أن نقول: إن كل اسم هو اسم ذات واسم معنى . فان اللغات تضيق عن أن تمدنا بهذا.

ثانياً ـ يلاحظ ان بعض الصفات يمكن ان تكون « موضوعات محمولات » أى يمـكن ان تكون اشياء وتحمل فى الوقت عينه كصفات : فمثـلا إذا قلنا « الجبن تردد » فنحن نحمل هنا على اسم معنى صفة من الصفات ويمكن فى الوقت عينه ان نحمل اسم المعنى هذا ـ الذى اعتبرناه هنا موضوعا ـ على ما حمل عليه فنقول « التردد جبن » فيكون الاسم اسم معنى واسم ذات فى الوقت عينه، ولا يمكننا حينئذ التمييز بينهما .

ثالثا ـ إن بعض الصفـات تتغير ، إذا ما حملت عليهـا صفات اخرى ، أو اضيفت إليها زيادات . فاذا ما أضفنا كلمة ـ مادية أو ادبية ـ إلى صفة الشجاعة ، أو ميزنا بين بياض الثلج وبياض البخار ، تغير المعنى وتفاوت .

نستخلص من هذا ان بعض الأسماء اسماء ذات، ولا يمكن ان تكون غير اسماء ذات . وبعض الاسماء تكون أسماء معنى ، ولـكن يمكن أن تستخدم كأسماء ذات ، أى أن تكون اسماء معنى باعتبار . واسماء ذات باعتبار .

ويرى كينز ان الوسيلة الحقيقية لتفادى الصعوبة فى مشكلة اسماء الذات واسماء المعنى ، هو أن نبدل فكرة التمييز بين اسماء الذات وأسماء المعنى بفكرة

التمييز بين الاستعمال التجريدى والاستعمال العينى للأسماء . فيستعمل الاسم كاسم مجرد أو كاسم معنى إذا كنا نتأمل الشيء من ناحية صفاته ، ويستعمل الاسم كاسم عينى أو كاسم ذات إذا كنا ننظر إلى الشيء الذى يطلق عليه الاسم فقط . فينتج عن هذا أن بعض الأسماء تستخدم كأسماء معنى فقط ، بينما الأخرى تستخدم إما كأسماء معنى وإما كأسماء ذات[1]. وهذا الحل صحيح من الوجهة المنطقية ، مادام المنطق لايختص بالأسماء أو بالألفاظ كما هى، ولكن باستعمال الالفاظ فى قضايا ، مع العلم بأن المناطقة - كما يقول كينز - لايهتمون كثيرا باسم الذات واسم المعنى . والأمر الوحيد الذى يهتمون به هو : إذا ماظهر اسم فى قضية غير لفظية ، كمحمول أو كموضوع ، فاننا نتساءل : هل نعتبره اسم ذات أو اسم معنى ؟ أى أن أهمية التقسيم إلى أسماء ذات وأسماء معنى إنما تتضح - كما قلنا - من حيث وجودها فى سياق قضية أو حكم .

والتصورات كما قلنا - مبحث واحد - ينظر إليه من نواح متعددة . . . . وقد رأينا كيف اختلط اسم الذات واسم المعنى بالمفهوم وبالماصدق . كذلك يختلط اسم المعنى واسم الذات عند بعض المناطقة بالكلى والجزئى ، بل يذهب البعض منهم إلى أن التقسيمين متماثلان . فنجد لوك يعتبر اسم المعنى كليا . وذلك اننا نصل إلى اسم المعنى بواسطة التجريد والتعميم ، إما اسم الذات ، فهو تمثل عينى أو حسى لشيء معين ، فهو جزئى . وذهب الاستاذ بجفونز إلى اعتبار التقسيمين تقسيما واحداً . غير ان المجرد عنده هو الجزئى ، والعينى هو الكلى : إن المجرد هو صفة ينظر اليها من حيث هى ، او من حيث عدم ظهورها فى محسوسات وعينيات ، كواحدة وغير منقسمة ، ولايمكن أن

---

(١) Ibid , p. 19.

تقبل أي تمايز عددي . بينما العيني كلي ينطبق على أفراد أو ماصدقات فمثلا ـ التربيع والتدوير ـ أسماء مجردة وهي جزئيـــة أيضا ، بينما المربع والدائرة ، أسماء عينية لها ماصدقات متعددة ، فهي كلية .

ولكن هذا الرأي غير صحيح على إطلاقه . فان بعض الأسماء المجردة تعتبر كلية ، كما يرى جون استيوارت مل ، وهي أسماء الصفات التي تحتوي على درجات وأقسام . فكلمة ـ اللون ـ مثلا كلمة مجردة ـ وهي كلية ، ويندرج تحتهـا البياض وغيره من الألوان . والبياض يحتوي درجات أيضا ، أشد بياضا وأكثر بياضا . . . الخ .

ولكي نتخلص من هذا الإشكال ، ينبغي ان نعود إلى رأي كينز ، وهو أن حقيقة كل من اسم الذات واسم المعنى لا تتضح إلى في قضايا . وحينئـذ نستطيع ان نميز بينهما . وهذا مايهم المنطق . ولهذا لن نخوض في آراء مختلف الفلاسفة في هذا الموضوع ، إذ أنه سيؤدي بنا إلى جدل حول حقيقة المجرد عند الفلاسفة ، وخاصة هجل ومدرسته مما لا محل له في المنطق .

وهـذا ممـا يبين بوضوح ان تقسيم التصورات الى مجرد ومحسوس هو تقسيم ميتافيزيقي ، وأن العملية المنطقية لا تبدو فيه واضحة وضوح الإتجاه الميتافيزيقي .

الفصل الرابع

الإسم الثابت والإسم المنفى

التصورات بين علم النفس والمنطق

تقسم التصورات من وجهة نظر منطقية إلى ثابت ومنفى . أما التصور الثابت أو الاسم الثابت : فهو الإسم الذى يتضمن وجود صفة أو صفات فى الشىء ، مثل كريم وعادل وسعيد ، والاسم المنفى هو الذى يشير إلى خلو شىء معين من صفات أو عدم هذه الصفات ، مثلا ـ غير سعيد ، غير عادل ، اللا مساواة ـ وإذا ماعبرنا عن الإسم الثابت فى صورة جبرية كان هو ـ ا ـ والمنفى هو ـ لا ا ـ ولكن سرعان ما قام علماء النفس بتحليل بارع لفكرة السلب محاولين النفاذ إلى حقيقته ، وأدى بهم هذا التحليل إلى إنكار التصور السالب أو إلى إنكار فائدته .

١ ـ إنكار التصور السالب :

يرى المناطقة الذين حاولوا إقامة المنطق على أساس سيكولوجى ، أنه لايمكن فهم الاثبات أو النفى إلا فى سياق القضايا والأحكام . وأن التصور فى ذاته لايمكن أن يثبت أو أن ينفى . فاذا قمنا بالعملية ـ عملية الاثبات أو النفى ـ قمنا بها فى حكم . وقد بدأ الأستاذ زجفرد من هذه النقطة ، وانتهى به ـ الأمر إلى إنكار قيمة الاسم المنفى ، بحيث لا تتضمن ـ لا ا ـ أى معنى إطلاقا ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا : إذا كان الخلو من فكرة يتضمن فكرة ، أو ليس هو فكرة إطلاقا فان ـ لا ا ـ ليست هي غياب ـ ا ـ في الفكر ، بل على العكس تتضمن حضور ـ ا ـ فيه . فلا نستطيع إطلاقا أن نفكر في ـ لا أبيض ـ بدون أن نفكر في ـ أبيض .

ثانيا : لا نستطيع أن نفسر ـ لا ا ـ بأنها كل مايصحب ـ ا ـ في الذهن ، فمثلا ـ ثلج لبن ، سماء ، زهرة ، حيوان ـ ، تصحب ـ لا ا ـ في الذهن ، ولكن لا تكون نفيا لـ ا ، وعلى اعتبار أن ـ ا ـ هي أبيض . فلا يوجد نوع من التقابل بين هذه التصورات كلها وبين تصورنا ـ أبيض . إذن لا يوجد تصور سالب .

ثالثا : إذا كان لابد أن نفسر ـ لا ا ـ على أنها سلب حقيقي ، فينبغي كما يقول زجفرد «Sigwart» أن ندخل ـ قضية أو سلسلة من القضايا المضمرة بلا ا ـ عن كل شيء غير ـ ا ـ ، أي عن كل ما نفى عنه ـ ا ـ ، فأستعرض في فكري كل الآراء الممكنة لأنفي ـ ا ـ ، وستكون هي الأشياء الموجبة التي تشير اليها ـ ا ـ ولكن حتى ولو كان لهذا العمل أية فائدة ، فانه غير ممكن .

يتفق الاستاذ كينز مع كثير مما ذكره زجفرد عن العلاقة بين المثبت والمنفي غير أنه لا يوافق على النتيجة التي انتهى اليها : يوافقه على أن ـ لا ا ـ أي تصور المنفي ، لا يستحضر تصورا مستقلا ، أي أننا لا نستطيع أن نكون أية فكرة عن ـ لا ا ـ ، تنفي التصور ـ ا ـ . فاذا كان المقصود بالتصور ـ لا ا ، نفيا للتصور ـ ا ـ ، فحينئذ لا تؤدي أي معنى . ولكن إذا نظرنا إلى ـ ا ـ كمساوية لكل شيء غير ـ ا ـ ، فانه من الممكن أن يوجد هذا التصور المنفي إذا ما حددنا أنفسنا في ماصدق الإسم . مثلا إذا ذكرنا اسما كانسان ، وقلنا إن نفيه ـ لا إنسان ، فاننا نقصد انطباق كل واحد من هذين التصورين المثبت

والمنفى فى نطاق معين ، هو المملكة الحيوانية التى تنقسم حينئذ إلى قسمين : قسم هو إنسان ــ حسن . زيد . محمد . وقسم آخر هو لا إنسان ــ كالحيوانات المتوحشة والدواب ، والزواحف ، والديدان ... الخ هنا يكون التصور المنفى مفهوما ومعقولا فى هذا الذهن . وينتهى كينز إلى القول بأن التفكير فى أى شىء يحمل عليه ــ ا ــ يتضمن وجودا متميزا عن كل ما يحمله عليه ــ لا ا ــ فكل اسم إذن يقسم مجال القول إلى قسمين ، على أن يكون تفكير فى كل قسم من هذين القسمين غير مختلف عن تفكيرى فى القسم الآخر ، أى أن يتفق الاثنان فى المفهوم ، أى أنهما يتضمنان من ناحية المفهوم تصورا واحدا ، بينما يختلفان من ناحية المصادق أى أن ــ ا ، ــ لا ا ــ تتفقان فى ناحية المفهوم . والمفهوم هو الذى يدل على الصفات التى تحمل على الأفراد : تحمل على بعضهم فتثبت لهم الانسانية عن طريق إيجابى مباشر ، وتحمل على بعض الكائنات فتثبت لهم الانسانية عن طريق ايجابى غير مباشر ، وتنطبق فى كلتا الحالتين على عالم معين محدد من الأفراد ، لا على عالم غير محدد . على هذا الأساس تكون الأسماء ذات المفهوم وحدها هى التى يمكن أن تكون موجبة أو منفية ، ويكون الاسم الموجب هو المتضمن لوجود بعض الصفات فى الأشياء ، بينما يتضمن الاسم المنفى الخلو من هذه الصفات ، أى أن حمل الاسم المثبت على ماصدقاته ، إنما يحدث بطريق مباشر ، بينما حمل المنفى على ماصدقاته يكون بطريق غير مباشر .

وبهذا نرى أن هذا التقسيم للتصور إلى ثابت ومنفى يحتفظ بكيانه المنطقى .

نعود بعد ذلك إلى مسألة لغوية نراها فى الكتب العربية ، وهى خلو هذه اللغة من الألفاظ المعدولة ، أى الألفاظ التى أدخلت عليها ــ لا ــ فعدلت بها من طريق الاثبات إلى طريق النفى . وعلى هذا ، لا نجد هذه الألفاظ ، إلا فيما

نقل إلى العالم الإسلامي ـ من تعبيرات يونانية ، كا للاتناهي ، واللا محدود ، واللامتساوى

٢ ـ خاصية الاسم المنفى :

هل للاسم المنفى خاصية محدودة أوغيرها محددة ؟ أو بمعنى أدق: هل من اللازم تحديد مجال القول الذى ينطبق عليه الاسم المنفى، بحيث إذا لم يحدد هذا المجال أصبح ـ لا أبيض ـ شاملا لكل الموجودات من إنسان وفضائل وأحلام وغيرها من الأشياء غير البيضاء؟ رأى بعض المناطقة أنه ينبغى تحديد مجال القول لكلمة ـ لا أبيض ـ فتنطبق على عالم الألوان فحسب ، أى على أسود وأخضر وأحمر... الخ ، أى أن مجال القول بين لفظين متناقضين ـ ا ، لا ا ـ ينبغى أن يحدد باندراجه تحت الجنس القريب الذى يكون ـ ا ـ فيه نوعا (إنسان ولا إنسان) ؛ إنسان ـ نوع فينبغى أن يكون الاسم داخلا تحت أفراد الجنس الذى يندرج ـ الإنسان ـ تحته ، وهو ـ الحيوان ـ فيصدق الاسم المنفى على أفراد الحيوان غير الإنسان . كذلك فى قولنا ـ أبيض ولا أبيض ـ ، يكون مجال القول هو عالم الألوان. فاذا تكلمنا عن ـ من له حق الانتخاب ـ فنحن نشير إلى سكان بلد ، نقسمهم إلى من له أصوات ومن ليس له ... الخ . وبعض المناطقة لا يرون تحديد مجال القول فيعتبرون أن ـ لا إنسان تشمل كل الكائنات ماعدا الإنسان . وهذا رأى خاطىء لأن الاسم المنفى من حيث هو ، لاقيمة له ، وإنما قيمته فى حكم . وحكم يحوى الاسم منفيا غير محدد ، لاقيمة له اطلاقا

Keynes : Formal Logic, p. p. 67—68 (1)

٣ ـ رأى جوبلو فى التصورات المثبتة والتصورات السالبة :

يرى الأستاذ جوبلو أن التصور المنفى أو السالب هو محمول موجب فى حكم سالب، فكل قضية موجبة محمولها تصور منفى ، هى فى الحقيقة تعبر عن حكم سالب ، محموله موجب . ويعطى جوبلو المثال الآتى : L'ame est immortelle ـ النفس خالدة ـ وهو يعنى : النفس ليست فانية . فالتصور السالب ـ نظريا ـ يحمل على كل موضوع لا ينتمى إلى هذا الصنف من الموضوعات . فكل تصورين أحدهما سلب للآخر يقسمان فى صنفين كل الموضوعات الممكنة . ولكن أحد هذين الصنفين لا يتعين مفهوما إلا بنفى صفة ، ولا يتعين فى الماصدق إلا بإخراجه من الصنف الآخر . ويضع جوبلو مثالا لهذا ـ الإنسان ـ هذا صنف عنده ، وكل ما هو غير الإنسان من موجودات حية أو غير حية . وكذلك كل الموجودات ، الفضيلة ، المساواة ، العدد ، كل هذا صنف آخر ، ولكن ما الذى يستفيده العقل من مثل هذا التصنيف .

لكى يحل جوبلو المسألة حلا معقولا يجعل للتصور السالب قيمة ، فانه يقرر أن التصورات السالبة هى تصورات عدمية : بمعنى أن الأحكام التى تكونها لا تقبل إلا نوعا من موضوعات صنف، على أن يكون هذا الصنف محددا تحديدا واضحا، فلا أقول إن هذا الحجر لا أخلاق، وذلك لأن الحجر غير أخلاقى . فكلمة ـ أخلاقى ـ تطلق فقط فى نطاق معين ، هو النطاق الإنسانى ، ولا نقول ـ خالداً ـ إلا فى صنف من يعيش ومن يستمر ومن يسأل عنه : هل يموت أو لا يموت .. الخ . فالتصور السالب يتضمن إثبات صفة موجبة فى نفس الوقت الذى يتضمن نفى صفة أخرى (فبعض الشىء

من موضوع الحكم بالقوة يتعين بالقوة) ولما كانت الصفة أو المحمول لم يتعين إلا بالنفى ، فان صنف الموضوعات يبقى تقريبا غير معين . ويلاحظ تريكو أن أرسطو من قبل رد الأسماء المنفية إلى أسماء عدمية .

ويرى جوبلو أن هناك أيضا تصورات منفية يعبر عنها فى كلمات لا تستحضر أى نفى - كفاسد ، خلاء ، عدم ، أعمى - وهذه هى الأسماء العدمية الحقيقية عند غير جوبلو من المناطقة . إن جوبلو يذهب إلى أكثر من ذلك فانه يرى أن كلمة - نثر - مثلا تصور سالب ، لأنها تنفى أن ما نحن بصدده هو شعر ، ويستشهد بجوردان Jourdain حين يقول « إن كل ما ليس شعرا فهو نثر » فالنثر غياب الوزن والقافية ، أو هو لغة لا تخضع للقواعد الشعرية . فكل تصور إذن موجب وسالب ، بالرغم من أن الصورة اللفظية لا تعين إطلاقا صفة التصور التى تعبر عنه . ويذهب المنطقى الانجليزى دى مورجان إلى رأى يشبه هذا ، فانه يرى أن كل تصور يشمل ما هو وما ليس هو : فكل تصور يستحضر معنى سالبا ومعنى موجبا . فالتصور - إنسان - مثلا ، ينطبق على الإنسان والفرس ، ينطبق على الأول بالإيجاب ، وعلى الثانى بالسلب ، فينتج من هذا أن كل حد فهو مزدوج ، وأنه يشمل كل الموجودات .

وينبغى وضع قاعدة لتمييز التصور الموجب والتصور السالب . يرى جوبلو : أنه إذا كانت الأحكام التى بالقوة والتى تكون معنى الكلمة تخضع للتحقيق الحسى ، فان التصور يكون موجبا إذا وجدت تجربة ، وسالبا إذا انتفت التجربة . أما إذا كانت هذه الأحكام مما يدخل فى نطاق البرهنة المنطقية ، فان التصور يكون موجبا ، إذا كانت البرهنة عليه ضرورية ، وسالبا إذا كانت البرهنة

عليه ممتنعة ومستحيلة[1] .

٤ ـ تقابل الحدود

يحدد الأستاذ جوبلو تقابل التصورات بأنه تقابل أحكامها الممكنة. ويرى أنه ليس ثمة تناقض ، إلا إذا كان ثمة حكم. ويرى أن الأمر كذلك فيما يخص التضاد، بل إن الأمر كذلك في نظرية التقابل عامة. وهي واضحة أعظم وضوحا في مبحث الأحكام ، وأقل وضوحا في مبحث التصورات. وذلك لأن الأحكام المتقابلة في الأخيرة هي أحكام بالقوة ، هي أحكام كامنة .

ويرى الأستاذ كينز أن التقابل لا يفهم إلا في أحكام أو قضايا فقط، وذلك لأن التناقض متصل بالحمل ، والحمل لا يحدث إلا في قضية أو حكم[2] . فنحن نتكلم عن ـ ا ولا ا ـ كتصورين متناقضين ، لأنها لا يمكن حملهما معا على نفس الموضوع بدون تناقض .

والنوع الأول : من تقابل الحدود هو التناقض : وقد تعارف المناطقة على اعتبار التناقض أول صورة من صور التقابل بين الحدود. وقد عرف الحدان المتناقضان : بأنهما حدان يستوعبان كل المجال الذى يشيران إليه ، بحيث أنه لا فرد في هذا المجال يثبت عليه الحدان في الوقت نفسه ، أو أنهما حدان لا يمكن حملهما بالإيجاب على موضوع واحد في الآن نفسه في مجال قول معين .

ويميز Venn بين التناقض الصورى والتناقض المادى ـ وذلك طبقا للطريقة التى تتكيف فيها صورة كل من الحدين المتناقضين ، فمثلا بين ا ، ولا ا توجد

---

(١) Goblot : Traite pp. 90 - 98.

(٢) Keynes : Formal Logic, p. 65

علاقة تناقض صورية ، وكذلك بين إنسان ولا إنسان ، ولكن هناك حدود ليست علاقة السلب واضحة فى تركيبها . ولكن بينها تناقض مادى واضح ، ولكنه متضمن ـ وذلك يبدو فى المثال الآتى الذى يذكره كينز : إنجليزى وأجنبي . لاشك أن كل أجنبي ليس إنجليزيا . فهنا نقابل بالتناقض بين الحدين فى مادتها ، وليس فى صورتها[1] .

يتكلم جوبلو عن نوع من التناقض يحدث فيا يسمى التصور الكاذب . فيذكر أنه «يقال عن تصور أنه متناقض فى ذاته ، إذا تضمن تناقضا ، حينما نحلله ، نرى أنه ينقسم الى تصورين متناقضين . ويبدو أن هذا التصور يعنى شيئا ما ، ولا يعنى شيئا على الإطلاق . والسبب فى هذا ببساطة هو أن تصورين متناقضين لايمكن أن يجتمعا فى تصور واحد . إننا لايمكننا أن نكون فكرة بوضع حد بذاته واستبعاده فى نفس الوقت . فلا يوجد تصور يتطبق على الحدين معا ـ دائرة مربعة» . ويرى جوبلو أن كل تصور يتكون من أحكام بالقوة ، ولاتقودنا أحكام القوة ، وهى أحكام صحيحة ، إلى تصور يشمل الشيء ونقيضه[2] .

أما النوع الثانى من التقابل فهو التضاد : يعرف الحدان المتضادان بأنهما الحدان اللذان يشيران الى أشياء ، لا يستنفدان بينهما مجال القول الذى ينتميان إليه ، على أن يكون كل منهما على طرف مضاد ، فبينهما بعد كامل وخلاف كامل . ومن الأمثلة على المتضادين : الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، الأبيض والأسود ، العاقل والأحمق ، اللاذع والمؤلم . الخ . والعرق الجوهرى

---

(١) Ibid : p. 62.

(٢) Goblot : Traite p. 96.

بين المتناقضين والمتضادين هو أن المتناقضين لا يقبلان وسطا ، فلا يوجد وسط بين أبيض ولا أبيض . هنا استنفد التصوران كل مجال القول اللونى، بينما يوجد وسط بين أبيض وأسود فى مجال القول اللونى . وينتج من هذا أن المتضادين لا يمكن أن يجتمعا فى تصور واحد،أو بمعنى أدق لا يمكن أن يحملا على موضوع واحد ولكن يمكن أن يرتفعا : فلا يمكن أن يكون شىء ما مثلا ، أبيض وأسود فى الآن عينه ، ولكن يمكن أن يكون أزرق ،لكن لابد أن يكون إما أبيض وإما لا أبيض، ويلاحظ أيضا أنه ليس بالضرورة أن يكون لكل حد ضد ، بينما لكل حد نقيض ـ فمثلا ـ أزرق ـ فى عالم الألوان لاضد لها ، بينما لها ، نقيض ، وهو ـ لا أزرق ـ .

غير أن كينز يرى أن بعض الكتاب يستخدم كلمة التضاد فى معنى أوسع، فيمزجون كلمة التضاد بمجرد عدم التوافق . ويرون أن وسطا بين حدين غير متوافقين ممكن ، وعلى هذا فان أزرق وأصفر متضادان عندهم للأبيض ـ وهما فى تضادهما للأبيض ـ كالأسود للابيض ؛ ويرى بعض الباحثين أن صلة عدم التوافق . إنما تعنى التنافر . فالأحمر والأزرق والأصفر تتنافر إحداها الأخرى[1]

وأرى أن هذا خطأ ، إذ ينبغى ألا تخلط بين التضاد وعدم التوافق أو التنافر ، بل تضيف قسما جديدا فى التقابل ، نسميه بتقابل عدم التوافق او التنافر . إن مايخطر فى الشعور حين نصل بحكم بالقوة إلى التصور ـ أبيض . هو حكم آخر بالقوة يوصلنا إلى تصور مناقض هو ـ لا أبيض ـ ، أو حكم آخر بالقوة يوصلنا إلى تصور مضاد هو الأسود ، بل يكاد يكون التصور المضاد أسرع فى الذهن خلال الحكم بالقوة،

---

(1) Keynes : Formal Lpgic, q. 63.

من التصور المناقض . فأسود – أسرع إلى الذهن من – لا أبيض . فيتحدد في مجرى الشعور المتضاد والمتناقض ، هذا يدل على أنها قسمان مختلفان . ولا يخطر الأزرق أو الأصفر ، إلا إذا توالت الأحكام التي بالقوة على النفس فتحمل إلينا تصورا متنافرا أو غير متوافق مع التصور الذي توصلنا إليه أولا . فمن الخير إذن ألا نعتبر التقابل بعدم التوافق او التقابل بالتنافر ، قسما من أقسام التقابل بالتضاد .

وقد لاحظ ارسطو أن المتضادين ينتميان إلى جنس واحد، فلا تضاد بين المتباينين ، فالمتضادان إذن أنواع بعيدة. وينتج عن هذا أنهما يكونان دائما مركبين، وينبغي ان نميز فيهما دائما بين تصورين : الجنس : وهو مشترك بين الاثنين، والفصل : وهو ما يفصل واحدا منهما عن الآخر . وينتج عن هذا ان المتضادين، هما موضوع لعلم واحد بذاته.

والصورة الثالثة من تقابل التصورات هي تقابل التضايف، والتضايف هو علاقة وجود بين اسمين، بحيث لا يوجد أحدهما بدون الآخر ، أو لا يمكن أن تعقل ماهية أحدهما بدون أن يخطر في الذهن ماهية الآخر . وقد أسمى الأستاذ كينز هذه الأسماء النسبية ، وعرفها بأنها الأسماء التي تتضمن موضوعا آخر بجانب الموضوع الذي تشير إليه، بحيث لا يمكن أن تستحضر، ما لم يستحضر الموضوع الآخر[1] .

ويعتبر جفونز كل الأسماء نسبية أو إضافية إلى حد ما . فكل شيء ينبغي أن تكون له علاقة بشيء ما ، الماء بالعناصر التي يتكون منها ، الشجرة بالأرض التي تزرع فيها . وما يثبت أن كل الأسماء نسبية ، ان الشعور نفسه

Ibid ; p. 63 (١)

لا يتحقق إلا إذا كان هناك تغير واختلاف، وحيث لا تغير، لا شعور . فلا يمكن أن يفكر الإنسان في أي موضوع، إلا إذا كان متمايزا عن شيء ما . فكل اسم إذن يتضمن نفيه ، كموضوع من موضوعات الفكر . فكلمة «رجل» لا تفهم ولا تدرك إلا إذا فكرنا في حدود كثيرة (إمرأة ، مدرس ، ضابط) وعدد من الأسماء . كما أنه لا يمكننا أن ندركها بدون أن نستحضر أيضا نقيضها «لا رجل» ولكن هل معنى هذا أنه لا يوجد اسم «مطلق» إسم يمكن أن يفهم بذاته؟ يرد علماء النفس بأن العقل لا يمكن أن يكون مستودعا لمعان منعزلة قائمة بذاتها . ولكن هل يؤدي هذا الى إنكار وجود أسماء مطلقة بالكلية؟ هنا تقابلنا مشاكل ميتافيزيقية ودينية : هل الوجود اسم مطلق أم اسم نسبي ؟ هل الله اسم مطلق او نسبي ؟ هل الخالق إذا حملت على الله اسم مطلق ام اسم نسبي؟ هل يمكن وصف الله بالخالق قبل الخلق ؟

يرى الاستاذ جفونز انه لكي نتخلص من إشكال التمييز بين الاسم النسبي او المضاف والاسم المطلق ، ينبغي ان نعتبر - كاسم نسبي - كل ما يتضمن نوعا من الاضافة متميزا وظاهرا ، تنشأ من وجوده في زمان او مكان ، او من علاقة علة بمعلول . فكل اسم يخضع للزمانية او لعلاقة العلية، فهو اسم مضاف او نسبي.[1]

اما الأستاذ كينز فيرى اننا نستطيع ان نحل المشكلة، بأن نميز بوضوح ، في كل اسم ، بين مفهوم الاسم وبين الجانب الذاتي والجانب الموضوعي فيه . فكل الأفكار من وجهة النظر الذاتية نسبية طبقا لقانون النسبية . وكل

---

(1) Jevons: Logic p. 262

الأشياء فى عالم الظواهر من وجهة النظر الموضوعية نسبية أيضا ، بمعنى أنها لايمكن أن توجد بدون وجود شيء آخر: الانسان لايوجد بدون أكسوجين، أو الشجرة بدون تربة ولكن حينا نقول إن اسما هو نسبى أو إضافى ، فلايعنى هذا أنه لا يوجد، أو لا نفكر فيه بدون أن يوجد شيء آخر، أو نفكر فى شيء آخر، وإنما يعنى أن معناه لا يمكن أن يشرح أو أن يفسر بدون إشارة إلى شيء قد أسميناه اسما متضايفا ـ كالزوج أو الأب ـ فكينز إذا يرى أن هناك أسماء نسبية واسماء أخرى غير نسبية، بل هى مطلقة.(١)

والعلاقة بين المتضايفين ، تسمى فى المنطق بعلاقة التضايف، وهذه العلاقة هى الحقائق التى تكون التضايف. الحقائق التى تكون علاقة بين شريك وشريك ، هى الشركة ، وبين زوج وزوجة ، هى الرباط الزوجى ، وبين حاكم ومحكوم ، هى حق السيادة للأول على الثانى وواجب الخضوع من الثانى للأول ... الخ.

وعلاقة التضايف تكون أحيانا واحدة ومتساوية، فبين الشريك والشريك، الشركة ، وهى متكافئة من الناحيتين، وأحيانا تكون مختلفة كيفا، بين الأب والابن ، علاقة الإبوة من ناحية . وعلاقة البنوة فى ناحية أخرى.

ويرى كينز أن الأسماء النسبية أو بمعنى أدق . الإضافة . ليست بذات أهمية فى المنطق الصورى قدر اهميتها فى منطق الإضافة . أى المنطق الرمزى الجديد أو فى بعض فروعه . وهذا المنطق هو منطق علاقات أشمل من

(١) Keynes Forml Logic. pp. 63 - 65

علاقة التضمن في المنطق القديم . ولن نخوض في بحث هذه العلاقات الآن ، وإنما نشير إلى أربع صور منها :

١ ـ علاقة التشابه او التماثل : وهي علاقة تشابه كامل مطلق . ومن الأمثلة عليها : علي سخي سخاء حسن . وهذه يمكن عكسها بدون أن يتغير المعنى إطلاقا، فنقول: حسن سخي سخاء علي: فالصفة المحمولة على الموضوع تساوي الصفة المحمولة على المحمول .

٢ ـ علاقة اللاتشابه او اللاتماثل : وهي علاقة لا تشابه إذا قلنا: محمد ابن أمين ، فلا يوجد شبه أو تماثل بين الإثنين ، إنما توجد مجرد علاقة الأبوة والبنوة ، فلا يمكن عكسها ، اللهم إلا إذا غيرنا الاضافة : فقلنا : أمين والد محمد .

٣ ـ علاقة التعدي : وهي أن نصل إلى حكم من حكم ، بتوسط حكم ثالث . ويمكن إدراج هذه العلاقة تحت ضروب الشكل القياسي الأرسطاليسي، فهنا علاقة تضمن ، وصورتها :

علي أعظم من محمود

ومحمود أعظم من خالد

∴ علي أعظم من خالد

ونلاحظ هنا أنه لا يمكن عكس المقدمات ، اللهم إلا إذا غيرنا علاقة التعدي ، فنقول :

محمود أقل من على
وخالد أقل من محمود

∴ خالد أقل من على

الوصفان هنا واحد، ولكن على أساس تغير الرباط أو الإضافة بين المقدمتين:

٤ ـ علاقة عدم التعدى: ومن أمثلتها ـ كامل صديق حسن وحسن صديق عثمان ـ فلا نستطيع أن نعدى الحكم إلى كامل صديق عثمان ـ . فالحكم هنا لا يتعدى ، بل يقف .

* * *

على أن العلاقات لا تمس موضوع المنطق الصورى ، كما ندرسه فى هذا الكتاب ، وإنما هى كما قلت ، تتصل بالمنطق الرمزى ، ولها فيه صور متعددة لسنا فى حاجة إلى عرضها الآن .

الفصل الخامس

التصورات الواضحة والتصورات الغامضة

التصورات المتمايزة والتصورات المختلطة

نحن ننظر إلى التصورات من ناحية وضوحها وغموضها ، أو من ناحية تمايزها أو اختلاطها . ويكاد يكون هذا البحث أيضا سيكلوجيا ، ويقيمه جوبلو على أساس نظريته فى الأحكام الممكنة ـ فيرى أنه لا يمكن أن تكون الفكرة الواضحة واضحة ، ما لم نكن منتبهين تمام الانتباه للأحكام الممكنة التى يتضمنها التصور[1] . ويذكر جوبلو أن الديكارتيين لم يصلوا إلى الفكرة التى تقول إنه ينبغى أن ننتبه أشد الانتباه لهذه الأحكام الممكنة، حتى نصل إلى التصور الواضح ، اللهم إلا ليبنتز، ولو أنه لم يعين صراحة قيمة الأحكام الممكنة فى التوصل إلى التصور الواضح ،غير أنه وضعها محل الاعتبار .وهو يعرف الفكرة الواضحة أو التصور الواضح بأنه : هو التصور الذى يجعلنا نعرف موضوعه حين نصل إليه ، فاذا كانت لدى فكرة واضحة عن لون من الألوان ، فلن آخذ لونا آخر من الألوان مكان اللون الذى لدى فكرة عنه . وإذا كانت لدى فكرة واضحة عن نبات من النباتات ، فانى أستطيع أن أميزه عن غيره من نبات ينتمى إلى أسرة هذا النبات . وهذا يعنى أنى عرفت موضوعه بجملة من الأحكام ، وبدون هذا يكون التصور غامضا . تلك هى فكرة ليبنتز عن التصور الواضح والتصور الغامض .

Goblot - Traite, P. 97 (1)

غير أن جوبلو يرى أن فكرة ليبنتز فى التصور الواضح ، عبرت عن الوضوح تعبيراً خارجيا وظاهريا . الوضوح عنده هو وضوح صورة Image أو وضوح فكرة. فلم يصل ليبنتز إلى التحقيق ، تحقيق الوضوح، سواء كان الوضوح تجريبيا أو عقليا . فالوضوح عند ليبنتز يستند على التشابه الظاهرى. ولا يكفى أن نعرف التشابه الظاهرى ، أى نعرف وضوح الصورة ، بل ينبغى أن نعرف الأحكام نفسها التى تكون التصور ، وأن نفحصها ، وأن نحللها ونجعلها واضحة متمايزة . يقول جوبلو « نحن نقول إن تصوراً ما واضحا ، إذا عرفنا بأى التجارب والعمليات المنطقية ، نستطيع أن نحقق الأحكام الممكنة ، التى يكون هذا التصور الواضح محمولها ، أو بمعنى أدق. أن نثبت ما إذا كان موضوع معين يقبل هذا التصور كمحمول له » ويعطى جوبلو التصور « إنسان » كمثال . ويرى أن هذا التصور واضح لكل منا تمام الوضوح ، لأننا نعلم المميزات والخواص التى بواسطتها يكون الموضوع إنسانا أو غير إنسان . ولكن هل التجربة بمعناها العلمى الدقيق لازمة لجعل التصور واضحا ، أو بمعنى أدق هل مراحل التجربة ـ الملاحظة والتجريب والتحقيق ـ تصل بنا إلى تصور واضح تمام الوضوح ؟ إننا نرى أن كل أدوات هذه المراحل لم تصل إلى الدقة المطلقة ، لتجعلنا على يقين من أن التصور الذى نصل اليه واضحا ، فالوضوح إذن ذهنى ، ولا يثبت وضوحه إلا بطريقة عقلية منطقية . وأهم صورة للوضوح هى صورة علم الجبر . ولكن التصورات الجبرية المجردة ، تتكون من معرفة بالقوة مستمدة من تصورات أخرى ، وهذه الأخيرة من تصورات أخرى أيضا ، حتى نصل إلى تصورات حسية ، أحكامها بالقوة أحكام تجريبية .

وأننا نصل إلى الحقـائق الهندسية بالمسطرة والفرجار . والهنـدسة فى آخر تحليل هى فلسفة المسطرة والفرجار . ونحن نصل إلى علاقات فى الهندسة، ونصل إلى تركيبات هندسية بواسطة هذه الآلات ، وهذا كله يدعو إلى القول بأن المعرفة - التى بالقوة - وهى التى تكون الفكر التصورى جميعا - ليست بالتأكيد - بالفعل - والتجربة تخطىء ، والحواس تخطىء ، والتحقيق يخطىء . فالتصور الواضح باطلاق مستحيل .

وقد لا تكون التصورات الواضحة متمايزة ، وقد تكون مختلطة ، بينما ينبغى أن تكون التصورات المتمايزة واضحة ، والفكرة المتمايزة هى الفكرة التى تدرك النفس فيها اختلافا يميزها عن فكرة أخرى ، غيرها . بينما الفكرة المختلطة ، هى الفكرة التى لا يمكن تمييزها عن فكرة أخرى ، مع أن الفكرة الأخرى تكون مختلطة . ويرى جوبلو أن الفكرة تكون متمايزة ، إذا عرفنا بأى تجربة أو عملية منطقية نستطيع أن نحقق الأحكام التى بالقوه ، التى تفصلها عن فكرة أخرى مشتركة معها ، ويكفى لهـذا أن نعرف عدداً معينـا من الصفات ، بحيث أن أى موضوع يحتوى أو يتحقق له هذا العدد من الصفات ، فانه ينتسب إلى هذا التصور . وكل موضوع يرتفع عنه واحـدة من هـذا العدد من الصفات ، يمتنع أن ينتسب اليه . وهذه الصفات تعارفنا على تسميتها بالجنس والفصل ، ومنها يتكون التعريف الكامل ، والتصور يكون مختلطـا إذا أهملنا هذه الصفات التى تؤدى إلى التعريف الكامل . فالتصور يكـون متمايزاً إذا عرفنا بأى التجارب والعمليات المنطقية ، نحقق الأحكام التى بالقوة التى يكون هذا التصور موضوعا لها ، أو بمعنى أدق ، أن يكون أو لا يكون موضوعا لمحمول معين . ولكن هل نستطيع خـلال التجربة ان نصـل إلى

تصور متمايز ؟ إن التجربة قد تخطىء ، غير أن التصورات التي تكونها النفس متمايزة . قد تكون صحيحة ، لأن النفس تصل إلى الصفات التي تميز شيئاً عن شيء ، أي تصل إلى الماهية أو التعريف الجوهري للتصور .

نستخلص من كل هذا الذي ذكرناه ، أن وضوح التصورات إنما يتعلق بما صدقها ، أو بالتعريف المميز ، وتمايزها إنما يرتبط بمفهومها أو بالتعريف الجوهري [1] .

---

(1) Goblot - Traité, p. 97-101.

الفصل السادس

المفهوم والماصدق

رأينا كيف ظهرت تعبيرات المفهوم والماصدق في الأقسام السابقة للتصور التي قمنا بعرضها . وهذا يعني ، كما ذكرت من قبل ، أن مبحث التصورات مبحث واحد - منظوراً اليه من نواح متعددة . وللمفهوم وللماصدق المكانة الكبرى في المنطق ، لا في أقسام التصورات فقط ، بل أيضا ، وبقوة ، في مبحث القضايا ومبحث القياس ، وما زال المناطقة في نقاش حول حقيقة المنطق الصوري : هل هو مفهومي أو ماصدقي ، هل هو كيفي أو كمي ، أو هل هو الاثنان معا ؟ وكما ادعت بعض العلوم مباحث التصورات لها ، إدعت نفس العلوم مبحث المفهوم والماصدق .

أما الميتافيزيقا - فترى أن مبحث المفهوم والماصدق هو بحث ميتافيزيقي ، وأن مفهوم الشيء هو حقيقته الميتافيزيقية ، وأنه ليس إلا فكرة المجرد والعيني . وقد عرضنا لهذه الفكرة من قبل . ولكن المناطقة ينكرون ميتافيزيقية هذا البحث ، ويرونه عقليا بحتا ، وأن فكرتي المفهوم والماصدق أو فكرتي الكم والكيف ليستا قاصرتين على الميتافيزيقا ، وإنما هما تتداخلان في مختلف العلوم ، عقلية أو تجريبية . وهما أداتان للحد وللقضية وللقياس وللاستقراء ، ولكل عملية منطقية . وإن العلم ، أي علم كان ، وفي أي نطاق يكون ، إما كيفي وإما كمي . فالعمليتان متصلتان بعلم قائم بذاته - هو المنطق ، كأداة للفكر ، ومنهج للبحث .

أما علم النفس ، فسنرى المحاولة النفسية فى إقامة التصور على الأحكام الممكنة وسنرى مدى الحقيقة فى هذه المحاولة . وسنرى أنها لم تنجح النجاح الكافى فى تحليل هذه العملية العقلية تحليلا نفسيا .

أما علم اللغة فيقرر أننا لا نستطيع أن نتكلم عن مفهوم وماصدق للتصورات، وإنما عنها فى الأسماء ، بل يكاد كثيرون من المناطقة التقليديين يرون أيضا أن يكون هذا البحث فى نطاق الأسماء ، لأن اللغة تلعب دورا كبيرا كأداة للفكر فى تكوين كل من المفهوم والماصدق . وينتج عن إهمال بحثها نتائج سيئة فى تصحيح الفكر الانسانى فى هذا النطاق . ولكن لا يعنى هذا أن التصورات من حيث هى تصورات ، لا مفهوم ولا ماصدق لها . إن التصور عامة يعبر عنه فى إسم ، ثم إن التصور من حيث هو وحدة عقلية كاملة ، لا وجود له عند كثيرين من المناطقة ، فمن الأولى ألا يكون الإسم وحدة عقلية كاملة . ولهذا نرى أن من الخير أن نشير إلى ترادف الإثنين هنا . فسيان إذاً أن نستخدم هنا كلمة إسم أو كلمة تصور ، ولكن ما هو تعريف المفهوم والماصدق ؟

١ ـ تفسير كل من المفهوم والماصدق :

إن الرأى التقليدى هو أن كل اسم كلى من الأسماء ، طبقا لوجوده كموضوع أو كمحمول فى قضية ، هو اسم لشىء أو لعدة أشياء ، أو لفرد أو لعدة أفراد ينطبق عليها ، أو بمعنى منطقى ، يصدق عليها . ولكل شىء من هذه الأشياء ، ولكل فرد من هذه الأفراد التى تحمل عليها الأسماء ، صفة أو صفات ، وهذه الصفات ترتبط بهذا الشىء ، فلكل إسم إذاً ناحيتان : ناحية الماصدق ـ أى ناحية الإشارة إلى أفراد أو أشياء يتحقق فيهم ، أو يصدق عليهم اللفظ ،

وناحية المفهوم ـ أي مجموعة الصفات التي تحمل على هؤلاء الأفراد . ومن الأمثلة على هذا . إنسان . أما ماصدقه فهو : زيد وعمرو ومحمد... الخ . وأما مفهومه ، فالحيوانية والناطقية ... الخ وإذا أردنا أن نحلل أية قضية ، لوجدنا فيها هاتين الناحيتين : فاذا قلنا : القطط مستأنسة : فللقطط ماصدق : وهو القطط السوداء ، والبيضاء ، والأفريقية ، والأوروبية ، والأسيوية ... الخ ولها مفهوم : هو الصفات التي تتحقق وتجعل هذا النوع من الحيوان إسمه قطط ، ومستأنسة أيضا لها مفهوم ولها ماصدق . أما مفهومها فانها : غير مفترسة ويمكن تربيتها ... وماصدقها ... القطط على إختلاف أنواعها .

أما المدرسيون فقد عبروا عن المفهوم بالتعبيرات الآتية Comprèhension و Connotation و Intension ـ وعرفوا المفهوم بأنه مجموعة الصفات أو المشاهدات Notae الجوهرية التي يحتويها التصور . وعبروا عن الماصدق بالتعبيرين الآتيين Extension و Dènotation . وأضاف مناطقة بورت رويال التعبير Etendue ـ أي الإمتداد ـ فعبر نيكول وارنو عن الماصدق بهذا التعبير الجديد : الإمتداد . وتعريف الماصدق عند المدرسيين : أنه مجموعة الموجودات التي ينطبق عليه التصور .

ويعبر عن المفهوم بالتعريف وعن الماصدق بالتصنيف . ولكن يكون منطوق القضية التي يدخل فيها التصور واحدا في كلتا الحالتين . الذي يختلف هو التفسير الذاتي للقضية : أي أننا نحن الذين نفسر القضية من ناحية المفهوم أو الماصدق فاذا قلنا الإنسان فان ـ فنحن نستطيع أن نفسر الموضوع من ناحية المفهوم ، فنعتبر صفـــة « فان » متعلقة بالموضوع ـ الإنسان ـ أي أنني هنا أعرف التصور « إنسـان » . والتعريف يـكون في المنطـق الصوري بالمفهـوم .

ونحن أيضا نستطيع القيام بتفسير ما صدق ؛ فننظر إلى الموضوع - إنسان - كجزء من صنف الفانين ، فنقول - الإنسان أحد الفانين - وهنا أصنف الموضوع في مجموعة الفانين ، والتصنيف يكون دائما على أساس الماصدق .

والمشاهدات التي تكون التصور هي الصفات التي تؤكده وتثبته بالعمومية وبالضرورة ، لا من ناحية ذاتية فقط ، بل أيضا من ناحية موضوعية . وهذه المشاهدات هي التعبير العقلي من الصفات الحقيقية للماهيات التي يكتشفها العقل شيئا فشيئا . وإذا كنا نحن نغني ونخصب التصور باستمرار ، فان كل تعريف يكون بالضرورة مؤقتا ، ولكن التصور في ذاته ، وموضوعيا ، يمتلك مفهوما ثابتا ، فاذا تكون مرة واحدة ، فانه يتكون للجميع ، ويقدم معينا خصبا لاستدلالاتنا (١) .

أما عن الماصدق : فان المنطق الكلاسيكي يعتبره صفة مشتقة من المفهوم . ويرى هذا المنطق أنه من الخلط أن نعرف التصور كمجموعة من الأفراد - ولا عبرة في المجموعة بالعدد - وإنما العبرة بتحقق التصور في الموجودات ، ومن باب أولى نستطيع أن نفترض تصوراً يتحقق فقط في فرد واحد . فما صدق تصور هو إذن إمكانيته أن ينطبق على كثرة غير معينة (٢) .

تلك هي النظرة الكلاسيكية للمفهوم وللماصدق ، ولكن المنطق الفرنسي الأستاذ جوبلو ، رأى أنه لا بد من وضع « مفهوم دقيق » لاصطلاح

---

(١) Maritain : Petite Logique, p. 34

(٢) Toblot : Traite, p. 74

ـ المفهوم ـ لأن هذه الكلمة أو هذا الايضاح أثار كثيرا من النزاع خـلال القرون بين مختلف العلماء . و يرى أن منطق التصورات و الأحكام والاستدلال والبرهنة إنمـا يقوم على هـذه الفكرة ، وأن النزاع بين الواقعيين والاسميين والتصوريين ، و كذلك النزاع بين اللاهوتيين والتجريبيين إنما مصدره التفسيرات المعارضة والمناقضة لهذه الفكرة . ثم يبدأ جوبلو في تحليله لهذه الفكرة .

يرى جوبلو « أن ماصدق اسم هو الأفراد المحتواة في الجنس ، أي تحقق عدد من الأحكام الممكنة يكون الحد محمولا لها ، والمفهوم هو عدد الصفات المشتركة بين أفراد الجنس ، أي تحقق عدد من الأحكام الممكنة يكون الحد موضوعا لها . فاذا كان الحد كليا ، أي إذا كان تصورا ، فان ماصدقه يكون لانهائيا ، واذا كان مفردا ، فان مفهومه يكون لانهائيا »[1]. ونحن نرى من هذا أن جوبلو يرفض منطق التصور ، ويقيم ـ كما قلنا ـ التصور على مجموعة من الأحـكام الممكنة . وينتج من هذا أن كلا من المفهوم والماصدق يحدد بعدد من الأحكام الممكنة . فالمفهوم إذن هو مجموعة من الأحكام الممكنة يكون التصور موضوعا لها ، والماصدق هو مجموعة من الأحكام الممكنة يكون التصور محمولا لها .

يقول جوبلو « يتكون ـ معنى الاسم ـ من عدد لامتناه من الأحكام الممكنة يكون هذا الاسم موضوعا لها أو محمولاً ـ وهذه الأحكام التي يكون محمولا لها هي ماصدقه ، والتي يكون موضوعا لهـا هي مفهومه » ويوضح جوبلو فكرته بالأمثلة الآتية : زبيد رجل ، الزنجي رجل ، دون كيشوت رجل ... الخ إن إمكانيكية هذه الأحكام التي قد يكون لها عدد لامتناه من الموضوعات ،

---

(١) Goblot - Traité, p. 103

لاعدد معين ، هي ماصدق كلمة إنسان : الانسان مدني ، الإنسان فقري ، الإنسان عاقل . الانسان اجتماعي .. الخ إن امكانية هذه الأحكام التي قد يكون لها عدد غير محدد من المحمولات المختلفة وليست عددا محددا ، هي مفهوم كلمة إنسان . (١)

والنظرية متكاملة الأجزاء والكنتانري بعض المناطقة الذين حاولوا إحياء المنطق المدرسي - من أمثال ماريتان وتريكو وغيرهما - وبخاصة الأول، يقررون أن جوبلو قد أخطأ باقامته للتصور على أساس الأحكام الممكنة ، وأنه ينبغي بحث المفهوم والماصدق في علاقتهما فقط مع الصور . هنا يضخم معناهما ويبين ويرى تريكو أن تحليل المفهوم والماصدق في ضوء الأحكام الممكنة ليس فقط فاسدا ، بل إن هذا التحليل يعتبر هاتين الفكرتين الهامتين في تاريخ الفكر والعلم الانساني كفكرتين ثانويتين . أما ماريتان فيقول بسخرية « إن ما ابتدعه جوبلو يشبه تماما وضع المحراث أمام الثيران »(٢) ونقرر نحن أن هذا النقد لا يرقى إطلاقا إلى دقة النظرية الجوبلية وتحليلها العميق لفكرتي المفهوم والماصدق ، كأنه لا يضعها أبدا في مكان ثانوي ، وإنما يخصب فكرتها بتحليله الفني .

ويمضي جوبلو ويقول : إنه لا توجد علاقة بين الألفاظ والحدود اللامتجانسة . فلا توجد علاقة ماصدق بين حدين ليسا محمولين لموضوع واحد ، كما أنه لا توجد علاقة مفهوم بين حدين لا يكونان موضوعين لمحمول واحد .

---

(١) Goblot - Traité, p. 89.

(٢) Tricot : Traité p.p. 74 - 75

كما ينبغى أن تكون هناك علاقة احتواء أو تضمن بين حدين ، لكى نستطيع أن نقرر أن هناك مفهوما وماصدق ـ بمعنى أن نقول عن تصور إنه متضمن فى تصور آخر ، مفهوما أو ماصدقا ، إذا كانت كل الاحكام التى بالقوة التى للأول هى أحكام بالقوة الثانى . ومن الممكن أن يكون التصور متضمنا جزئيا فى الآخر ، وذلك إذا كانت أحكامها التى بالقوة مشتركة بين الاثنين ويوضح جوبلو هذا توضيحا أكثر فيقول « إن التصور يكن متضمنا فى ماصدق تصور آخر ، إذا كان كل موضوع الأول هو موضوع الثانى . فكل حيوان ثديى هو فقرى (أى من الحيوانات الفقرية) فثديى متضمنة فى فقرى . وإن التصور يكون متضمنا فى مفهوم تصور آخر ، إذا كان محمول الأول هو محمول الثانى : فكل ماهو حقيقى عن التصور ـ فقرى ـ حقيقى عن التصور ـ ثديى[1] » .

ويلاحظ جوبلو الملاحظات الآتية :

١) إذ كان حد متضمنا من ناحية الماصدق فى آخر ، فان الثانى يكون متضمنا من ناحية المفهوم فى الأول . فمفهوم التصورات إذاً وماصدقاتها هى عكسية ، الواحد عكس الأخرى .

٢) يكون التصوران متساويين ماهية ، إذا كونتها أحكام بالقوة واحدة فلا يختلفان إلا لفظا . وهذه الأسماء تكون مترادفة ، ومع ذلك فأحدهما قد يكون معنى واضحا ، بينما يكون الآخر معنى غامضا . إن المعنى الواضح فى هذه الحالة يكون « تعريف » المعنى الغامض .

---

(١) Ibid p p. 10? – 10?

٣) يعجز العقل أحيانا عن الإحاطة بما صدق تصور من التصـورات ، وذلك إذا كان ما صدقه عددا غير محدد من الموضوعات أو الأفراد ، مفهومها غير محدود أيضا . وإحصاء الموضوعات الجزئيـة متعـذر . بينما من الممكن الاحاطة بمفهوم تصور من التصورات ، إذا كان فى استطاعتنا أن نكـونه بواسطة عدد محدود من التصورات الأخرى . وهذا هو عمل التعريف ، وبهذا أيضا نستطيع أن نحدد ماصدق تصور بتحديد مفهومه . وقد تعود العقـل أن يفكر فى تصورات ، لا فى صور لاتتناهى[1] .

٢ - اقسام المفهوم :

نظر المنطق المدرسى للمفهوم على أنه واحد لا تعدد فيه .ولكن الأبحاث فى فكرة المفهوم غيرت هذه الفكرة . وقد قام كينز ثم جوبلو من بعده بتحليل بارع لفكرة المفهوم . ويتلخص هذا التحليل فى أننا يمكننا فهم كل من المفهوم والماصدق : إما فهما ذاتيا وإما فهما موضوعيا . ولكن يلاحظ أن هذ التقسيم لا أهمية له بالنسبة للماصدق . ذلك لأننا لا نحمل التصور « إنسان » على نفس الموضوعات ، لأننا نجهل الناس أنفسهم ، أى أننا نختلف فى حمل كلمة إنسان على الأشخاص ، لأننا لا نعرف الأشخاص . ولكن إذا عرفنـا المفهوم ، فلا يهم اختلافنا على الماصدق ، كل ما يعنينا هو أنه اذا وجد أفراد تتحقق فيهم صفات مفهوم التصور « إنسان » ، كان هؤلاء ماصدق التصور إنسان . فالتصور إذن يحمل على موضوعات لا نعرفها ، وهى غير محـددة طالما كانت لهم الصفات التى تفهم من التصـور ، والتى نحملها على موضوعات نعرفها ، ومحددة أمامنا[2] .

---

(١) Ibid, p p. 101-105

(٢) Goblot ; Traité p. 105

فالمفهوم إذن هو الذى يحمل دلالة الكلمة ـ ويقرر نطاق استخدامه وامتداده: أى الماصدق. فالمفهوم إذن هو الذى ينظر اليه من ناحية الموضوعية والذاتية: وكان كينز أول من قسم المفهوم الى الأقسام الثلاثة الآتية :

١ - المفهوم الجوهرى او المفهوم الاتفاقى : ويعبر عنه كينز بكلمة Connotation . وهو مجموعة من الصفات الجوهرية التى تكون صنفا من الأصناف ، بحيث إذا لم تتحقق للصنف ، لم يكن الصنف . يقول كينز « إننا نضمن فى الصنف الصفات التى يقوم عليها تصنيفه ، بحيث إذا سقطت واحدة منها سقط الصنف ، ويسمى هذا المفهوم اتفاقيا ، لأننا اتفقنا على أن نعتبر صفاته جوهرية » .

٢ - المفهوم الذاتى او النسبى ، ويعبر عنه كينز بكلمة Subjective intention وهو مجموعة الصفات التى تكون فى الذهن عن الشىء ، أو العلاقات التى تكون فى الذهن عنه ، أى أن الذهن لايدخل فيها أو لايلتزم أن يدخل فيها كل الصفات الجوهرية التى للشىء ، بل يكون منها أحيانا صفات غير جوهرية فالنظرة إلى المفهوم هنا نظرة نسبية وذاتية ، وهذا المفهوم غير ثابت ، بل يختلف باختلاف الأفراد واختلاف الأمكنة والأزمنة .

٣ - المفهوم الموضوعى : ويعبر عنه كينز بكلمتى Comprehension أو Objective Intention وهو مجموعة من الصفات التى يحصل عليها الشىء والتى تكون متحققة فى كل أفراد النوع الذى يحمل عليه المفهوم . فهو إذا يشمل كل الصفات ، عرضية كانت أو جوهرية ، التى ذكرناها فى القسمين الماضيين . وهذا النوع من المفهوم أصدق أنواعه .

نستنتج من هذا أن النوع الاول من المفهوم إنما هو مفهوم تاريخي فلسفي، يعطينا فكرة فقط عما اصطلح عليه الأقدمون من المفهوم . وهو مفهوم ضيق محصور يضعنا أمام تغييرات آلية، إذا سقط منها شيء، سقطت الماهية، وبالتالى سقط المفهوم، أو لم يصر مفهوما من حيث هو دال على الماهية. والمفهوم الثانى تتدخل فيه الإرادة والحكم الذاتى ، وتتدخل فيه عوامل قد تبعده عن الحقيقة. أو بمعنى أدق إن المفهوم النسبي يدخل الإنسان إلى عالم من السفسطة والجدل . والمفهوم الثالث هو المفهوم الصادق ، وذلك إذا توصلنا إليه ، فالموضوعية المطلقة عسيرة التحقيق [1] .

وللاستاذ زجفرت تقسيم للتصورات يشبه إلى حد ما تقسيم كينز. ويبدو أن الأستاذ زجفرت أثر فى كينز .

وقد قسم الاستاذ زجفرت التصورات إلى ثلاثة أقسام : التصورات التجريبية ، والتصورات الميتافيزيقية ، والتصورات المنطقية . أما التصورات الأولى، وهى تصورات نفسية، أو نتيجة عملية نفسية، وتتغير بتغير الأشخاص، فهى تقابل إذاً المفهوم الذاتى لتصور ما . والتصورات الثانية، وهى التصورات التى تصل إلى تصوير الماهية تصويراً كاملا مثاليا من حيث هى موضوع، وهذا القسم يقابل المفهوم الموضوعى . وأما التصورات المنطقية، فهى التصورات التى تعارفنا على أن تكون صادقة صدقا كليا ، لكى تستخدم فى أحكامنا ــ وهذا القسم يقابل المفهوم الجوهرى أو الاتفاقى .

أما جوبلو فقد وضع نظرية تشبه نظرية كينز إلى حد كبير ــ فقد قسم المفهوم إلى نوعين : مفهوم ذاتى ومفهوم موضوعى . أما المفهوم الذاتى ــ

---

(1) Keynes : Formal Logic, p.p. 23 - 27

وقد أسماه La Comprehension subjective فقد حدده بأنه « مجموعة الصفات التى يضمنها شخص معين فى زمن معين فى معنى إسم من الأسماء » وهى تستند على معرفة الشخص وتتغير بتغير الأشخاص . فاذا إزداد تعلم شخص ما ، أضاف إلى المفهوم الذاتى ثروة كلامية من لغته الخاصة ، فالمفهوم الذاتى إذن هو تعريف مؤقت للاسم .

وقد يتغير المفهوم الذاتى على الصورتين الآتيتين :

أولا : أن تبقى حدود المفهوم الذاتى كما هى ـ إذا كان تعريف من التعاريف قد حدده ، يبقى التعريف ، ولا يتغير الإطار ـ ولكنه يغنى ويخصب سواء بأن نجد خلال تجربة من التجارب عناصر جديدة فيه ، لم نعرفها من قبل ، وإما أن نصل ببرهنة واستدلال إلى إدراك أشياء لم نلمحها فيه . ومن الأمثلة على هذا أن نعلمَ خاصية جديدة للمثلث ، أو معلومات مفصلة عن تشريح الكلب ، فيخصب لدى المفهوم الذاتى لكل من المثلث والكلب ، ولكن لا يزيد ولا ينكمش . ويبقى الماصدق كما هو .

ثانيا : أن تصل إلينا معرفة جديدة ، تغير ما اتفق عليه القدماء من قبل ، وتلغى التعريفات القديمة للتصور كما عرفناها ، وتتدخل فى الماهية ، وتقدح فى ذاتية الشىء بتحليل جديد . هنا يتغير التعريف لدى ، ويتغير الأطار . أو بمعنى أدق أضع تعريفا جديداً .

وينتهى جوبلو إلى القول بأنه بقدر ما نتعلم ، فان المفهوم الذاتى إما أن يخصب بدون أن تتغير حدوده ، وإما أن يقدح فى ماهيته فتتغير حدوده[1] .

---

(١) Goblot : Traité, pp. 105_106

أما المفهوم الموضوعى La Comprehension objective فهو المفهـــوم الذى يصل العقل بواسطته إلى معرفة الحقيقة الكاملة عن موضوع من الموضوعات، ويدركها إدراك من لا يعرفها من قبل . أى أن يعرف الشىء معرفة كاملة ، كل ما ثبت له ونفى عنه ، وهذه هى النهاية السامية للتطور العلمى، وهذا المفهوم افتراضى أو بمعنى أدق ، هو حالة عقلية نفترض فيها : أننا وصلنا فقط إلى الموضوعية الكاملة لمفهوم حد من الحدود . وإذا ما وصلنا إلى الموضوعيـة ، فإن جميع أحكامنا التى تثبت لتصور من التصورات أو تنفى عنه تكون تحليلية ، وتكون صحيحة ، لأنها لا تكون سوى توضيح لمفهوم موضـوع ، عرف ، افتراضا ، معرفة كاملة[1] . وسنعـود إلى هذه النقطة حـين نبحث الأحكام التحليلية والتركيبية .

نقد نظريتى كينز وجوبلو : لم يوافق بعض المناطقة الفرنسيين ـ وعلى رأسهم ماريتان وتريـكو ـ على آراء كينز وجوبلو . ويرى هـــؤلاء المناطقة ـ تحت تأثير مدرسى ـ أن نظريات كينز وجوبلو تقوم على خطـأ مشترك وتستدعى اعتراضا أساسيا . إنها سخرت بحقيقة التصور ، ولم تجعل له أدنى اعتبار . ويرى ماريتان أنه قد تـكون لهذه النظريات بعض القيمـة إذا كان العقل لا يصل إلى الماهية ذاتها ، ولكن يصل للأفراد فقط غير أنه إذا كان من المقرر أن الكلى والضرورى موجـودان فى الأشياء الجزئيـة ، ويمكن إدراكهما فى هذه الأشياء ، فلا يهم إذن أن نترك جانبا ، ولحين ، فقط هذه الخاصية أو تلك ، إننا نفعل هذا إما لوضع تعريف غير معقد ، وإما لعدم كفاية علمنا . ولـكن من المؤكد أن الماهية تحتوى ضمنيـا كل الخواص

---

(١) Goblot : Traité, p. 203

والملاحظات ، ويمكن أن تستنبط ، حتى يستنفذ كل ما فى هذه الفكرة . ويجب أن نلاحظ علاوة على ذلك ، أنه مع تقدم العلم – فى تصور كينز على الأقل – يخصب المفهوم الذاتى بدون توقف على حساب المفهوم الموضوعى، وهذا المفهوم الأول سينتهى قطعا بالاختفاء ، وذلك حينما يصبح الاستدلال المتكامل ممكنا . وحينئذ سيتماثل المفهوم الذاتى والمفهوم الموضوعى ، أو بمعنى أدق – حين يتكامل الاستدلال ، لن يكون هناك سوى مفهوم واحد . وهذا المفهوم الواحد هو المفهوم الموضوعى، المفهوم الوحيد المنطقى بمعنى الكلمة(١).

هذه صورة جديدة للأرسطاليسية ، تريد الاحتفاظ بفكرة المفهوم التقليدية ، وهو تتمسك بالنظرة الكلاسيكية للمفهوم ، وتؤمن بالماهية الثابتة ، وترى أننا نستخرج الخواص والصفات من هذه الخاصية وحدها . وقد تناست المفاهيم الجديدة التى وضعها العلم ، كل علم فى نطاقه ، والتى جعلت من الماهية الثابتة ، ومن الموضوعات الكاملة ، مجرد خرافة . إن تطور العلم الحديث أتى بمفهومات غيرت الكثير من المفهومات القديمة ، ووضعت أسسا جديدة لمختلف العلوم ، بحيث يمكننا ان نقول إننا إذا اردنا ان نحتفظ بمفهوم معقول يحفظ للمفهوم كيانه ، كفكرة منطقية ، فعلينا أن نقرر أن خير مثال لفكرة المفهوم، هو المفهوم الذاتى .

٣ – تحديد المفهوم والماصدق :

المفهوم والإشتقاق اللغوى : يرى كينز أن المفهوم والاشتقاق اللغوى

---

(١) Tricot ; Traité. p. 76

يختلطان اختلاطا شديدا . ولكن يجب التمييز بينهما : بأننا حين نبحث فى الألفاظ من ناحية ايتومولوجية أو من ناحية تاريخية ، فاننا نبحث فى منشأ الكلمة وأصلها، والظروف التى دعت إلى قبولها كدالة على هذا الشىء أو ذاك، والتغييرات المتتابعة التى حدثت لها ... وقد نلجأ أحيانا فى توضيح المفهوم إلى كل هذا ، ولكن ينبغى أن نميز بين الاثنين . ونعلم أننا فى التماس الأسماء لغرض من الأغراض العلمية ، لا نلجأ إطلاقا إلى إشتقاقه وأصله ، بقدر ما نلجأ إلى ما يحدد استخدامه استخداما علميا ، خاضعين فى هذا لقواعد للعلم الخاص أو الجزئى الذى نعمل فيه ، كما أننا نختلف أيضا فى تحديد المفهوم للمصطلح العلمى من الاستخدام العادى[١].

ويؤدى هذا إلى أن نبحث فى فكرة تحديد المفهوم والماصدق . فقد قلنا إن المفهوم الذاتى متغير بتغير الأشخاص والأزمنة والأماكن ، ولكن هل يصدق ذلك على المفهوم الجوهرى؟ قد رأينا ــ فيما قلناه فى الفقرة السابقة ــ أن الاستعمال العلمى لإسم من الأسماء يختلف عن استعماله العادى ، وعلى هذا قد يقصد الناس بالإسم الواحد أشياء مختلفة، فيكون للاسم عندهم مفهومات متعددة ، بل يصل الحال إلى أن كثيرين منا لا يستطيعون تحديد مفهومات الكلمات التى يستخدمونها فى حياتهم العادية . ولكن ينبغى التمييز بين المفهوم الذاتى والمفهوم الجوهرى من ناحية الثبات والتغير . أما الأول : فمتغير بالضرورة والثانى متغير بالعرض . وفى الحقيقة إن التغير فى اللغة وعدم الثبات ــ بشرط أن يكون عرضيا فحسب ــ هو الذى يجعل اللغة تقوم بأغراضها .

---

(١) Keynes' Formal Logic; p.p. 28-29

فاذا قمنا بمناقشات علمية ، ينبغي أن نحدد مفهوم الكلمات التي نستخدمها ، هذا التحديد هو الذي يجعل البحث العلمي ممكنا . ونحن في البرهنة لا نستطيع أن نقوم به على الوجه الأكمل بدون أن نحدد مفهومات الألفاظ ،على ألا يكون هذا التحديد صورا جامدة متحجرة ، تفرض خلال الدهور والعصور . فالتغير إذاً ، مالم يكن في استطاعتنا أن نصل إلى الموضوعية المطلقة ، هو أساس التقدم العلمي ، وتطور اللغة . بل إن التغير في المفهوم – بعد التحليل والتركيب – وفي ضوء قواعد التحقيق – هو الطريق إلى الموضوعية[1] .

أما الماصدق فهو مجموعة الوحدات التي يصدق عليها اللفظ . ولكن هل نقول إن الماصدق محدد أو غير محدد ؟ إختلف المناطقة في هذا اختلافا بينا : فذهب البعض إلى أن الماصدق غير محدد ، بحيث إذا قلنا – إنسان – فانها تنطبق على جميع الأفراد ، سواء أكانوا على قيد الحياة ، أم كانوا أمواتا . بينما يذهب البعض إلى تحديد الماصدق ، إذ أنه لا معنى إطلاقا أن يشمل أفرادا قد لا ينطبق عليهم ما دخل المفهوم الجديد من صفات جديدة . وهذا يؤدي بنا إلى نقطة أخرى هامة في البحث ، وهي صلة المفهوم بالماصدق .

٤ – علاقة المفهوم بالماصدق :

(أ) الصلة الكلاسيكية العكسية :

كان من المسلم به في المنطق الكلاسيكي أن الصلة بين المفهوم والماصدق صلة عكسية ، أي أنه إذا زاد المفهوم ، قل الماصدق . فاذا قلنا – إنسان – وأردنا به الحيوان الناطق ، أي أن يكون مفهومه الحيوانية والناطقية،صدق

---

(1) Ibid p., 29

هذا المفهوم على عدد كبير من الأفراد ، عدد لايحصره عد . ولكن إذا أضفنا إلى المفهوم ـ أزرق العينين ـ مثلا فقلنا ـ حيوان ناطق أزرق العينين، صدق هذا الاسم على عدد محدود من الأفراد . فاذا أضفنا اليه ـ ساكن فى غرب أوربا ، قل ماصدق الأفراد إلى حد أكثر تعينا وهكذا . . . الخ . وإذا زاد الماصدق، قل المفهوم ، فاذا أردنا بالماصدق : كل أفراد الانسان ، كان المفهوم حيوانا ناطقا ، فالصلة إذاً بين كل من هاتين الفكرتين صلة عكسية .

ولكن ينبغى أن نلاحظ عدم إطراد هذه القاعدة ، فليست كل زيادة فى المفهوم على إطلاقها ، تحدد عدد الماصدقات، وليست العلاقة علاقة ـ حسابية ـ حين يتكثف المفهوم ويزداد خصبا ، يتحدد فعلاً ، ولكن لو حملنا عليه صفة لاتزيد من مفهومه شيئا ، حينئذ يبقى عدد الماصدق ، أوعدد الماصدقات، كما هو . أو بمعنى أدق ينبغى أن نميز بين الزيادة أو الصفة العرضية وبين الزيادة أو الصفة الجوهرية ، فالصفة العرضية تحدد الماصدق ، ولكن زيادة صفة جوهرية قد لاتحدده أوتحدده تحديداً ضئيلا . فالعلاقة بين المفهوم والماصدق تكون عكسية ، إذا كانت الزيادة فى المفهوم صفة عرضية ، يشترك فيها بعض أفراد الماصدق دون البعض الآخر .

ولكن إذا قلنا إنه إذا زاد المفهوم ، قل الماصدق ، فهل معنى هذا أننا كلما ارتفعنا فى سلم الموجودات ، كان الإسم الأعم أقل كثافة وخصبا من الاسم الأخص : فانسان ، أخص من حيوان ، فهى إذا أكثر صفات من حيوان ؟ ـ يجيب المنطق القديم بأنه كلما ارتفعنا فى التعميم ، كلما هزل مضمون التصورات . ويرى الأستاذ رابييه Rabier أن الفكرة العامة أو التصور لايتكون فقط بألا نزيد عليه انواعا سفلى يحتويها ، بل بحذف كل الخواص

التي تتغير وتقوم كل نوع على حدة ، وبمعنى آخر أن الجنس لايحتوى الفصول النوعية التي تحدد الأنواع المندرجة تحته . أما من ناحية الماصدق فان ما صدق الجنس أكبر من ماصدق النوع ، فالتصور - حيوان - ينطبق على كم أكبر بكثير من أفراد النوع إنسان .

وأكثر الحدود بعداً في التعميم والتصنيف هي إذاً - الوجود المحض - من ناحية أن مضمونه هش ورقيق ، بحيث لايتميز كثيراً عن العدم البحت ، ومن جهة أخرى نرى الفرد ؟ ومفهومه غير محدد ، ولكن ما صدقه مساو لوحدته [1] .

٥ - نظرية جوبلو: الصلة الطردية:

لم يقبل الأستاذ جوبلو النظرية الكلاسيكية إطلاقا ، وهي النظرية التي لاتدخل في تكوين التصور - كما قلنا - سوى الصفات الجوهرية العامة ، وتسقط منه الفصول النوعية والخواص الفردية والأعراض . وقرر أنه ليس من الصحة في شيء أن نعتبر مفهوم حد يحتوى كل صفات الحدود العليا ، ولايحتوى كل صفات الحدود السفلى ، فأنكر إنكاراً باتا أن النوع يحتوى الجنس ويتجاوزه مفهوما ، بينما الجنس يحتوى النوع ويتجاوزه ماصدقا . ويلاحظ جوبلو أن عدم التعيين في ماصدق حد كلى هو الذي يسبب كليته عند الكلاسيكيين . وأن غياب بعض الصفات هو الذي يجعل في الإمكان تقسيم الجنس إلى أنواع أو فصل أنواع منه ، وبالتالي إلى إدراج عدد مختلف غير محدود من الأفراد تحت هذه الأنواع .

بدأ جوبلو نظريته من فكرة عدم التعيين هذا . . . إنه أنكر أن عدم تعيين

---

(١) وما بعدها Goblot. Traité p. 105

صفات فى الأجناس يؤدى إلى تكوين الأنواع : أو بمعنى أدق ، إنه يرى أن عدم التعيين هذا ليس سلبا محضا ، أى ليس سلبا لوجود الانواع بفصولها فى داخل الاجناس، إنه إمكانية فصول نوعية فى الاجناس. إننا لانكون الانواع لاعددا ولاصفات ـ اعتباطا . إنها مشروطة بصفات الجنس ، فصفات النوع إذن ليست صفات جديدة تضاف إلى صفات الجنس ، ولـكنها توجد باسم (المتغير) . فالانتقال من الجنس إلى النوع هو بأن تعين بعض القيمة لهذا المتغير ، فنحـددها ، فيتكون النـوع . أو بمعنى أدق إن النـوع هو اقتطاع جزء من هذا المتغير . فنحن هنا لانضيف شيئا من هذا (المتغير) الذى هو فى واقع الامر (الجنس) ، وهذا الجزء المقتطع هو (النوع) .

أما الفائدة التى نحصل عليها من هـذا العمل ، أو بمعنى آخر من تنويع الجنس ، فهى نظرية وعملية . أما الفائدة العملية فهى أننا نستطيع بحث الحالة والخواص الجزئية أكثر من بحث الخواص الكلية ، ويمكننا أن نقوم بتطبيقات على هذه الخاصية أكثر من الثانية ، ثم أن الخواص الجزئية تبسط، لما تحتويه من مفردات اقسام الجنس نفسه . اما الفائدة النظرية فقد يحدث انه يمكن البرهنة على خاصية من الخواص فى حالة خاصة اكثر منها فى حالة عامة ، بل قد تكون هذه الحالة الخاصة ، إذا كانت حالة نوعية متميزة، طريقا لإثبات حالة عامة .

نستخلص من هذا ان جوبلو يرى ان المفهوم هو مجموعة الصفات الجوهرية والعرضية التى تضيفها التصورات السفلى ، والصفات الذاتيـة التى تضيفها الأنواع، أو بمعنى آخر إن المفهوم عند جوبلو يحتوى الماصدق . وقد أعطانا

جوبلو عدداً من الأمثلة الرياضية التي توضح فكرة (المتغير) والاقتطاع من الجنس . ولا تهمنا هذه الأمثلة بقدر ما تهمنا أمثلته عن التصورات بوجه عام: ومن أهم الأمثلة التي أعطاها مثال اللون. فهو يقرر أن (اللون) عامة ليست له صفة تنكر عليه أن يكون أي لون . لأنه في هـذه الحالة لن يكون شيئا على الإطـلاق . بل إنه إمكانية كل الألوان ، فالفكرة العـامة تحتوى بالقوة كل التعينات النوعية . وكل نوع هو بالضرورة إستبعاد لكل الصفات الخـاصة بالأنواع الأخرى . والفصل النوعى ليس هو زيادة على صفات جنسية، إنما هو على العكس تحديد لفكرة عامة سواء في المفهوم أو في الماصدق .

وقد أدت هذه الفكرة عند جوبلو إلى تغيير النظرة إلى الصلة بين المفهوم والماصدق . يوافق جوبلو على أن تكون الصلة عكسية ، إذا كنا نقصد المفهوم الجوهرى أو الإتفاقى La Connotation أو التعريف — لأن النوع أو مفهومه في المنطق الكلاسيكى ، يتكون من الفصل مضافا إلى ماصدق الجنس، أى من الجنس وفصله . فاذا إرتفعنا في سلم التصنيف حذفنا فصلا ، وإذا ما نزلنا ، أضفنا فصلا . فاذا تخيلنا تصنيفا وجعلناه يحتوى كل الموجودات ، فاننا نجد أن التصورات السفلى ، لها أخصب مفهوم وأقل ماصدقات، بينما يكون التصور الأعلى ، الجنس العالى ، الفكرة المجردة للوجود ، أكثر التصورات امتداداً ، ولكن أقلها مفهوما ، لا تختلف في كثير ولا قليل عن فكرة العدم المحض كما قلنا(١) .

• لكن إذا فهمنا المفهوم — بمعناه الموضوعى عند جوبلو — La Compr ehension أو إذا كانت تعينات الأنواع متضمنة من قبل تحت إسم المتغيرات

---

(١) Ibid p. 115

فى صفات الأجناس ، فان الماصدق يزداد وينقص فى الوقت نفسه الذى يزداد فيه المفهوم وينقص ، أى أن الصلة بين الاثنين تكون حينئذ صلة طردية. وفى كل مرة نرتفع فى سلم الأجناس درجة ، فاننا نرى الاسم الأكثر عمومية ، محمولا على موضوعات جديدة ، يستبعد من مفهومه الإتفاقى أو من تعريفه الصفات الفصلية لهذه الموضوعات ، الصفات التى تفصله عن الجنس ، ولكنه فى الوقت عينه يقبل فى مفهومه ويحوى كل خواصها . فالجنس الأعلى يحتوى إذن أخصب مفهوم ، وفى الآن عينه أكثر الماصدقات عدداً . ولكن هذا الجنس الأعلى ليس هو التصور المجرد للوجود المحض، وإنما مايقصده جوبلو هو فكرة الحقيقة الكلية ، فكرة الوجود ، محتوية عدداً غير محدود من الأشياء ، هى الموضوع النهائى ، والغاية السامية ، والتى لا تكون فى متناول العلم الانسانى .

وقد أدرك جوبلو أنه « أفلاطونى » يأخذ بفكرة المثال الأفلاطونية والتى تضع المثال على قمة سلسلة الأجناس . ويستخلص من هذا أن كلمة (تصور) لا يمكن ان تستخدم فى معنيين مختلفين تمام الاختلاف : الفكرة المجردة وهى التى ترد إلى صفات جوهرية ومتمايزة : والفكرة الخصبة وهى العلم الكلى بموضوعه . يمكننا إذاً أن نستخدم كلمة مفهوم ـ بمعناها الموضوعى للأفكار ، وكلمة ـ ما صدق ـ بمعناها الاتفاقى أو الاصطلاحى للتصورات .

ولا يذهب جوبلو إلى اعتبار الفكرة هى وحدها الحقيقة ، بينما العلم الحسى هو مجرد خداع ـ كما يذهب أفلاطون. ولكنه يتفق معه فى أن الأفكار على العموم ، والفكرة العليا ، هى وحدها موضوع العلم . فاذا تكلمنا

عن علم طبيعى ، فاننا نعنى طبيعة الأشياء ، لا الأشياء ذاتها ، وطبيعة الأشياء هى صورها .

ولا يذهب جوبلو أيضا إلى اعتبار الأفكار موجودة مفارقة للعالم الحسى وأنها هى سببه وعلته ، كما يذهب أفلاطون ، ولكنه يتفق معه فى أنه يوجد فى الأفكار من الصفات غير المحدودة مالا يوجد فى الأشياء . إن الأشياء تتحول وتتغير ، ووجودها ينقسم إلى ماض لا يوجد بعد ، وإلى آت لم يوجد بعد ، وإلى حاضر يفنى حين يوجد ، بينما الفكرة هى القانون الذى يحوى كل حاضر ومستقبل . والأشياء ليست إلا قيما جزئية للمتغير الذى يوجد بتمامه فى الفكرة .

ولا يذهب جوبلو أيضا إلى اعتبار الأفكار موجودة مفارقة للعقل ـ كما يذهب أفلاطون ـ ولكنه يتفق معه فى أنها ضرورات منطقية يسلم بها العقل ، ولكنها ليست فى نطاقه ، وهى مستقلة عن جهلنا وأخطائنا . وكما تتجاوز هذه الأفكار الأشياء ، فانها تتجاوز العقل لنهائيتها[1] .

هذه صورة جديدة من الأفلاطونية . ولكن بينما يعتبر أفلاطون الأفكار أو المثل ... تعبيراً عن الحقيقة ، فان جوبلو يعتبرها أمورا مثالية تسمو على العقل ، وليست فى نطاقه .

قدم لنا جوبلو نظرية فى المفهوم والماصدق ليست منطقية ، أو هى منطقية فى أساسها ، ولكنها إنتهت إلى ميتافيزيقا ، غير أننا نستطيع ان نقرر أنها متكاملة إلى حد كبير . إن نقطة الضعف فيها ـ كما يقرر تريكو بحق ـ هى أولا : أنه

---

(1) Ibid p. p. 115 - 116

تناسى أن التصور ينبغى أن يحتوى العناصر الجوهرية فقط، لكى يكون خاليا من الغموض. فاذا تكون منها كان وحدة. أما أن نضع فى التصور أو فيما أسماه جوبلو «الفكرة» كل التعينات النوعية والعرضية، فهذا خلط واضطراب. إنه وضعها بالقوة. والجنس يشمل النوع بلاشك شمولا تاما، ولكنه لا يستوعب فى مفهومه كل التغيرات الجزئية والفردية التى فيه. وبمعنى آخر خلط جوبلو بين ما هو بالقوة وما هو بالفعل. إن خطأ جوبلو أنه حاول أن يقيم منطقه على أحكام بالقوة من ناحية، وعلى خروج الأفكار والأشياء من القوة إلى الفعل من ناحية أخرى. وهذا يقودنا إلى مبحث آخر سيكلوجى وميتافيزيقى يبعدنا عن نطاقة المنطق.

ونقطة الضعف الثانية: أننا نراه — وهو مفكر إسمى — يهيم فى مذهب مثالى، ويرى الحقيقة الكاملة فى أجناس مفارقة... محاولة حاولها من قبل أفلاطون، وتعرضت لنقد عادل من أرسطو. ولن نحاول هنا أن نورد نقد أرسطو للوحدة الأفلاطونية التى أرجع إليها جوبلو فكرة الوجود الكلى، الوجود الذى يحتوى كل الحقيقة. ولكن نقول فقط إنه لا مكان لهذه الفكرة المثالية فى مذهب إسمى.

٦ — الأسماء ذات المفهوم:

حاول مل وبعض المناطقة الذين تابعوه تقسيم الأسماء إلى أسماء ذوات مفهوم، وأخرى لا مفهوم لها. يقول مل: الإسم الذى لا مفهوم له هو الاسم الذى يشير إلى موضوع فقط أو إلى صفة فقط. والإسم ذو المفهوم هو الذى يشير إلى موضوع، ويتضمن صفة — ويقصد بالموضوع هنا أى شىء له صفات.

وإذن تكون الأسماء الآتية : محمد ، لندن ، مصر – أسماء تشير إلى موضوع فقط ، ولهذا السبب تكون كل هذه الأسماء لامفهوم لها . ولكن : أبيض ، طويل ، فاضل – لها مفهوم . فكلمة أبيض ، تشير إلى كل الأشياء البيضاء . الثلج – الورق – زبد البحر ، وتتضمن أو تشير إلى الصفة – بيضاء .

وكل أسماء الذوات الكلية لها مفهوم . فرجل : مثلا تشير إلى مصطفى ومحمد وإبراهيم وعدد غير محدود من الآخرين ، ينطبق عليهم الاسم، ولكنه ينطبق عليهم ، ليشير إلى أنهم حاصلون على بعض الصفات .

نستطيع أن نستخلص من هذا أن جون ستيوارت مل يعتبر الأسماء الآتية ذات مفهوم : –

١ – أسماء الذوات الكلية : حيوان ، إنسان .

٢ – بعض الأسماء الجزئية : مثلا – مدينة اسم كلى ، فهى ذات مفهوم ، ولكن إذا قلنا أكبر مدينة في العالم ، فنحن قد أفردنا الاسم ،ولكنه مع ذلك لا يفقد المفهوم . أما أسماء الأعلام عند مل فلامفهوم لها ، لأن اسم العلم كمحمد مثلا ، إسم جزئى أطلق على صاحبه من قبيل الصدفة ، وليس نتيجة لصفات معينة موجودة فيه . أما إذا تضمن اسم العلم صفة ، فانه يكون له مفهوم ، كاسم – حاتم – إذا أريد به الكرم ، أو عادل – إذا أريد به العدل .

– اسماء المعانى لامفهوم لها ، إذا ما أشارت إلى صفة ، ولم تصدق على شيء ولكن يعتقد أن بعض أسماء المعانى تعتبر ذات مفهوم. لأن الصفات قد تكون لها صفات تنسب اليها وتندرج تحتها .

ويرى كينز أن وضع المسألة ، على الأساس الذى ارتآه مل ، أثار كثيرا من الجدل فيما إذا كان بعض الأسماء حقا لا مفهوم لها . ويرى ان كل الأسماء التي نستخدمها استخداما صحيحا في معنى معقول ، لها مفهوم ذاتي

بالنسبة إلى من يستخدمها ، لأننا ينبغي أن نعلم على أي الأشياء أو على أي الأنواع تنطبق الأسماء ، ولانستطيع إلا أن نربط بعض الصفات بهذه الأشياء ، أو بمعنى أدق ، أن نربطها بهذه الأسماء . إن كل الأسماء عند كينز إذن تشير إلى اشياء لها صفات . وعلى هذا تكون كل الأسماء التي لها ماصدق ، في اى عالم من عوالم القول ، لها مفهوم .

ولايمكن وجود اسم بدون ان يكون حاصلا على صفات من أى نوع كان ، فاذا ماإعتبرنا ان اسما ما لامفهوم له ، فينبغي ان لا نقصد بهذا أنه ليس له مفهوم ذاتي أو موضوعي . بل إذا أردنا ان نحدد كلامنا بدقة أن نقول ، إنه ليس له مفهوم اتفاقي ، وهو ماعبرنا عنه بالمفهوم الجوهرى ، أو المفهوم الذي اتفقنا على أنه الصفات الجوهرية التي لاتفارق الشيء . نستطيع إذا أن نصلح وضع المسألة فنقول : إن الأسماء ذوات المفهوم هي مالها مفهوم جوهرى . والأسماء التي لامفهوم لها ، هي ماليس لها هذا المفهوم الجوهرى ، ولكن قد يكون لها مفهوم موضوعي او مفهوم ذاتي(١) .

أما اسماء الأعلام فهي الأسماء الوحيدة التي لامفهوم لها . فأسماء : على ، وكامل وحسن ، إلخ لم نطلق على اصحابها لأنها تتضمن صفات متحققة فيهم . إنها اطلقت كاشارة فقط تدل عليهم . ولكن إذا استخدمت اسماء الاعلام كصفات ، فانه يكون لها معنى . ونستطيع أن نعالج المسألة علاجا آخر فنقول : إنه ليس لأسماء الاعلام مفهوم جوهرى ، ولكن لها مفهوم ذاتي أو مفهوم موضوعي . حقا إن الاسم وضع كاشارة فقط لصاحبه ، ولا يتضمن أى معنى ، ولكن حين اسمع أى اسم من اسماء الاعلام ، فانه يثير في ذهني

---

(١) Keynes . Formal Logic p. 40

صفات متعددة ... فمثلا إذا سمعت اسم « محمد » أثار فى ذهنى أنه رجل وليس سيدة ، وأنه شرقى ومسلم ، أى ذو موطن أو جنسية خاصة وله عقيدة معينة ، وينبغى أن نلاحظ أن اسم العلم يذكرنا أحيانا ، ولا يثير فى الذهن شيئا من هذا . وعلى العموم إذا ما حاولنا أن نلتمس لأسماء الأعلام مفهوما فإننا نلتمس لها المفهوم النسبى أو المفهوم الموضوعى [١] .

٧ - المنطق المفهومى والمنطق الماصدقى :

هل يفسر المنطق من ناحية المفهوم أو ناحية الماصدق ؟ أو بمعنى آخر ، هل يستند فى عملياته العقلية على المفهوم أم على الماصدق ؟ إن وضع المسألة هو : إن كل تصور - كما رأينا - ينظر اليه من ناحيتين ، من ناحية المفهوم ومن ناحية الماصدق فنحن حين نفكر فى التصور - إنسان - نفكر فيه إما من ناحية الصفات التى تكونه ، سواء أكانت بالقوة أم بالفعل ، فيخطر فى عقلنا - حيوان ، ناطق ، فان ... وإما من ناحية الصنف الذى ينتمى إليه ويكون جزءاً منه ، وحينئذ تخطر فى الذهن مجموعة أوسع من المجموعة التى يحتويها التصور - فنفكر فى مجموعة الفانين أو فى مجموعة الحيوانات . النظرة الأولى هى نظرة إلى مفهوم التصور ، والنظرة الثانية هى نظرة إلى ماصدقه .

والمسألة هنا نسبية ، ولكنها تؤدى إلى نتائج منطقية على جانب كبير من الأهمية : هل يفكر العقل على أساس المفهوم أو على أساس الماصدق ؟ أو بمعنى أدق - هل ننظر نحن إلى التصور من ناحية الكيفية أو من ناحية الكمية ؟ إختلف المناطقة فى هذا إختلافا كبيرا .

---

(١) Ibid p. 60

أما المناطقـة الذين فسروا المنطق على أساس الماصدق ، فهم عـدد من المناطقة المدرسيين الذين أتوا بعد القديس توما الأكوينى ثم عدد من المنـاطقة المحدثين . مثل ليبنتز وأولر ، وهاملتون . ثم المناطقة الرياضيون . إذا قلنا ــ الانسان فان . فمعناها لديهم : أن الإنسان أحد الفانين . أى أن الحكم دائما هو إدراج الموضوع فى صنف من الأصناف ، فاذا قلنا مثلا القرد ثديى ، فاننـا نضع القرد فى صنف الثدييات .

يرد المناطقة المفهوميون الذين أقاموا المنطق على أساس المفهوم : إن ما يشغل العقل وهو يحكم ، ليس هو مجموعـة الموضوعات التى تنطبق عليهـا هذه الصفات ، وإنما صفات الأشياء ، فحين أقول «الإنسان فـان» فلا أريد أن أدرك الإنسان فى صنف الفانين ، وإنما أريد أن أحمل عليه صفة الفناء .

ويرى المفهوميون أيضا ، أن الماصدق، فى كل الحالات، يفترض المفهوم. أما التصنيف فليس إلا نتيجـة أو خاصية ، تشتق وتستمـد من التعريف . والتصنيف من جهة نظر معينة هو الماصدق ، والتعريف هو المفهوم . فاذا كان القرد ينتمى إلى مجموعة أو أسرة الثدييات ، فذلك لأن له صفات الحيوانات الثديية ، أو بمعنى أدق لأنه يشارك فى ماهية عامة.

يقول الأستاذ ماريتان Maritain « لا يعنى نظرنا إلى تصور من ناحيـة ماصدقه ، أننا نجرده من مفهومه ، أو أننا نأخذه كمجموعة بسيطة فقط من الأفراد . إن فعلنا هذا ، فاننا نحطمه كتصور » ويقول أيضا «إن التصور ليس كليا إلا لأنه يضع أمامنا التركيب الضرورى لماهية ما [1] » .

---

(1) Tricot : Traité. p. 80

ومع أن العلم الحديث أقام عناصره على فكرة الماصدق ، أو بمعنى آخر على فكرة « الكم » ـ وذلك منذ أن نادى بهذا جاليليو وديكارت ـ إلا أن فكرة «المفهوم» أو الكيفية مازالت تحتفظ بمكان فى نطاق الميتافيزيقا وعلوم الطبيعة والعلوم النفسية والأخلاقية .

أما فى الميتافيزيقا ، فان ليبنتز لاحظ من قبل ـ وهو يعالج مبدأ اللامتميزات : أن الكيف لا الكم يكون مبدأ التنوع فى الموجودات . وقد أقام برجسون كل مذهبه الميتافيزيقى على أساس الكيفية . بل إن الكم عنده هو كيف ، وكل كم يمكن تحويله إلى كيف .

أما العلوم البيولوجية ، فهى علوم كيفية فى جملتها ، تقوم على أساس مفهومى ، ولا تحتمل أى تفسير آلى . ونحن نعرف الحياة بأنها تحول الكم إلى الكيف ، والموت هو العودة إلى الكم .

أما العلوم الطبيعية والكيميائية فيبدو أنها رفضت ـ منذ القرن السادس عشر ـ كل تفسير كيفى وتصورى ، وذلك عندما رد ديكارت ـ عن طريق تعميم بارع ـ كل كيفية إلى كم رياضى . وقد أنزل ديكارت بعمله هذا أرسطو نهائيا عن عرشه القديم . ومع ذلك فان بعض العلماء ـ كدوهيم ـ لم ينحنوا أمام انتصار الآلية ، وسلموا بامكان بعث جديد لعلم طبيعى على أساس الكيف . ومع ذلك يقرر تريكو أنه ينبغى أن نسلم ـ مع مايرسون ـ أن الآلية الكمية هى آخر كلمة للعلوم ، وكأنها هى التركيب العام للفكر البشرى ، ولكن هناك ظواهر متعددة فى علم الطبيعة بقيت صعبة أمام التفسير الكمى . ويتساءل تريكو : ما إذا كانت هذه اللا معقولات ـ التى زاد عددها ـ مؤقتة ، أو نهائية ، أو هى تتصل بنقص فى معلوماتنا ، أو هى تتصل بنقص فى طبيعة الأشياء

نفسها ؟ وفى هذه الحالة يستعيد الكيف جزءا من أرضه المفقودة، بقدر ما يبدو الإستدلال الكمى غير كاف .

أما فى علم النفس : فان الظاهرة النفسية الأولى إحساس ، وهى فى جوهرها كيفية ، ولا يمكن أن تفسر أى تفسير آلى وهذا ما قرره مايرسون من أن هذه الظاهرة النفسية ـ هى اللا معقول ـ ويقصد باللا معقول هنا ما لا يخضع للكم .

فالكيف يحتفظ بمجال واسع بالرغم من التقهقر ، وأيضا من الهزيمة التى تحملتها الطبيعة المشائية منذ ديكارت. وهذا المجال يكفى لتخيل الأهمية التى يعطيها المنطق الكلاسيكى للتصور ، ومن باب أولى للمفهوم ، ويرى بوترو أنه إذا لم يعد لا للتصور الأرسطاليسى ولا للمنطق الأرسطاليس قيمة حقيقية، لأنه لا يتفق مع طبيعة الأشياء ، فاننا لا نستطيع أن ننكر أن للمنطق الأرسطاليسى قيمتين كبيرتين : الأولى أنه تحليل لشروط المعرفة العقلية . الثانية : أنه منطق له مشروعيته، طالما كانت هناك «أنواع» فى الطبيعة . إن المنطق الأرسطاليسى يحتفظ بقيمته الكبرى ، طالما كان قانون التنوع يتحكم فى الطبيعة . ومع ذلك يقرر تريكو أن من الوهم الخادع أن نقول إن نظريات أرسطو وسان توما الأكوينى تنطبق على الطبيعة الحديثة أو على النظريات التطورية (١).

وثمة عدد كبير من المناطقة والفلاسفة ، يرى للتفسير المفهومى أكبر الأهمية . ويتفق فى هذا استيوارت مل ولاشيليه ورابييه ورودييه ، وهاملان وجوبلو . ويقرر رودييه أن الماصدق البحت لا يستحضر شيئا

---

(١) Tricot : Traitè, p. 40-42

يمكن أن نفكر فيه أو حتى نتخيله . ويرى جوبلو أنه ليس من السهولة أن نقبل تصوراً يحمل على موضوعات لا نعرفها ، إلا إذا كان له صفات يمكننا أن نحملها على موضوعات نعرفها . ويذهب لاشيلييه إلى أنه لكى نضع موجودا فى صنف أو فى آخر ، فانه ينبغى أن يكون لدينا سبب لعملنا هذا ـ وهذا السبب هو أن يكون هناك نوع من الوجود مشتركا بين هذا الموجود وبين أفراد هذا الصنف، فينبغى أن نعرف قبل أن نضع فرداً من الأفراد بين أعداد الناس ، أن هذا الفرد يحمل فى ذاته صفة الانسان[1] .

٨ ـ النتائج المنطقية للتنسيق المفهومى :

يؤدى الاعتراف بمشروعية منطق يقوم على أساس المفهوم إلى النتائج الثلاث الآتية :

١ ـ إستحالة قيام اللوجستيك فى منطق مفهومى ، لأن اللوجستيك هو منطق رياضى يستبدل رابطة المنطق التقليدى ـ أى فعل الكينونة «يكون» ـ برابطة المساواة (=)، بحيث نبرهن على التصورات المنطقية ، كما نبرهن على الكميات الرياضية. والماصدق ينظر إلى كمية التصور، ويهمل النظرة إلى الكيفية . وهو التصور فى ذاته وفى ماهيته ، ولا يمكن حينئذ أن يكون فى طرف معادلة ، متساويا فيها مع تصور آخر غير متجانس معه تجانسا كاملا . فالكمية وحدها هى التى تجعل من الممكن تساوى التصورات أو تماثلها. فلنأخذ القضية: زيد فان إذا فسرناها من ناحية المفهوم، فان أى مساواة بين زيد وفان تكون غير ممكنة ،

---

(١) Ibid, p 8 - 18

ولكن حين نفسر القضية من ناحية الماصدق ، فاننا نستطيع أن نقول إن زيدا = أحد الفانين ، أو كما يفعل المناطقة الرياضيون : زيد = فان .

وإذا ثبت أن التفسير الماصدقي غير مشروع وأنه عملية عقلية غير صحيحة ، فان اللوجستيك ينهدم من أساسه . غير أنه من الواضح أن التفسير الماصدقي لا يمكن أن يكون وحده العملية المنطقية الصحيحة . يقول جوبلو بحق « يمكننا أن نجيب على الماصدقيين : إن منطقكم ليس فاسدا ، لكنه يكتشف فنا للبرهنة ، ولا يعطي نظرية البرهنة الإنسانية »[1] .

٢ ـ التفسير المفهومي يرد ردآ موفقـا على الديكارتيين والإسميين في هجومهم على القياس والمنطق علمة ، إن المذهب الشكلي المدرسي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان مذهبا آليا بحتا ، كان يبرهن ويستدل على صور لا قيمة لها على الإطلاق ، وذلك لأنه كان يحاول أن يتخلص من المضمون ، ويقصر نفسه على التفسير الماصدقي للأجناس ، ويدرج الأجناس بعضها تحت بعض بدون النظر إلى مفهومها . وقد أدى هذا إلى نقد المنطق الشكلي نقدا شديدا ـ مع أننا إذا نظرنا إلى مضمون الأفكار ، لتخلص المنطق المفهومي ـ كما يقول ديكارت بحق ـ من كل ماوجه إليه من نقد .

وكذلك الأمر في مبدأ القياس « المقول على الكل وعلى اللاشيء » وإن إقامته على أساس الماصدق لم يجعل لعملية القياس مشروعية كاملة . بل إن هذه النظرة جعلت ديكارت على حق في هجومه على القياس واعتباره مصادرة على المطلوب ويتضمن « دورا » ، وذلك لأن كية المقدمة تحتوى كية النتيجة .

---

(١) Ibid p. p. 18 - 82.

ويختلف النظرة تماما إذ فسر القياس على أساس المفهوم : ويرى هملان أن البرهنة تتكون من ربط الحدين بوسط .

٣ ـ التفسير المفهومي يحل مسألة الاستقراء حلا موفقا وكاملا .

٩ ـ المنطق الارسطاليسى : مفهومى ام ماصدقى ؟

إعتبر بعض المناطقة المحدثين المفهوميين المنطق الأرسطاليسى منطقا يقوم على المفهوم فقط . ولكن ينبغى أن نأخذ المسألة بحذر ، وأن نرى إلى أى حد أقام أرسطو منطقه على فكرة المفهوم ، وهل أهمل الجانب الماصدقى ، أم أن الإثنين يحتلان مكانهما فى منطقه ؟ .

لا شك أن أرسطو مفهومى فى جوهر منطقه ، وهو ينظر إلى العلاقة بين الموضوع والمحمول فى القضية على أساس المفهوم . أما فى القياس ، فان الحد الأوسط ـ جوهر الاستدلال والبرهنة ـ هو فكرة قبل كل شىء . وأرسطو يعتبر المحمول أولا ، ثم يدخله فى مفهوم الموضوع ـ ويبدأ بالحد الأكبر ، والحد الأوسط متضمن فيه ، والحد الأصغر متضمن فى الحد الأوسط ، فاذا قلنا :

كل إنسان حيوان	(مقدمة كبرى)
زيد إنسان	(مقدمة صغرى)
∴ زيد حيوان	

(١) Ibid, p. 28

« حيوان » محمول فى المقدمة الكبرى ـ هو الحد الأكبر ، وإنسان هو الحد الأوسط ، وهو متضمن فى الحد الأكبر ـ حيوان . أما « زيد » فهو الحد الأصغر وهو متضمن فى الحد الأوسط إنسان ، والتضمن هنا فى الصفات أو بمعنى أدق فى المفهوم ـ كما قلنا .

هذا هو تفكير أرسطو العميق ، وبالرغم من أن الأمر يبدو كأننا ندخل ماصدقا فى ماصدق ، ويمكننا أن نقرر أيضا أن نظرية الاستقراء الأرسطية تقوم على المفهوم .

ثم إن التصور العام للعلم الأرسطاليسى يقوم على تفسير مفهومى . إن العلم هو المعرفة بالماهية أو بالعلة . والمعرفة بالعلة ، تعود إما إلى الصورة وإما إلى الماهية ، والكلى ليس إلا علامة أو إشارة إلى الماهية ، أو إلى الضرورى . وموضوع العلم ليس هو عالم المثل منفصلا عن الأشياء ، ولكن الكلى القريب من الحقيقة هو النوع ، وهو العلم الحقيقى والواقعى . وقد أنكر أرسطو اندراج الأجناس الماصدقى بعضها فى بعضها وتغليفها فى نظام واحد . إن الأجناس عنده غير متصلة .

غير أنه من الخطأ أن نقول إن أرسطو أنكر إنكاراً باتا منطقا يقوم على أساس الماصدق ـ كما يذهب هاملان وروديه . بقى أرسطو إلى حد ما تابعا لأفلاطون ، وبقى لفكرة الكمية أثر كبير على منطقه . ونتج عن هذا ثنائية ظاهرة ... وثمة شواهد تثبت مكانة فكرة الماصدق فى منطقه :

١) أسماء حدود القياس : الأكبر ـ الأوسط ـ الأصغر . إنما هى مستمدة من علاقات ماصدقية .

٢) المقول على الكل وعلى اللاشىء : وهو مبدأ أساسى فى القياس - كما سنرى فيما بعد . وهو يقوم على الماصدق . وإذا كان أرسطو قد أقام نظريته فى القضية على أساس تفسير مفهومى ، فانه أقام نظريته فى القياس على أساس ماصدقى .

٣) (مايحدث غالبا) - وهذا هو موضوع الجدل عنده - إنما يقوم على فكرة كمية الوقائع التى تحدث . والأمر كذلك فيما يخص الظواهر التى تنتج عن الصدفة .

٤) وأخيراً : إن العلم الأرسطاليسى ، مع أنه فى أساسه « مفهومى » « وواقعى » ، لم يهمل إطلاقا الناحية الماصدقية - فالعلم هو المعرفة بالماهية، ولكنه أيضا المعرفة بالكلى . ومعنى المعرفة بالكلى أنه يأخذ بالماصدق . ففكر أرسطو إذاً ليس مفهوميا خالصا ، وليس ماصدقيا خالصا ، بل هو مزيج من الاثنين .

وقد حاول كل من هاملان وروديبه أن ينكرا إنكاراً باتا إمكان قيام منطق على أساس الماصدق . وهاجم هاملان أرسطو هجوما عنيفا ، لأنه أقام نظرية القياس على هذا الأساس - واعتبر أن ثمة عدم توازن فى تفكيره حين يقيم تلك النظرية على أساس الماصدق ، بينما يقيم نظريته فى القضية على أساس المفهوم . ولكن تريكو يرى أن هذه النظرة مبالغ فيها . ويرى أنه إذا كان الماصدق هو خاصية لاحقة ومستمدة من المفهوم ، وإذا كان للمفهوم المكان الاول فى الفكر الانسانى وفى نظرية البرهنة ، فليس معنى هذا أن ننكر الماصدق إطلاقا . ومن المؤكد أن أرسطو كان يستطيع ببساطة أن يعبر عن علاقات

المفهوم فى القضايا فى علاقات ماصدقية ، وكذلك من علاقات الماصدق فى القياس فى علاقات مفهومية ويلاحظ أيضا، أن إقامة القياس على علائق ماصدقية يجعل من السهولة تحديد العلاقة بين الحد الأوسط والحدين الآخرين .

ويرى تريكو إنه لاداعى على الإطلاق لإنكار مكانة الماصدق فى أية عملية عقلية ، إذا كانت هناك حالة عقلية أو برهانية تستدعى هذا . ولا معنى على الإطلاق لاعتبار فكرة الماصدق لا قيمة لها فى المنطق ، لمجرد أننا سلمنا بأن للمفهوم أولية عقلية فى أية عملية عقلية . ويقرر جوبلو أن العلاقة بين المفهوم والماصدق علاقة وثيقة وكلية — بحيث أن كل علاقة مفهومية يمكن أن تستبدل بعلاقة ماصدقية ، والعكس صحيح أيضا . ويذهب ماريتان أيضا إلى رأى شبيه بهذا ، بل إنه يرى أن اللغة العادية لاتفرق كثيرا بين الاستعمالين[1] . من هذا نستنتج أن المنطق من حيث هو صورى يستند على المفهوم ، ولكن للماصدق مكانه . أو بمعنى أدق إن من الممكن قيام منطق مفهومى فى كليته ، وماصدقى جزئيا .

وثم مسألة أخيرة — هل يمكننا أن نتمثل المفهوم والماصدق لكل من التصورات والقضايا والأقيسة فى أشكال وصور ، أو نرمز إليهما جميعا فى دوائر ومربعات وخطوط ؟ إن المحاولة بدأت لدى رامون ليىل فى كتابه الفن الكبير Ars Magna فى العصور الوسطى ، ثم تابعه ليبنتز وأولر وشوبنهور ، وفى العصور القريبة لنا رابييه وماريتان . وقد اختلف هؤلاء المناطقة فى وضع الصور أو وضع هذه الأشكال . وقد نشأت

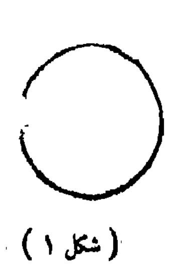
---

(١) Tricot, Traité 82 - 84

اختلافاتهم فى هـذا النطاق عن اختلافاتهم فى النظرة إلى المنطق : هل يقـوم على أساس المفهوم أو الماصدق؟ ثم عن اختلافاتهم أيضا فى فهم كل من المفهوم والماصدق على حدة . وسنعطى نماذج من أشكال هؤلاء المفكرين فى أقسام المنطق الثلاثة : التصورات والقضايا والأقيسة .

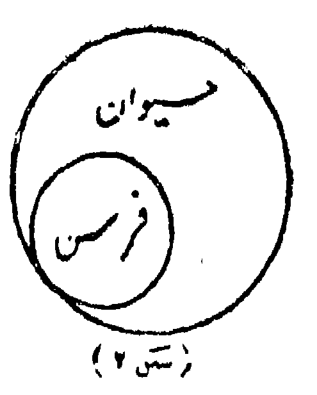
أما عن رمزية التصـورات في دوائر وأشكال ، فأهم من قام بهذا شوبنهور فقدم لنا فى كتابه « العالم كأداة » صورا من وضع التصورات فى دوائر وهاك ملخصها .

١) الحالة الأولى : تمثلها الدائرة (شكل ١) وهى تعبر عن تصورين متساويين تماما . ومن الأمثلة على هذا تصور الضرورة، وتصور العـلاقة بين المبدأ والنتيجة فهما متساويان. ولذلك عبر عنها شوبنهور بدائرة واحدة . ومثالها : إنسان وحيوان مفكر .



(شكل ١)

٢) الحالة الثانية : مجال تصور يحتوى فى جملته مجال تصور الآخر ، ومثالها: حيوان، فرس . ويعبر عنها الشكل الثانى .



(شكل ٢)

٣) الحالة الثالثة : مجـال تصور يحتوى تصورين آخرين أو أكثر ، كل واحدة منها لا تتضمن فى الأخرى ، ولكنها كلها متضمنة فى التصور الأكبر ومثالها : زاوية قائمة وزاوية حادة وزاوية منفرجة ويعبر عنها فى الشكل الثالث .

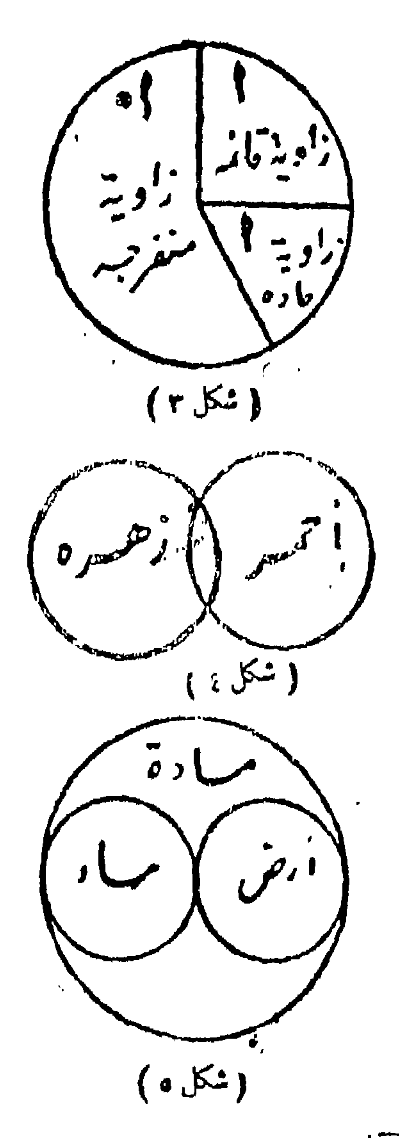
٤) الحالة الرابعة : مجالان لتصورين يحتوى كل منهما جزءاً من الآخر ومثالها : زهرة – حمراء – ويعبر عنها فى الشكل الرابع .

٥) الحالة الخامسة : مجالان لتصورين محتويين فى ثالث بدون أن يملاه : أرض ، ماء ، مادة يعبر عن هذا الشكل الخامس .

اما عن وضع القضايا فى أشكال رياضية ، فأهم من قبل هذا فهو الفيلسوف ليبنتز فى كتابه

De Formal Logicae Comprobatione per Linearum dictum

فالقضية : كل ب هى س – يمكن أن يصور هكذا :



(شكل ٣)

(شكل ٤)

(شكل ٥)

ب
س

يلاحظ أن ب داخلة فى ماصدق س

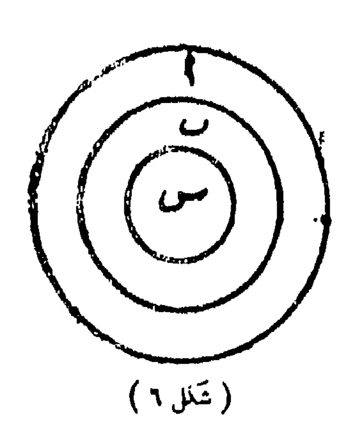
ب
أو
س

يلاحظ أن س داخلة فى ماصدق ب

أما من وضع القياس فى دوائر ، فأهم من فعل هـذا ـ من وجهة نظر الماصدق ـ فهو أولر ـ Euler وقد اشتهرت دوائره فى كتب المنطق . وسنلجأ فى كتابنا هذا إلى كثير من دوائره الرياضية، لكى تشرح لنا كثيرا من مسائل القياس وسنعطى مثالا واحدا منها الآن ـ وهاك المثال .

كل س هى ب
كل ب هى ا
────────
∴ كل س هى ا

ويشرحها الشكل السادس المكون من ٣ دوائر ـ تعبر الدائرة ا عن الحد الاكبر، وب عن الحد الاوسط و س عن الحد الاصغر .

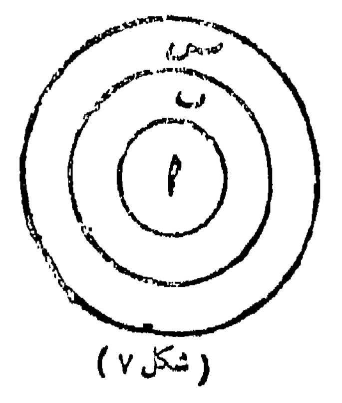


(شكل ٦)

ويمكن توضيح ذلك بالقياس الآتى :

كل نحله حشرة
وكل حشرة حيوان
────────
∴ كل نحلة حيوان

فما صدق الحد الاصغر نحلة (س) متضمن فى ماصدق الحد الأوسط حشرة (ب) وكذلك ماصدق الحد الأوسط حشرة متضمن فى ما صدق الحد الأكبر حيوان (ا) كما هو موضح فى الشكل السادس .



(شكل ٧)

أما إذا فسر القياس من ناحية المفهوم فان القياس يصور حينئذ بشكل عكسى ، فتكون ا هى الدائرة الصغرى و س

هى الدائرة الكبرى و ب تبق كما هى المتوسطة ، ويشرحها الشكل السابع .

ومع أن هؤلاء المناطقة الذين صوروا أجزاء المنطق فى أشكال ، حاولوا أن يضعوا المنطق من ناحية المفهوم فى هذه الأشكال . إلا أن المناطقة المفهوميين ـ ومنهم تريكو ـ لم يقبلوا هذا ، واعتبروها محاولة غريبة عن منطق يستند فى أساسه على المفهوم[1] .

---

(١) Tricot, Traité, p. 87

الفصل السابع

التصورات الذاتية والعرضية أو الكليات الخمس

تنقسم التصورات كما رأينا - إلى حدود تشير إلى موجودات شخصية معينة ، أى إلى موجودات جزئية - وإلى أمور عامة ، أى إلى كليات . أما الأولى فمن أمثلتها زيد وعمرو وهذا الفرس وهذه الشجرة وهذا السواد ، وتسمى شخصية معينة،لأن التشخيص والتعين يطرأ على جواهرها وأعراضها، ويختلف عين كل واحدة منها عن عين الأخرى ، ولكن ليس معنى تخالفها أنها لا تتشابه من وجوه ، بل هى فى الواقع تتشابه . فالفرس والانسان تتشابهان فى الحيوانية . وهذه الأمور المتشابهة هى الأمور الكلية العامة . ثم قد يتشابه بعض الأفراد فى الأمور الكلية العامة وفى أمور خاصة بها ، كتشابه أحمد وعلى وغيرهما فى الإنسانية وتشابهها فى البياض أو زرقة العينين. وقدعرفت هـــذه الكليات فى المنطق الكلاسيكى بالكليات الخمس وأحيانا بالمحمولات predicables . وهى تنقسم إلى ذاتية مقومة وإلى عرضية . والعرضى ينقسم إلى عرضى مفارق ، وإلى عرضى غير مفارق أى لازم .

وينقسم الذاتى المقوم إلى : (١) ما لا يوجد شىء أعم منه وهو الكلى الذى تندرج تحته كليات أخص منه، ويسمى هذا بالجنس،وهوجزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها . ويعرف بأنه «المقول فى جواب ماهوعلى كثيرين مختلفين بالحقيقة » (٢) وإلى ما يوجد شىء أعم منه ، وهو الكلى الذى يندرج تحت كلى أعم منه ، ويسمى هذا بالنوع وهو تمـــام الماهية ، ويعرف بأنه

« المقول فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة »(٣) وإلى مايكون خاصا لأفراد حقيقة واحدة ويسمى هذا بالفصل ، وهوجزء الماهية الخاص بها . ويعرف بأنه « المقول على أفراد حقيقة واحدة أو المقول فى جواب أى شىء هو فى جوهره » .

وينقسم العرضى إلى (١) مايعم الشىء وغيره ، وهو العرضى العام ، وهو يعرف بأنه « المقول على أفراد مختلفة فى الحقيقة ، وهو عرضى مفارق وليس جزءا من الماهية (٢) وإلى ما يختص به ولا يوجد لغيره وهو الخاصة وهى تعرف بانها « المقول على أفراد حقيقة واحدة وليست جزءا من الماهية » .

من هذا يتبين لنا أن لدينا خمسة أقسام : ثلاثة ذاتية: وهى الجنس والنوع والفصل ، وإثنان عرضيان هما : العرض العام والخاصة . وسنعرض لهذه الكليات الخمس لنوضح بعض الحقائق حولها .

١ ــ الجنس : Genus يمكن تعريف الجنس إما من ناحية الماصدق وإما من ناحية المفهوم . أما إذا عرفناه من ناحية الماصدق ، فيكون الجنس صنفا من الموجودات تحتوى موجودات أخرى تسمى أنواعا ، ولا يوافق تريكو على التفسير الماصدقى للجنس . ويقرر أن موضوع التعريف هو الماهية ، والصنف ليس ماهية ولا جزءا من الماهية . والتعريف يحتوى الفصل النوعى ، ولا يمكن فهمه إلا بالمفهوم ، باعتباره محمولا أو مجموعة من المحمولات . فاذا كان التعريف إنما يتم بالجنس والفصل ، وقبلنا فى الوقت عينه جنسا كصنف ، وفصلا كصفة ، فاننا سنصل إلى تعريف مفهومى وماصدقى فى الآن عينه ، ومعنى هذا أننا سنصل إلى تعريف غير متماثل .

أما من ناحية المفهوم ، فان الجنس يكون مجموعة من الصفات ، أو كما

يقول رابييه « الطابع الذى هو علامة على الصنف » فالصفة الماصدقية ليست إلا نتيجة يستند عليها التصنيف ، وهذه هى وجهة نظر أرسطو ، الذى يعرف الجنس بأنه يحمل باشتراك على عدة أنواع ، ويمكن حمله عليها فى مقولة الجوهر. أما المدرسيون فكانوا يسمون الجنس صفة ضرورية وجوهرية . فالجنس إذاً أساس التعريف ومادة الماهية المنطقية ، أما صورتها فهى الفصل النوعى . يقول تريكو « الماهية هى إذاً الكل ، أى الجنس معينا بالنوع » [1].

وينقسم الجنس إلى جنس قريب وجنس بعيد. فالجنس القريب هو الذى يلى النوع مباشرة مثل حيوان بالنسبة للنوع انسان ، والجنس البعيد هو الذى لا يلى النوع مباشرة ، مثل « كائن حى » بالنسبة لإنسان .

٢ ـ النوع : Species يمكن تعريف النوع ـ كما عرفنا الجنس ـ إما من ناحية الماصدق وإما من ناحية المفهوم . أما إذا عرفناه من ناحية الماصدق ، فيكون النوع صنفا من الموجودات يحتوى موجودات أخرى تسمى أفرادا.

ولا يوافق تريكو أيضا على هذا التفسير الماصدقى للنوع للأسباب التى ذكرناها تحت الفقرة السابقة . ويفسره تفسيرا مفهوميا : النوع تصور متعلق بالجنس ومتصل به ليكون التعريف . ويرى المدرسيون أن النوع صفة جوهرية لا تختلف عن الجنس ، إلا أن النوع يحتوى مباشرة على أفراد . والنوع هو نفس موضوع التعريف والعلم .

ويعرف رونفييه النوع بأنه تركيب ما للنوع والجنس ، والجنس محمول القضية والنوع موضوعها [2] .

---

(١) Tricot . Traité, p.p. 65,66.

(٢) Rénouvier : Traite de logique generale et de logique formelle T.I. p. 281 .

٣ ـ الفصل : Difference الفصل هو الفصل أو مجموعة الصفات الجوهرية التي تعين النوع في الجنس . ويلاحظ أننا نستخدم في التعريف فصلا واحدا يسمى الفصل النوعي ، وبقية الصفات الجوهرية نسميها خاصة . ويلاحظ أن للفصل أهميـة كبرى ، وذلك لأنه أكثر خصوصية بالشيء ، فهو إذا مقوم الماهية ، أو بمعنى أدق هو أكثر الصفات الجوهرية تكوينا لوجود هذا الشيء ، أي هو تعين للجنس يرتبط به ، فتنتج المـاهية . وقد رأينـا من قبل ما يقوله جوبلو من أن « خاصية النوع ليست صفة جديدة تضاف إلى صفات الجنس ، إنه يوجد قبلا في عدد صفات الجنس ، وأنه يوجد فيها فقط تحت اسم « المتغاير » أما المدرسيون فيعرفون الفصل بأنه صفة ضرورية(١) .

ونلاحظ هنا أننا نسمى الفصل بالفصل النوعي ـ وهذا هو الفصل القريب . أما الفصل البعيد هو الصفة أو مجموعة الصفات التي لا تختص بالماهية ولكنه يميز أفراد حقيقة ما عن أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنسها البعيد .

٤ ـ الخاصة : proprium هي صفة مرتبطة بالجنس وتتعلق بنوع واحد ولكنها ليست ذاتية او جوهرية إنما هي ضرورية . ولا تدخل في التصور أو في التعريف ، هي تعين لا يتعلق إلا بالشيء وحده ، ولا يتعلق بهذا الشيء في مجموع ماصدقه ـ ولكنها ليست ذاتية له ، بحيث إننا نقول إنها هي الشيء .

٥ ـ العرض العام : Accident عرف أرسطو العرض العام بأنه صفة للشيء قد تتعلق وقد لا تتعلق به ، كبياض الجلد . وليس العرض العام موضوعا للتعريف وقد عرفه المدرسيون بأنه صفة حادثة . وهو عرضي وغير معين وغير ثابت

---

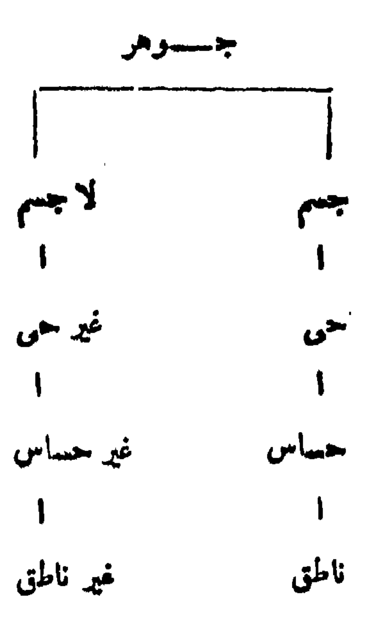
(١) Tricot : Traité, p. 97.

لأى تصور معين . ومن أهم شروط التعريف إسقاط الأعراض العامة ، لأن العرض العام صفة عرضية لاتبرز حقيقة الشيء المعرف ، إذ يشترك فيها أكثر من نوع .

لم يضع أرسطو هذا التقسيم السابق وذلك لأنه لم يعرف النوع ، وإنما كان يعبر عنه بالتعريف بالحد. لقد كان غرض أرسطا ليس هو أن يميز بين الذاتى والعرضى ، وكان العلم القديم يبحث عن الذاتى ويهمل العرضى ، ويرى أن التوصل إلى الذاتى هو التوصل إلى الحقيقة الكاملة ، ويرى كذلك أن الأجناس ثابتة ومتمايزة وأن لها دائما صفات ثابتة . وعمل العالم عنده هو أن يكشف الصفات الثابتة أبدا ودواما . وهذه فكرة لايوافق عليها العلم الحديث . إن النظريات العلمية الحديثة تستند على فكرة التطور ، وهى الفكرة التى تقرر أن الانسان ليس له صفات ثابتة ، لأنه يتطور أحيانا فى نطاق النوع ، وأحيانا أخرى فى نطاق الجنس .

أما الذى وضع التقسيم الآنف الذكر ، كما عرضناه ، فهو فرفوريوس . وقد استبدل التعريف بالنوع ، ثم اعتبر الكليات ألفاظا لاصفات . وأهم ما نلاحظه على كليات فرفوريوس هو اعتباره نسبية الجنس والنوع . أى أن الجنس والنوع نسبيان ، الواحد بالنسبة للاخر . فالنوع نوع بالنسبة إلى جنس ، والجنس جنس بالنسبة إلى نوع . وتتعدد الأنواع والأجناس صعودا وهبوطا ، بحيث يمكن أن يكون النوع جنسا بالنسبة إلى انواع اخرى داخلة تحته . ويمكن ان يكون الجنس نوعا بالنسبة إلى اجناس يتدرج تحتها . فالأجناس والأنواع ـ فى صفاتهـا كتصورات عليا وسفلى ـ ليست افكارا مطلقة .

وقد حاول فرفوريوس أن يلخص فى تقسيم ثنائى العلاقات بين الأجناس والأنواع . وسمى هذا التقسيم بشجرة فرفوريوس الحملية ، وهى كالآتى :



هذه أول صورة لشجرة فورفوريوس ، غير أن هنالك صورة أخرى هى :

جوهر — جنس عال ـ جنس الأجناس

جسم — جنس متوسط (نوع عال)

جسم حى — جنس متوسط (نوع متوسط)

جنس — جنس سافل (نوع الأنواع)

نوع — نوع سافل (نوع الأنواع)

فرد — فرد

وقد اختلفت الاراء فى الأساس الذى أقيم عليه تقسيم الموجودات عند فورفوريوس ، هل أقيم على أساس تحليل لنسبية الكلى والجزئى. أم أقيم على تحليل لغوى ، ولقد رأينا بعض المناطقه السيكولوجيين يقولون إنه انبثق من أحكام التشابه .

وقد عرف إيساغوجى فورفوريوس فى العصور الوسطى ، مسيحية كانت أو إسلامية . وقد ترجم إلى اللاتينية فى عصر مبكر ، وأثر أكبر الأثر فى العصور الوسطى. وقد أثار فورفوريوس - بفقرة فى إيساغوجى - مسألة الكليات التى شغلت القرون الوسطى ، وأدت إلى أبحاث سيكلوجية وميتافزيقية .

وقد عرف الإسلاميون إيساغوجى معرفة تامة ، وترجم إلى العربية مرات عدة ، وشرحه كثيرون من الإسلاميين . وسمى العرب هذه الكليات بأسماء مختلفة ، فهى أحيانا تسمى بالألفاظ الخمس ، كما يذكر هذا ابن سينا فى النجاة ، وأحيانا يسميها الغزالى بالخمس المفردة ، أما الساوى فيدعوها بالكليات الخمس. أما إخوان الصفا فانهم أدرجوا تحت كلمة إيساغوجى فصلا فى الألفاظ الستة: ثلاثة منها دالات على الأعيان التى هى موصوفات، وثلاثة منها دالات على المعانى التى هى الصفات: فأما الألفاظ الثلاثة الدالات على الموضوعات: فهى الشخص والجنس والنوع ، والثلاثة الدالات على الصفات فهى : الفصل والخاصة والعرض العام[1] ونلاحظ هنا أن إخوان الصفا وضعوا الفرد: أو ما يدعونه بالشخص ، فى نسق مع النوع والجنس. ولتقسيمهم طرافة منهجية، ولكنه تقسيم فورفوريوسى أو أرسطاليسى .

---

(١) اخوان الصفا . رسائل ج ١ ص ٢٨٧

ونرى بعض الأصوليين يرون المندرج كالانسان جنسا والمندرج فيه كالحيوان نوعا ، على عكس ما يرى المناطقة . أى أن هؤلاء الأصوليين يرون أن الاتفاق فى الحقيقة مجانس ، وأن الاختلاف فيها تنوع . فهذا الفريق من الأصوليين إذن أرجع التمييز بين النوع والجنس إلى تمييز لفظى بين المعنيين ، فاعتبر الجنس أخص من النوع . أى أن الجنس عند هؤلاء هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ، كالانسان مثلا . والصنف هو النوع المقيد بقيد عرضى . والمراد بالجنس ما يشتمل انسانا على اصطلاح أولئك ، وبالنوع الصنف (١) .

اتضحت لنا الآن معانى الكليات أو المحمولات فى مختلف المدارس ، وعلى أساس هذه الكليات ، يقوم التعريف الأرسططاليسي ، وسنبحث هذا فى الفصل القادم .

---

(١) التهانوي : كتاب اصطلاحات الفنون جـ ١ ص ٣٨ .

الفصل الثامن

التعريف والتصنيف

إن بحث التصورات هو عمليات فكرية عرضنا لها خلال الفصول السابقة لتوضيح معانى الألفاظ ، توضيحا نصل به إلى غاية معينة، هى إعدادها إعداداً عقليا موضحا لتكوين التعريف بالحد الصحيح ، والمنطق كما يقول ابن سينا « هو الصناعة النظرية التى تعرفنا من أى الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً » والتعريف بالحد فى المنطق الصورى عملية نصل بها إلى الماهية،أو بمعنى أدق نصل بها إلى المفهوم. وهذا ما يدعونا إلى أن نميز بين شيئين بين التعريف والتصنيف ، إن الاثنين ، أى تعريف حد وتصنيفه ، هما عملية عقلية واحدة ، منظوراً اليها من وجهتى نظر المفهوم والماصدق. فالتصور من وجهة نظر المفهوم ، هو «ماهية» أو «صورة» وتمييز الماهية هو تعريفها. والتصور ، من وجهة نظر الماصدق ، هو جنس أو «مجموعة» وتمييز الأجناس هو تصنيفها . ويلبغى أن نلاحظ ، أننا حين نعرف ، نصنف ، وحين نصنف نعرف . فنحن إذاً أمام عمليتين متكاملتين ، تكمل إحداهما الأخرى .

وينبغى أن نلاحظ أن التفسير المفهومى يسبق التفسير الماصدقى، أى أن التعريف يسبق التصنيف. يقرر رابييه أن كل موجود يدخل فى صنف أو يخرج منه، طبقا لما يمتلكه من صفات المعرف التى تميز هذا الصنف عن غيره . فالسبب

الذى يجعلنا نضع موجودا فى صنف من الأصناف مع موجودات أخرى ، هو أنه تتمثل فيه صفات عامة مشتركة أو ماهية مشتركة .

أما رأى جوبلو فى هذه المسألة فهو : إن المفهوم يتحكم فى الماصدق ، أى يخطر أولا إذا كنا بصدد تعريف إسمى، أى إننا نفكر فى المفهوم أولا أو بمعنى أدق يكون المفهوم موضوعا، وتندرج تحته الأفراد. أما إذا كنا بصدد تعريف حقيقى ، فان الماصدق يخطر فى الذهن أولا ، أو بمعنى أدق ، يكون الماصدق موضوعا وتحمل عليه الصفات[١]. ولكن تريكو يرى أن هذا تقسيم لاقيمة له ، ففى كلتا الحالتين ، ينبغى حمل صفات التصور الذى نحن بصدده على كية الموجودات التى تنطبق عليها ، أما عدد هذه الأفراد فلاقيمة له [٢].

١ - التعريف :

إن التعريف كما يرى أرسطو هو البحث عن الماهية ، وهو غاية علم التصورات بل إن التصور والتعريف فكرتان متماثلتان . إن التصور هو أن تغلف فى لفظ تعريف شىء فى الذهن . وهو عند أرسطو العلم نفسه ، برهنة تتلخص فى قضية متبادلة ، الموضوع والمحمول فيها متساويان . فالتعريف إذاً معادلة حقيقية .

غير أن بعض المناطقة يرى أن التعريف ليس حكما إستدلاليا ، بل حدسا وتذوقا مباشراً غير منقسم ، ولا يقبل أى حمل ، لأن الحدين اللذين يكونانه متساويان .

ويرى جوبلو أن التعريف حكم موضوعه ومحموله تصوران متساويان

Gobtot : Traite, p. 123 (١)

Tricot, Traite p. 99 (٢)

أى أن لها نفس الأحكام التى بالقوة ، أى نكون أمام تعبيرين لنفس التصور. وأحد هذين التعبيرين هو التعريف بمعنى الكلمة ، هو تحليل لمفهوم المعرف أى مجموعة من الصفات ـ وبالتالى التصورات التى تثبت على نفس الموضوعات كالمعرف تماما . أما الشىء المعرف، فيمكن إرجاعه إلى اسم بسيط، وهذا هو التعريف اللفظى . وإذا كان التعريف هو نفسه مجموعة من الصفات ، فانه يكون حكما بتساوى تصورين مختلفين فى التكوين .

ويرى جوبلو أن القضية التى تعرف هى قضية كلية موجبة منعكسة ، وكل كلية موجبة هى فى معنى تعريف. فموضوع التعريف إذاً هو التصور ـ كما قلنا ـ وعمله هو أن يستبدل استبدالا جوهريا تصوراً غامضا بتصور واضح، وينبغى أن نلاحظ أننا لا نستطيع أن نعرف «فرداً» إنه موضوع لصنف من التعريف يقال له رسم . ومع أن التعريف والرسم يبدآن بالجنس ، إلا أنهما يختلفان بعد ذلك كما سنرى ، علاوة على أننا نلجأ فى الرسم الى عناصر حسية، وليست عقلية [1].

والأسميون ـ وعلى رأسهم جون استيوارت مل ـ لا يوافقون على وجود تصورات ، يعطون للتعريف فكرة مختلفة تماما . التعريف عندهم جزئى وفردى ، هو مجموعة الصفات الفردية لا أكثر .

٢ ـ قواعد التعريف :

وللتعريف أربع قواعد :

القاعدة الأولى : أن يدل التعريف على الماهية لا على العرض ، وينبغى أن يستبعد التعريف كل الأعراض . يقول أرسطو : إن ماهية شىء ليست كل

(١) Goblot, Traité, p. 122

ما يتكون منه الشيء ، ولكن هي فقط التي لا يمكن أن يوجد بدون وجودها . وهي ثابتة ، وغير متغيرة ، وتبقى خلال التغيرات العرضية . والتعريف يدل على الجوهر الأول ، على الجوهر الذي لا يتعلق بشيء غير ذاته ، على الطبائع البسيطة ، على كل ما ليس بمادة . غير أن أرسطو قبل في نطاق العلوم الطبيعية تعريفات لطبائع مركبة ، وهذه التعريفات تحتاج أيضا إلى دقة في تركيب ماهيتها .

إن النتيجة التي ينبغي أن نستخلصها من هذه القاعدة ، هي أن التعريف يسقط العرض والخاصة . ومعنى استبعاد العرض، هو أن الجزئي ليس موضوع التعريف بل إن موضوعه هو العام . ويستبعد الفرد لأن موضوعه النوع . ويلاحظ أن الأفراد يندرجون في ماهية واحدة تنطبق عليهم جميعا انطباقا كاملا ولكنهم يختلفون الواحد عن الآخر بأعراض . واستبعاد العرض ينبغي أن يكون تاما . إن ما يميزه هو أن له صفة عرضية خالية من التأثير وغير متماسكة، ومستقلة عن الموضوع الذي نعرفه، ونادراً ما تحدث له. أما الماهية ، فهي مقومه الدائم، وتختلف عن كل ما ذكرنا للعرض من صفات . ويرى فورفريوس أن تغيير صفة جوهرية للشيء تجعل منه شيئا آخر ، وتغيير صفة غير جوهرية تثير في الشيء اختلافا ، ولكن تبقى حقيقته كما هي .

القاعدة الثانية : يجب أن ينطبق التعريف على كل المعرف وعليه وحده . أما المدرسيون فقد عبروا عن هذا بالعبارة اللاتينية Omni et soli definito أي ينبغي أن يكون التعريف منطبقا على كل المعرف ولا شيء غيره . وعبر مناطقة بورت رويال عن نفس الفكرة بقولهم : التعريف ينبغي أن يكون كليا ومميزاً . أما الاستاذ جوبلو فيرى أن يكون التعريف مميزاً . وهذه القاعدة تتعلق بالماصدق ، وقد حاول تريكو أن ينقلها إلى لغة مفهومية فقال : بأن

التعريف يجب أن يكون مطابقا تمام المطابقة لموضوعه ، بحيث لا يقبل صفات عرضية ، ولا أن يستبعد صفات نوعية . وذهب رابييه إلى هذا أيضا .

القاعدة الثالثة : يكون التعريف بالجنس القريب والفصل النوعي : إذا كانت الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة ، فيجب أن يعبر عن كل عناصر التصور المرتبطة بماهيته . وإذا كان التصور عقليا ويشرح الماهية شرحا كاملا ، فان صفاته المكونة له ينبغي أن تعتبر مرتبطة ارتباطا ضروريا بحيث يستطيع العقل ، بل يجب أن يكتشفها . وقد تتعدد تعاريف تصور بذاته ، وذلك طبقا لبحثنا للشيء من زوايا مختلفة . ولكن ليبنتز يرى أن تعريفا ما لتصور يحتوي كل الصفات المستدلة . ولكن إذا تعددت تعريفات تصور واحد ، فاننا نستطيع وضعها في نظام تدريجي ، على رأسه التعريف الذي ينبع منه كل التعاريف الأخرى . واختيار تعريف إنما يقوم على علل غائية وعلل ملائمة للبحث في البرهنة .

وكذلك اشترط المناطقة أن يكون التعريف بالجنس القريب ، وهو يكون مع الفصل النوعي مجموعة عنصرين . ومن هنا كان التعريف ثنائيا . والجنس القريب هو المجموعة السامية ، والمادة المنطقية التي عينت وتنوعت ، بحيث تقبل الفصل النوعي ، فاذا اتصل الإثنان تكون التعريف . وقد يعرف بالجنس البعيد والفصل النوعي أو يعرف بالفصل وحده أو يعرف بالجنس البعيد والفصل البعيد ، وقد تعارف المناطقة على إعتبار هذين النوعين الأخيرين ، تعاريف بالحد الناقص .

القاعدة الرابعة : يجب أن نتجنب في التعريف ـ تحديد الموضوع بما هو أغمض منه ، فالتعريف يوضح ، أو بمعنى أدق ينبغي أن يكون واضحا .

وقد تكلمنا من قبـل عن التصورات الواضحة ، فينبغى أن يكون التعريف تصوراً واضحا وإلا انتهينا إلى دور ، فنحتاج إلى تعريف آخر يوضح لنا التعريف الغامض ، فاذا كان التعريف الثانى أكثر غموضا من الأول، احتجنا إلى تعريف ثالث وهكذا إلى ما لا نهاية .

٣ - قواعد التعريف عند باسكال :

من أهم من وضعوا قواعد للتعريف فى العصـور الحديثة المفكر الفرنسى باسكال، ومنذ ذلك الحين ، تبحث هذه القواعد وهى :

القاعدة الأولى : «لا نشرع فى تعريف أى شىء يكون معروفا بذاته، فلا يكون عندنا حدود أوضح منه لتعريفه » ولذلك اعتبر باسكال بعض الحدود غير معروفة. ومن الأمثلة التى أعطاها «الوجود» و «الزمان» بل «الانسان» وذكر أن هذه الحدود ليست موضوعا للتعريف .

ويرد على باسكال بأن التعـريف ليس قاصراً على تعريف الأشياء أو الأفكار غير الواضحة . إن الأفكار والأشياء الواضحة تحتاج إلى تحديد. وقد رأى باسكال فيما بعد أن هذه القاعدة ليست ضرورية على الإطلاق .

القاعدة الثانية : « لا نترك أى حـد من الحدود غامضا أو ملتبسا ، فلا نترك أى غموض أو التبـاس بدون أن نعرفه ، أى ينبغى أن يكون الحد خاليا من أى غموض أو التباس ، ويكون التعريف موضحا لكل غموض فيه أو التباس أو تشابك أو تعقيد لفظى أو معنوى .

القاعدة الثالثة : « لا تستخدم فى التعريف حدودا إلا إذا كانت معروفة من قبل معرفة كاملة ومشروحة شرحا كاملا » فلا نعرف إلا بما هو معلوم، أما إذا عرفت بما هو مجهول ، احتجت إلى معلوم آخر ، وإذا كان المعرف الثانى مجهولا ، احتجت إلى ثالث وهذا إلى ما لا نهاية[1] .

٤ - التعريف بالحد والتعريف بالرسم :

رأينا تمييز المناطقة بين هذين النوعين من التعريف ، بينما الأول يصل إلى الماهية كاملة لا يصل الثانى إليها ، وبينما الأول يستخدم الجنس القريب والفصل النوعى ، لاكتناه الماهية ، يستخدم الثانى الجنس القريب والخاصة . ولكن جوبلو يرى أن هذا التمييز غير واضح ؛ ويميز بينهما على الأساس الآتى : نحن نصل إلى التعريف بالرسم بعدد ما من الأسماء . وكذلك فى التعريف بالحد . ولكن لابد من وجود جنس بسيط أو مركب وفصل فى التعريف بالحد ؛ ولا يحدث هذا التعريف بالرسم . فهل التعريف بالرسم إذاً يتجه إلى المخيلة ، والتعريف بالحد إلى العقل ؟ لا يوافق جوبلو على هذا ، ويقرر أننا قد نحد أحيانا بواسطة صفات حسية .

ويرى جوبلو أن التعريف بالرسم إما ألا يكون مميزاً، وهو فى هذه الحالة فاسد. وإما أن يكون مميزاً، وفى هذه الحالة يكون تماما كالتعريف بالحد، إن التعريف بالرسم يمكن استخدامه إذا استبعدنا من الشيء الذى نحن بصدد تعريفه كل

(1) Tricot, Traité, p. 93

التباس وغموض . وهو يعرفنا حينئذ « الموضوع » ولكن لا يحدده لنا ، وبخاصة إذا كان الشيء قد حدد من قبل . غير أن أهم فارق بين الاثنين ، هو أن التعريف بالرسم « يرسم » الموضوعات الجزئية ، بينما التعريف بالحد يحدد « التصورات » وعلى هذا يرى جوبلو أننا نستطيع أن نرسم بالجنس والفصل ، ولكن الفصل يكون فرديا وليس نوعيا . ويعطى جوبلو المثال الآتي للتعريف بالرسم بالجنس والفصل « الجندى رقم ١٠ » .

وأكثر أهمية من الفارق الذى قلناه هو التفرقة بين التعريف الداخلى La definition Intrinseque والتعريف الخارجى أو الظاهرى Le definition extrinseque ومن المؤكد أننا لا يمكننا أن نعرف موضوعا ، حتى إذا كنا نقصد تمييزه فقط ، بصفات غريبة عنه تماما ، ولكننا نستطيع أن نعرفه بعلاقات خارجية لا تعرف طبيعته . فالتعريف هنا يتجه إلى خارج ، ويعطى أوصافه الظاهرة لا كنهه ، وهذا هو التعريف الظاهرى ، أما إذا اتجهنا إلى حقيقة الشيء ، ودخلنا فيها ، فاننا قد نستطيع أن نصل الى تحديد باطنيا .

ولكن جوبلو يرى أنه ليس من الدقة فى شيء أن نقول إن التعريف الظاهرى يحدد فقط الموضوعات الجزئية . وإن نطاق التعريف الباطنى هو التصورات . وعلى هذا يعطى للتعريف الأول اسم الرسم والثانى الحد . وذلك أننا قد نستطيع أن نجد فى موضوع جزئى ، صفات داخلية ، وفى تصور ، علاقات خارجية . ولكن التمييز الحقيقى بين أنواع التعريف هو فى عملها المنطقى .

- إن عمل الأول هو تعيين الموضوع ، وعمل الثانى هو تعريفه ، وهو التعريف الحقيقى ويلاحظ أننا غالبا ما نكون فى حاجة إلى تعيين الشيء ، والاعتراف

بوجود أشياء جزئية ، وذلك لحاجة عملية ، وأن نحدد وأن نعرف التصورات العامة لحاجات نظرية فلسفية .

ويبدو أن التعريفين متكاملان ، وأن التعريف الخارجي يسبق فى الوجود التعريف الباطنى ، ونحن نعرف بالعلاقات الظاهرية أولا ، ثم نتجه إلى الماهية أو التعريف الباطنى ثانيا . والمثال الذى أعطاه جوبلو يثبت هذا . فقد أعطى كمثال للتعريف الخارجى ... المناقشة المحتواة فى الفصل الثالث من الكتاب الأول ، من كتاب الطبيعة لأرسطاليس .. وكمثال للتعريف الداخلى لنفس الموضوع « التناقض المنطقى الذى عينه أرسطو فى الحجة التى أدعى بارمنيدس انه اثبت بها لا وجود « اللاموجود » . ومن الواضح اننا نتأدى من الثانى للأول ، ولا نصل للثانى ، مالم يعين لنا الأول الطريق[1].

وتدعونا هذه التفرقة إلى عرض موجز لأنواع التعاريف :

٥ – انواع التعاريف .

إن أول نوع من التعاريف هو التعريف الأرسطاليسى الميتافيزيقى وهو مايسمى « بالتعريف بالحد » اى التوصل إلى « الماهية » او « الكنه » بواسطة الحصول على الصفات الذاتية له . وبمجرد ادعاء التعريف بالحد الحقيقى التوصل للماهية ، يثبت صلة التعريف الوثيقة بالميتافيزيقا الأرسطاليسية ... ووضع أرسطو بجانب هذا التعريف الذى يفيد ماهية الشىء « تعريفا لايفيد » ، ولكن يعين علاقة لفظية بين المحدود والحد الذى يشير إليه . وعلى هذا الأساس اقيم

---

(١) Toblol : Traite. p. 420.

التقسيم المشهور ، التعريف بالحد الحقيقي والتعريف بالحد اللفظي [١].

ثم نجد التعريف الاسمي الرواق . ترى الرواقية ان الأفكار العامة أى التصورات ليست إلا أسماء . فلا يوجد إلا الأفراد ، فتقسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع غير صحيح فلسفيا ، إن مايميز الطبيعة الخاصة لكل موجود، ليس هو عنصرا مشتركا فى كل الموجودات ، بل هو صفـة فردية ومادية وتقرر الرواقية أنه لايوجد تشابه بين الموجودات،ولكن يوجد افراد فقط.

ثم وضع جالينوس نوعا آخر للتعريف هو التعريف بالرسم ـ الذى تكلمنا عنه من قبل . وكان جالينوس متأثرا فى تقسيمه بالرواقية . ثم قسم الشراح الاسكندريون كلا من الحد والرسم إلى تام وناقص .

فاذا انتقلنا إلى العصور الوسطى المسيحية ، لانجد إضافات جديدة لمبحث التعريف، فقـد قبلوا التراث اليونانى المنطقى كما هو ، ولم يضيفوا أى جديد فى أى مبحث من مباحثه .

اما الإسلاميون ،اى تلامـذة اليونان فى العالم الإسلامى ، فقد عرضوا لكل انواع التعاريف التى وصلت إليهم . غير اننا نجد عند البعض منهم طرافة فى تقسيماته ، فأبو البركات البغدادى ، يقسم الأقاويل المعرفـة إلى ثلاثة اقسام : الحدود والرسوم والتمثيلات .

اما التعريف بالحد، فهو عنصر أرسطاليسي ، والتعريف بالرسم ، فهو عنصر جالينى،وقد تـكلمنا عنهما من قبـل . يبقى إذاً التعريف بالتمثيل .

---

(١) Cristotel: Derniers Analyttiqnes. 208 . 94

ويعرفه أبو البركات بأنه « تعريف الشيء بنظائره وأشباهه ،والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه » وينظم أبو البركات التعريف في نظام تصاعدي. ويضع في قمة هذا النظام « الحد » لأنه طريق المعرفة الذاتية ، ثم يليه الرسم لأنه طريق المعرفة العرضية ، وفي آخر هذا النظام التمثيل ، لأنه لايفيد لا معرفة ذاتية ولاعرضية . وإذن ماهي فائدته ؟

يقول أبو البركات البغدادي « وفائدة التعريف بالتمثيل ، هو أنه يورد تبع الأقاويل المعرفة ، وهي الحدود والرسوم، فيكون منها لمضمونها ، لامتمما لمفهومها ، بإيناسه الذهن بما عزب عن ألفاظها ، وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها ، وجمعا له متفرق معانيها ، وهو كثير النفع في التعاليم، لتقريبه على المتعلمين، وتخفيفه عند المعلمين ، ولكن لا تحتاج إليه الأذهان القوية . وأفضل الأقاويل الحدود ، لأنها تفيد المعرفة الذاتية التامة ، وأنقص منها الرسوم لأنها تفيد الذاتية الناقصة، بالعرضية المأخوذة من الأعراض واللواحق. وأقل منها كثيرا التمثيلات ، لأنها لاتفيد معرفة عرضية ولاذاتية ، وإنما هي لتسهيل الإفادة[1] » ونظم أنواع التعاريف على هذا الأساس لانجده لدى غير أبي البركات البغدادي من المناطقة ، وإن كانت عناصره معروفه لدى سابقيه .

فإذا انتقلنا إلى مدرسة الأصوليين والمتكلمين والفقهاء ، نراهم لا يقبلون التعريف الأرسطاليسي بالحد، وينقضونه نقضا تاما ، مقررين أنه لاوجود لحد يصل إلى « الماهية » أو يحصر « الذاتيات » بل يرون أن التعريف هو « المفسر لاسم الحد وصفته عند مستعمله على وجه يخصه ويحصره، فلايدخل فيه ماليس منه،

---

(١) أبو البركات البغدادي : المعتبر ص ٤٨ ج١

ولا يخرج منه ما هو فيه» أو بمعنى أدق هو «التمييز بين المحدود وغيره بالخواص اللازمة التى لا تحتاج الى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره» وعلى العموم، أنكر علماء المسلمين التعريف بالحد إنكارا باتا. ونجد لتقى الدين بن تيمية — عدو المنطق الأرسطاطاليسى — نقدا أصيلا لبحث الحد عند أرسطو، ووضعا لحد اسمى أو لفظى سبق به أبحاث جون استيوارت مل، ورسل، وغيرهما من المناطقة. وفى كتابى «مناهج البحث عند مفكرى الإسلام» تفصيل كامل لنقد ابن تيمية والمتكلمين لبحث التعريف بالحد عند أرسطو، ووضعهم لبحث آخر فى الحد — اسمى ولفظى — صدر فيه المسلمون عن أصالة كاملة وانسجام عقلى مع مذهبهم العام فى المنطق[1].

والمدرسة الثالثة التى أنكرت وجود التعريف بالحد فى العالم الإسلامى هى مدرسة السهروردى. أنكر السهروردى أن يتكون الحد من الذاتيين «الجنس والفصل». وقرر أننا لا نصل اليهما إطلاقا، ولا ندركهما، وأن الطريق الوحيد للتعريف هو إما طريق الإحساس — والأمور المحسوسة تدرك تمام الادراك — وإما طريق الكشف والعيان، وهو أدق الطرق وأوثقها. ثم يضع التعريف الكامل لديه ويسميه التعريف بالمفهوم وبالعناية ويحدده بأنه «التعريف بأمور لا تختص آحادها الشىء ولا بعضها، بل تخصه للاجتماع، وتفسير هذا هو أن يختص مجموعها بالشىء دون شىء من أجزائه. نعرف الخفاش مثلا أنه طائر ولود، وكل واحد من هذين الأمرين أعم من الخفاش، ومجموعها يختص به. أو نعرف الإنسان بأنه المنتصب القامة البادى البشرة، العريض الأظفار. وكل من هذه الصفات، وإن جاز

---

(١) النشار، مناهج البحث ... ص ١٤٦ — ١٦٣.

وجودها فى غيره ، ولكن المجموع يختص به دون غيره مما نعرفه من الماهيات ، وما به يحصل تميزه . ولا يقدح فيه جواز كون المجتمع فى ماهية أخرى لا نعرفها ولا يخفى أن هذه الصعوبة إنما هى فى الحد بحسب الحقيقة والماهية لا بحسب المفهوم والعناية . لأن الفصل ، فى الأول ـ وهو الذاتى ـ إذا وجد فى المحدود ، خاصا ، وقد اعتبر خاصا به ، وإذا كان خاصا به وغير محسوس ، فهو مجهول مع الشىء ، فلا يمكن التعريف به ، لوجوب تقدم العلم بالمعرف على العلم بالمعرف . ولا يحدث هذا إطلاقا فى الحد المفهومى .

ويرى السهروردى أن الحد المفهومى ينتفع به فى العلوم نفعا كبيرا ، وهو أصح من الحد بحسب الحقيقة ، ولا صعوبة فيه . ويفرق السهروردى بين الحد بحسب المفهوم والعناية وبين الرسم ، لأن الرسم يحصل باللوازم ، بينما الحد المفهومى عنده هو : مجموعة المحمولات الذاتية التى تطلق على الشىء بحسب المفهوم . ومع أن السهروردى يقرر أن الحد المفهومى هو عمل أصيل إبداعى ، إلا أننا نقرر أنه من الرسم الناقص[1] .

٦ ـ أنواع التعاريف فى العصور الحديثة :

ظهرت أنواع من التعاريف وتقسيمات له فى العصور الحديثة تبعا لتقدم العلوم وتشابكها . حقا بقى للتعريف الأرسططاليسى مكانته فى علم هام كعلم التاريخ الطبيعى حيث سادت فكرة النوع واقتربت كل الاقتراب من صورتها الأرسططاليسية . ولكن نرى بعض المناطقة ينكرون التعريف الأرسططاليسى ويهاجمونه بشدة .

---

(١) السهروردى : حكمة الاشراق ، ص ٢١٦ ـ ٢٦١ .

فقد أنكر جون استيوارت مل التعاريف العامة ، وهو يتفق

فى هذا . إن موضوع العلم عنـده كما عند الرواقية هو « الفرد » . فالتعريف حينئذ هو تحديد الصفات الخاصة بكل فرد[1] أو هو كما يقـول الأستـاذ بروشار : يعبر تعبيرا منفصلا بتحديد الفصول ، عما يعبر عنه الاسم فى كليتـه

وأول تقسيم نلقاه ، وفيه بعض الجدة هو تقسيم التعاريف إلى : تعريف بالأسماء ، وتعريف بالأشياء ، وتعريف بالأفكار .

أما التعـريف بالأسماء أو التعريف الاسمى ، فهو تعريف اتفـاقى أو اصطلاحى نقصد به تحديد معانى الحدود إما باكتشاف اسم جديد ، وإما بتحديد معنى غامض لاسم قديم . وفى كلتا الحالتين ، يخلق التعريف أو يوجد الاسم ، وذلك أن الاسم القديم يكون جديدا ، إذا تغير معناه .

أما التعريف بالشىء فان الشىء الذى نريد تعريفه يكون معنى ، وعلينـا إذاً أن نعرف ما يتكون ، أى أن نعلم ماهيته . ويلاحظ جوبلو أن تعريفات المعاجم هى تعريفات الشىء ، لأن الكلمة فى هـذه الحـالة هى الشىء ، هى واقعة ، وخاضعة للتجربة ، ولها مدلول معين . وأصحاب المعـاجم يسجلون بكل دقة استعمالاتها المختلفة ، والمعانى التى أعطاها لها من تكلموا بهـا ومن استمعوا إليهـا فى مـكان وفى زمان وفى بيئـة معينة . فللكلمـة ماض تاريخى وجغرافى .

ولكن المعجم قد يصبح ذات سلطة إذا حـدد استخدام اللغة . فاذا فعل

---

(1) Mill ; A System of logic, p. 148 - 152

هذا وتخلص من عدم الوضوح ، وعين التعاريف تعيينا ملائما ، وتخلص من اختلافات اللهجات، انقلبت تعاريفه -إلى حد ما -مصطلحا يتفق عليه الناس. وقيمة الكلمات كقيمة النقـود : إن الكلمات هي آلة المبادلة بين العقـول ، ومعناها يخضع لقانون العرض والطلب ، فمن يتكلم ، يحاول أن ينشرهـا بين أكثر الناس عددا ، فيعمم ويخصص ويقارن . ومن يستمع إليها يحاول أن يختصرها ... والكلمات لها دورة متغيرة كالنقود ، وإذا كانت الدولة التي استقر أمرها تعطي نقودها قيمة اصطلاحية ، فان المعجم ، يفعل هذا ، وفي هذه الحالة تنقلب تعاريف المعجم من تعاريف للاشياء إلى تعاريف للأسماء . وقد اختلف الباحثون في قيمة تعاريف تصل إلى هذا الحد : هل هي دليـل على اكتمال اللغة ؟ أم دليل على تحجرها ؟

ويرى جـــوبلو - كمفكر اسمى - أن التعاريف بالأسماء تخصب العلم والفلسفة دائما ، لكونها متغيرة ، وهي في تطور دائما . ويعطي مثلا لهذا كلمة - خاصية - كانت تعني أولا صفـة خاصة أو نوعيـة . مقابلة بذلك للصفات العامة أو الجنسية ، ثم تعني الآن أي صفة عامة .

ويرى جوبلو أن تعاريف العلوم والفلسفة متغيرة ، أو بمعنى أدق - هي تعريفات اسمية . اللهم إلا تعريفات الهندسة التي لم تتغير منذ إقليدس حتى الآن. أما بقية العلوم فتتغير تعريفاتها بقدر تقدمها . وتوقف تطور تعريفها معنـاه عدمها المطلق . أما أوضح مثال لتطور التعاريف في نطاق المعرفة الإنسانية فهو الفلسفة ، إنهـا صورة أمينة لما دعـا إليـه هرقليطس : التغير المستمر والصيرورة الدائمة . إن المتضادات فيها تتحول بعضها إلى بعض، والموضوع يتحول محمولا ، والمحمول يتحول موضوعا . وتتشابك المذاهب ... الخ .

ونحن لا نستطيع أن نحدد اللغة تحديداً كاملا مطلقا ، إلا إذا قننا الفكر[1] .

أما التعريف بالأفكار ، فهو تعريف يختلف عن التعريف بالشيء ، فانه غير موضوعي – أي أنه لا يصل إلى معرفة « الموضوع » أو الماهية من حيث هي ، فيحاول أن يقيم قضية تعمل على توضيح مضمون التصور .

وقد أقيم تقسيم آخر للتعريف يستند إلى حد كبير على التقسيم السابق هو : التعريف الذاتي والتعريف الموضوعي. أما التعريف الذاتي فهو : تحديد الذات الفردية للشيء ، بينما التعريف الموضوعي هو : تحديد الشيء في ذاته . ومن وجهة نظر حديثة يكون التعريف الأول أخصب ، مع أنه متغاير ، ولكن تغيره يجعله كائنا حيا ، وعرضة للتجريب العلمي ، وهو أساس العلم الحديث وتقدمه .

وثمة تقسيم آخر للتعاريف : تعاريف وصفية أو تجريبية ، وتعاريف إنشائية أو جنسية أو رياضية . أما عن التعريفات الأولى – أي الوصفية والتجريبية – فاننا نصل إليها خلال التجربة وهي تقدم وصفا كاملا للشيء المعرف ، والتعاريف الإنشائية هي تعاريف نظرية تستند على الجنس ، أو تتجه نحو الذاتيات الكلية ، ومن أهم أقسامها التعاريف الرياضية وهي تعاريف شكلية بحتة .

وهناك ثلاث أنواع من التعاريف ذكرها الأستاذ جونسون – وهي :

١) التعريف بالاشارة Ostensive Definition مثل تعريف الشجرة ،

Goblot = Traite p. 126 (1)

بقولنا هذه هي الشجرة . ويرى جونسون أن هذا التعريف يستعمل لتعليم الأطفال معانى الأشياء ، فالطفل لا يستطيع أن يصل إلى معرفة شيء بأى طريق من طرق التعريف الاخرى .

٢) التعريف بالمثال Exotensive : وهى أن نعرف الشيء بما هو مثله. مثل تعريفنا الجريمة بقولنا الجريمة مثل السرقة والقتل ، وهو تعريف ساذج أيضا .

٣) التعريف بالمرادف Biverbal Debfinition وهو تعريف الشيء بمرادف أوضح منه . مثل قولنا المداد هو الحبر ، وهو من أكثر التعاريف استعمالا فى اللغة العادية[1] .

وينبغى أن نلاحظ أنه ليس لهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة قيمة منطقية، لأنها لا توضح حقيقة الشيء المعرف تماما .

٧ ـ الطرق العلمية الموصلة للتعريف :

ما هو الطريق العلمى ، أو المنهج العلمى الذى نتوصل به إلى التعريف ؟ إن لكل فيلسوف منهجه . ولكل مدرسة فكرية طريقتها فى اقتناص الحد . وهذا يدعونا إلى أن نتتبع المسألة خلال المنهج التاريخى .

وأول فيلسوف وضع منهجا للتوصل إلى التعريف هو سقراط ـ كما هو معروف بل تكاد تكون الاضافة الوحيدة التى أضافها سقراط إلى الفلسفة ، هو علم تحديد المعانى ، أو بمعنى أدق منهج تكوين أفكار عامة نحصل عليها . وطريقته فى ذلك ؟

---

(١) Johnson : Logic. p. 289

الاستقراء ، فكان يستقرى الجزئيات ، وينتقل منها إلى الطبائع العامة أو الماهية الكلية ، ولم يفعل سقراط أكثر من هذا .

فاذا انتقلنا إلى أفلاطون ، نجد منهجا آخر لاقتناص « التعريف » هو منهج القسمة الثنائية وهى « وضع علاقة بين طرفين بواسطة طرف ثالث علاقته بها معلومة » وذلك بأن يقسم الجنس بخاصيات نوعية ، تضاف إليه ، فيضيق ماصدقه وتجعل فيه أقساما مختلفة ، تطلق عليها أسماء مختلفة ، ولكنها تشترك فى معنى واحد أى أننا نقسم الجنس إلى نوعين .ثم نقسم كل نوع من هذين النوعين إلى قسمين . وهكذا ، حتى تستنفد القسمة ، فيكون المتبقى هو التعريف المطلوب . ولكى نصل إلى الماهية ، فينبغى أن نراعى فى القسمة الشروط الآتية :

(ا) أن تطابق القسمة طبيعة الشىء : فلا نضع تقسيما إلا إذا اقتضت هذه الطبيعة القسمة .

(ب) أن تكون القسمة تامة كاملة : فنستخرج من الجنس بعض الأنواع ، ومن كل نوع بعض الأصناف ، حتى ينتهى بنا الأمر إلى البسائط. ذلك لأن الماهية بسيطة ، فلا ينبغى إذاً أن نعتبر المركب بسيطا ، والعرض جوهريا .

(ج) أن تكون القسمة ثنائية : هناك قسمة غير ثنائية ولكن أكمل أنواع القسمة هى الثنائية . وقد تعود المناطقة إيراد تعريف أفلاطون للسوفسطائى، كمثال على توصله للتعريف بواسطة القسمة الثنائية ، فنحن نصل إلى تعريفه بواسطة سلسلة من التقاسيم الثنائية لجنس متسع وممتدا امتدادا كبيرا . أى أن القسمة بدأت هنا من جنس لامتعين ، حتى انتهت إلى نوع متعين. ويلاحظ

أن أفلاطون لم يصل إلى تعريف لحدين مجعولين من الفصل الأخير والجنس الأخير ، بل إن القسمة تحتوى تعاريف مختلفة أو سلسلة من الحدود الوسطى، فهي تحتوى في تسلسلها مجموعة من التعاريف الضرورية لكى نصل إلى التعريف الأخير. فنحن إذاً ننتقل من وحدة الجنس إلى كثرة الأنواع، ومن وحدة المبدأ إلى كثرة النتائج . وليس هذا خطأ كما ذهب أرسطو فيما بعد .

أما أرسطو ـ فلم يقبل طريق القسمة الأفلاطونية للتوصل إلى التعريف. ومع أنه استخدم القسمة الأفلاطونية في منهج التحليل ـ المرحلة الأولى لتكوين الحد إلا أنه هاجمها هجوماً عنيفاً ، وقرر أنها قاصرة عن الوصول إلى الحد ؛ فيعتبر قياساً ضعيفاً أو عاجزاً ، وذلك لأنها تخلو من الحد الأوسط ، وهو العنصر الأساسى فى القياس . وهو الرابطة بين الحدين الأكبر والأصغر ، ففى القسمة إذاً دور أو مصادرة على المطلوب، إننا نصل إلى الحد بالتحليل والتركيب ، نحلل الشيء المراد تعريفه إلى أجناسه ،ثم نركبه مع الفصل النوعى ـ وهو صورة النوع . ونحن نراعى فى هذا قانون العلية، فالجنس والفصل معاً، هما علتان ضروريتان لوجود الشيء ، بحيث إذا لم يوجدا لم يوجد وإذا وجدا ، وجد .

فاذا انتقلنا إلى المدرسة الإسلامية ، نراهم قد عرفوا طرقاً أربعة نتوصل بها إلى الحد : طريق الاستقراء السقراطى ، وطريق القسمة الأفلاطونى ، وطريق التحليل والتركيب الأرسططاليسى . وقد تأثر الإسلاميون نأرسطو ولذلك نرى صدى مهاجمته للقسمة الأفلاطونية فى كتبهم . غير أن البعض منهم وقفوا أمام هجومه موقف الشك : فالقائلون بتركيب الحد ، اعتبروا القسمة لا توصل إلى الحد ، لأن القسمة عملية تحليلية فحسب . وأما من منع التركيب فى الحد ، فقد أجاز التوصل إليه بالقسمة . وللمتأخرين الإسلاميين من

شراح المنطق رأيان فى أن التقسيم يفيد الحد أو لا يفيده . أما الرأى الأول فهو أن التقسيم يؤدى إلى التوصل للحد ، لأن الغاية من التقسيم التوصل إلى اثبات إحدى الصفتين ، لامجرد التردد بينهما ، والرأى الثانى أن التقسيم — إن كان فى نفس الحد ، فلا يفيده . أما إن كان خارجا عنه ، أى تستخدم كأداة له فقط ، على ألا يكون الجزء الجوهرى فيه ، فانه يصل بنا إلى الحد . ثم نجد إمام الحرمين يعتبر التقسيم عملية عقلية توازى الحد تماما . وأننا نصل بها إلى الماهية . أما الاصوليون — علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه — فلم يقبلوا جميعا منهج التركيب ، تركيب الحد من الجنس والفصل للتوصل إلى الماهية . وقد أقيم هذا التركيب على أساس فكرة الهيولى والصورة ، ولم تقبل المدرسة الأصولية هذا الاساس ، ويقوم التركيب أيضا على أساس مبدأ العلية ، وقد أنكر الاصوليون هذا المبدأ أيضا . وقد نتج عن هجوم الاصوليين على منهج التحليل والتركيب ، مبحث جديد فى التعريف عند الاصوليين وقد فصلت هذا فى كتابى « مناهج البحث عند مفكرى الإسلام » وإذا وصلنا إلى العصور الحديثة نجد أنه مازال لطرق التحليل والتركيب الارسطاليسى قيمته فى التوصل إلى الحد .

ولكن التحليل والتركيب أخذ صورة أخرى أو صورا أخرى فى نطاق كثير من العلوم للتوصل إلى الحد ، وخاصة فى نطاق العلوم التجريبية ، حيث نلجأ إلى المشاهدة والتجريب واستخدام الآلات ، والتحقيق لمعرفة خواص الشيء . والتوصل إلى تحديده ، ولم يعد التوصل إلى الذاتيات هى أساس معرفتنا بالحد العلمى وقد تنبه المسلمون من قبل إلى أن هذه الذاتيات قد لا

تعبر عن ماهية الشيء المراد تعريفه تعبيرا حقيقيا . ويلاحظ أيضا أن التعريف هو جزء من البحث ، الذى يقوم العالم بتطبيقه فى نطاقه الخاص . ولهذا ينبغى أن يتبع هذا المنهج . فاذا كنا بصدد تعريف فى منهج رياضى ، كنا فى حاجة إلى معرفة ماهية الاعداد ، حقيقتها الباطنة . وإذا كنا بصدد تعريف فى منهج تجريبى ، كنا فى حاجة إلى معرفة خواص الاشياء ... الخ. وقد يكون من الخطأ أن يفرض المناطقة نوعا واحدا من التعريف على العقل الانسانى فى مختلف نطاقاته . وليست كل ماهية معروفة... أو يمكن معرفتها، وهذا يقودنا إلى اللامعرفات .

٨ – اللامعرفات :

إن تعريف فكرة هو أن نكونها مع فكرة أخرى . ومن هنا يمكننا أن نقول إن ثمة أفكارا لا يمكن تعريفها . وهذه هى اللامعرفات التى لا نستطيع أن نصل إلى معرفة ماهياتها ، وهى على ثلاثة أنواع :

(١) المعطيات المباشرة للحواس

وهى فى ذاتها غير معرفة ، ولا يمكن لأى طريق من طرق المعرفة أن يصل إليها . ولا نستطيع التعبير عنها ، وهى إما إحساسات وإما عواطف : أما الإحساسات فكاحساسنا بالاضواء أو الألوان ، ونحن لا نستطيع أن نعرف الضوء لمن عدم البصر ، أو الصوت لمن عدم السمع . أما العواطف ، فعاطفة الحب هى أميز مثال للعواطف عند المعرف . نحن نعانى عاطفة الحب ، ومع هذا لا نستطيع تعريف هذه العاطفة ولا أن ننقلها – فى لغة إلى غيرنا . فهى معاناة داخلية وتعبير داخلى . ومهما حاول المتحابان – الرجل من ناحية والمراة من ناحية – أن يعبر احدهما للاخر عن حبه بألفاظ او إشارات او

إشارات ، فانهما لايستطيعان التعبير عن « كنه » مايشعران به فى ألفاظ .

ولكن إذا كان التعريف بالحد هنا متعذرا ، فهل نستطيع أن نلجأ إلى التعريف الظاهرى أو التعيين الظاهرى ، لتعريف معطيات الحواس المباشرة ؟ أى هل نلجأ إلى التعريف بالرسم ؟ أن من الممكن أن يكون لكل فعل من معطيات الحواس المباشرة جنس ، فمثلا يمكن أن أدرج « أحمر » فى جنس، فأقول : إن « أحمر » هو محسوس الآلة البصرية ، وأستطيع أن اميزه أيضا بنوع من الفصل ، ولكن ينبغى أن نلاحظ أن « إشارة مميزة » هى دائما رداء خارجى للظاهرة ولا تعبر عن ماهيتها - إنهما قد تبين فقط فى أى الظروف تنشأ الفكرة ، ولكنها لاتبين ماوراءها من حقيقة : و« الأحمر » هو محسوس بصرى ، اراه حين انظر إحدى الزهور الحمراء . و« الحب » هو عاطفة قلبية ، اعانيه حين أفكر فى محبوبتى، أو حين أراها أو أتمثلها . ولذلك كانت هذه الإحساسات والعواطف بمنأى عن التعريف بالحد الحقيقى .

(ب) الأجناس العليا أو المقولات

نحن نصل إلى التعريف بنوع من الاجناس . وهذا الجنس يعرفه بجنس آخر وكذلك الامر فى هـذا الجنس الآخر . ولـكن لا يتأدى الامر إلى مالانهاية ، فنحن نصل إلى اجناس لاجنس لهـا ويكون مفهومها اقل مفهوم ممكن ، وهذه هى « الأجناس العليا » التى لايمكن تعريفها ، وهى تعرف كل الأشياء الأخرى ، ولايمكن ان تكون بذاتها انواعا لأجناس اخرى . واهم مثال لهذه الأجناس العليـا هى « المقولات » وقد اختلف المناطقة فى هذه المقولات اختلافا شديداً . ويرى جوبلو انه لم يستقر بعد لقائمة من قوائم هذه المقولات أى قرار . وليس هـذا بغريب ، فان العلم الحديث ايضا غير

مستقر. ولكن لا يمنع عدم الاستقرار والغموض من تقدم العلم ، بل على العكس هو الدافع له. ويلاحظ جوبلو أن الهندسة إكتملت فى كثير من ميادينها ، مع العلم بأنه لا يوجد تعريف غير منقوض حتى الآن للخط المستقيم.

وعلى العموم ، هناك فى العقل الإنسانى دائما تصورات هى « بواقى التجريد » وهذه البواقى لا يمكن تعريفها ولا يمكن تقسيمها ، بل هى وحدات بسيطة كاملة فى العقل ، وقد نعرفها بالسلب أو نعرفها بمنهج الحذف. ولكن هذا التعريف لا يصل إلى الماهية أو إلى الكنه. وكذلك لا يمكن رسم هذه الأجناس ، وسنعطى موجزاً لهذه الاجناس العليا عند الفلاسفة ، بعد أن نذكر النوع الثالث من اللامعرفات.

(ج) الأفراد

هل يمكن تعريف الأفراد ؟ يرى أرسطو أنه ليس للفرد مفهوم محدد ، حتى يمكن أن نصل إلى تعريفه ، وعلاوة على هذا فان الأفراد لا تختلف إلا عدداً ، ولا تختلف صورة ، فليست لهم اذاً اختلافات جوهرية يمكن التعبير عنها ، أى ليست لهم فصول تميز وتفصل البعض منهم عن الآخر. ويقرر ليبنتز أن مبدأ تنويع الموجودات هو مبدأ صورى وكلى. على أية حال إن استحالة تعريف فرد من الأفراد إنما يأتى من أنه حادث أو بما يحتويه من حدوث ، أما ما نستطيع تعريفه فهو النوع [1]. ولكن لا يجمع المناطقة على اعتبار الفرد غير معرف. إن الرواقية والمدرسة الإسمية الحديثة ، وعلى رأسها جون استيوات مل ، ينكرون التعريف العام ، ويرون أن التعريف الوحيد الممكن ، هو تعريف الفرد [2].

---

(١) Goblot — Traité p. p. 127 - 142

(٢) Tricot : Traité. p, 69

٩ - الأجناس العليا أو المقولات :

قلنا إن الأجناس العليا - أو المقولات - هي أعلى وأكثر الأجناس عمومية وقد حاول المناطقة منذ افلاطون تحديدها واختلفوا في هذا التحديد. وقد وجه رونفييه الأنظار إلى اهميتها ، فقرر أن ايجاد مذاهب للعلائق العامة للظواهر هو المسألة الرئيسية للعلم ، وأن مذهبا في المقولات - كاملا وواضحا - يكون فلسفة مكتملة ، بل يرى أن مبحثا في المقولات هو علم العلوم بل المنطق العام . وأن أي علم - تبعا لهذا سيكون منطقا ، إذا وجد الأسس العامة التي تمد بنـاءه بحقائق عليا . وإذا تحدد - في أي نطاق من المعرفة الإنسانية - عدد المبادىء العامة التي تستند عليهـا هذه المعرفة ، استطعنا بكل بساطة معرفة عدد وطبيعة العلاقات التي نوجدها بين ما نستحضره وما نتمثله من تصورات وأحكام وبرهنة. وسنحاول أن نعرض عرضا موجزا - كما قلت - لنماذج هذه المقولات عند بعض الفلاسفة خلال العصور المختلفة للتاريخ .

(١) نظرية المقولات الأفلاطونية :

أول محاولة لوضع نظرية في المقولات ، نجدها عند أفلاطون ، فقد أراد أفلاطون أن يعين الأجناس التي تكون ارتباطاتها «الأفكار» أو المثل العليا أو التي بارتباطها أو بمعنى أدق الحقيقة المطلقة . فعدد خمسة أجنـاس هي : الوجود ، السكون، الحركة ، الهوهو ، والغير . ويكون الوجود جنسا أعلى تتشارك فيه الأجناس الاخرى. والقوانين التي تربط هذه المقولات، هي موضوع الجدل وقد عرض افلاطون لهذه النظرية بتفصيل في محاورة «السوفسطائي» ولكن قائمة المقولات عند أفلاطون لم تستقر ، فنراه يضع فيه «فيلابوس» نظرية أخرى للمقولات . فالمقولات عنده هي اللامتناهي ، والحد ، وما ينتج عن اللامتناهي والحد ، وعلة المزاج أو علة الاتحاد ، والتفكك أو الانحلال.

وقد اختلف الباحثون فيما إذا كانت مقولات « فيلابوس » تتوافق مع مقولات « السياسي » أم تختلف ، ولم يصلوا إلى نتيجة قاطعة . ويلاحظ على نظرية أفلاطون في المقولات ، أنها نظرية غير منطقية ، بل هي ميتافيزيقية في جوهرها ، ولذلك لم ترد في كتب المنطق ، ولذا اعتبر أرسطو أول واضع لنظرية منطقية في الأجناس العليا [1] .

(ب) نظرية المقولات الارسطاليسية :

اختلفت الآراء أيضاً في نظرية المقولات الأرسطاليسية ، هل هي ميتافيزيقية أم منطقية ؟ ومما لا شك فيه أن النظرية هي من ناحية ميتافيزيقية ، ومن ناحية أخرى منطقية : أما من الناحية الميتافيزيقية ، فان المقولات تعتبر صفات عامة للوجود ، وتعبيراً عن التعينات الحقيقية له . أما من الناحية المنطقية فان المقولات هي عنصر القضية النهائي وهي تصورات عامة ، وهي ـ ككل تصور آخر ـ خارجة عن كل علاقة . وقد عرفها مناطقة بورت رويال بأنها « الأصناف المختلفة التي أراد أرسطو أن يرد إليها كل موضوعات فكرنا . وذلك بإدراج كل الجواهر تحت الجوهر الأول وكل الأعراض تحت التسع الأخرى » .

ومن المعروف أن المقولات الأرسطاليسية العشرة متعددة ومنفصلة ولا تتشارك في جنس عال . كالواحد والوجود ، كما هو عند أفلاطون . وهذه هي نظرية الأجناس المنفصلة . يقول بترو : « إن النظرية الأرسطاليسية تعارض ـ أكبر معارضة ـ الديكارتية التي ترد القوانين الطبيعية ـ الفزيقية ـ إلى تعينات رياضية ، ترد المتباين إلى المماثل . كما تعارض المذهب التطوري الذي يقر بوجود فعلي للأنواع ، ولكن مع نسبته إليها نمواً طبيعياً في الماضي ، مبتدأ

(١) Ibid p. 69.

بأصل مشترك» . ويذهب كثيرون من مؤرخي الفلسفة إلى أن أرسطو عين تجريبيا عـدد المقولات ، أى أنه وصل الى تحديد عددها بتحليل مادى . وقـد ترك أرسطو تقسيمات متعددة للمقولات ، ولكن اكثرها شيوعا هو التقسيم إلى: الجوهر ، الكيفية ، العلاقة ، الأين، المتى ، الوضع ، الملك، الفعل والانفعال.

وقد هاجم مناطقة بورت رويال، وكذلك جون استيوارت مل مقولات أرسطو العشرة ، واتهموا أرسطو بأنه لم يكن دقيقا أو متبعا لمنهج معين . ولكن تربكو ـ وهو أرسطاليسى إلى حد كبير فى آرائه المنطقية ـ يرى أن المدرسيين ـ وسانت توماس على الخصوص ـ قـد ردوا سلفا على هـذه الإعتراضات ، وذلك حين قبلوا العـدد الأرسطاليسى للمقولات بشكل يثبت أساسها العقلى . وقد وضع المدرسيون علاوة على ذلك ثلاثة من الأفكار الأساسيـة والتى تسبق المقولات ، وأسموها بالأفكار الساميـة ، واعتبروها الصفـات الضرورية والمبـاشرة للوجـود ، وهى : الوحـدة ، والحقيقـة ، والخير [١] .

(حـ) مذهب المقولات الرواقية:

المنطق الرواقى ـ كما أشرنا إلى ذلك بعض الاحيان ـ منطق إسمى ومادى ، بل هو يغرق فى الاسمية والمـادية . وقد كان للأستـاذ بروشار الفضل الأكبر فى إظهار خصائص هذا المنطق : اسميته وماديته . ولم تقبل الرواقية ـ تبعا لهذا ـ وجود تصور أو وجود علم للتصورات .. وموضوع العلم عندهم هو الفرد ، أو هو « شيء » ما .

وقد ردت الرواقية مقولات أرسطو العشرة إلى أربعة هى : أولا ـ

(١) Ibid, p. p. 70 - 71

الجوهر المادي بمعنى المادة غير المتعينة ، أما المقولات الأخرى فليست إلا تعينات هذا الجوهر المادي . ثانيا : الكيفية ـ وهي الماهية الفردية أو بمعنى أدق هي المادة مستحضرة لكيفية فردية مجردة ، وهي جسمانية أيضا . والكيفية عند الرواقية تشبه الصورة عند أرسطو ، ولكنها عند الرواقيين مادية تماما . ثالثا: الحال ـ أي أن للمادة حالا ، وهي تعين المقولتين السابقتين . رابعا: العلاقة ـ وهي المادة الفردية متخذة حالة ما مع شيء آخر ، وهذه المقولة هي تعين للمقولات السابقة . والمقولتان الأخيرتان تختلفان عن الأولتين في أنها غير جسميتين .

(د) نظرية أفلوطين في المقولات :

عرض أفلوطين في الفصل التاسع من التاسوعات نظريته في المقـولات ، والمقولات لديه تنقسم إلى قسمين : خمس تعتبر مقولات العالم المعقول ، وخمس تعتبر مقولات العالم المحسوس ومقولات العالم المعقول هي: الجوهر والسكون والحركة والموافقة والمخالفة . والأخرى هي : الجوهر والاضافة والكيف والحركة والكم . ويرد أفلوطين المقولات الثلاثة الأخيرة إلى الإضافه . فمقولات العالم الحسي لديه هي : الجوهر والإضافة .

(هـ) نظرية المقولات في العالم الإسلامي :

عرفت المقولات الأرسططاليسية في العالم الإسلامي معرفة تامة ، وعرضت في أكثر كتب المنطق ، وقد اختلف المفكرون الإسلاميون في طبيعة هـذه المقولات : هل هي منطقية أم ميتافيزيقية ؟

وإذا بحثنا في المقولات الارسطاليسية عند الإسلاميين لانجدهم قد أضافوا إليها شيئا جديدا . ولكنهم عرفوا أنواعا أخرى من المقولات . يقول التهانوى « إعلم أن حصر المقولات في العشر ، الجواهر والأعراض التسع ، من المشهورات

فيا بينهم. وهم معترفون بأنه لا سبيل لهم سوى الاستقراء المفيد للظن. ولذا خالف بعضهم فجعل المقولات أربعة : الجوهر والكم والكيف والنسبة الشاملة للسبعة الباقية. والشيخ المقتول جعلها خمسة ، فعد الحركة مقولة برأسها ، وقال : العرض إن لم يكن قارا فهو الحركة ، وإن كان قارا ، فاما أن لا يعقل إلا مع الغير فهو النسبة أو الاضافة، أو يعقل بدون الغير ، وحينئذ إما أن يقتضى لذاته القسمة ، فهو الكم ، وإلا فهو الكيف»[1]

أما المذاهب التي عرفوها ـ في ضوء هذا النص ـ فمذهب يعتبر المقولات أربعة هي الجوهر والكم والكيف والنسبة الشاملة لبقية المقولات .وليس هذا المذهب هو المذهب الرواقي ، ولكنه يقترب منه كثيرا ، وهو في الوقت عينه يقترب من مقولات العالم الحسي عند أفلوطين . ولا نستطيع أن نجزم في الحقيقة بالمصدر الذي استمد الإسلاميون منه هذا التقسيم .

أما المذهب الثاني فهو مذهب السهروردي والمقولات عنده هي: الحركة، والعرض ، والعرض يتشكل بأشكال مختلفة، فأحيانا يكون حركة، وأحيانا يكون نسبة ، وتارة يكون كما ، وطورا يكون كيفا .

و : نظرية المقولات في العالم الحديث :

فاذا انتقلنا إلى العصور الحديثة ، نجد تقسيمات للمقولات سنعرض لعدد منها ، وأهمها هي قائمة المقولات عند كانت[2] . وقد اعتبر كانت المقولات صورا ذاتية للعقل ، وأنها الشرط الضروري لكل معرفة . وقسمها

---

(١) التهانوي : كشاف ـ ٢ ص ٩٨٧

(٢) Kant : la Critique de la raison pure. p. II

هدم كانت بهذا وجهة النظر الواقعية التي تتضح في مقولات أرسطو. أما قائمة المقولات الكانتية فهي :

الكمية : الوحدة - الكثرة - الكل

الكيفية : الواقع - النفي - الحد

العلاقة : الجوهر والعرض - العلية والتعاقبية - الاشتراك أو الفعل المتبادل

الوجهة : الإمكانية واللاإمكانية - الوجود واللاوجود - الضرورة والحدوث .

فاذا انتهينا إلى رونفييه ، نجده متأثرا بكانت ، وفي ضوء المذهب الكانتي يعرف المقولات كالآتي : « هي قوانين المعرفة الأوليـة ، والتي لا يمكن ردها إلى غيرها » ، وهي العلائق التي بها تعين الصورة وينتظم الآن » أما هـــذه المقولات عنده فهي : الوجود . أو العلاقة ، العدد ، الوضع . التتابع الكيفية ، التغيير ، العلية ، الغائية ، الشخصية [1] .

ولعل هذا العرض الموجز يعطي للقارئ فكرة سهلة موجزة عن نظرية المقولات في المدارس الفلسفية الرئيسية ، منظورا إليهـا من ناحية منطقية ، لتعاون على توضيح فكرة الأجناس العليا . أما بحث «المقولات» من ناحية فلسفية ، فمجاله كتب الفلسفة .

٢ — التصنيف والتقسيم :

هل هنـــاك فرق بين التصنيف Classfiacation والتقسيم Division

---

(1) Tricot : Traité p. 72

هل هذا شيء واحد كما يذهب كثيرون من العلماء المعاصرين ، أم شيئان مختلفان ، أو أن إحداهما تدخل في الأخرى ؟ هذا يدعونا إلى أن نبحث فكرة التقسيم ، ونوضح جوانبها قبل أن نعرض لمبحث التصنيف . وقد سبق أن قلنا إن من طرق التوصل للحد التقسيم . ولكن لم نشرح فكرة التقسيم شرحا وافيا ، ولم نتكلم عن أنواع التقسيم وشروطه .

رأى المدرسيون أن التقسيم خطوة ثانية تكمل التعريف . أما مناطقة بورت رويال فقد عرفوا التقسيم «بأنه مشاركة الكل في مايحتوى» . ولكن ماالمقصود بكلمة الكل ؟ إن الكلمة — فيما يرى تريكو — لها معنيان متمايزان في كل من اللغتين ، اليونانية واللاتينية فهي . Totum إذا كان الكل مكونا من أجزاء متمايزة تمايزا حقيقيا ، أجزاء مكتملة ، وذلك إذا قسمنا مصر إلى مديريات وكل مديرية جزء مكتمل. وإذا كانت Omne فانها تعني «حدا عاما» وتكون أجزاؤها موضوعات مندرجة في اتساعها وامتدادها، أي أن أجزاءها ليست منفصلة البعض من البعض ، أي أن الأجزاء هنا ذاتية ونرى هذا في تصنيف العلوم الطبيعية . اجزاؤها متشابكة ، وتصنيفها إنما يقوم على أساس أن كل واحد ينقسم إلى أقسام متشابهة. وأوضح مثال لهذا هو قوى النفس، إننا نقسم النفس إلى قوى متعددة، فهل هذه القوى منفصلة انفصالا كاملا؟ أم هي قوى ذاتية فقط للنفس ؟ إذا نظرنا للتقسيم طبقا لحقيقة اللفظ الأول ، أعتبر « تجزئيا » وإذا نظرنا له طبقا لحقيقة اللفظ الثاني ، كان هذا هو التقسيم بمعنى الكلمة . ولا يشغل المناطقة سوى هذا النوع من التقسيم .

والتقاسيم أنواع أربعة هي :

تقسيم الجنس إلى أنواعه : ومثاله: كل جوهر إما جسم وإما نفس .

(٢) تقسيم النوع بفصوله : ومثاله كل عدد إما زوج وإما فرد كل قضية إما صادقة وإما كاذبة .

(٣) تقسيم الجنس بخواصه : ومثاله : كل جنس إما فى سكون وإما فى حركة .

(٤) تقسيم العرض إلى موضوعاته المختلفة : مثل تقسيم الخيرات إلى روحية وجسدية .

قواعد التقسيم : وللتقسيم قواعد أربعة :

(١) التقسيم يستنفد ما يقسمه . أى ينبغى أن يستنفد المقسمون كل ماصدق الحد ، بحيث لا يترك بواقى على الاطلاق . وأهم مثال لهذه القاعدة : العدد إما زوج وإما فرد . فالزوج والفرد هنا استنفدا كل مجال القول العددى . فلا ينبغى إذاً أن تكون هناك حدود وسطى . إن من عدم الدقة أن نقسم الناس إلى علماء وجهلاء ، هنا قد تتداخل أوساط : فهناك من الناس من ليسوا علماء ولا جهلاء ، هناك متعلمون ، وأنصاف متعلمين ... الخ .

وقد رأى أفلاطون من قبل ، وتابعه راموس فى العصور الحديثة ، أن القسمة الثنائية هى أكمل مثال لعملية التقسيم . ولكن مناطقة بورت رويال وجوبلو يرون أن التقسيم الثنائى هو غالبا صناعى وأحيانا غير ممكن . فيرى جوبلو أن فصلين متباينين متضادين لا يكونان قسمة ثنائية صحيحة ، فقد يحدث أن موضوعا من الموضوعات لا يقبل لا هذا الفصل ولا ذاك - أو يقبل الاثنين معا . ويرى جوبلو أن المتناقضين فقط هما اللذان لا يقبلان وسطا .

(٢) التقسيم يجرى فى نطاق المتقابلات : أى ينبغى أن يكون القسمان متقابلين ، حتى يمكن أن ينقسما (٣) تتفرع القاعدة الثالثة عن الثانية ومؤداها

أن يكون أحد القسمين متضمنا فى الآخر، وأن يكون متقابلين بحيث يحمل الطرفان إما إيجابا وإما سلبا على الموضوع . (٤) يتجنب فى التقسيم الإفراط كما يتجنب الاختصار . إن التقاسيم المتعددة تعوق أحيانا وضوح الفكر، فيهيم فى سلسلة طويلة من المتقابلات، قد لا نصل لشيء . وكذلك الاختصار، إذا اقتصرنا على تقسيم واحد أو تقسيمين ، فانا نصل إما إلى ماهية ناقصة، وإما إلى فصل نوعى ، وإما إلى عرض أو خاصة .

هذا هو التقسيم ، ويبدو أنه والتصنيف شيء واحد ، مما جعل كثيرين من المحدثين يفضلون كلمة التصنيف ، باعتبار أن التصنيف يلعب دورا هاما فى العلوم الطبيعية . كما أن كثيرين من المناطقة يرون ان التصنيف هو من اقسام مناهج البحث ، ولا يبحث فيه المنطق الصورى من حيث هو منطق . ولكن مع اعترافنا بأن التصنيف ، هو منهج للعلوم التطبيقية ، إلا ان فيه ايضا جانبا صوريا . ويعرف رابييه التصنيف بأنه « تقسيم يستند على متماثلات واختلافات »[١] .

اما جوبلو فيعالج المسألة على الشكل الآتى : نحن لا نعرف إلا انواعا ونعرف الأنواع بجنس يحتويها . والتعريف لا يكون واضحا اذا لم يكن تصور الجنس واضحا . ووضوح الجنس يتطلب إذا الا يكون معرفا فقط بل ان يكون مصنفا كذلك . ويلاحظ جوبلو ان الفصول لا تصنف، وذلك ان النوع ـ إذا حدد تحديداً واضحا ومتمايزاً ـ قد يحوى نفسه فصولا ، وهذه الفصول لا توضحه، ولكن تزيده خصبا، فالتعريف إذاً يفترض تصنيف الأجناس العليا . ومن هنا كان تصنيف الأجناس مرحلة هامة فى التعريف ، ونلاحظ اننا إذا بدانا التصنيف بأجناس عليا، واخترنا هذه الأجناس اختياراً متحيزا، فلن نصل

---

(١) Ibid. p. p. 96 – 97.

إطلاقاً إلى ربط الموضوعات أو الذوات الجزئية التى يقترح تصنيفها بها . وإذا بدأنا بذوات جزئية وجمعناها فى أنواع ، فسنصل إلى تعاريف ثابتة ذا التعاريف الواضحة والمتمايزة غير ممكنة ، الا إذا بدأنا من أجناس عليا [1].

ويشترط فى التصنيف أمران .

١ ـ لا ينبغى أن يترك التصنيف بواقى .

٢ ـ يجب أن توجد من المشابهات بين موضوعين يجمعها صنف واحد ، أكثر مما يوجد من مشابهات بين موضوعين ينتسب كل منهما إلى صنف مخالف لصنف آخر .

وينقسم التصنيف الى قسمين رئيسيين : التصانيف الصناعية والتصانيف الطبيعية .

١ ـ أما التصانيف الصناعيـة فتقوم على الصفات الظاهرة والخارجية للموجودات فلا تقوم إذاً على أية صفة جوهرية . والنظام الذى نحصل عليه بواسطة هذه التصانيف ليس غاية وإنما وسيلة وهو نظام مؤقت ، ولا يقوم إلا كآلة للعمل . والتقاسيم الصناعية على نوعين .

(ا) التصانيف المتحيزة : وهى تصنف الموضوعات طبقـا لعلامات اصطلاحية وخارجية ـ ومن الأمثلة على هـذا : تصنيف المكتبات . وهذه التصانيف عملية وتتطلب محدودية عدد الموضوعات .

(ب) التصانيف الموضوعية : وهى تستند على صفات ظاهرية ، ولكنها على جانب كبير من الأهمية ، لأنها مستمدة من الموضوعات ذاتها . ومن الأمثلة على هذا تصانيف علم النبات .

---

(1) Goblot, Traité, p. 141

٧ ـ التصانيف الطبيعية : تستند هذه التصانيف على محاولة إبراز النظام الطبيعي للموجودات بمقتضى صفاتها الجوهرية . وقد لا تكون هذه الصفات أكثر وضوحا من الصفات الظاهرية ، ولكنها تستند على الماهية ، وتسقط الأعراض . وهذه التصانيف موضوعها التعريف وهي تكون العلم ذاته وهي غاية في ذاتها (١) .

ومن الجلي ، أن هذا البحث متصل ـ في معظم جوانبه ـ بمناهج البحث التطبيقية ، والجانب الصوري فيه هو من حيث تصنيفه للاجناس ، وفيما وراء ذلك ، لا يعني المنطقي .

* * *

وبهذا ننتهي من مبحث التصورات ، وقد اتضحت لنا بجلاء نواحيه المختلفة . وقد رأينا أنه جزء من صميم المنطق ، وأن عناصره منطقية أكثر من أن تكون شيئا آخر . وننتقل ، في تسلسل عقلي ، إلى البحث الثاني من المنطق الصوري : إدراك النسبة أو القضية ، أو بمعنى منطقي أدق : إلى الحكم .

---

(١) Tricot, Traité. p. p. 99-97

الباب الثالث

القضايا والأحكام

* * *

الفصل الأول

طبيعة القضية والحكم

الفكر بنا من « إدراك المفرد » إلى « إدراك النسبة » أو بمعنى أدق ينقلنا من « التصور » إلى التصديق ، أو من التصور إلى الحكم ، أو من اللفظ إلى القضية . وهنا تقابلنا المشكلة العتيدة : هل هناك « قضية » فى المنطق أم هناك « حكم » ، وهل نتكلم منطقيا فى الأحكام فقط أم فى القضايا والأحكام؟ نحن نرى المناطقة يختلفون فى هـذا : فالبعض يستخدم كلمـة « حكم » فقط ، والآخرون يستخدمون كلمة « قضية » وكلمة « حـكم » باعتبار أنها تشيران إلى شيء واحد . يستخدم كلمة « حكم » فقط ، المناطقة الذين يدينون بالمذهب السيكولوجى فى المنطق . أما الآخرون الذين يذهبون إلى استخدام كلمة « قضية » ، فانهم يتجهـون إما إتجاها لغويا ، وإما إتجاها منطقيا بحتا . ولكن هل يبدو أن المشكلة هنا هى مشكلة لفظية؟ وأنه لا محل لاثارتها ؟ فلنعرف الحكم إذاً ولنعرف القضية ، لكى نرى هل هناك داع لاسقاط اسم واحد منها أم لا .

إن التعريف المدرسى للحكم هو أنه « العمل الذى بواسطته يكون العقل حين يثبت ، ويقسم حين ينفى » ولكن هل يعنى هذا ان الحكم ذاتى فهو فعل عقل خاص ، او موضوعى ، فتحكم العقول كلها بما حكم به عقل؟ او ما هو الاساس الذى يقوم عليه الحكم المنطقى؟ لا شك أن المدرسيين أدركوا المشكلة ، ورأوا أن العنصر الموضوعى هو أساس الحكم المنطقى ، ويعبر عن هذا برادلى أدق تعبير حين يقول « إذا صدق الحكم ، ظل على الدوام صادقا ، وإذا كذب ، ظل

على الدوام كاذبا ، فان الحقيقة ليست مستقلة ، عنى فقط ، بل عن كل تغير ، وعن كل أمر اتفاقى أو عرضى . وليس فى الإمكان أن يحدث أى تغير فى الزمان أو المكان تغيرا فى صدق الحكم وكذبه . والحكم أيضا ، وبصورة أبسط ، هو « إدراك أو إثبات علاقة بين تصورين أو فكرتين » .

أما القضية فهى التعبير عن الحكم ، فهى إذاً تختلف عن الجملة النحوية ، أى أنها أخص منها . إن الجملة النحوية تتكون من مسند ومسند اليه إطلاقا ، والقضية مكونة من موضوع ومحمول . يبدو هنا بعض التشابه الظاهرى ، ولكن يلاحظ أن الجملة قد تكون — كما يقول النحويون — جملة إنشائية ، وقد تكون جملة إخبارية ، أى أن تقدم لنا فى قسمها الأخير « خبرا مفيدا » . كما يقول المناطقة العرب — وهذا الخبر المفيد الذى يحتمل الصدق والكذب — معبرا عنه فى ألفاظ — هو القضية ، فالقضية إذا جملة خبرية مفيدة أو قول يحتمل الصدق والكذب ، فليست هى إذا أمرا لغويا بل هى العنصر الهام فى المنطق الصورى .

وقد عرف أرسطو القضية بأنها « قول نثبت أو ننفى بواسطته شيئا ما عن شىء آخر » وهى عنده إما تعنى عملية حمل على الاطلاق — حمل بين موضوع ومحمول — ، وإما تتضح حين تكون مقدمة فى قياس . والقضية إما أن تكون موجبة أو سالبة . وكل قضية لا تكون موجبة ولا سالبة لا يبحثها المنطق ، ولكن يبحثها الجدل والشعر .

من هذا نرى أنه ليس ثمة فارق من الناحية المنطقية بين القضية والحكم . فما تعبر عنه القضية هو الحكم ، والحكم هو عملية عقلية معبرا عنها فى قضية . والقضية هى مضمون الحكم أو رداؤه ، أو إذا تكلمنا بلغة أرسطاطاليسية قلنا : إن الحكم صورة لمادة هى قضية . ومن هنا لا نرى فارقا بين الاثنين — وسنعبر عنها كشىء واحد خلال هذا الكتاب .

١ - صفات الحكم أو القضية :

للقضية ثلاث صفات : ١- أنها واحدة. ٢- أنها متعددة . ٣- وأنها تقدم لنا قيمة كلية .

(١) أنها واحدة - أو وحدة القضية : عين أرسطو هذه الصفة للقضية « القضية واحدة » هى فعل عقلى ، وبسيط ، وغير منقسم، يتضمن اعتقاداً ، ويحتمل الصدق والكذب . فاذا قلنا إنها صادقة . فمعنى هذا أننا نقول : إن ماهو ، هو ، وماليس هو ، ليس هو . والحكم وحده هو الذى يطابق الواقع أولا يطابقه ، بينما لا يقال عن التصور إنه صادق أو كاذب .

(٢) أنها متعددة : ويضع أرسطو هذه الصفة للقضية أيضا . فالقضية متعددة لأنها تتكون من موضوع ومحمول ورابطة . من ناحية وحدتها العقلية هى واحدة ، ومن ناحية بنيتها هى متعددة . ويحلل رونفيه الصفة المتعددة أو المزدوجة للحكم كالآتى : إنه يرى أن ا هى ب تتضمن أولا : التمييز بين الحدين ا من ناحية ، ب من ناحية أخرى . وينبغى أن يحدد هذا التمييز بشكل ما بواسطة علاقات خاصة بكل منها . تأتى الرابطة بعد ذلك - إن الرابطة تعبر عن وجود شىء ما مشترك بين ا ، ب . فاذا قمنا بعملية تجريد ، نجد أن الحدين متماثلان، ذلك أن علاقة أو نسبة هى التى أعطت لنا الحدين - فى حكم - مرتبطين . وإذا أخذنا منطوق العلاقة فى صيغتها الأساسية ، فانها تعين التمييز بين الحدين أو التماثل بينهما ، ومن هذا ينتج أن العلاقة على العموم ومن ناحية صورتها ، هى محاولة تركيبية لانتاج التمييز بين شيئين أو التماثل بينهما ، فالعلاقة إذاً هى تركيب بين الغير والذات .

٣ - القيمة الكلية للقضية : للحكم قيمة كلية طالما يعبر عنه فى قضية

ولابد أيضا من أن ينقل إلى عقول الآخرين بقول جوبلو : إن حكمى الذى يقوم على تجربتى الشخصية يفرض على بصورة مطلقة، ولكنه ليس إلا حكمى. فلكى يكون صادقا ينبغى أن يعبر عنه فى قضية ، فينبغى أن يكون للحكم قيمة كلية ، وإلا أصبح تجربة شخصية لاقيمة لها منطقيا .

٢ – الاتجاهات الاسمية فى الحكم:

هل الحكم كلى ؟ وهل هو علاقة بين تصورين والتصوران كليان ؟ إن المذاهب التى أنكرت وجود تصور كلى ، ستنكر أيضا وجود أحكام كلية. أو بمعنى آخر ، إن الفلسفة الاسمية لا توافق إطلاقا على وجود أحكام كلية وسنرى هذا عند الرواقية حين نقوم بدراسة القضايا الشرطية . فالحكم عندهم لايحمل على الكل إطلاقا .

ثم أتى جون استيوارت مل ، وعرف القضية بأنها علاقة بين فعلين أو ظاهرتين والحكم هو ألا ندخل فكرة فى فكرة أخرى ، وإنما هو تعبير فقط عن صفتين أو مجموعتين من الصفات ، لاتوجد واحدة بدون وجود الأخرى، فالقضية الكلية هى مجرد تلخيص أو تحديد أو مجموعة من الاستنباطات منتقلة من جزئى إلى جزئى .

ونرى أيضا المنطقى الانجليزى دى مورجان يذهب إلى أن القضية لاتقيم علاقة إلا بين أسماء ، ولاتقيمها إطلاقا بين أفكار . فاذا قلنا . هذا البيت جميل مثلا ، فاننا نقصد أن هذا البيت شبيه جميل[1] .

إن الجدال كثر بين الاسميين والتصوريين والواقعيين حول المكثر

Trient : Traité pp. 103 — 106 (1)

والجزئى فى التصورات والأحكام ؟ ووجودهما ذهنا ، ووجودهما فى الواقع، أم لا يوجد فى الذهن أو فى الواقع إلا الجزئى ؟ ولهذا الجدل جانبه النفسى والفلسفى ! كما أن له جانبه المنطقى . ويعبر جون استيوارت مل أدق تعبير عن هذه المشكلة بقوله « إن الأحكام ليست أحكاما صادرة على تصوراتنا ، بل هى على الأشياء ذاتها » . والمثل المشهور الذى يعطيه هو « النار تحرق » هل لكى أضع هذا الحكم ، ينبغى أن أعرف تصور « النار » ، ثم تصور « الاحتراق » ثم أصل بين الاثنين ، أو أحمل الثانى على الأول، أو بمعنى آخر هل الحكم إدراك فكرة ، ثم إدراك أخرى ، ثم إيجاد العلاقة بين الاثنين .

اختلفت أنظار الباحثين ، كما قلنا ، ويستند كل مذهب فى هذه الناحية على فكرته فى التصور ، هل هو كلى أو جزئى ؟ أو بمعنى أدق ـ هل يوجد تصور أم لا يوجد الا أسماء ؟

ويبدو أن فى القولين غلوا ـ القول الذى يقول : إن الأحكام هى احكام صادرة على تصوراتنا للاشياء فقط ، والقول الذى يقول : إن الأحكام هى صادرة على الأشياء ذاتها فقط . لاشك ان العقل، وهو يحكم ، إنما يحكم على اشياء خارجية . ولكن هذه الأشياء الخارجية لها حقائق فى النفس، فالعمليتان تسيران معا ، أو بمعنى أدق ـ يتحقق فى الحكم عنصر نفسى لاشك فيه .

وسيؤدى هذا إلى بحث الناحية الذاتية والناحية الموضوعية فى الحكم. فهل الحكم هو ما احكم به انا ، اى هو ماصدر عن ذاتى ، او ان الانسان يحكم بما فى الأشياء ، وحكمى يكون هو حكم الآخرين على نفس الأشياء ؟ قد راينا كما يقرر جوبلو بحق ـ ان حكمى لايكون حكما ـ حتى ينقل فى لغة، او فى

قضية إلى الآخرين ، حتى يكون ماما . ومع ان جوبلو اسمى النزعة ، إلا انه يقرر هذا تقريراً تاما . ولكن هل معنى هذا ان الحكم الصادر عن ذات ، يمكن أن يقبله الآخرون ! أم لابد من معاناة التجربة ، تجربة ما حكمت به ، بأى صورة كانت ، حتى يسلم الحكم . أم هل من الممكن ان نقول : إن وراء الحكم الذاتى ، موضوعية بالقوة ، موضوعية فى الأشياء ، تجعل حكمى نفس الحكم الذى يتوصل اليه الآخرون ؟ وهذا هو السبب فى أن حكمى يقبله الآخرون ، إذا نقل إليهم فى قضية .

٣ – الخواص الصورية للقضية :

كل قضية وكل حكم فيها ناحيتان : ناحية صورية وناحية مادية . اما الناحية المادية فهى – فيما يقول جوبلو – الموضوعات التى يضع العقل عليها حكمه ، كمعطيات الحواس والموضوعات الجزئية ، والتصورات العامة التى يقيم العقل علاقة بينها . اما إذا جردنا الحكم من مادته ، فيتبقى اولا تقرير الحكم assertion – او بمعنى ادق الصورة الجوهرية للحكم . ثانيا – علاقة الايجاب والسلب لعملية الحكم ، وخواص اخرى ترتبط بهذه العملية . وهذا ما يسمى بالخواص الصورية . ويعبر عن هذه الخواص بحروف نستبدل بها الأفكار او الحدود ، اى نستبدل بها مادة القضية او الحكم . ونحن نفعل هذا لكى نتخلص من كل تعيين مادى فى الحكم . ولا يعنى المنطق الصورى فى باب القضايا والأحكام إلا بصورتها . ومهما كانت مادة القضية ، فان هناك علاقات بين الأحكام تبقى دائما وباستمرار . والمنطق الصورى عند واضعه وعند المدرسيين من بعده لا يعنى إلا بالبرهنة القياسية ، برهنة صورية . والقياس هو برهنة تصل إلى الاستنتاج بقوة الصورة فقط ، وهذا

لن ندرس نحن مادة القضايا ، بل صورتها . وخواص القضايا الصورية هى التى تحدد لنا أقسامها .

وأهم تقسيم للقضايا الصورية ، يقدم لنا عرضا كاملا للمذهب التقليدى فى تقسيم الأحكام من ناحية خواصها الصورية،هو قائمة الأحكام التى عرضها كانت فى كتابه «نقد العقل المجرد». فكل حكم يمكن اعتباره إما من ناحية الكيفية،أو الكمية ، أو الاضافة ، أو الجهة . وتحتوى كل واحدة من هذه الأقسام أو من هذه المقولات ثلاثة أنواع من الأحكام. ولا يستخدم المنطق الصورى إلا نوعين من الأحكام فى مقولة الكيفية : الموجبة والسالبة،ونوعين فى مقولة الكمية : الكلية والجزئية ، وهذا هو التقسيم الرباعى للقضايا . فاذا ما اعتبرنا المقولتين معا ، نتج لنا أربعة أنواع من القضايا رمز لها المدرسيون بالحروف الآتية : A, E, I, O .

١ ـ A تشير إلى الكلية الموجبة ، ٢ ـ E تشير إلى الكلية السالبة .

٣ ـ I تشير إلى الجزئية الموجبة . ٤ ـ O تشير إلى الجزئية السالبة .

ويضاف إلى ذلك القضية الشخصية ، وهى التى لا ينطبق موضوعها إلا على فرد واحد فى الوجود ومثالها : سقراط فيلسوف ، ويعتبرها أرسطو فى حكم الكلية .

وهذه القضايا كافية لتكوين الأقيسة ، أو لإقامة نظرية القياس،ولكن «كانت» أضاف الأحكام اللامحدودة فى مقولة الكيفية . وهذه الأحكام هى سالبة المحمول ، أى تكون رابطتها موجبة ، ولكن المحمول منفى . وفى مقولة الكمية أضاف القضايا الشخصية أو الأحكام الشخصية ، وهى قضية كلية ولكن موضوعها جزئى . فكل مقولة إذاً تحتوى نوعين متضادين أو بمعنى

أدق متقابلين من الأحكام ، ونوع ثالث يتشارك مع الاثنين ، يأخذ من هذه ويأخذ من تلك . فكل مقولة ثلاثية على النحو الآتى :

موضوع Thése

مقابل الموضوع Synthèse

مركب الموضوع Antihèse

هذا التقسيم الثلاثى لكل فكرة يسبق المقولات نفسها ، والمقولات تتشكل على غراره ، بل إن المقولات هى وجهات أربع له . وبهذا تكون كالآتى :

الكيفية	الكمية	الاضافة	الجهة
الموجبات	الكليات	الحمليات	التقريريات
السوالب	الجزئيات	الشرطيات المتصلة	الممكنات
(اللامعينات)	(الشخصيات)	الشرطيات المنفصلة	الضروريات

ونلاحظ أن كانت اعتبر المنطق الأرسطاليسى لم يتقدم خطوة منذ تركه المعلم الأول ، وأن المدرسيين تداركوا كثيرا من نواحى النقص فيه، خلال التمرينات العملية التى كانوا يقومون بها . وبالرغم من أنه وجد فى تصنيف الأحكام المدرسى ، تحديدا منهجيا لخواصها الصورية وأساسا للقياس فينبغى أن نتابعه فى استنباط المقولات ، باعتبار أن هذه الخواص الصورية للأحكام يجب أن تقودنا مباشرة إلى الصور الأولية للعقل المجرد الذى تشتق منه ؛ وبالرغم من هذا ، فانه وجد الحاجة ماسة لإصلاح التقليد القديم فى تصنيف القضايا . إن هذا التقسيم يخلو من التناسب والمذهب فى هذا أننا نضع فى بابى الكمية والكيفية نوعين فقط من الأحكام ، بينا نضع فى باب الاضافة

والجهة ثلاثة . ومن ثم أضاف نافذتين فاسدتين إلى الأحكام الكلاسيكية .
ويمكننا أن نقول إذاً إن الدواعي التي دفعت كانت إلى وضع هاتين النافذتين الفاسدتين .. هي دواعي منهجية في ترتيب الأحكام ، بحيث يتحقق التناسب في التصنيف . ولكن هل « التناسب » يتطلب لذاته في المنطق . الجواب لا .
إنه ليست له أية قيمة منطقية .

ونلاحظ أيضا أن المنطق الصوري لم يعترف سوى بنوعين فقط من الأحكام في بابي الكمية والكيفية . وليست للأحكام اللامحدودة أية قيمة في أي استعمال منطقي ، وكذلك الأمر في القضايا الشخصية .

ونلاحظ أيضا أن هاتين النافذتين الفاسدتين ، لم تكونا اكتشافا خالصا لكانت ، بل توصل اليها أرسطو من قبل . ثم إن الرواقية من قبل راعت هذا التناسب أكثر مما نلقاه لدى كانت . وقد عرف الرواقيون أيضا القضايا اللامحدودة . كما عرف المدرسيون الأحكام الشخصية ، وقد عرف المدرسيون تقسيم الأحكام من ناحية الكمية إلى كلية وجزئية وشخصية . ومع أن هذا التقسيم الثلاثي قد عرف من قبل ، فانه من الممكن أن يرد إلى تقسيم ثنائي .
إن الأحكام الشخصية هي أحكام بالضرورة كلية . إن المحمول فيها كالكلية يحمل إثباتا أو نفيا على ماصدق الموضوع ، وما دام هذا الماصدق لا ينقسم ، فلا معنى إذن لاعتبار الأحكام الشخصية نوعا ثالثا .

ولكن الاعتلال كانت أيضا — فيما يرى جوبلو — أن التقسيم بين العام والشخصي يخص موضوعات الأحكام ، بينما التقسيم إلى كلي وجزئي يختص بعلاقة المحمول بالموضوع . وهذه العلاقة الأخيرة هي وحدها الخاصية الصورية للحكم . ويرى جوبلو أيضا أن الأحكام اللامحدودة تعتبر في المنطق كأحكام

سالبة أحيانا ، لكون المحمول منفيا ، وموجبة أحيانا لأن نفى النفى إثبات ، أو بمعنى أركثر تحديداً ، إذا اعتبرنا صورة الحكم ، فاللامحدودة موجبة ، وإذا ما اعتبرنا صورة القضية ، فاللامحدودة سالبة . فاللامحدودة اذاً تندرج تحت هـذا أو تلك . فالأحكام اللامحدودة تعرف بخاصية المحمول ، كما تعرف الشخصية بخاصية الموضوع . وينتهى إلى أن يقول : إن هاتين القضيتين لا ينبغى ادراجها بين صور الأحكام (1).

ويلاحظ أيضا أن كانت ذكر ـ فى باب الاضافة ـ القضية الشرطية المتصلة ولم يبحث أرسطو هذه القضايا فى المنطق ، بل إعتبرها جدلا ، ولكن الرواقيون هم وحدهم الذين بحثوها بحثا مستفيضا .

كما أن مبحث الجهة لا يختص بالمنطق الصورى . ذلك لأن الجهة ليست خاصية صورية، بسيطة وأولية فى الحكم، ولذلك لم تبحث تقليديا فى المنطق الصورى.

ومن هذا نرى أنه ليس لقائمة المقولات عند كانت ما كان يعتقد هو لها من صحة وسيطرة . ولم يوافق عليها كثيرون من المناطقة ، ووجه اليها أشد النقد ولم يتقيد بها كينز وكثيرون غيره من مناطقة . ويكاد يكون الشائع فى كتب المنطق التقسيم التقليدى لأرسطو مع إضافة القضايا الشرطية فى باب الاضافة .

---

(1) Goblot - Traité, p. p. 154 - 158

الفصل الثانى

الموجهات

هل بحث الموجهات من أبحاث المنطق الصورى أم هو بحث وجودى لا يتصل بالخواص الصورية للفكر عامة وللأحكام والقضايا خاصة ؟ بحث أرسطو « الموجهات » بدون أن يقرر إذا ما كان البحث صوريا أو ماديا ، وتابعه المدرسيون متابعة كاملة . أما المفكرون الإسلاميون فقد اعتبروا البحث فى الجهة ، بحثا منطقيا ، وأفردوا لها الفصول الطوال فى كتبهم . أما المناطقة المحدثون فيكاد يكون الاجماع بينهم سائدا على أن بحث الجهة ليس من المنطق الصورى فى شىء ، فلا يتكلم عنها مناطقة بورت رويال إلا قليلا ، ولم يفض كل من جوبلو أو ماريتان فى بحثها . ولكننا نجد مفكرا ممتازا كروتفييه يكتب عنهـــا باعتبارها من مباحث المنطق ، ويحاول أن يوضح كثيرا من جوانبها . كما أن Rondelet يعتبرها مبحثا منطقيا ويخصص لها كتابا أسماه « منطق القضايا الموجهة » ولا شك أن « الموجهات » هى مبحث مادى لا يدخل على الإطلاق فى نطاق المنطق الصورى ويجب أن يمس برفق ـ هـذا بالرغم من أن كتب المنطق القديم العربية قد أوسعته بحثا ، وبالرغم من أن منطقيا حديثـــا ممتازا كالأستاذ كينز يبحثه فى كتابه « دراسات فى المنطق الصورى » .

وسنقوم نحن أولا بتعريف القضية الموجهة ، مع أن هـــذا التعريف يثير إشـكالات متعددة . الجهـة هى ـ بمعنى عام ، تعيين يؤثر فى شىء أو هى

تغيير في طبيعة الموضوع أو الرابطة أو المحمول ، يوجهها إلى غير ما كانت عليه . ولنعط أمثلة لطروء الجهة على كل عنصر من عناصر القضية الثلاث :

١) جهة تؤثر في الموضوع : مثالها : الاستاذ الفاضل مات . فكلمة الفاضل إذاً هي « الجهة » التي أثرت في الموضوع . ٢) جهة تؤثر في الرابطة . الأستاذ قد مات . فكلمة (قد) هي الجهة التي أثرت في الرابطة . ٣) جهة تؤثر في المحمول : الأستاذ يتكلم سريعاً . (سريعاً) هي الجهة التي أثرت في المحمول .

ولكن هذا التعريف واسع ، سيزيد من عدد القضايا الموجهة . ويجعلنا نهيم في عدد لا يحصر منها . وقد حدد أرسطو الموجهات بأنها قضايا يحتمل محمولها تغييراً ، أي يتقبل جهة ما . فاذا قلنا : سقراط يجرى ، كانت قضية مجردة . وإذا قلنا : سقراط يجرى بسرعة ، كانت قضية موجهة . وهذا التعريف أيضاً لا يحدد نظرية الجهة ، بل سيكثر عدد الموجهات إلى أكبر حد [1] .

ويبدو أن الجهة الحقيقية هي تعيين للرابطة خاصة . ومن هنا يمكن تعريف القضية الموجهة بأنها « قضية تتقبل رابطتها تغييراً ندركه بفعل من عقلنا » أو هي القضية التي « تعبر عن الجهة أو الحالة التي تربط فيها الرابطة المحمول بالموضوع » .

تصنيف الموجهات :

وضع المناطقة تقسيمات متعددة للموجهات ، وأهمها هو الآتي :

---

(١) Tricot : Troité p. 136

١ ـ تقسيم أرسطو : قسم أرسطو الجهة إلى قسمين: الضروري والممكن. أما الضروري فهو الذي لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو كائن ، أما الممكن فهو ما ليس بضروري ، أو هو الذي يمكن أن يكون أو أن لا يكون .

فتقسم القضايا عنده إذاً من وجهة نظر الجهة إلى ثلاث قضايا : ١) قضايا لا تتحقق فيها الجهة اطلاقا . وقد سميت بالقضايا التقريرية : زيد إنسان . ٢) قضايا ضرورية: من الضروري أن يكون زيد رجلا. ٣) قضايا ممكنة : من الممكن أن يكون زيد رجلا .

٢ ـ تقسيم المدرسيين : تسم المدرسيون موجهات أرسطو إلى أربع ـ ١) الإمكانية : ومثالها من الممكن أن يكون زيد إنسانا . ٢) اللاإمكانية أو الإمتناع ومثالها : من الممتنع أن يكون زيد جمادا . ٣) الجواز ومثالها : الجائز أن يكون زيد حيا . ٤) الضروري ومثالها : من الضروري أن يكون زيد إنسانا . وهذا التقسيم أرسطاطاليسي في جوهره . فيمكن رد الامتناع إلى الضروري والجواز إلى الإمكان . وإذا ما قارنا بين التقسيمين الارسطاطاليسي والمدرسي ، فانا نجد أن الأول ـ أدق إذ تتحقق فيه قسمة ثنائية ، لا نجدها في الثاني .

٣ ـ تقسيم كانت : قسم « كانت » القضية من وجهة نظر الجهة إلى (ا) قضية تقريرية (ب) قضية احتمالية (جـ) قضية ضرورية ، وقد أقامه على اساس ارسطاطاليسي ، بحيث ان الأنواع الثلاثة عنده التي تندرج في مقولة الجهة توازي تماما التقسيم الأرسطاطاليسي إلى التقريرية والممكنة ، والضرورية ، ولكن « كانت » يفهم من الجهة شيئا آخر غير ما فهمه أرسطو . فبينا « كانت » يتكلم عن ضرورة

ذاتية وإمكان ذاتى، يتكلم أرسطو عن ضرورة موضوعية وإمكانية موضوعية، ولكن ما الذى نقصده حين نقول إن أرسطو ينظر إلى الموجهات من الناحية الموضوعية وأن « كانت » ينظر اليها من الناحية الذاتية ؟

قد رأينا أن المذهب المدرسى ، وهو فى حقيقته المذهب الارسطاليسى للموجهات ، يقسمها إلى أربعة أقسام : الضرورى ، والحادث والممكن والممتنع وذلك طبقا لما تعبر عنه القضايا . فالقضايا إما أن تعبر (ا) عما هو ضرورى وغير متغير ، وقانون العلية أو السببية المطلق أبرز مثال لهذا ، ويعبر عنها هنا بأنه لا يمكن أن يكون لهذا السبب غير ما هو .(ب) عما يحدث فى زمن معين وقد يحدث بشكل آخر . (ج) عما يحدث فى أى زمن معين وقد يحدث أو فى الامكان أن يحدث فى زمن آخر . (د) الذى لا يمكن أن يحدث ، أى أن حدوثه ممتنع .

هذه النظرية موضوعية ، وليست ذاتية والمقصود بأنها موضوعية أنها تستند على تقديرات مادية ، ولا تتعلق بالعلاقات الصورية للقضية . وقد نشأ عن هـذا مشكلة هامة ، وهى أن الجهة فى القضايا والأحكام لا يختص بها فى المنطق الصورى ، وأن ليس فى قدرة المنطق تعيين الصحة فى أى جهة من الجهات ، اللهم إلا إذا خاض فى أبحاث مادية لا تعنيه .

حاول « كانت » أن يحل هذا الإشكال ، فقرر بأن تمييزا ما يقوم على الجهة ، إنما يقوم على نظرة ذاتية ، ويمكن أن نستخلص هذا من احدى المعانى التى استخدم فيها كانت هذه الحدود . وقد قسم كانت الأحكام من الجهة كما رأينا إلى (ا) أحكام تقريرية س هى ب (ب) أحكام احتمالية — من المحتمل أن تكون س هى ب (ج) أحكام ضرورية : من الضرورى أن تكون س هى ب والتمييز بين

هذه الأنواع الثلاثة ، إنما يستند على اعتقاد الشخص الذى يحكم والتميز بين النظريات الموضوعية والنظرية الذاتية على جانب عظيم من الأهمية ، ويشير إلى هذا الأستاذ زجفرد حين يقول «إن القول بأن الحكم ممكن أو ضرورى ليس على الاطلاق كالقول بأنه الممكن أو من الضرورى لمحمول أن يتعلق بالموضوع. إن القول الأول ـ وهو مذهب كانت ـ يشير إلى الامكان والضرورة الذاتيين للأحكام ، والقول الثانى ـ وهو مذهب أرسطو ـ يشير إلى الامكان والضرورى الموضوعيين للأحكام.

وقد عرض الأستاذ زجفرد النظريتين ـ الذاتية والموضوعية للجهة ـ عرضا متقنا نلخصه فيما يأتى :ـ يمكن أن نميز الأحكام من ناحية ذاتية الجهة وموضوعيتها إذا كنا بصدد الأحكام الضرورية والأحكام التقريرية . تعبر الأحكام التقريرية عن صدق ذاتى فقط، تعبر عن حكم ذاتى أثبت أنا به شيئا ، أما الأحكام الضرورية فتعبر عن صدق كلى ، عن صدق يثبته كل إنسان.

ولكن هذا التميز ينقضه ما قررناه من أن الأحكام صادقة من الناحية الصورية وأن الحكم لا يتصل بالفرد . ان له موضوعية تجعل الحكم ليس حكمى انا فقط . بل لا يمكن بأن يكون الحكم حكما حتى يقبله الآخرون فاذا اخذنا بتقسيم كانت ، كانت القضايا التقريرية غير صادقة على الاطلاق ومعنى هذا ان الأحكام يجب ان تكون كلها ضرورية . ومن هذا نستنتج أن تميز كانت غير دقيق .

وثمة تميز آخر ، وهو بين المعرفة المباشرة والمعرفة التى تقام على أساس الاستدلال ، الأولى تعبر عنها الأحكام التقريرية، والثانية تعبر عنها الأحكام الضرورية. أما المعرفة الأولى فنصل إليها بالاحساس والمشاهدة والإدراك،

والإدراك دائماً يقودنا إلى أن نقول إن الشيء هو كذا وكذا . أما الثانية فنصل إليها بالاستنباط والاستدلال، والاستنباط أو الاستدلال يقودنا إلى أن نقول : إن الشيء يجب ان يكون كذا وكذا . فاذا أمطرت السماء — وكنت في الطريق ، فانى أقول السماء تمطر . ولكن إذا لم أكن في الطريق ، ولم ألاحظ سقوط أى مطر، ولكن تبينت أن الطرقات والسقف مبتلة ، فانى أقول : من الضرورى أن السماء قد أمطرت.

ولكن أليس يعنى هذا أن اليقين الأعلى الذى نسبناه إلى الأحكام الضرورية مشكوك فيه : أو بمعنى آخر إن هذا اليقين إنما نعلمه عن طريق غير مباشر يستند على ما نعلمه مباشرة، ولما كنا نقع فى أخطاء — خلال عمليات الاستدلال — فانه ينتج أن ما نعلمه منها أقل يقينا مما نعلمه عن طريق المعرفة المباشرة . وأن ما نعلمه عن طريق « من الضرورى أن يكون » يحتوى شكا أو يثير شكا حول حقيقته المطلقة . ومن هذا يتبين لنا أيضا أن تمييز كانت للناحية الذاتية للجهة، غير دقيق.

وأخيراً — إذا كان الحكم الممكن أو المحتمل هو أيضا نتاجا للذات، وهذا الممكن معناه أن الشيء يمكن أن يقع أو لا يقع ، فانه لن يكون حكما على الاطلاق، بل إنه سيكون مجرد تعبير عن تردد بين شيئين أو هو تردد الذات فى الحكم بين شيئين . وإذا نظرنا اليه فى ناحيته الموضوعية ، فقد يتضمن حكما للبرهنة أو لعدم البرهنة على فرض من الفروض ، وإذا نظرنا اليه من ناحيته الذاتية، فلن يكون سوى إشارة إلى تردد الذات فى الحكم وعدم تيقنها ، أو كما يعبر زجفرت — سيكون الممكن أو المحتمل توقف حكم .

أما التمييز الموضوعى للجهة فهو حل أوفق للمسألة. ويرى كينز أنه هو وحده الذى يمكنه ان يحقق التقسيم الصحيح بين الضرورى والحادث والممكن، ولكن على شرط أن نقبل تصور او فكرة « عملية القانون » ومعنى عملية القانون : أن يطرد الحكم طبقا لقانون عام معلوم ضرورى. فاذا قلنا — المعادن تتمدد بالحرارة ، فنحن أمام حكم ضرورى ، فهذا الحكم يعبر عن شىء يمكن ان تعتبره كظهور لقانون ، أو كتحقيق لقانون — وهو فى الوقت نفسه يطبق تطبيقا عاما غير محدود إنه ينطبق لا على ما نعرف من معادن ، بل ايضا على مالم يكتشف بعد منها . ولكن إذا قلنا : كل الملوك الذين حكموا فرنسا فى القرن الثامن عشر كانوا يدعون لويس ، كنا أمام تقرير لشىء ، ولكننا لا نعبر عن قانون ما ، إن القضية تشير إلى عدد محدود من الأفراد حدث ان سموا بإسم واحد . إنه كان من المحتمل أن تكون أسماؤهم مختلفة ، وأن كونهم ملوكا لفرنسا لم يكن مرتبطا بأسمائهم ، وهذا ما يسمى بالحكم الفعلى أو الحكم بالفعل أو الحكم التقريرى .

أما الأحكام الممكنة فنصل إليها إذا وضعنا الحكم الآتى مثلا : إن من الممكن الحصول على وردة ، ذات لون مختلف عما نعرف ، إذا استنبتنا أنواعا من البذور ، معنى هذا أنه ليس ثمة شىء فى الطبيعة الداخلية للزهور — أو فى القوانين التى تنظم انتاج الورود ، ليس ثمت شىء يجعل هذا ممتنعا . يقول كينز: إنه يكون لدينا حكم ضرورى، إذا كانت غايتنا أن نعبر عن قانون ما يتصل بصنف الأشياء التى يصدق عليها الموضوع، ويكون لدينا حكم تقريرى أو حكم فعلى، إذا كانت غايتنا أن نقرر حقيقة ، متمايزة عن إثبات القانون او نفيه . ويكون

لدينا حكم ممكن ، إذا كانت غايتنا أن ننفى ، وأن ننكر قانونا يجعل تحقيق الخواص لهذا الصنف غير ممكن .

ويلاحظ كينز أيضا أنه ينبغى الانتباه إلى نوع من القضايا قد يعبر تعبيراً جزئيا عن سريان القانون ، ماذا قلنا ـ المثلث له ثلاث زوايا تساوى قائمتين هل هذه القضية ضرورية ؟ لا شك أن فى هذه القضية تعبيراً عن قانون لا يتغير، ولكن إذا قلنا هذا المثلث له ثلاث زوايا مساوية لقائمتين ، فهل هى تقريرية أم ضرورية ؟ إن القضية الثانية لا تعبر عن قانون عام ، وإنما عن حقيقة توصلنا إليها بالقياس . إن الحل الصحيح هو أن الأخيرة تقريرية ولكن يمكن أن نضعها فى صورة ضرورية حين نقول « هذا الشكل ـ لكونه مثلثا ، فان له زوايا مجموعها قائمتان» فعملية القانون إذاً هى التى تحدد لنا نوع الجهة فى القضية. ونحن نحمل فى أنفسنا تصوراً كاملا لعملية القانون .

غير أن الاعتراض الكبير الذى يوجه دائما ضد بحث الموجهات، فيما يرى كينز ، هو أن صبغتها مادية ، وإن المنطق الصورى لا يشغل بها . ويرد كينز على هذا بأن الأحكام الضرورية ـ هى فى معنى من المعانى ـ تدخل فى نطاق الاستقراء وذلك إذا كانت تتبع عملية القانون التى ذكرناها ، فحينئذ يكون أساس الحكم الضرورى الملاحظة الفردية ، ثم مراحل الاستقراء الأخرى ، أى الانتقال من جزئيات إلى قوانين تحكم هذه الجزئيات : بما يتضمن الانتقال من ملاحظة وتجريب وتحقيق ثم تعميم .

غير أن كينز يرى أن التمييز بين القضايا للوصول إلى جهة ممكن من ناحية صورية ، أو بشىء يتصل بالصورة ، حقا إن من الصعوبة صوريا أن نعرف إذا كانت عندنا قضية عادية مثل س هى ب . أو كل س هى ب .

إذا كانت كل منها تقريرية أو ضرورية . أو بمعنى أدق إذا لم تكن مادة القضية معروفة لنا ، لا نستطيع أن نحكم بتقريرية الحكم أو ضروريته . ولكن يرى كينز أن هذا يكون صحيحا ، إذا تابعنا التقسيم التقليدي للقضايا . ونحن في أيدينا أن نفسر صور القضايا بحيث نستطيع أن نفسر الجهة ، وأن نجعلها واضحة سواء في اللغة العادية أو في اللغة المنطقية ، فنجعل القضية س هي ب قضية تقريرية ، والقضية س من حيث هي ب قضية ضرورية ، إن الأولى لا تقوم على عملية القانون ، بينما الثانية تقوم عليها .

ثم هناك حل آخر ، وهو أن نعتبر كل القضايا الشرطية المتصلة ضرورية وممكنة بينما نعتبر القضايا الحملية تقريرية ، فتكون القضايا في صورتها الرمزية كالآتي :

اذا كان شيء ما هو س ، فهو ب	ضرورية
كل س هي ب	تقريرية
اذا كان شيء ما هو ف ، فقد يكون ب	ممكنة

الاعتراض الوحيد الذي يرد على هذا التمييز هو أن القضية الكلية الموجبة ضرورية ، أو أن لها قوة الضرورية ، إنها تعبر عن عملية قانون ، فكيف يمكن إذا القول بأنها تقريرية .

ويبحث كينز تطبيق الجهة على الأحكام المركبة . إن هذه الأحكام المركبة، كما سنرى بعد ، تعبر عن علاقة، تربط بين حكمين، يتعلق أحدهما بالآخر يقول كينز « إنه لشيء واحد أن نقول أن حكمين يتعلق أحدهما بالآخر ، بحيث لا يمكن أن يكونا معا صادقين، فيمكننا أن نصف القول الاول بأنه تقريري، والثاني بأنه ضروري، فالحكم الضروري إذا يعبر عن علاقة بين شيء

وتالية ، بين علة ومعلول . فثمة إلزام إذاً لاثبات صدق قضية معينة، إذا سلمنا بصدق قضية أخرى أو مجموعة من القضايا . وقد يستند هذا الالزام على مواربة من قضايا أخرى معينة تركت غير ملفوظة .

ويلاحظ كينز أن ما ذكره من الضرورة ينطبق أيضا على الامكان ، فالحكم الممكن أيضا هو قضية مركبة ، تستبدل بها جهة الضرورة بجهة الامكان ، ولكنها تتحقق أيضا في القضايا المركبة . كما نلاحظ أيضا أنه في أي بحث للجهة ، يتضمن الحكم الضروري والحكم الممكن كل منهما الآخر ، ما دام الحكم الواحد منهما يتضمن نقيض الآخر[1] .

٤ ـ نقد جوبلو لنظرية الموجهات الأرسطاليسية والكانتية :

قلنا من قبل أن جوبلو لم يعرض مسألة الموجهات عرضا مفصلا ، إنه يعترف بما للموجهات من قيمة منطقية ، ولكنه يرى في الوقت عينه أنها لا تتصل بالخواص الصورية للحكم . فلا ينقد جوبلو اذاً الموجهات في ذاتها ، وإنما ينقدها من حيث إنها ليست مبحثا صوريا على الإطلاق . وسنرى إلى أي حد نجح في نقده ، وسنعرض لنقده أو بمعنى آخر لوجهة نظره في الأحكام الثلاث .

الأحكام التقريرية : ذهب أصحاب مذهب الموجهات إلى أن الحكم التقريري يتوسط الحكمين الضروري والممكن ، فهو أقل درجة من الأول ، وأكثر درجة من الثاني ، وأنه لا يتكون منطقيا إلا على أساس التجربة ، وإذا لم يتكون على أساس التجربة ، لم يكن حكما على الاطلاق . فلا ينبغي إذاً أن نخلط الأحكام التقريرية بأحكام الفعل .

---

(١) Keynes : Formal Logic, 98-94

يرى جوبلو أن الحكم إما أن يكون مجرد تقرير بحت بسيط ، وحينئذ لا تكون له جهة ـ وإما أن نقرر أن هذا الحكم ليس ضروريا ، وانه مع ذلك حكم ثابت ، وحينئذ يرتبط حكم ثان بالحكم الأول ، يقرر أن هذا الحكم ، لا تتحقق فيه الضرورة. وإما أن نقرر أن هذا الحكم يفرض بالضرورة على العقل ، لا بسبب إستدلال ، وإنما بسبب تجربة ، وهذا التقرير أيضا هو حكم ثان يرتبط بالأول .

يتساءل جوبلو : ما هو الحكم الذى ندعوه حكما تقريريا ، هل هو الأول أى الحكم البسيط ؟ هل هو الثانى : وهو ما نصل إليه بحكم ثان له صفة جبرية ؟ هل هو الثالث وهو ما نصل إليه بالتجربة ، ويجيب بأنه لا توجد جهة فى الحالة الأولى ، وفى الحالتين الأخريين يكون هناك حكمان : الجهة والمقول .

الأحكام الضرورية : والأحكام الضرورية هى أيضا تقرير ـ فهى إذاً تحتاج الى حكم آخر يثبت ضروريتها . ومعنى هذا أن كلمة الضرورة تحتاج وحدها الى ما يحققها . ويلاحظ جوبلو أن الأحكام الضرورية تحتمل الناحيتين النفى والإثبات ، وقد قلنا من قبل إن كل حكم ضرورى يتضمن حكما ممكنا يتقدمه . فاذا قلنا ان (ا) هى بالضرورة (ب) فانا أستطيع أن أجزم من ناحية ـ ان (ا) ليست ب ، ومن ناحية أخرى إذا كان حقا أن (ا) هى (ب) ، فليس هذا ناتجا عن وضوح أولى بديهى ، ولا نتيجة لأسباب مسلمة. فالضرورة ليست إذاً خاصية صورية، ولكنها مادة حكم آخر تضاف الى الأول.

الأحكام الممكنة : يرى جوبلو أن هذه الأحكام ليست لها خاصية صورية إطلاقا ، إن ما يعارض الحكم الموجب أو السالب ليس حكما ، والذى لا

يحكم على ما هو موجود ، حكما ثابتا ، فانه ينتهى إلى أن يعلق دائما حكمه أو بمعنى آخر ، ينتهى إلى الشك . ومع هذا فان الذى يشك ، تكون لديه فكرة الحكم الذى يقوم بوضعه . إنه يفكر فيه ، ويصوغه بكل عناصره موضوعا ومحمولاً ورابطة . ولكن شيئا واحداً فقط ينقصه ، هو الحكم بالفعل ، وهذا هو ماهية القضية نفسها ، إنه يسأل ويستفهم ، ولكنه لا يحكم ، إنه لا يجيب لا « بنعم » ولا « بلا » وهما كافيان لنقل الإستفهام إلى حكم . لكن الإستفهام فى حد ذاته ليس حكما . والأحكام الممكنة ليست أحكاما إستفهامية . انهما أكثر من ذلك . إنك تسأل « ماهى الساعة الآن » هذا حكم إستفهامى . وهو فى الحقيقة ليس حكما على الاطلاق . وهو يختلف عن أعتقـد ، أظن ، أن الساعة كذا أو كذا ! أو بمعنى آخر إن هناك إختلافا كبيراً بين أن نتساءل عن شىء ، وليس هذا حكما ، إنه لا يتضمن صدقا أو كذبا ، وبين أن تبحث فيما إذا كان شىء ، صحيحا ، وأن نثبت أنه ممـكن فى شروط معينـة وفى حدود معينة .

ويقرر جوبلو أن الأحكام الممكنة هى معرفة وجهل ، وتأكيد وشك ، فى الآن عينه ، وهى إستفهام وتقرير حكمى . وتختلف عن الحـكم الإستفهامى فى أن فيها « حكما » والفرق بين الضرورة والامكان هو أن الضرورة محمول لحكم ثان هو موضـوع الحكم الأول فهى ، حكم ثابت ، أو حكم يثبت ضرورة الأول ، بينما الامكان هو محمول حكم ثان موضوعه فكرة الحكم الأول ، ولا يمكن للامكان أن يعطى حكما ثابتا .

ويحلل جـوبلو الامكان أبدع تحليل ، ويرى ـ فى إختصار أنه يقبـل درجات وأنواعا ، ويرى أنه موضوعى فى الأشياء ، ولا يرتبط بذاتية الحكم أما مرتبته أو درجته من اليقين فلا نصل إليها إلا بواسطة حكم آخر يقرر

هذا ، وهذا حكم الآخر متايز تماما عن الحكم الأول . وأخيراً إن مرتبة الامكان والاحتمال ومرتبة اليقين متايزة عن درجة الاعتقاد . وهذا يدل على أننا لسنا بصدد خاصية منطقية. إن المنطق يبحث الحكم فى ذاته ،منفصلاعن موضوع الذى يحكم . أما من يتردد فى الحكم ، فهو لا يضعه على الاطلاق. أو أن التردد لا يصل إلى حكم الاطلاق . أو يصل إلى حكم ناقص . ولا يبحث المنطق فى هذا ، وإنما يبحث فى هذاعلم النفس. إن المنطق يقرر أن الحكم « يكون » أو « لا يكون » فاذا تم ، فانه يكون حكما كاملا ، يقرر حقيقة ، تحتمل الصدق أو الكذب .

ويرى جوبلو « أنه لا توجد إذاً جهة للاحكام بل هناك أحكام للجهة، ويقرر أن هذا لا يعنى أن المنطق يهمل بحث الضرورة والإمكان . بل إن لها دورها فى المنطق ، ولكن هذه الضرورة والإمكان لا تتحقق فى المنطق بذاتها ... بل لا بد من حكم ثان يعين حقيقتها[1] .

وأخيراً ... إننا نرى أن جوبلو حل مشكلة الموجهات المعقدة فى المنطق فهو ينكر إطلاقا أن تكون الموجهات تعبيرا بأى صورة كانت عن الخواص الصورية للأحكام . ولكن المنطق يهتم بفكرتى الضرورة والامكان فيها ، وهاتان الفكرتان تتحققان بواسطة حكم ثان ، يقرر إذا كان الحكم ضروريا أو ممكنا .

د - آراء توبكو : أثرت نظرية جوبلو فى منطقى يتابع المنطق الأرسططاليسى متابعة كاملة مثل توبكو . فيقرر أيضا أن القضية الموجهة

---

(١) Goblot : Traité, p.p. 150 - 165

تحتوى حكمين متمايزين ـ القول وموضوعه نسبة محمول إلى موضوع، والجهـة وهى التى تعبر عن جهة الحمل . فاذا قلنا ـ إن من الضرورى أن زيداً حى ـ « من الضرورى أن » هى الجهة « وزيداً حى » هى القول . فينتج من هذا أن كل قضية موجهة تنحل إلى قضيتين بسيطتين الواحـدة تتعلق بالموضوع ، والثانية تتعلق بالجهة ، وهذه الثانية تحمل حكماً على الحكم السابق الذى تعبر عنه القضية الأولى .

نرى من هذا أن نظرية جوبلو قد استقرت فى آخر كتاب عن المنطق الصورى وأنها قبلت كحل لمشكلة الموجهات المعقدة : هل هى بحث منطقى أم لا ؟ هل تعبر عن صورة القضية أو مادتها[١] .

تعيين عدد الموجهات : حـاول مناطقة العصـور الوسطى ـ مسيحيين ومسلمين تعيين عدد الموجهات ، وتختلف قوائمهم اختلافات عرضية . ولكن فى ضوء النظرة الجديدة ، أى باعتبار الموجهات ـ مكونة من حكمين ، جهة وقضية ، أو جهة ومقول ـ يكون لدينا ١٦ نوعا من الموجهات : إن كل جهة يمكن أن تتشكل بأربع صـور ـ الامكان والامتنـاع ، والحـدوث (الاحتمال) والضرورة . وكل جهة يمكن أن تكـون موجبـة أو سالبة ، فيكون لدينا اذاً ثمانيـة ارتباطات والحكم أو المقـول من ناحيته اما أن يكون موجبا وإما أن يكون سالبا وهذا يعطى مع ارتباطات الجهة الثمانية ستة عشر ضربا . وهـذه الأضرب الستة عشر هى الآتيـة مـع ملاحظة أن العلامة + تشير إلى الايجاب والعلامة ـ تشير إلى السلب .

---

(١) Tricot : Traité, p. 186.

A

١ - جهة الإمكان + مقول +
٢ - « الامتناع + « +
٣ - « الاحتمال + « +
٤ - « الضرورة + « +

I

٥ - جهة الإمكان - مقول +
٦ - « الامتناع - « +
٧ - « الاحتمال - « +
٨ - « الضرورة - « +

E

٩ - جهة الإمكان - مقول +
١٠ - « الامتناع - +
١١ - « الاحتمال - « +
١٢ - « الضرورة - « +

U

١٣ - جهة الإمكان - مقول -
١٤ - « الامتناع - « -
١٥ - « الاحتمال - « -
١٦ - « الضرورة - « -

أما معنى الرموز A,I,E,U فهي :

A تعني جهة موجبة ومقولا موجبا E تعني جهة موجبة ومقولا سالبا I تعني جهة سالبا ومقولا موجبا U تعني جهة سالبة ومقولا سالبا .

أما مختلف أنواع أحكام الامكان والاحتمال والامتناع ، فلن نخوض فيها فى هذا الكتاب وقد أوسعتها الكتب العربية القديمة التى بين أيدينا بحثا ، وأما فى الكتب الأوربية ، فخير مرجع لها كتاب Rondelet . ولم تضف الأبحاث الجديدة إلى التراث الأرسطاليسى أو المدرسى شيئا يذكر ، بل كانت كلها فى هذا النطاق .

الفصل الثالث

كم الموضوع

نظرية الأحكام الكلية والأحكام الجزئية من وجهة نظر « كم الموضوع »

سنبحث فى هذا الفصل الأحكام والقضايا من ناحية كم الموضوع وأول ما نلقاه فى هذا البحث هو تقسيم أرسطو. وقد قسم أرسطو القضايا – من هذه الناحية – إلى أربعة أنواع ١ – القضايا الكلية : وهى القضايا التى تنظر فيها إلى الموضوع فى كل ما صدقه ، وهى ذات سور هو كل والمثال المشهور لها – كل إنسان فان . ٢ – القضايا الجزئية : وهى القضايا التى تنظر فيها إلى الموضوع فى بعض ما صدقه وهى ذات سور هو بعض ، ومثالها بعض الناس أذكياء . ٣ – القضايا المهملة : وهى القضايا التى يخلو موضوعها من ناحية الإشارة الى الكمية أى لا سور لها ، ومثالها : الإنسان متحرك . ٤ – القضايا الشخصية : وموضوعها فرد ، ومثالها زيد إنسان .

هذه هى قائمة القضايا الأرسططاليسية من وجهة نظر « كم الموضوع » . ولكن هل القضايا المهملة والقضايا الشخصية هى أقسام قائمة بذاتها أم يمكن ردها إلى القسمين الرئيسين : القضايا الكلية والقضايا الجزئية ؟

أما القضايا المهملة فلا تكون صنفا قائما بذاتها ، وإنما هى تتبع السياق أو تتبع قصد من يتلفظ بها . فاذا قلت مثلا : الإنسان فان ، وأقصد بهذا

المعنى العـام المخلوق الناطق أو الإنسان من حيث هو إنسان ، فهذه القضية أو هذا الحكم كلى لأنه يساوى تمـاما : كل إنسان فان. ولكن إذا قصدنا بالإنسـان فان ، إنسانا واحدا معينا ، فالحكم جزئى. ويرى ماريطان أننا ننظر إلى الموضوع الكلى – كالإنسان مثلا – من حيث هو واحد لا بحسب الوجود الذى له فى الأشياء ولكن [illegible] الوحدة التى له فى العقل ، وهذا ما يجعله يعده القضية التى يستخدم فيها [illegible] جزئية . فلا نأخذ الإنسـان إذاً من حيث هو مفهوم ، له صفات ، و[illegible] لى عدد غير محدود من الأفراد. وهنا يكون الحمل عليه كليا ، بل نأخذه [illegible] ـساره وحدة عقلية ، تعبر عن موضوع جزئى فى قضية جزئية .

أما القضايا الشخصية ، فإن أرسطو والمناطقة التقليديين من بعده، يتفقون على اعتبارها قضية كلية . وذلك أن المحمول يحمل على كل الموضوع، ونحن ننظر إلى الموضوع فى كل ماصدقه فى القضيتين الكلية والشخصية . وكانت وقد وضع الحـكم الشخصى – كنوع ثالث من أنواع الأحكام من ناحية «كم الموضوع» – وافق على هـذا الرد ، لأن الموضوع فى القضية الشخصية وحدة لا تتجزأ ، وحينئذ يكون الحمل على كل هذه الوحدة، فهى إذاً قضية كلية.

غير أن هـذه النظرة التقليدية للقضية الشخصية ليست صحيحة إطلاقا ، فلا يمكن ردها إلى قضية كلية، لأنه لا يتحقق فيها كل خصائص القضية الكلية، ونحن نستطيع إجراء عملية تقابل فى القضية الكلية، فهل نستطيع هذا فى القضية الشخصية ، إن التعريف الـكلاسيكى للتناقض لا يمكن تطبيقه على القضـايا ويلاحظ لاشيليه أن المقدمة الكبرى فى الشكل الأول من القياس لا يمكن أن تكون إلا كلية ، وتستبعد القضية الشخصية استبعاداً تاما .

هـذه الملاحظات لا تمنع مطلقا من اعتبار انقسام القضايا والأحكام من ناحية الكم إلى قسمين كبيرين هما : ١) القضايا الكلية . ٢) القضايا الجزئية والقضايا ـ من ناحية الكم ـ ذات سور وتعود المناطقة التقليديون أن يقرروا أن سور الكلية الموجبة كل ، وما فى معناها والسالبة الكلية ـ لا واحد من ـ أو ـ لاشيء من ـ والجزئية الموجبة ـ بعض ـ ، والسالبة الجزئية ـ ليس بعض ـ وليس كل .

تقسيم لاشيليه للقضايا وتحليله لها : لعل لاشيليه من أدق المناطقة المحدثين بحثا للمنطق الصورى ، وقد وضع فى بحث له عن القضية والقياس .. تصنيفا جديدا للقضايا ، أصليا ومبتدعا فى جزء كبير منه ، ومستندا على مميزات جديدة وأنواع أخرى للقضايا .

١) القضايا الشخصية : وهى التى موضوعها على العموم ، وليس بالضرورة اسم علم ـ ولهذه القضايا صفتان أساسيتان أولها : أن الايجاب مباشر فليس ثمة مكان تتدخل فيه أية فكرة أخرى بين الموضوع والمحمول ، فاذا قلنا : زيد إنسان ، فاننا نقصد بالحمل هنا حمل الإنسانية على زيد هذا . ثانيتها : هذه القضية تعبر عن فعل ، عن شيء واقعى ، عن قيمة محسوسة معينة ، عن ارتباط عرضى .

٢) القضايا الجمعية الكلية : ومثالها ـ كل أفراد الأسرة أذكياء ، فهى إذا مجموعة من القضايا الشخصية ، فاذا رمزنا للاسرة بالحرف (ا) ، كان (ا) يشمل أو يساوى ا + ب + جـ ... الخ ولهذه القضية الخصائص الآتية :

أولا ـ الايجاب هنا غير مباشر فى الظاهر ، لأن بين ا ، ب ، جـ والصفة التى يعبر عنها المحمول ـ أذكياء ـ توجد الفكرة (ا) ، فأفراد الأسرة أذكياء من حيث إنهم أفراد فيهـا . ثانيا ـ القضية تعبر عن فعل ، فلا يوجد بين

صفة المحمول وبين الموضوع أى رباط ضرورى . ثالثا ـ القضية معينة، ذلك لأن كل المجموعة موجودة فى الموضوع .

٣) القضايا الجمعية الجزئية ـ ومثالها : بعض أفراد هذه الأسرة أذكياء أو متعلمون (أولا) الإيجاب هنا مباشر بمعنى موضوعى . (ثانيا) القضية تعبر كذلك عن مجرد واقعة بدون رباط ضرورى أو جوهرى . (ثالثا) إنها غير معينة ، لأننا لانجد إلا عالما واحدا فى المجموعة الكلية لأفراد الأسرة ، بينما الآخرون غير علماء .

٤) القضايا الكلية أو العامة المعينة ومثالها : الإنسان أو كل إنسان فان . وخصائصها هى كما يأتى (ا) الاثبات غير مباشر ، وذلك أن الحمل فيها على عدد غير محدود من الموجودات ، منظورا إليه لا كمجموعة ، ولكن كأفراد غير محصورين . وينتج من هذا معنيان : معنى القانون ـ صفة الإنسان تتضمن صفة الفان ـ ومعنى مادى وافتراضى، إذا كان هذا الموجود إنسانا، فهو فان . فالقضية إذن غير مباشرة ، فلكى نثبت هذه القضية ، لابد من أن تتضمن عددا غير محدود بالقوة من الأقيسة ، لكى نثبت صحتها ، فاثباتها إذاً يأتى بطريق غير مباشر . (ب) ينتج عن هذا أن القضية الكلية هى تعبير عن قانون ، عن رباط ضرورى وأنها تقدم لنا صفة علمية بمعنى الكلمة (ج) هذه القضية معينة ، لأننا ننظر إلى ما تحتويه فى كليته .

٥) القضايا الجزئية أو العامة اللامعينة ـ ومثالها بعض الناس مخلصون . أولا ـ هذه القضية هى مرادفة للقضية الآتية: إن إنسانا ما يمكن أن يكون ـ بشكل ما ـ مخلصا ـ حتى ولو لم أكن أعلم هذا . والاثبات هنا غير مباشر ، ولكن بشكل يختلف عن إثبـــات محمول القضية الكلية ـ فى القضية الكلية

تستخدم صفة الإنسان كحد أوسط بين إنسان ما وبين تصور الفانين وفى القضية الجزئية . الإنسان[1] هو الذى يمكن ويفترض أن توجد فيه صفة الإخلاص مع صفة الانسان . ثانيا ـ القضيه الجزئية تعبر عن قانون وعن فعل فى الآن نفسه . هى تعبر عن قانون ولكن فى صورة سلبية ، فالقضية تعنى أن صفة الإنسان لاتستبعد صفة الاخلاص وهى تعبر عن فعل وواقعة ، وهى تتكون حينئذ من تطابق بحت فى الوجود ممكن ولكنه ليس بالفعل. ثالثا ـ هى قضية غير معينة ـ وذلك لأن الموضوع هو جزء غير معين كمجموعة .

هذا هو مذهب لاشيليه ، لاشك أن فيه طرافة وإبداعا ، غير أننا إذا طبقنا المنطق الكلاسيكى على تقسيمات القضايا عنده ،لوصلنا إلى النتائج الآتية : ١) القضايا الكلية والشخصية والجمعية الكلية : هى القضـــايا الكلية فى المنطق الكلاسيكى . ٢) القضايا الجزئية والجمعية الجزئية : تكون صنف الجزئيات .

غير أن لاشيليه لم يقبل هذه الردود. والسبب الهام لعدم قبوله إياها،هو أنه يعتقد أن القضية الشخصية لا يمكن ردها للقضية الكلية،الدور الذى تقوم به القضية الكلية كمقدمة كلية فى الشكل الأول للقياس. والأمر كذلك فيما يخص القضايا الجمعية الكلية .

غير أن تصنيف لاشيليه ـ بالرغم من طرافته وعمقه ـ لا يخلو من مآخذ. فهو أولا نظر للقضية فى مادتها أكثر منها فى صورتها،ونحن هنا بصدد الخواص الصورية للقضايا . وثانيا إن القضايا الجزئية ، ليست قضايا جمعية حقيقية ، حيث إن الموضوع لاينظر إليه فيها من ناحية جمعية[2] .

---

(١) Lachelier : Etude sur le syllogisme p. 46

(٢) Tricot : Traité p. 115 — 117

تحليل جوبلو لنظرية الحكم: يرى جوبلو أن الحكم يكون كليا إذا حملنا المحمول إما إيجابا وإما سلبا على كل ماصدق الموضوع ، وجزئيا إذا كان جزءا غير معين من ما صدق الموضوع . والموضوع نفسه قد يكون شخصيا أو جمعيا أو عاما ، وذلك إذا كان يشير على التوالى إما إلى فرد واحد بذاته ، أو إلى مجموعة محدودة من الأفراد، أو إلى صنف أو نوع غير محدودين. وإذا كان الموضوع شخصيا ، لايكون الحكم إلا كليا. ويستخلص جوبلو من هذا «أننا نسمى كمية الأحكام الخاصية التى تجعلها إما كلية وإما جزئية. ونسمى ماصدق الأحكام الخاصية التى تجعلها إما شخصية أو جمعية عامة . والماصدق ليس خاصية صورية بحتة تماما كالحكم ، حيث إنه يستند على طبيعة الموضوع، ولايتوافق مع الكم ، لأن كل حكم شخصى هو كلى ، وأن كل حكم جزئى له موضوع جمعى أو عام » .

وللحدود الجمعية دور هام مختلف تقوم به فى القضايا. وقد يكون لمجموعة محدودة من الموضوعات ــ كمجموعة ــ من الصفات ما لا يكون لمجموعة الأفراد التى يدخلون فى هذه المجموعة . فالمجموعة هنا كلها تعتبر موضوعا واحدا ولايهم اطلاقا أن تكون هذه المجموعة مفـــردة «المجلس البلدى » أو جمعا «أعضاء المجالس البلدية» . وأما ماله أكبر الأهمية ، هو أن مايثبت أو ينفى ، إنما يتعلق بالمجموعة لا بالأفراد ، فاذا قلنا مثلا أعضاء المجالس البلدية ناقشت بالأمس هذه المسألة ، فنحن نصل إلى حكم جزئى ، وهذا على عكس ماقلنا « إن أعضاء المجالس البلدية اقترعوا على مسألة من المسائل » إن هـذا فعل مجلس بلدى نأخذه ككل غير منقسم ، أى نأخذه كوحدة .

ويلاحظ جوبلو أيضا أن حدا ما ــ قد يكون جمعيا فى استعماله العادى ــ

ممكن أن يكون عاما بالعرض ، إذا استعملناه بدون النظر إلى المجموعة المتناهية من الموضوعات التى ينطبق عليها ، وإنما إذا نظرنا إلى الصفة المشتركة بين هذه الموضوعات فقط . فمثلا إذا قلنا إن أعضاء المجالس البلدية شخصيات ذات تأثير فى البلدة . فهذا الحكم عام إذا أردنا أن نقول إنه يرتبط بصفة عضو مجلس بلدى ، بصفة تعنى أن له تأثيرا أو سلطة أدبية معينة ، وهذا الحكم جمعى ، إذا قررنا أن كل واحد من الأفراد الذين هم أعضاء فى المجالس البلدية ، وهو فى الوقت عينه شخصية ذات نفوذ .

ولجوبلو تفريق ممتاز بين الحكم الجمعى والحكم العام ، ان الحكم الجمعى يستند على الأحكام الشخصية التى يجمعها . إن المحمول قد يثبت أو ينفى على كل المجموعة ، لأنه أثبت أو سلب من قبل على كل الموضوعات الفردية . وهذا هو الاستقراء الصورى ، والاستقراء الصورى ليس إلا إحصاء جمعيا لقضايا شخصية . ومن الممكن أن نصل إلى الحكم الجمعى بواسطة قياس ، وهذا القياس لا يعلمنا شيئا جديدا ، لأنه لكى نصل إلى حكم جمعى مثبت أو مؤكد ، ينبغى أن تكون كل الأحكام الشخصية التى يتضمنها الحكم الجمعى مثبتة أو متضمنة لليقين والثبات المتضمن فى الحكم الجمعى . أما الحكم الكلى فليس احصاءاً شاملا قائما على استقراء تام للقضايا الشخصية ، وإنما يقوم على فكرة التعميم . فالمحمول هنا قد يثبت أو يسلب عن كل من الموضوعات الفردية ، لأنه أثبت أو سلب من الجنس . فاذا استخرجنا أى حكم شخصى من الاحكام الكلية بواسطة القياس ، فنحن نصل إلى شىء جديد ، قد لا يكون مستخدما بالضرورة فى الحكم الكلى كحكم كلى .

فالاستقراء الصورى أو الأرسطاليسى يعطى أحكاما كلية ، قد تكون

مقدمات كبرى فى أقيسة من الشكل الأول والثانى ، أقيسة ظاهرة فقط ، لا تستخدم إلا لكى تجد فى المقدمات الكبرى التى تحتويها أحكاما معروفة من قبل . بينما الاستقراء الباكونى والاستدلال عامة يمدنا بأحكام عامة ، هى مقدمات لأقيسة حقيقية. وهذه الأقيسة إذا لم تكن هى بذاتها برهنة استدلالية، فهى عنصر ضرورى لكل برهنة استدلالية [1] .

---

(1) Goblot - Traité, p.p. 176 - 178

الفصل الرابع
كيف الأحكام

نظرية الأحكام الموجبة والأحكام السالبة من وجهة نظر كيف الرابطة

كل حكم يجب أن يكون - عند أرسطو - إما وضع اثبات وإما وضع نفى لشىء ما ، وينشأ صدق الحكم أو كذبه من هذه الصفة للقضية . وقد تعود أن يشار فى المنطق الكلاسيكى إلى القضايا الموجبة بالرمزين A إذا كانت كلية و I إذا كانت جزئية ، وإلى القضايا السالبه بالرمزين E إذا كانت كلية و O إذا كانت جزئية .

١ - نظرية لاشيلييه فى القضايا الموجبة والسالبة :

وضع لاشيلييه آراء عميقة عن أهمية العلاقات المتبادلة بين القضايا الموجبة والقضايا السالبة ، سنعرض لها فى إيجاز .

يرى لاشيلييه أن القضية السالبة هى النفى البسيط للقضية الموجبة المتطابقة معها . فمثلا إذا قلنا زيد كريم ، فان القضية السالبة هى زيد ليس بكريم ، هذا النوع من السلب يسميه لاشيلييه بحقائق الفعل . فالقضية الموجبة ترمى إلى التعبير عن حقيقة فعلية ، بينما القضية السالبة هى مجرد نقيض لها . وعلى هذا لا يكون للقضية السالبة أية قيمة خاصة .

غير أن لاشيلييه يرى أن للقضايا السالبة قيمة بذاتها ، وأنها تعبر عن حقيقة ، كما تعبر أية قضية موجبة ، فالقضايا الكلية تعبر عن حقائق عامة ،

لها صيغة القانون ، أو هى قانون عام يعبر عن حقيقة كلية . والسالبة كالموجبة فى هذا . فسواء إذا قلنا : كل إنسان فان أو لا واحد من الناس بخالد - كل منها تعبر عن قانون مطرد ، وليس ثمة فرق بين الاثنين .

فاذا إنتقلنا إلى القضية الجزئية الموجبة ، فيرى لاشيلييه أنها تدلى بمعنى سالب ، كأية قضية سالبة . فاذا أردنا أن نعبر عن نقض الكلية السالبة التى ذكرناها ، فنقول بعض الناس خالدون ، فاننا فى الحقيقة نضع سلباً ، أى ننقض القانون العام الذى قررته القضية الكلية السالبة بحكم جزئى .

ويلخص لاشيلييه فكرته هذه فيما يأتى : إذ كنا بصدد قضايا لا نريد أن نعطيها غير حقائق فعلية ، أو لا نريد أن نجعلها تعبر إلا عن حقائق فعلية ، فى هذه الحالة تكون القضايا الصادقة هى الموجبة فقط . ولا تكون السالبة إلا سلبا للموجبة : وأما إذا كنا بصدد قضايا كلية وجزئية ، منظورا إليها من ناحية أنها تعبر عن قانون عام ، فان القضايا الكلية يكون لها قيمة سالبة - حتى فى صورتها الموجبة .

وأخيرا يلاحظ لاشيلييه أن قضية ما لا يجب أن تنفصل عن القياس التى تكون جزءا منه ، و أن قيمتها الموجبة أو السالبة تستند على علاقة القضية بالمقدمة الكبرى تبعا لضرورات البرهنة .

إن نظرية لاشيلييه هى تحليل رائع لفكرة الإيجاب والسلب وترددهما فى القضايا الكلية والجزئية . فمما لا شك فيه أن الكلية السالبة تعبر عن قانون عام ، كما تعبر الموجبة . ولكن هل القضايا الجزئية الموجبة هى سالبة أو تعبر عن سلب ؟ أو هى دائما نقض أو تضاد لكلية سالبة : إذا قلنا - بعض الناس

معلمون ، هل هي نقيض أو ضد الكلية السالبة : لا واحد من الناس يتعلم؟ أو هي نقيض أو ضد الكلية الموجبة : كل الناس متعلمون أو كل الناس جاهلون؟ وثمة إشكال آخر: هل نحن نبدأ بالقانون العام ، كل الناس متعلمون . أو « لا واحد من الناس يتعلم » ثم نحاول تحقيق جزئيات ماقيل . أو بمعنى آخر ، هل نحن نرى ما يتضمنه من أحكام جزئية ، أم نحن نبدأ بالأحكام الجزئية فنصل إلى أن بعض الناس متعلمون ، ثم نحاول تعميم هذا الحكم على الناس جميعاً إذ رأينا ، بإحصاء شامل ، أن البعض من الناس متعلم ، والبعض الآخر كذلك ، حتى نصل إلى أن هذه الأبعاض التي تكون الكل ، ينطبق عليها جميعاً محمول واحد ، فنصل إلى الحكم الكلى العام . فإن معنى هذا أننا سندخل إما في أبحاث سيكلوجية ، وإما في أبحاث تجريبية . الأولى لا تعنينا في بحثنا في المنطق ، والثانية تقودنا إلى البحث في مادة القضية . وفي الحق إن بحث لاشيليه ، إنما هو بحث في مادة القضية ، وليس على الإطلاق بحثاً في خواصها الصورية . وقد أخطأ في هذا ، في هذه الناحية ، ناحية الكيفية في الأحكام ، كما أخطأ نفس الخطأ ، في ناحية الكمية في الأحكام ، بحث كلتا الناحيتين من وجهة مادية .

قيمة المحمول في القضايا الموجبة والقضايا السالبة : وقد وضع المنطق الكلاسيكي مبدأين يقومان بدور هام في نظرية القضية عامة وفي نظرية العكس المستوى . أما المبدأ الأول هو : يكون المحمول جزئياً في كل قضية موجبة . أي أن المحمول يحمل فقط على جزء من ما صدقه هو فمثلاً إذا قلنا : كل إنسان فان ، فإن معنى القضية أن كل إنسان من بعض الفانين . فالنوع الإنسان يندرج مع غيره من أنواع تحت جنس عام هو « الفان » أما المبدأ الثاني فهو : في كل

سالبة ، يكون المحمول كليا ، فمثلا إذا قلنا : لا واحد من الناس بخالد. فاننا استبعدنا الانسان كلية من جنس الخالدين . فحملنا « خالدا » بالنفى نفيا كاملا عن كل إنسان .

٣ ـ نظريات رونفييه ودى مورجان وبرجسون :

رأينا أن لاشيلييه لم يعط للقضايا الموجبة أو السالبة إلا قيمة نسبية. فكل قضية موجبة فى رأيه يمكن أن تكون سالبة . والعكس صحيح أيضا ، ومع ذلك فانه لم ينكر تميز أرسطو بين القضايا الموجبة والسالبة . ولكن بعض المناطقة أنكر وجود قضايا سالبة. وأهم هؤلاء المناطقة رونفييه ودى مورجان وبرجسون فى العصور الحديثة . ولا نجد فى العصور القديمة والوسطى سوى محاولة نادرة للسهروردى يعيد فيها جميع أنواع القضايا إلى قضية واحدة هى القضية الكلية الموجبة الضرورية ويسميها بالبتاتة.(١)

أما رونفييه فانه يرى أن القضية السالبة ـ فى أية صورة ـ كانت تساوى دائما قضية موجبة . فنحن نستطيع أن نعبر عن القضيتين لا واحد من الناس بسعيد أو بعض الناس غير عادلين بالقضيتين كل إنسان شقى أو بعض الناس ظالمون ، فمن هذا يستنتج أن القضية السالبة ترد إلى موجبة وتتكون بواسطة نفس العناصر : الشىء الوحيد المختلف هو أن المحمول أو الصفة بدلا من أن تكون محدودة كجنس بحد معين ، تتحدد بمجموعة شىء آخر غير هذا الحد المعين .

ويرى دى مورجان ـ كما رأينا من قبل ـ أنه لا توجد علاقة إلا بين أسماء

---

(١) السهروردي : حكمة الاشراق ص ٧١ ـ ٧٦

ولا توجد إطلاقا علاقة بين أفكار . واستنتج دى مورجان من هـذا أن كل القضايا موجبة. فاذا كانت السوالب هى فقط أعراضا لغوية أو تعبيرات لغوية بسيطة، أمكن إذا التعبير عنها فى ألفاظ موجبة . فكل اسم سالب يعبر عنه باسم موجب ، ولا محل إطلاقا لوجود قضايا سالبة .

أما برجسون فقد عرض للأحكام السالبة وقيمتها فى كتابه «التطور المبدع» وهو بصدد تحليل بارع «لفكرة العدم» فرد الأحكام السالبة إلى أحكام موجبة، وأنكر وجود تصورات سالبة فى العقل. يقول «إن السلب هو إثبات من الدرجة الثانية ، إن القضية الموجبة تعبر عن حكم يحمل على شىء ، بينا القضية السالبة تحمل على حكم » أى هى تثبت حكما ، حمل صفة بالإيجاب على موضوع فاذا قلت « هذه اللوحة ليست بيضاء » ، فلا أريد أن أعبر عن حكم على اللوحة يقرر بأنها ليست بيضاء . أنا لا أدرك العدم أو لا أدرك غياب فكرة ، وإنما أنا أحكم على حكم يقرر أن اللوحة بيضاء . وعلاوة على هذا يدخل فى كل حكم سالب عنصر إجتماعى، يتجاوز المنطق والفكر من حيث هما منطق وفكر: فللسلب إذاً ماهية إجتماعية وتربوية ، وذلك لأن عمله هو أن يجيب على حكم إما ملفوظا وإما بالقوة عند شخص آخر. فليس للحكم السالب إذن من حيث هو سلب أية قيمة منطقية فى ذاته ، وهو لا يكون إلا نصف فعل عقلى، بينا يترك النصف الآخر غير معين ، فعلى الشخص الآخر الذى يوجه الحكم إليه، أن يعين هذا النصف الآخر غير المعين ، فالحكم السالب إذاً لا قيمة له فعلية .

وينتهى برجسون الى القول بأنه لا توجد أحكام سالبة ولا أفكار سالبة وليس فى العقل لا وجود لغير الموجود ويستخرج برجسون نتائج ميتافيزيقية من تحليله وعلى الخصوص النتيجة التى تقول : إن العدم هو فكرة مزعومة لا وجود لها .

٣ - نقد نظريات روتنبيه ودى مورجان وبرجسون :

يرى تريكو أنه يجب الاحتفاظ بالتقسيم الكلاسيكي للقضايا من ناحية الكيفية. للأسباب الآتية:

إن النظريات الثلاث وخاصة نظرية برجسون هي نظريات سيكلوجية أكثر من أن تكون منطقية. إنها تبحث في مادة القضايا فقط لا في صورتها. ويلاحظ ملاحظة في غاية الأهمية : وهي أنه حتى إذا كانت هذه النظريات ذات صبغة منطقية، فان رد القضايا السالبة إلى الموجبة إنما هو تلاعب لفظي أو هو تبسيط لفظي ظاهر. وقد تنبه جون استيورات مل إلى هذا من قبل، ورأى أن هذا الرد هو أمر لغوى. وأن التمييز الرئيسي هو بين واقعة ولا وجود هذه الواقعة، بين رؤية شيء وعدم رؤيته، بين قيصر ميت وقيصر غير ميت ، إنه تمييز حقيقي، ويعمل على الوقائع » .

وليس من الدقة أن يقول برجسون إن الحكم السالب هو حكم تربوى واجتماعي . وقد عبر جوبلو عن هذا في صورة أدق حين قال « إذا قلنا إن الحكم السالب جدلى وخطابي ، فان الصفة تنطبق على الأحكام الموجبة أيضا فهى أحيانا جدلية وخطابية أو تربوية واجتماعية . إن الموجبة أو السالبة تستخدم إما بالقوة وإما بالفعل لنقض حقيقة ما ، فكل منهما تستخدم فيما تستخدم فيه الأخرى . ويقرر جوبلو أن كل حكم موجب أو سالب يتضمن رفض حكم مناقض»(١)

---

(١) Tricot ; Traité, pp. 118-123

٤ ـ الأحكام اللامحدودة :

يوجد بجانب الأحكام الموجبة والأحكام السالبة نوع ثالث من الأحكام يسمى بالأحكام اللامحدودة، والسلب فيه لا يكون سلبا للرابطة، ولكن المحمول فنقول مثلا : النفس هي غير فانية. وقد كان أرسطو أول من تنبه إلى وجود أسماء غير محدودة ، ويبدو أنه قبل أيضا وجود قضايا غير محدودة، لأن أداة النفي يمكن أن تلحق إما بالرابطة وإما بالمحمول. ولكن كان أول من وضعها بوضوح في قائمة مقولاته المشهورة ، واعتبرها قسما قائما بذاته . وقد لوحظ أن هذه الأحكام لا تعني على الإطلاق المنطق الصوري ، بل أدخلت في مباحث المنطق المتسامي أو هي منه . ويوافق كانت نفسه بقية المناطقة في أنه يجب اخراجها من مجال المنطق الصوري البحت .

ويرى هاملان أنه لامكان لها في المنطق الصوري ، لأنها تجهل معنى النفي وذلك حين تحمل السلب على حد، وتهمل حمله على الرابطة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن من الواضح أن اثبات صفة منفية (ا هي لا ب) يوازي سلب صفة موجبة (ا ليست ب) فالفرق إذاً هو صناعة لفظية ، أمر لغوي، يستند على خصائص لغوية تبيح استخدام كلمات سالبة هي تعبير في الحقيقة عن أفكار موجبة .

أما جوبلو ، فيرى أن الأحكام اللامحدودة هي أيضا من مباحث المنطق المتسامي وأن حل هذه المسألة يقوم على أساس النظر في المحمول، هل هو تصور موجب أو سالب، فاذا كان سالبا وكانت الرابطة موجبة ، سمي الحكم لامحدوداً، ووصلنا إلى هذا القسم الثالث. ونحن نرى في إستعمالنا العادي للغة كثيراً من المحمولات تحمل نفيا أو عدما أو تحديداً : إنها إما سالبة وإما

تحمل معنى السلب . ومما لاشك فيه أنه من الممكن أن نعدل السلب إلى الرابطة أو إلى الفعل . ولكن مما لا شك فيه أننا نجد فى اللغة كثيراً من استعمالات الألفاظ المحدودة والقضايا المحدودة . وقد نتج عن قبول القضايا أو الأحكام اللامحدودة أربعة أنواع من الأحكام :

١ ـ حكم موجب ذو محمول موجب ا هى ا .
٢ ـ حكم سالب ذو محمول موجب ا ليست هى ب .
٣ ـ حكم موجب ذو محمول سالب ا هى لا ا .
٤ ـ حكم سالب ذو محمول سالب ا ليست ب .

يرى جوبلو أن هناك إذاً أربعة أنواع من القضايا فى باب الكيفية لا ثلاثة، بل قد يكون أكثر .

ويرى جوبلو أن القضايا من النوع الرابع كثيرة الإستعمال . ويعطى مثالا على هذا النوع المثالين الآتيين : هذه المسألة ليست بغير ذات أهمية ، وهذه الحادثة ليس من المستحيل أن تحدث ، فى هذين المثالين نجد صورة القضية ا ليست لا ب متحققة . وهذه القضية هى إثبات فى صورة اعتراض ضد اعتراض ضد اثبات . ويلاحظ أن قائمة القضايا التى تشير اليها هذه القضية غير محدودة . وكذلك إذا قلنا ـ هذه اللغة ليست خالية من عدم المجاملة ، فان نفس الصور لا تتحقق فيها ومن الواضح أن القضية الثالثة لا تختلف إلا فى صورتها اللفظية عن القضية الثانية : إنها تعبران عن نفس الحكم . والخلاف أيضا لفظى بين القضيتين الأولى والرابعة ولكن هذا الخلاف يتضح فى اللغات الأجنبية أكثر، حيث يوجد فيها زوجان من الصفات يحملان من السهولة بمكان صوغ الحكم الواحد نفسه إما بقضية موجبة وإما بقضية سالبة . فمن هذه الأمثلة Egal-Inegal

(متساوى وغير متساوى) أو Mortel, Immortel (فان وخالد) Juste, Injuste (عادل وغير عادل) وقد يكون أحد هذين التعبيرين أكثر وضوحا وأكثر استعمالا من الآخر .

يستنتج جوبلو أن المسألة لفظية ، وأن القضية الثالثة تعود إلى الثانية ، والرابعة إلى الأولى . فليس ثمة إذاً إلا نوعان من القضايا أو من الأحكام ، الحكم الموجب والحكم السالب . الأول هو إثبات صفة موجبة ، والثانى هو نفى صفة موجبة ، ولا حاجة على الإطلاق إلى افتراض وجود نوع ثالث من الأحكام ، هو الأحكام اللامحدودة ، إنها فقط نتاج تحليل لغوى لفظى غير منطقى [1] .

---

(1) Goblot - Traité p. 182

الفصل السادس

نظرية كم المحمول

الأحكام منظوراً اليها من وجهة نظر كم الموضوع وكيف الرابطة وكم المحمول

أقام المنطق الكلاسيكى تقسيم القضايا التقليدى الى المحصورات الأربع على أساس النظرة إلى كم الموضوع ، وأهمل النظرة إلى كم المحمول ولكن المنطقى الانجليزى هاملتون تقدم بنظرية فى كم المحمول ، حاول بها - فيما يظن - أن يلاقى نقصا فى الأحكام والقضايا التقليدية، وسنعرض لهذه النظرية وما وجه إليها من إنتقادات .

حاول «هاملتون» - متابعا «كانت» أن يعرف المنطق أو التحليل الجديد كعلم صورى بحت، مجرداً من كل تجربة، وقائما فقط بقوانين الفكر الضرورية بدون أن يستمد شيئا من الحدس أو المعرفة المباشرة. فليس للتحليل الجديد من موضوع سوى قوانين الفكر، ولكن قوانين الفكر كلها، سواء أكانت مصرحة أو متضمنة، تدخل فى موضوع المنطق. ولهذا السبب - ومتابعا لجورج بنتام - ومتفقا مع طومسون، ودى مورجان، حاول هاملتون أن يرفع المنطق الارسطاطاليسى إلى درجة من الكمال، وذلك بتخليصه من العناصر المختفية أو المطوية التى تحتويها القضية والقياس وقد خصص معظم جهده العقلى لتحليل القضية ، فاسترعى نظره أن المنطق الكلاسيكى أهمل النظرة إلى كم المحمول. والسبب فى هذا عنده

هاملتون ـ أننا نقيم فى الواقع نظرية التصور على أساس المفهوم ، وإذا فعلنا هذا أهملنا النظرة إلى كم المحمول، إذا كونا القضية أو الحكم من هذه التصورات. ولكن هل يمكننا إهمال النظرة إلى كم المحمول إذ قلنا مثلا : الإنسان ـ من بين الحيوانات ـ هو وحده الناطق ـ هل نستطيع أن نستبعد استبعادا أوليا من تحليلنا ، كم المحمول ؟ إنه من ناحية المبدأ ، وفى جميع الأحوال بلا استثناء نحن نأخذ فى اعتبارنا كم المحمول ، وإن كان يحدث هذا ضمنا لا تصريحا، كما أننا نفكر من ناحية الما صدق ، كما نفكر من ناحية المفهوم تماما إذا حملنا محمولا على موضوع . أليس يعنى هـذا أننا نفكر فى الموضوع ونضعه تحت فكرة عامة معينة ؟ وذلك لأن التصور هو صفة عامة لمجموعة من الأفـراد ، فمفهوم الكثرة أو التصنيف الما صدقى متضمن ـ من حيث المبدأ فى كل حكم، فاذا حللنا أية قضية ، فانه يجب أن نعلم إلى أى صنف من الاصناف ، أو إلى أى جزء من هذا الصنف ، ينتمى الموضوع . وينتج عن هذا إقامة مساواة حقيقية رياضية بين كمية المحمول وكمية الموضوع ، وفى هذه يكون حدا القضية مطردين، فتصير القضية المدرسية الموجبة معادلة تحل فيها علامة المساواة = مكان الرابطة أما القضية السالبة فتعبر ـ على العكس ـ عن امتناع أو استحالة وضع القضية فى هذه المعادلة، يرى هاملتون أننا نوضح الغموض الذى يحيط بشىء متضمن فى أساس القضايا، وعمل المنطق هو أن يصرح بما هو متضمن فى العقل.

ينتج من هذه النظرة الجديدة تغييرات عامة فى التقسيم التقليدى للقضايا حيث أن هذا التقسيم لا يعتبر غير «كم» الموضوع و « كيفية » الرابطة فتنتج عن هذا أربعة أنواع من القضايا . أما إذا اضفنا كم المحمول ، فاننا نتوصل إلى ثمانية أنواع منها وهذه هى الأنواع الثمانية ـ مع أمثلة هاملتون نفسه ،

والرموز التى وضعها طومسون .

١ ـ موجبات الكل الكليات Les Toto totales attirmatives

ومثالها : كل مثلث هو كل شكل هندسى له ثلاثة أضلاع . ويرمز لهذه القضايا بالرمز U

٢ ـ سالبات الكل الكليات Les Toto totales négatives

ومثالها : لا واحد من المثلثات هو أى مربع . ويرمز لهذه للقضايا بالرمز E

٣ ـ موجبات الكل الجزئيات Les Toto partielles affirmatives

ومثالها : كل مثلث هو بعض الأشكال الهندسية . ويرمز لها بالرمز A

٤ ـ سالبات الكل الجزئيات Les Toto partielles négatives

ومثالها . لا واحد من المثلث هو بعض الأشكال الهندسية ذات الاضلاع المتساوية ويرمز اليها بـ n

٥ ـ موجبات الجزء الكليات Les parti totales affirmatives

ومثالها : بعض الأشكال الهندسية هى كل المثلث ، ويرمز اليها بالحرف Y

٦ ـ سالبات الجزء الكليات Les parti totales nègatives

ومثالها : بعض الأشكال الهندسية ذات الاضلاع المتساوية ليست هى أى مثلث ويرمز اليها بالحرف O

٧ ـ موجبات الجزء الجزئيات Les parti partielles affirmatives

ومثالها : بعض الأشكال الهندسية ذات الأضلاع المتساوية هى بعض المثلثات ويرمز اليها بالحرف I

٨ ـ سالبات الجزء الجزئيات Les parti partelles negatives

ومثالها : بعض المثلثات ليست بعض الأشكال الهندسية ذات الأضلاع

المساوية ويرمز إليها بالرمز (٠) . ويلاحظ أن طومسون وسبالدنج لم يقبلا سالبات الكل الجزئيات ولاسالبات الجزء الجزئيات مع موافقتها لهاملتون في تصوره للقضايا الأخرى . ويلاحظ أن هذه النظرية تستدعي تغييرات عميقة في نظرية القياس الكلاسيكي .

نقد نظرية هاملتون

ينقد تريكو نظرية هاملتون – في فرضها العام – أن من مجال المنطق أن يبين ويوضح ماهو متضمن في العقل . إن هذه العملية تدخل في نطاق علم النفس ولا يعنى بها المنطق البحت . إن المنطق من حيث هو منطق لا يبحث فيما هو متضمن في بنية العملية العقلية ، وليس من فائدة تذكر أن نخلط ما هو سيكلوجي بما هو منطقي .

أما من ناحية كم المحمول ، فليس فيها ثمة أبداع جديد أو أصالة جديدة . إن الاعتراضات التي أثارها هاملتون عن عدم كفاية منطق أرسطو ليست جديدة على الإطلاق . إن أرسطو نفسه تنبه اليها . ثم علق عليها أمونيوس وبويس والبرت الكبير ، ثم هاجمها القديس توما الاكويني بعد ذلك .

ومما لاشك فيه أن نقطة البدء في نظرية «كم» المحمول ليس متهافتا على الإطلاق . إن هاملتون لم يفعل أكثر من أنه غلا في الأخذ بالجانب الماصدقي للمنطق الكلاسيكي متأثرا في هذا بالمدرسيين في عصر الانحطاط . وللماصدق أهميته في المنطق ، وله مكانه المشروع ، ولكن بعد المفهوم . إن من الخطأ فهم المنطق – كما يفهمه هاملان ورودييه – قائما على المفهوم فقط ، ولكن من الخطأ أيضا أن يفهم – قائما على الماصدق فقط[1] .

---

(1) Tricot : Traité, p. p. 126. 130,

ويرى جوبلو أن نظرية كم المحمول موجودة من قبل في المنطق الكلاسيكي، فليس من الصحيح إذاً أن هاملتون قلب النظرية التقليدية تماما حين أعطى للماصدق مكانا لم يكن له من قبل. إنه على العكس حاول أن ينقل المنطق إلى ميكانيكية بحتة سادت عصور الانحطاط المدرسي، ميكانيكية ضحت بمضمون التصورات وأرجعت المنطق إلى قوالب لغوية طاني العقل الانساني منها الكثير، مضحية بالعلاقات المنطقية التي هي أساس الاستدلالات والبرهنة — وأخيرا نلاحظ أن أهم ما يعنينا في فكره ما هي العناصر التي منها — تكون مفهومه. أما أن ننظر فقط إلى الماصدق في ذاته، في الحالة المجردة له، فلا نصل إلى إدراك كامل. وإذا ما أهمل الماصدق الاستناد إلى مفهوم سابق، فلا يكون الماصدق ماصدقا إذاً أو فردا لصنف على الإطلاق[1].

ويلاحظ أيضا أن تصنيف هاملتون للموجبات إنما يقوم على اضطراب وعدم دقة، إن من المعروف أن المحمول يكون — دائما جزئيا في نظرية العكس المستوى، أي أنه ينظر اليه في جزء من ماصدقه. فاذا قلنا: الانسان فان معناها أن الانسان هو من بعض الفانين. فليس للمحمول اطلاقا ماصدق كلي، يسمح باطراده مع الموضوع، ويسمح باستبدال الرابطة المنطقية بعلامة المساواة الرياضية. يرفض هاملتون هذا المبدأ، ولا يتردد في أن يعطي ماصدقا كليا لمحمول قضاياه الموجبة U. A. Y. I وفي الحقيقة إن ثمة اضطرابا وغموضا حدث في فكره — نتج عن نظرته في طبيعة علاقات الماصدق في القضايا المنعكسة. ولنأخذ المثال الآتي من القضية الموجبة الكل الكلية U. كل مثلث هو كل شيء هندسي ذو أضلاع ثلاثة. يرى هاملتون أن المحمول

---

(1) Goblot - Traité, p. p. 178 - 180

يتعلق تعلقا كاملا بالموضوع وأنه مطرد معه ، لأنه لا يوجد خارجا عن «كل مثلث » كل شكل هندسى ذو ثلاثة أضلاع ولكن هاملتون لا يدرك أننا هنا بصدد إيجاب جديد ، يعبر عنه فى قضية جديدة ، القضية المعكوسة التى تقول : كل الأشكال الهندسية ذات الثلاثة أضلاع هى كلها مثلثات . هذه القضية تجيب عن شىء جديد ، لم يوضع أولا . ومعنى هذا أن القضية الموجبة الكل الكلية U تنحل إلى قضيتين تجيب كل منها عن شيئين مختلفين هما :

١ ـ كل مثلث هو شكل له ثلاث أضلاع .

٢ ـ كل شكل هندسى له ثلاث أضلاع هو مثلث . ومن المهم أن نلاحظ أنه فى أية قضية من هاتين القضيتين يؤخذ المحمول جزئيا .

وأول من تنبه إلى هذه الحقيقة من رجال العصور الوسطى هو الفيلسوف اليهودى ليفى بن جرسن Levi Ben Gerson وفى العصور الحديثة جون استيوارت مل .

ويقرر تريكو ـ نتيجة للتحليل الرابع للقضية الموجبة الكلية U وأنها تنحل إلى قضيتين ، أنها قضية غير مشروعة أى لا محل لها ، وكذلك القضية الموجبة الجزء الكلية Y وزيادة على ذلك ، أن المحمول ـ فى هذه القضايا يحمل أو يصف موضوعات كليا ، وينقل وينشر على الأفراد المتضمنين فى هذا الموضوع ، فاذا حمل المحمول حملا كليا، فانه سينطبق أيضا ـ إنطباقا كليا، على كل فرد، وهذا خلف ، لأنه من المستحيل أن نقول : بعض المثلث هو كل شكل هندسى ذو ثلاثة أضلاع .

أما القضايا الموجبة الكل A . والقضايا الموجبة الجزء الجزئية I ...

حيث يحمل المحمول حملا جزئيا ، فلا يوجه إليها هذا الإعتراض ، لأن هذه القضايا تخضع للقواعد الكلاسيكية . ومع ذلك فليس ثمة فائدة على الإطلاق من أن نصرح فيها بكم المحمول .

أما إذا إنتقلنا إلى القضايا السالبة فإن تصنيف هاملتون مرفوض أيضا حيث أنه يضاد المبدأ الذى يقرر أن المحمول هنا مستغرق ، أى ننظر إليه فى كل ماصدقه فاذا قلنا الإنسان ليس بطائر معناه أن الإنسان ليس من أى نوع من الطيور. فالمحمول إذاً ليس ماصدقا جزئيا يسمح باطراده مع الموضوع، ولا يسمح أيضا بوضع علامة المساواة = مكان الرابطة. إن هاملتون ينكر هذا المبدأ فى قضاياه الأربعة السالبة . ثم إن برهنته تستند على التباس تنبه إليه استيوارت مل ، ودى مورجان وهذا الإلتباس يأخذ أيضا من طبيعة علاقات الماصدق فى القضايا المنعكسة. فمثلا القضية السالبة الكلية الجزئية: كل مثلث ليس بعض الأشكال الهندسية عكسها بعض الأشكال الهندسية ليس مثلثا. يقررها ملتون أن المحمول « بعض الأشكال الهندسية » يحمل فى جزئيته . وهذا خطأ ، إنه كلى. ويبدو أن هاملتون يتلاعب باللفظ « بعض » بعض تعنى عددا ما غير معين ؛ فاذا أخذناها فى هذا المعنى، فانها تخصص بالتأكيد المحمول ، ولكن حينئذ تعنى القضية الموضوعة « كل مثلث ليس عددا ما من الشكل الهندسى » ليس حتى واحدا ، أو إذا فضلنا أن نصوغها كالآتى: كل مثلث ليس كل الأشكال الهندسية . وليس هذا بالتأكيد المعنى الذى أراد هاملتون أن يعطيه لقضيته وقد تعنى « بعض » نوعا ما معينا . فى حالة المثال الذى اخترناه تكون هذه أو تلك الأنواع « الهندسية » حداً كليا (أو شخصيا) مأخوذاً فى كل ماصدقه ، ويستبعد أو يخرج الموضوع بالكلية .

من هذا التحليل ينتج أن القضايا السالبة الكل الجزئية ، والسالبة الجزء الجزئية ليست مشروعة ، ويجب أن تهمل لأنها - فيما يقول ماريتان بحق - هي صادقة وكاذبة في الآن عينه .

أما القضايا السالبة الكل الكلية E ، والقضايا السالبة الجزء الكلية ، فلا تخرج صورتها عن قواعد المنطق الكلاسيكي ، ولكن لا فائدة منها أيضا .

فالتقسيم الرباعي للقضايا، هو التقسيم الحقيقي الواقعي،والذي يستجيب لمطالب المنطق الصوري،وعليه يقوم القياس . وسنحاول أن نذكر فقرة موجزة عن فكرة استغراق الحدود في القضايا الأربع ، وذلك لأهمية هذه الفكرة في مبحث القضايا والقياس . المقصود باستغراق حد ما في قضية شمول الحكم الواقع في هذه القضية إيجابا أو سلبا لكل ما صدقات هذا الحد ، فاذا تحقق شمول الحكم، كان الحد مستغرقا ، وإذا كان الحكم لا يشمل إلا جزءا غير معين من ما صدق هذا الحد ، كان غير مستغرق . وإذا طبقنا هذا التعريف على القضايا الأربعة نتج لنا ما يأتي :

١ - أن الكلية الموجبة : تستغرق موضوعها فقط، كل إنسان فان نحن نحكم على كل إنسان بأنه فان . ولكن لا نستطيع أن نقول إن كل فان إنسان . الإنسان ليس هو كل فان ، فهناك أنواع أخرى لا تحصى تندرج تحت الفا

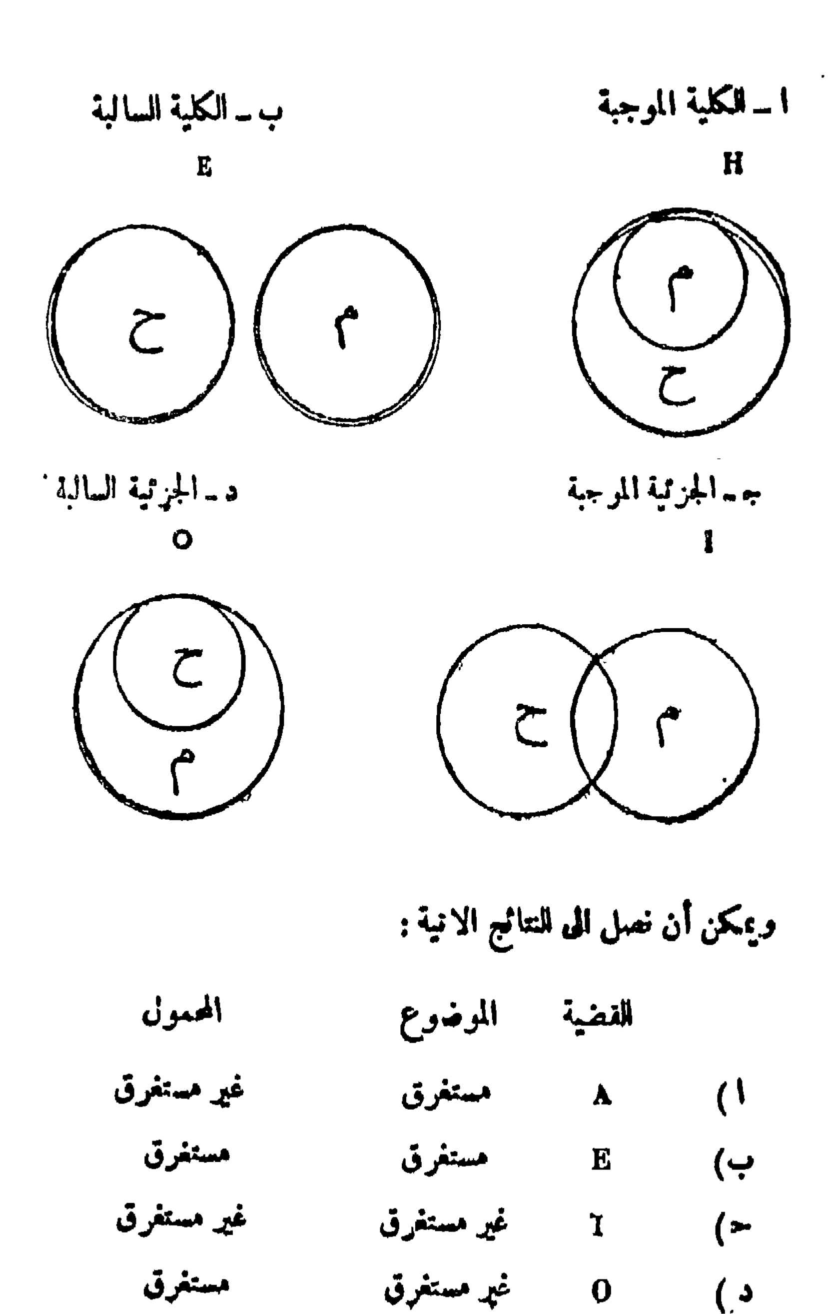
٢ - وأن الكلية السالبة : تستغرق موضوعها ومحمولها ، لا واحد من الناس بجماد . وفيها يتحقق أن كل فرد من أفراد الموضوع محكوم عليه بأنه ليس فردا من أفراد المحمول،ولا أى فرد من أفراد المحمول محكوم عليه بأنه ليس فردا من أفراد الموضوع . فليس فرد من أفراد الإنسان - في المثال الذي ذكرناه من أفراد الجماد . والعكس أيضا صحيح .

٣ ـ وأن الجزئية الموجبة :لا تستغرق موضوعها ولا محمولها. بعض الطلبة أذكياء ، الحكم هنا ينطبق على جزء فقط من الطلبة ، كما ينطبق أيضا على جزء من الأذكياء . فهناك طلبة غير أذكياء وهناك أذكياء غير طلبة . فلم يشمل الحكم لا كل أفراد الموضوع ولا كل أفراد المحمول، فهو غير مستغرق فى الاثنين .

٤ ـ وأن الجزئية السالبة : تستغرق محمولها فقط . بعض طلبة الجامعة ليسوا حسنى الأخلاق . أو بعض طلبة الجامعة ليسوا قرويين . لا يمكن استغراق الموضوع هنا ، إذ سبق كلمة بعض له يمنع من استغراقه ، ولكن المحمول مستغرق، ذلك أننا سلبنا عن بعض طلبة الجامعة هؤلاء أنهم قرويون.

ويمكننا أن نقول إن القضايا الكلية تستغرق موضوعها ، بينما القضايا السالبة تستغرق محمولها .

وسنحاول أن نبين بالدوائر الآتية استغراق الحدود فى القضايا، وهى ستوضح الفكرة أكبر توضيح وسنرمز إلى الموضوع بكلمة (م) وإلى المحمول بكلمة (ح) .



ويمكن أن نصل الى النتائج الاتية :

	القضية	الموضوع	المحمول
ا)	A	مستغرق	غير مستغرق
ب)	E	مستغرق	مستغرق
حـ)	I	غير مستغرق	غير مستغرق
د)	O	غير مستغرق	مستغرق

الفصل السابع

الإضافة

الأحكام الحملية والأحكام الشرطية المتصلة
والأحكام الشرطية المنفصلة

وضع «كانت» مقولة الاضافة - كما رأينا ، ووضع تحتها الأنواع الثلاثة من الأحكام - الأحكام الحملية والأحكام الشرطية المتصلة والأحكام الشرطية المنفصلة ، أما الأولى - فهي ما يكون الاثبات أو النفي مطلقا فيها: س هي ب. أو هي التي تثبت أو تنفي بين حدين علاقة محمول بموضوع . أما الثانية - فهي ما يكون الاثبات والنفي فيها واقعا تحت شرط، فهي التي تثبت أو تنفي بين حدين علاقة مقدم بتال - إذا كان ا هو ب ، فان س هي د . أما الثالثة : فهي ما يكون الاثبات والنفي فيها بواسطة طرف آخر . إما س هي ب وإما ق هي ر. فالاضافة إذاً هي التي تحدد نوع القضية أو الحكم على أساس نوع العلاقة بين حدين أو بين قضيتين ، بين طرفين على العموم . ويرى الاستاذ كينز أنه لا يمكن أن توضع الأنواع الثلاثة للاضافة على قدم التساوى في تقسيم ثلاثي . والسبب في هذا أن القضية الحملية تظهر كعنصر في النوعين الآخرين، فالتمييز بين القضية الحملية من ناحية، والقضيتين الاخيرتين من ناحية ثانية، يختلف عن التمييز بين كل من القضيتين الأخيرتين، فلذلك من الأوفق أن تقسم القضايا من ناحية

الإضافة إلى قسمين : قضايا حملية وقضايا مركبة . ولكن من الأفضل للبحث أن نحتفظ بتقسيم « كانت »[1] .

ويلاحظ جوبلو أن الرابطة فى الأحكام الحملية مختلفة عنها فى الأحكام الشرطية . ففى الأولى الرابطة رابطة التضمن ، وفى الثانية رابطة المقدم بالتالى أو المبدأ باللازم أو بمعنى آخر العلة بالمعلول ، وسنعرض للانواع الثلاث بالتفصيل .

(ا) القضايا والأحكام الحملية

القضية أو الحكم الحملى :

تتكون القضية أو الحكم الحملى إذاً من حدين،موضوع ومحمول هو صفة لهذا الموضوع ، ثم رابطة . والموضوع والمحمول - فى اللغة الكلاسيكية - هما مادة القضية،والرابطة هى صورتها أو نفسها،أوالعنصر الموحد. وسنبحث عناصر القضية الحملية كلا على حدة .

المحمول :

يقول جوبلو «إن المحمول هو فكرة مجردة ، وماهيته أنه لايكون ذاتا ولكن صفة ، أو تعينا لذات.ويجب أن تكون هذه الفكرة المجردة أعم الأفكار أى يجب أن تكون تصورا . ومع ذلك فهناك أحكام حملية - يكون محمولها، خاليا من الصفة العامة الكلية،ويكون كالموضوع ، حدا جزئيا،أو مشخصا .

---

(1) Keynes : Formal Logic, p. 81.

وفى هذه الحالة يعبر الحكم عن تشابه معنيين أو تعبيرين مختلفين لموضوع واحد تشابها وتماثلا كاملا. ومن الأمثلة على هذا : أنا من تبحث عنه، باريس عاصمة فرنسا ويمكن أن توضع هذه الأحكام فى صورة سالبة : باريس ليست عاصمة فرنسا ، ونلاحظ أن المحمول هنا ليس عاما ولكنه دائما معنى مجرد. فهو صفة أو مجموعة من الصفات التى تجعل حدا ذاتا مشخصة ويمكن أن يكون حينئذ الحد إسما علما ، وذلك أننا يمكننا عكس تلك القضايا عكسيا مستويا . فمثلا باريس عاصمة فرنسا تعكس إلى عاصمة فرنسا هى باريس. غير أننا نلاحظ أن الاسم العلم يغير قيمته طبقا لوضعه كموضوع أو كمحمول، وإذا ماتغير وتحول إلى محمول. فان معناه يتغير أيضا ، ويتصف بصفة التجريد . فاذا كان موضوعا، فانه يعنى ذاتا محسوسة ـ فباريس كموضوع ـ تعنى المدينة بما تحويه، حاضرها وماضيها ، حقيقتها المادية، موضعها الجغرافى، كما يعنى أسمها أيضا اهميتها المعنوية والاجتماعية والسياسية. وكمحمول، فانه يعنى صفة مجردة ،ولا يكون أكثر من تعيين إسمى، فباريس كمحمول تعنى أنه لعاصمة فرنسا صفة، من بين الصفات تحمل عليها ، أنها تدعى باريس. ويرى جوبلو أن تغيير قيمة الكلمات هذه ينتج من وظيفة القضية الحملية نفسها ، وهى أنها تصف موضوعا ، فينتفى أن يكون الموضوع موضوعا دائما ، والمحمول محمولا دائما .

ولا يستند المعنى المنطقى الحقيقى للأحكام على علاقتها فقط بالعناصر المكونة لها ، بل على غايتها . الغاية من الحكم تتغير طبقا للسؤال الذى يجيب عنه الحكم ، إذا كانت الغاية هى الوصف ، أو بمعنى أدق الحمل فيجب أن يكون المحمول صفة ، أو دلالة على صفة . أما إذا كانت الغاية

هى تبيين طبيعة شىء ، فان المحمول قد يكون إسما ، يشرح الحد الذى يكون موضوعا[1].

الرابطـــة

الرابطة أو فعل الكينونة هى العنصر الجوهرى للقضية أو هى صورتها وهى كلمة فى اللغات الأوروبية ، ورابطة ضمنية فى اللغة العربية،هذه الكلمة أو فعل الكينونة،تحتوى فكرة الزمن،علاوة على معناها الخاص،وعلى هذا فأى جزء منفصل لامعنى له بذاته ، إن الرابطة هى دائما رمز لأشياء تحمل على أشياء أو لصفات، نصف بها الأشياء .والرابطـة تختلف كل الاختلاف عن الحدين الآخرين فى أن لها معنى زمانيا.ويرى أرسطو والمدرسيون من بعده أن هذا هو أهم مايكون ماهيتها.ويرد على هذا بأنه من المغالاة القول بأن أهم صفة للرابطة هى أنها زمانية ، إذ هناك قضايا غير زمانية قائمة بذاتها ،ومن الأمثلة على هذه القضايا غير الزمانية ، القضايا الهندسية ، فمثلا : زوايا المثلث الثلاث تساوى قائمتين، فهذه قضية صادقة بدون إعتبار لزمان.ولذلك من الخير تعديل الصفة الجوهرية للرابطة وأن نقول: إن أهم صفة جوهرية لها هى:أنها التعبير عن الايجاب أو السلب .

وظائف الربط وخصائصها :

١ ـ الربط : أول وظائف الرابطـة هى الربط. أى أنها تعـين تعيينـا ضروريا رباطا بين حدى القضيـة بدون أن تتضمن فكرة الوجـود . وفى

---

(١) Goblot : Traité, p. 182

هذه الحالة تكون القضية ثلاثية ولا تعبر إلا عن تعلق المحمول بالموضوع أو عن عدم تعلقه . ولنرى مناقشة جوبلو الطريقة للمسألة .

يرى جوبلو أن الرابطة بين المحمول والموضوع هي فى جميع اللغات تقريبا فعل يكون ، ويرى أن هذا الفعل ، علاوة على وظيفته الربطية، له معنى خاص ومختلف تماما ، إن معناه هو «الوجود الحقيقى» وذلك إذا إستخدم فى قضية بدون محمول. فالوجود يكون حينئذ هو المحمول، فاذا قلنا Dieu est أى الله موجود فاننا نثبت هنا لله الوجود الحقيقى. وكذلك فى حالة السلب، إذا قلنا الشر غير موجود أو الموت غير موجود فاننا ننفى هنا فكرة الوجود عن الموضوع . فما نثبته وما ننفيه فى كل هذه الحالات ، هو وجود موضوع مستقل عن الفكر ، ويستجيب لفكرة الموضوع الموجودة فى الفكر .

ولكن هل يمكن أن يكون الوجود حقا صفة أو محمولا . إذا نظرنا إلى المعنى الميتافيزيقى لهذه الكلمات ، فاننا نجد أن الوجود لايمكن أن يكون صفة تحمل على الجوهر ، لأنه هو الجوهر ، ونجد أن الصفات ليست إلا أحوالا للجوهر . لكن العلاقة الميتافيزيقية بين الجوهر والصفة تختلف تماما عن العلاقة المنطقية بين الموضوع والمحمول والتى لايهتم بها إلا الحكم. فالموجود إذاصفة أو محمول . بل إذا استخدمناه مع صفة أو محمول آخر ، فانه يعبر فى بعض الأحكام عن الوجود الحقيقى، فاذا قلنا فلان عالم أو فلان مريض X est malade أو X. est savant فان أوصاف المحمولين عالم ومريض لايمكن أن تتحقق فى فلان من الناس ، حتى يكون موجودا ففكرة الوجود فى هذه الأحكام متضمنة فى فكرة الموضوع، فنحن نفكر فى فلان هذا كموجود حقيقى ننسب اليه صفة أو حالة حاضرة ، ففكرة الوجود فى هذه الأحكام متضمنة فى فكرة الموضوع . فنحن نفكر فى فلان هذا كموضوع حقيقى ننسب اليه صفة أو

حالة حاضرة. ففكرة الوجود التي يعبر عنها فعل الكينونة إما أن تتعلق بالمحمول، وإما أن تتعلق بالموضوع، وإذا عبر نفس الفعل، فعل الكينونة عن الرابطة، فانه لا يعني سوى رابطة بين محمول وموضوع. يقرر جوبلو: إن فعل الكينونة الكلمة un mot، يمكن تصريفها، وإذا أرتبطت بها الأحوال والظروف، فانها تعبر عن صورة الحكم وعن تعلق المحمول بالموضوع وعدم تعلقه إما دائما وإما الآن وإما غير ذلك. وإما في صورة حقيقية ـ حالة الدلالة ـ وإما في صورة سؤال ـ حالة الإستفهام ـ وإما في صورة الأمر ـ حالة الأمر ـ وإما في صورة الافتراض ـ حالة الإفتراض ـ فهذا الفعل إذاً يعبر عن كل ما تعبر عنه الأفعال الأخرى(١). ويلاحظ جون استيوارت مل أن فعل الكينونة إذا استخدمناه كرابطة يفقد معناه الوجودي، فمثلا إذا قلنا: العنقاء هي نتائج مخيلة الشعراء، أليس معناها أنها لا توجد إطلاقا

يرى جوبلو أننا نخلط بين فعل يعني الوجود، وفي الوقت نفسه نستخدمه كرابطة، إن معناه الوجودي هو بلا شك أسبق في الذهن من وظيفته كرابطة وهذا الخلط نتج عن أن كل حكم هو إثبات وجود، حتى ولو كان بالسلب وينبغي أن نفهم بهذا شيئا ما منفصلا عن عمل الحكم نفسه: إن الحكم لا يتجه نحو اثبات وجود الموضوع، إنه يتضمن هذا، ولكن الحكم الحقيقي هو شيء ما خارج عن إثبات وجود الموضوع. وفعل الكينونة في كل حكم يكون فيها كرابطة يثبت وجود علاقة بين المحمول والموضوع، ولا شأن له إطلاقا باثبات وجود الموضوع فاذا إفترضنا وجود الموضوع، فاننا نكون أمام حكم متمايز متضمن في فكرة الموضوع، فينبغي أن نميز بين اثبات وجود الموضوع وبين اثبات حالة من الحالات لهذا الموضوع، فاذا قلنا: Pierre est savant فانه يمكن

(١) Goblot - Traité. p.p. 183-184

أن يعترض علينا من ناحيتين ـ الأولى ـ أن بيير موجود ولكنه ليس بعالم . الثانية ـ بيير غير موجود بحيث لانستطيع أن نحكم إذا كان عالما أو لم يكن، فكل حكم حملى يكون هو إذاً اثباتا أو نفيا إما لوجود الموضوع وإما لوجود علاقة بين المحمول والموضوع. والتفسير الثانى للحكم الحملى قد يفترض أو قد لايفترض وجود الموضوع، وما نقصده منطقيا بالوجود وفى جميع الحالات هو أن ما نثبته هو شىء خارج عن الحكم، شىء لا يتصل بالذات، أو بمعنى آخر شىء يجب على كل عقل آخر أن يحكم به بنفس الشكل، وإلا استلزم الحكم ان يكون صادقا. والحكم هو مايكون إما صادقا وإما كاذبا. أما إذا كان الوجود هو مجرد تقرير «وجود الموضوع» فلا نكون قد أتينا بشىء جديد، أو بمعنى آخر إذا كان عمل الرابطة ـ أى فعل الكينونة ـ هو اثبات وجود الموضوع، فاننا نكون قد قصرنا معنى فعل الكينونة ، على الاثبات الذاتى لشىء .

هل معنى هذا أن يكون عمل فعل الكينونة عملا ماديا؟ وهذا مالم يتنبه اليه جوبلو . والرابطة أو فعل الكينونة ـ هى خاصية صورية بحتة للحكم .

٢ ـ اثبات الوجود : عرضنا فى الفقرة السابقة آراء من أنكروا أن يكون لفعل الكينونة معنى وجودى . ولكن هنـاك من المناطقة من يرى أن الوظيفة الوجودية لفعل الكينونة مشروعة منطقيا. وأن الرابطة تثبت وجودا ممكنا أو مثاليا. وكلمة «يوجد» تعنى فى المنطق، كما تعنى فى الرياضة الخلو من التناقض. ويرى هؤلاء المناطقة أن هذه الوظيفة تختلط دائما فى الذهن مع وظيفة الربط، وتشرح لماذا يمكن رد كل الأفعال إلى فعل الكينونة، الفعل الوحيد الفريد الذى يعنى الوجود، كما يعنى كل وجود، وأى وجود فاذا قلنا : فلان يأكل، فان معناها أن فلانا كائن يأكل، فنحن إذاً أمام محمول يسمى بالمحمول المركب فكل قضية

إذا هى قضية تضمن وفى الوقت نفسه قضية وجودية . وقد تنبه أرسطو من قبل إلى وظيفة الربط الكينونة وإمكان رد كل الافعال اليه، ولكنه نظر فى الوقت عينه إلى الأحكام الوجودية البحتة، وأعطى لها المثال الفريد: الانسان موجود أو كائن ، وفى الوقت نفسه كان يرى أن تختلط وظيفة الربط بوظيفة الحكم، أى يختلط الربط بالوجود .

٣ - الرابطة : بين المفهوم والماصدق :

يرى هاملتون أن للرابطة معنيين عكسيين . وذلك فيما يخص النظر إلى القضية من ناحية الماصدق والمفهوم . إذا فسرنا القضية على أساس المفهوم، فان الرابطة تعنى أن الموضوع يتضمن المحمول . أما إذا فسرنا القضية على أساس الماصدق، فان الموضوع يكون متضمنا فى المحمول .

٤ - خواص الرابطة : الانعكاس والتعدى :

يرى دى مورجان أن الرابطة هى السبب الجوهرى لتقدم الفكر . وهو ينسب إليها خاصيتين : الانعكاس : فهو يسمح لنا بأن نضع المحمول مكان الموضوع ، والموضوع مكان المحمول . أما التعدى فهو يسمح لنا بالانتقال من حد إلى حد آخر مختلف .

٥ - منطق الاضافة :

رأينا كل قضية - مهما كانت رابطتها - يمكن أن ترد إلى قضية تضمن ، وذلك بردها إلى فعل الكينونة، غير أن أنصار منطق الاضافة وعلى الخصوص دى مورجان ولاشيلييه - لم يوافقوا على هـــذا الرأى وفى الحقيقة إن أوضح مثال لمنطق الاضافة ، إنما نجده عند لاشيلييه .

عرض لنظرية لاشيلييه : يميز لاشيلييه بين نوعين من الأحكام ، أحكام التضمن ، ورابطتها في رأيه ، علاقة المقدار ، أو الوضع ، أو المساواة ، أو اللامساواة ، أو القرابة ، أو التتابع : أو الوضع الجغرافى . فاذا قلنا مثلا على ابن أمين أو الاسكندرية أقل اتساعا من القاهرة أو ا = ب فلا يمكننا أن نرد هذه الأحكام إلى أحكام تضمن إلا ردا ظاهراً ، وذلك أننا لا ندخل هنا موضوعا في محمول ، وطبيعة العلاقة مختلفة تماما عن طبيعة العلاقة في أحكام التضمن . ويلاحظ لاشيلييه أن أحكام التضمن هي في مضمونها وجودية وميتافيزيقية ، وأن فعل الكينونة فيها يؤخذ في أشد نواحيه خصبا واتساعا وقوة . أما في أحكام الاضافة ، فليس للرابطة قيمة ميتافيزيقية إطلاقا . وأحكام الاضافة تشبه الرموز الرياضية والأقيسة التي تدخل فيها هذه الأحكام تخضع لقوانين قريبة من الإستدلال الرياضي وبعيدة عن قواعد وقوانين المنطق التقليدى . فينبغى اذن أن نضيف إلى أقيسة التضمن التي يدرسها المنطق الكلاسيكى ، أقيسة الإضافة . وقد توصل إلى هذه الأقيسة من قبل المناطقة الرواقيون[١] .

نقد نظرية لاشيلييه :

تعرضت نظرية لاشيلييه لنقد كثيرين من المناطقة ، فلاحظ جوبلو أنه إذا لم تكن الرابطة بين الطرفين في الحكم هي فعل الكينونة ، فلا يوجد في أحكام الاضافة موضوع ومحمول ، حيث إن الموضوع لا يكون موضوعا ولا المحمول محمولا بدون فعل الكينونة ، إذ أن لها هو ربط الاثنين ، فينتج

---

(١) Tricot - Traité, p.p. 108 — 110

عن هذا أن أحكام الأضافة هى أحكام متباينة ، لا يوجد بينها رباط مشترك ، اللهم إلا أن بعضها يكون سالبا والآخر يكون موجبا ، فلا تخضع لقانون عدم التناقض ، أساس المنطق الصورى كله . فلكى يكون الحكم حكما يقرر شيئا جديدا ، ينبغى أن يكون هناك شىء يمكن أن نثبته أو ننفيه - أى أن نثبت أو ننفى المحمول - على شىء هو - الموضوع - وأن يكون هناك تعلق لهذا المحمول بهذا الموضوع أو عدم تعلقه - وهذه هى الرابطة .

وقد حاول المناطقة التقليديون أن يردوا أحكام الاضافة إلى أحكام التضمن ، وذلك بأن يجعلوا المحمول هو الإضافة لا الرابطة . فى الحكم ا = ب الرابطة هنـــا ليست علامة المساواة = ولكن فعل الكينونة ، كما فى أى حكم حملى آخر .

ولكن جوبلو يرى أن أصحاب مذهب الاضافة يسخرون من هذا الرد ، ويرون فيه وضع الحكم الاضافى فى صورة غير سليمة منطقيا ، فيذهب هو إلى طريقة دقيقة تتلخص فيما يأتى : أن السبب فى اختلاف أحكام الاضافة عن أحكام التضمن هو تعدد الصور اللغوية ، وهذه الصور اللغوية لا تعبر تعبيرا دقيقا عن حقيقة الحكم . ولا تبين عناصره الحقيقية ، ولكن لا يجب أن نذهب مع التقليديين فنقول إن الحكم ا = ب يمكن التعبير عنه كالآتى : ا هى مساوية لـ ب ونعتبر «مساوية ب» محمولا مركبا كما يذهب التقليديون من المناطقة ، ولا ينبغى أن نقول أيضا ا ، ب موجودان أو كائنان متساويان لأن ا ، ب ليسا موضوعين موصوفين بالمساواة . ولكن التعبير المنطقى الصحيح هو الآتى عند جوبلو : علاقة المقدار بين ا ، ب هى المساواة . أو الحد المساوى لـ ا هو ب أو الحدان المتساويان هما ا ، ب ، وكل هذه الأحكام ، أحكام تضمن .

ويرى جوبلو أن وظيفة أى حكم - هى الاجابة عن سؤال أضمه. والحكم منذ اللحظة التى يتكون فيها هو الحصول على معرفة، وزيادة معلومات جديدة إلى المعرفة المكتسبة من قبل . والمعرفة الجديدة هى المحمول وهى تعيين مكمل للموضوع ، فهى معرفة سابقة منظورا اليها من ناحية معينة أو من وجهة نظر معينة ، فالموضوع إذن يحتوى من قبل فى نفسه شيئاً من المحمول أو على الأقل إننا نعلم إمكانية بحثه من هذه الناحية أو من هذه الوجهة من النظر . فاذا قلنا هذا الكتاب أحمر ، فأنا أعرف من قبل أن لكل كتاب حجما وشكلا، كما أعرف أيضا أن له لونا، ومن هذه الوجهة الأخيرة هو أحمر، وكذلك الحكم ا = ب. فنحن نتساءل أولا ما هى العلاقة بين ا ، ب فنجيب بأن المساواة هى العلاقة بين ا ، ب أو الحد المساوى ل ا - هو ب أو أن الحدين المتساويين هما ا،ب. هذه الأحكام الثلاثة هى حقيقة واحدة يعبر عنها بأن ا = ب. فاذا أردنا أن نثبت الحكم ا = ب أو نكتشفه، فاننا نصل إلى أى واحد من الأحكام الثلاثة التى ذكرناها. ويرى جوبلو أن هذه الأحكام الثلاثة هى التى توضح حقيقة الحكم. بينما الرياضى لا يهتم إلا بالصورة ا = ب ، وهو ليس فى حاجة - فى القضية الرياضية - إلى معرفة الموضوع أو المحمول أو الرابطة . ويرى أننا نستطيع أن نجد فى القياس الرياضى كل صور المنطق القديم . فاذا قلنا .

ا = ب

ب = س

ا = س   وهذا قياس فى المنطق الرياضى

ويذكر جوبلو أنه من المحال أن نجد في هذا القياس المقدمة الكبرى أو المقدمة الصغرى أو أن نعين الحد الأكبر أو الحد الأصغر . إن الشيء الوحيد الذي يمكن ملاحظته ، هو أن ب هي الحد الأوسط الإضافة، لأنه بواسطة ب، تعين العلاقة بين ا ، س . ولكن ب ليست الحد الأوسط لقياس . إذن ينبغي أن نحول القياس إلى صورة Barbara الآتية :

الكميتان المنفصلتان المساويتان لشيء ثالث متساويتان .

الكميتان ا ، س كميتان منفصلتان مساويتان لشيء ثالث هو ب .

∴ الكميتان ا ، س متساويتان بينهما .

ويرى جوبلو أن بهذا ينعـــدم التميز بين منطقين هما : منطق التضمن ، ومنطق الإضافة(1).

الموضوع

يقول جوبلو : إنه لما كان الحكم الحملي يتكون من إثبات صفة لموضوع أو نفيها عنه ، فان الموضـوع يجب أن يكون ذاتا ، أي يجب أن يـكون موضوعا للحكم ، ومعنى هذا أنه إذا كان المحمول هو صفة نستطيع أن نثبتها ، أو أن ننفيها عن شيء ما ، فان ماهية الموضوع هي أننا يمكننا أن نثبت له أو ننفي عنه صفة ما .

والموضوع يكون ذاتا شخصية : زيد فان . ولكن هل يمكن أن يكون الموضوع تصوراً أو فكرة . إن المحمول لا يمـكن أن يكون صفة لتصـور

Goblot - Traité. p. 186 (1)

أو للكرة في العقل ؟ فقان لا نطلق على التصور إنسان . في هـذه الحالة من الأولى أن نقول : إن فان تطلق أو تحمل على الجنس ، وذلك لأن التصور يستند على أساس المفهوم ، ولا يحتوى أفراداً . وهنا نتساءل: هل الجنس، من ناحية ماصدقه ، هو أفراد أو هل هو كثرة غير محدودة من الأفراد ؟ ولكن نحن لا نستطيع أن نحمل فان أيضا على جنس الإنسان، لأن الجنس لا يفنى إنما الذى يفنى هو الأفراد . فالتصور أو الجنس أو الحد العام لا يمكن أن يكون إلا محمولا . فاذا استخدم كموضوع ، فان الحدود الشخصية المندرجة في ما صدقه هى الموضوعات الحقيقية. ومن هذا نفهم أن القضايا الحملية التى موضوعها حد عام لا تعبر عن أحكام حملية . إنها لا تعبر عن علاقة محمول بموضوع بل عن علاقة محمول بمحمول . إنها لا تصف الواحدة من هذه المحمولات أو الصفات بالأخرى ، وإنما نقرر أن الواحدة تؤدى إلى الأخرى أو تستبعدها . فلسنا نحن هنا بصدد علاقة تضمن بل علاقة تلازم ، أى أننا لسنا بصدد حكم حملى ، بل بصدد حكم شرطى [1].

فموضوع القضية الحملية يجب أن يكون موضوعا حقيقيا، وليس معنى هذا أنه يجب أن يكون معينا كزيد . الخ ، وإنما يمكن أن يكون مجرداً .

وثمة مسألة أخيرة ، هل يمكن أن توجد أحكام بدون موضوع، ولا يحدث هذا في اللغة العربية ، ولكننا نجده كثيرا في اللغات الأوروبية ، وذلك حين نقول إنها تمطر ، نلاحظ أن الضمير هنا غير معين . وإذا حللنا هذا الحكم ، نجد المحمول متضمنا فى الفعل ، والموضوع متضمنا فى الضمير، هنا لا يمكن أن يفهم بذاته ، ولكنه يشير إلى شىء معين ، حالة السماء ، أو حالة الجو ، فهلا شك فيه أن فيه موضوعا ومحمولا .

---

(1) Ibid p. 189

(ب) القضايا المركبة

القضايا المركبة أو الشرطية - بالمعنى الواسع - هى القضايا التى تتكون من عدة قضايا مرتبطة بأداة - مثل - واو - العطف ، أو الاداة - أو إذا. وعرف مناطقة بورت رويال هذا النوع من القضايا بأنه «ماله موضوعان ومحمولان» ولم يعرف أرسطو هـذا النوع من القضايا ، بل اكتشفه الرواقيون وقد وضعت تصانيف عدة للقضايا المركبة ، سنعرض لبعض منها :

التصنيف المدرسى : أما التصنيف المدرسى، وقد تابعه أيضا مناطقة بورت رويال ، كما قبله الإسلاميون ، فهو تقسيم القضايا المركبة إلى قضايا شرطية صورية وقضايا شرطية منفصلة وقضايا شرطية متصلة .

١ - القضايا الشرطية الصورية . وهى القضايا التى تظهر رابطـة التلازم فيها فى بنية القضية : يقول مناطقة بورت رويال « إن تركيب هذه القضايا يعين مصرحا » ومن أهم أنواعها :

القضايا العطفية - والرابطة هنا هى - واو - العطف وهى التى تحتوى على موضوعات متعددة أو محمولات متعددة أو تحتوى على موضوعات متعددة ومحمولات متعددة . فمثال القضية العطفية التى تحتوى على موضوعات متعددة هى الإنسان والحصان متحركان ، وعلى محمولات متعددة الانسان كائن فان ومفكر وناطق ، وعلى موضوعات ومحمولان متعددة . الشمس طالعة، والنهار موجود.

وقد أنكر بعض المناطقة هذا النوع من القضايا ، ولم يعتبر هذه القضية العطفية قضية واحدة ، فنحن هنا بازاء حكمين لا يتصل أحدهما بالآخر .

وذهب البعض الاخـر إلى صحة وجود هـذه القضية فى جميع صورها التى ذكرناها فاذا قلت الانسان والحصان متحركان ، فأنا أقصد وجود علاقـة بين القضيتين . الانسان متحرك والحصان متحرك، وهناك صنف يشمل الاسمين، أو بمعنى أدق «جنس» هو الحيوان فنحن إذن لا نعطف، إلا إذا كانت هناك صلة أو بمعنى أدق نحن نريد أن نقرر أن الحكمين صادقان معا. فالذى ينكر صدق الحكمين معا ، إنما ينكره على أساس غير الأساس الذى ينكر به صدق حكم واحد فقط. فصدق الحكم فى القضية العطفية إنما يستند على صدق الطرفين، وكذب العطفية إنما يستند على كذب طرف واحد فقط.

١ ـ القضايا الشرطية المنفصلة

هى القضايا التى تتركب من قضيتين حمليتين ، على ان تبدأ القضية بكلمة إما . والمثل الذى يعطيه لها مناطقة بورت رويال هو : إما ان تدور الأرض حول الشمس او تدور الشمس حول الأرض . وصدق الشرطية المنفصلة إنما يستند فقط على صدق احد طرفيها ، وكذبها إنما يستند على كذب الطرفين. فالقضية إذن تثبت أن القضيتين التى تتكون منها لايمكن أن تكونا صادقتين وكاذبتين فى الآن نفسه . وهى فى هذا على خـلاف القضايا العطفية حيث لا يمكن أن تكونا كاذبتين فى الوقت نفسه ، لايمكن أن يكون الانسان أمام النافذه وفى الطريق فى الآن نفسه . فالقضايا المتناقضة أو المنفصلة هى التى ننفى فيها حقيقة الاتصال .

قلنا إن القضية الشرطية المنفصلة تتكون من قضيتين حمليتين ، بينهما

فلاقة عناد أو مباينة . ولكن هل تتكون الشرطية المنفصلة حقا ودائما من قضيتين حمليتين ، أو بمعنى أدق هل العناد قائم بين قضيتين حمليتين أو بين صفتين ؟ فاذا قلنا : العدد إما زوج وإما فرد ، فهل نحن أمام صفتين يحملان على الموضوع أم نحن أمام نوع من التقسيم . وقد اعتبر بعض المناطقة هذه القضية حملية ، منفصولة المحمول ، وذلك أننا نجد أنفسنا احيانا امام قضيتين حمليتين مستقلتين كل منها تعطى معنى مستقلا . إما أن الإنسان متعلم أو أنه لم يعش فى مجتمع راق . كل قضية من هذه القضايا قضية حملية تعبر عن معنى مستقل عن الآخر .

وينبغى ملاحظة أن القضية الشرطية المنفصلة لا تحتم تقرير التنافى بين طرفيها من الناحية الصورية . ومعنى هذا أننا لانعرف صوريا إذا ما كان الطرفان لايجتمعان معا أو لا يصدقان معا . إن الذى يقرر هذا هو مادة القضية . كما نلاحظ أيضا أن كل قضية شرطية منفصلة يمكن أن ترد إلى قضية شرطية متصلة ، والمثال الذى ذكرناه أولا عن مناطقة بورت رويال : إما أن تدور الأرض حول الشمس أو تدور حول الأرض، يمكن رده إلى قضيتين متصلتين شرطيتين فنقول :

إذا كانت الأرض تدور حول الشمس ، فان الشمس لا تدور حول الأرض . أو إذا كانت تدور الشمس حول الأرض ، فان الأرض لاتدور حول الشمس .

راى جوبلو فى القضايا الشرطية المنفصلة : يرى جوبلو « أنه توجد إضافة بجانب إضافتى التضمن والتلازم هى إضافة العكس أو التنافى — وهى التى تعبر عنها الأحكام الشرطية المنفصلة » . ويرى جوبلو أنه توجد

قضايا شرطية منفصلة ، ولكن لا يوجد حكم شرطي منفصل[1] ، وذلك أن القضية الشرطية المنفصلة لاتحتوى حكما واحدا ، بل تحتوى حكمين .

وتنقسم الشرطية المنفصلة فى كتب المناطقة العرب إلى :

١ ـ مانعة الجمع والخلو ـ وهى تسمى بالحقيقية. ويحكم بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا. وهى تتكون من الشيء ونقيضه. أى هى تحقيق كامل لقانون عدم التناقض ، ولذلك سميت بالحقيقية . ومن الأمثلة على الحقيقية : الإنسان إما متحرك وإما لامتحرك ـ العدد إما زوج وإما غير زوج ، وهناك نوع آخر يسمى أيضا بالحقيقى ، ولكن حكم التنافى فيه أقل درجة من النوع السابق ، ويتكون من الشيء ومايساوى نقيضه ـ الإنسان إما متحرك وإما ساكن ، العدد إما زوج وإما فرد .

ونلاحظ أن طرفى القضية فى نوعى القضية الشرطية المنفصلة مانعة الجمع والخلو ، لايجتمعان ولا يرتفعان .

٢ ـ مانعة الجمع فقط ـ يتحقق فى النوع السابق التنافى على أكبر درجاته ولكن هناك نوع من القضية الشرطية المنفصلة ، يحكم بالتنافى بين طرفيهما صدقا وهى تتكون من الشيء والأخص من نقيضه . فاذا قلنا : هذا الشيء إما أبيض وإما أسود ، فاننا نفهم أن يمتنع أن نحكم على الشيء بأنه أبيض وأسود فى الوقت نفسه .

٣ ـ مانعة الخلو فقط : ويحكم بالتنافى بين طرفيها كذبا ، وهى تتكون من الشيء والأعم من نقيضه أى أنها تتركب من شيئين ، كل منهما أعم

(١) Tricot - Traité. p.p. 143, 180. 181.

من نقيض الآخر ، ويجب ألا يخلو الشيء عن الاتصاف بأحدهما ـ هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود .

وقد أثيرت مشكلة هامة فيما يخص القضايا الشرطية المنفصلة ، كما أثيرت وسنرى هذا فيما بعد ، فيما يخص القضايا الشرطية المتصلة ، وهى هل يمكن أن تقسم هذه القضايا إلى الأنواع المختلفة التى تنقسم اليها القضايا الحملية . والرأى السائد أنه من الممكن أن تنقسم وعلى هذا وضع المناطقة الذين قبلوا هذا الرأى الأقسام الآتية :

١ ـ قضية شرطية منفصلة نحكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى جميع الأحوال والأزمان ، أو نحكم برفع التنافى فى جميع الأحوال والأزمان ، والأولى هى القضية الشرطية المنفصلة الموجبة ، والثانية هى السالبة . والأمثلة التقليدية لهذه القضية هى :

الموجبة : دائما إما أن يكون الانسان ناطقا أو يكون عقله مختلا . وهى تقابل الكلية الموجبة فى الحملية ـ السالبة : ليس البتة إما أن يكون الجسم متحركا ، أو غير ساكن فى مكانه ـ وهى تقابل الكلية السالبة فى الحملية .

٢ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى بعض الأحوال والأزمان دون البعض الآخر ، أو نحكم فيها برفع التنافى بين طرفيها فى بعض الأحوال والأزمان دون البعض الآخر ـ وأمثلتها الموجبة : قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة ، أو الضوء غير موجود ، وهى تقابل الجزئية الموجبة فى الحملية ـ السالبة : قد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو الضوء غير موجود ، وهى تقابل الجزئية السالبة فى الحملية .

٣ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم بالتنافى بين طرفيها أو تحكم برفعه بغض النظر عن الأحوال والأزمان : والأولى هى الموجبة والثانية السالبة .

الموجبة : إما أن يكون الإنسان مكلفا ، أو تكون رسالة الأنبياء عبثا .

السالبة : ليس إما أن يكون الانسان غير عربى ، أو يتكلم العربية .

٤ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم بالتنافى بين طرفيها او تحكم برفعه، وقد قرر المناطقة أن هذا النوع من القضايا يوازى المهملة فى الحملية .

٥ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم بالتنافى بين طرفيها أو تحكم برفع التنافى فى حالة خاصة وفى زمن معين : والأولى هى الموجبة والثانية هى السالبة .

الموجبة : إما أن يكون كاتب هذه المقالة فيلسوفا مبدعا ، أو أن يكون مجرد ناقل لفلسفة غيره .

السالبة : ليس إما أن يكون القمر فى التمام ظاهرا أو أن يكون مخسوفا.

وقد قرر المناطقة أن هذا النوع من القضايا يوازى الشخصية أو المخصوصة فى الحملية .

وأخيرا نستنتج من هذا سور القضية الشرطية المنفصلة كما وكيفا فنقول:

إن ــ الكلية الموجبة المنفصلة هو : دائما :

وسور الكلية السالبة « هو : ليس البتة

وسور الجزئية الموجبة « هو : قد يكون

وسور الجزئية السالبة « هو : قد لا يكون

٢ ـ القضايا الشرطية المتصلة

تعتبر القضايا الشرطية المتصلة ، القضايا الشرطية بمعنى الكلمة ، وهى التى تتكون من طرفين ، يطلق عليهما «حدان» الطرف الأول هو المقدم ، والثانى هو التالى ، أو الأول هو الشرط والثانى هو المشروط ، وبين الطرف الأول والثانى علاقة إستلزام وقد اصطلح المناطقة ، على الإشارة إلى المقدم بالحرف « P » وإلى التالى بالحرف « Q » وعن العلاقة بين الاثنين بالحرف « C » مقلوبا فيكتب كالآتى « ⊃ » فتكون صورة القضية P⊃Q .

وتعبر القضايا الشرطية المتصلة عن الحقيقة الآتية : إن المقدم سبب التالى وعلته فلسنا إذن أمام قضيتين توضعان الواحدة بجانب الأخرى ، ولكننا أمام قضية واحدة تحتوى حكما واحداً ، تقرره العلاقة بين الاثنين. ولمناطقة بورت رويال المثال الآتى النموذجى للتعبير عن الشرطية المتصلة :

إذا كانت النفس روحية ، فانها خالدة[1].

ويلاحظ مناطقة بورت رويال أن التالى أحيانا قد يكون غير مباشر، وذلك إذا لم يكن فى حدود الطرفين مايربطها بذاتها ، ومن الأمثلة على هذا : إذا كانت الأرض ساكنة ، فالشمس متحركة . ليس بين الحدين هنا ما يدل على إرتباط ، فى هذه الحالة يتدخل العقل فيدرجها أو ينظمها سويا، فعلاقة العلية هنا غير بينة بنفسها ، فيفترضها العقل .

قاعدة الشرطية المتصلة : يكفى فى القضية الشرطية المتصلة أن يتحقق الاستلزام بين المقدم والتالى ، أى يكفى لكى تكون صادقة أن تقرر أن Q

---

(١) Logique de Port-Royal, p 144

هى نتيجة أو مشروطة p ، ويكفى لكى تكون كاذبة ، أن نقرر أن Q ليست نتيجة أو ملزوما لـ p وأمامنا المثلان الآتيان :

إذا كان الانسان خالدا ، فان زيدا لا يموت أبداً . هذه قضية صادقة لوجود علاقة استلزام بين المقدم والتالى ، ثم لأننا حكمنا أنه على فرض أن الانسان خالد ، فان زيدا من حيث إنه فرد من النوع الإنسانى لا يموت أبدا ؛ فصدق القضية الشرطية إنما يستند على افتراض صحة التالى ، إذا صدق الفرض الذى يقدمه المقدم .

والمثال الآخر : إذا كان الإنسان فانيا ، فان الأرض دائرة ، هذه قضية كاذبة ، لأنه لا توجد علاقة استلزام بين المقدم والتالى .

الرواقية والقضايا الشرطية المتصلة :

لم يعرف أرسطو القضية الشرطية ـ كما قلنا ـ وأول من وضعها هم الرواقيون وكان وضعها نتيجة لمذهبهم الاسمى . وهذا المذهب يرفض كل فكرة عامة . فالقضية إذن لا يجب أن تضع إلا علاقة بين أفراد وليست إضافة تلاؤم أو عدم تلاؤم بين حدين ، وإنما هى مجرد إضافة علية أو تتابع ضرورى بين مقدم وتالى . أو بمعنى أدق إنه إذا كان العالم مجموعة جزئيات مترابطة متفاعلة ، كانت القضية الوحيدة التى تعبر عن الوجود أصدق تعبير هى التى تتضمن نسبة بين شيئين ، أو بين قضيتين ، لكى تعبر عن النسب الحقيقية بين الأشياء . وهذه القضية ، هى القضية المركبة الشرطية . واستبدلت الرابطة « فعل الكينونه » بالرابطة « يتبع » ونتج عن هذا أن كل قضية عندهم شخصية ، ونتج عن هذا أيضا أن « القانون » أخذ مكان الصورة أو « الماهية » عند أرسطو ، وأن « الضرورة » حلت محل « العمومية » أو

« الكلية » وقد مهد الرواقيون السبيل لبيكون وجون استيوارت مل وعلماء العالم الحديث عامة ، كما كان لهم خطرهم عنـد مفكرى الاسلام . وعلى أية حال إن فكرة القانون الطبيعى ، وكانت الرواقية مبشرة بها ، إنما تبـدو واضحة فى علاجهم للقضايا الشرطية .[1] .

اثر الرواقية فى جوبلو : وكان للرواقيه أثرها الكبير فى المنطق الفرنسى المعاصر جوبلو . وقد كتب هذا المنطق البارع فصلا من أدق الفصـول عن القضايا الشرطية المتصلة ، ويبدو الأثر الرواقى فيها واضحا .

حلل جوبلو القضية أو الحكم الشرطى المتصل ، ورأى أنها تنحـل إلى جزئين أسماهما حدين ، وكل واحد من الجزئين له موضوع ومحمول وفعل ، ويكون إما موجبا وإما سالبا ، والحكم الشرطى المتصل ليس مجموعة قضيتين وإنما هو حكم واحد إن الحد الذى نسميه الفرض أو الشرط أو المقدم ليس حكما ، إنه فقط شرط لحكم وهو بذاته تنقصه عقيدة الحكم . والحد الثانى نسميه النتيجة أو المشروط أو التالى ليس حكما أيضا ، وتنقصه أيضا العقيدة. إن الحكم هنا هو تعلق الحد الثانى بالأول . فاذا قلنـا ـ إذا كان للمثلث ضلعان متـاويان ، فان له زاويتين متـاويتين . نحن هنـا لا نريد أن نثبت أن المثلث ذو الضلعين المتساويين يؤدى إلى تساوى زاويتين فيه .

ويرى جوبلو أن المقدم والتالى هما من الأحكام الممكنة ، ولذلك نجـد فيها كل عناصر الحكم ـ موضوعا ومحمولا ورابطة واثباتا ونفيا ، ولكن لا نجد عقيدة الحكم .

---

(1) Ibib, p. 189

ويقرر جوبلو أن كل القضايا الحملية التى تقرر قانونا أو مبدأ ، والتى لها قيمة منطقية كلية ، هى فى الحقيقة قضايا شرطية متصلة .

فالحكم « كل إنسان فان » يمكن أن يفسر كالآتى : إذا كان فلان رجلا ، فانه فان .

سينتج عن هذا تغيير تام فى نظرية القياس التقليدى . وسنبحث هذا فيما بعد . وقد قسم جوبلو الأحكام الشرطية المتصلة إلى الأقسام الآتية .

١ ـ الأحكام الشرطية المتصلة الشخصية ـ تعبر هذه الأحكام عن وقائع أو حوادث جزئية . ومثالها . إذا أتى زيد هنا هذا المساء ، فعمرو ان يأتى ، إذا نزل البرد هذه الليلة ، فمحصول القمح سيصيبه التلف . هذه الأحكام تعبر عن رباط ضرورى بين حادثة وأخرى ، فيفهم من هذا وجود قاعدة . ولكن جوبلو يرى أن هناك أحكاما شرطية متصلة ، ليست تطبيقا لأى حكم عام مثلا . إذا اقتربت خطوة ، فسأطلق النار .

لسنا هنا بصدد علاقة ضرورية ، أو أمر مغروز فى طبيعة الأشياء وإنما نحن بصدد علاقة بين أمر تقرره الارادة وظرف من الظروف التى تعين هذه الارادة . فالأحكام الشرطية المتصلة الشخصية تعبر أحيانا عن الضرورات المنطقية والقوانين الطبيعية . وأحيانا أخرى تعبر عن حوادث اتفاقية نعملها مع الآخرين أو مع أنفسنا ، حوادث قد تكون عامة وقد تكون شخصية :

٢ ـ الأحكام الشرطية المتصلة الكلية . وتنقسم إلى قسمين :

الأحكام العامة . كل مرة تكون فيها حـ تكون د .

الأحكام الضرورية . إذا كانت ا صادقة ، كانت ب صادقة .

ويقول جوبلو . « إن الضرورة تحتوى العمومية ، ولكن العمومية تفترض الضرورة ولكن لا تحتويها » .

٣ ـ الأحكام الموجبة والسالبة .

الحكم الموجب PDQ وهو دائما كلى ، لأن ما نثبته هو علاقة ضرورية وثابتة بين P Q . الحكم السالب P لا يؤدى الى Q وهي جزئية ق فى الآن نفسه ، لأن ما ننفيه هى علاقة ضرورية وثابتة . إن النقد الذى يوجهه تريكو الى هذه النظرية ، هو أنه ليس كل حكم حملى يمكن رده إلى حكم شرطى ، ثم إنه من الخطأ أن نقول إن كل موضوع فى القضية الحملية شخصى . وإذا كان لا يوجد فى الواقع إلا الجزئى ، فالكلى موجود ذهنا وينطبق على الأفراد .

ويرى جوبلو أن تقسيم القضايا الشرطية المتصلة إلى الأنواع الأربعة السالفة الذكر ، الكلية الموجبة والكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة ، إنما هو تقسيم متصل بالرابطة ، أى يتصل بالرابطة بين المقدم والتالى ، ولكن هناك تقسيم آخر للقضايا الشرطية المتصلة يستند على تكوين أو بنية المقدم والتالى . إن لكل من المقدم والتالى موضوعا ومحمولا . وتبعا لتشابه أو إختلاف موضوع كل من المقدم والتالى ، ينتج لنا ثلاثة أنواع من القضايا الشرطية المتصلة ، وفى حالة القضايا المتشابهة الموضوع فى المقدم والتالى ـ تكون إما معينة وإما لامعينة وبهذا تنقسم القضايا الشرطية المتصلة إلى الأقسام الآتية :

١ ـ قضايا يكون موضوع المقدم غير موضوع التالى .

إذا كانت ا هى د ، فان ب هى ق

ويرى جوبلو أنه لايهم إطلاقا أن يكون المحمولات ب ، ق متشابهين أو مختلفين ، إن تشابها لا يكون إلا عرضا طالما كانا يحملان بالايجاب أو بالنفى على الموضوع . إن هذه القضايا تعبر عن علاقة ثابتة أو ضرورية بين الحدين ا ، ب . ومن الأمثلة على هذه القضايا المثل المشهور : إذ كانت الشمس طالعة ، فان النهار موجود .

٢ ـ قضايا يكون كل من موضوع المقدم وموضوع التالى متشابهين فيها على أن يكون معينا .

إذا كانت س هى د ، فان س هى ق تعبر هذا القضايا عن علاقة ثابتة وضرورية بين المحمولين د ، ق بشرط أن نعتبرهما معا فى الموضوع ، ولكن لا ينبغى أن يقال إن الرباط بين الاثنين يكون ثابتا وضروريا فى أى موضوع آخر . إنها مرتبطان هنا فقط فى هذا الموضوع .فالعلاقة بين د و ق هى خاصية فقط للموضوع س ومن الأمثلة على هذا : إذا كان زيد قد وعد أن يحضر ، فانه سيحضر .

٣ ـ قضايا يكون موضوع المقدم هو موضوع التالى على أن يكون لا معينا .

إذا كان ص هى د ، فان ص هى ق وهذه القضايا تعنى أن الصفة د تؤدى إلى الصفة ق وتستدعيها حيثما وجدت ، ومثالها : إذا كان الإنسان حيا ، فانه يتنفس .

التقسيم التقليدى للقضايا الشرطية المتصلة : وثمة تقسيم آخر لهذه القضايا تتضح فيه الخواص الصورية التى نسبت الى القضايا الحملية ـ وهو .

أولا : قضايا شرطية متصلة نحكم فيها بوجود اللزوم أو برفعه ـ

سواء إيجابا أو سلبا ، ونحكم بهذا فى جميع الأحوال والأزمان ، والأولى ، هى الكلية الموجبة والثانية هى الكلية السالبة .

الكلية الموجبة : دائما إذا أشرقت الشمس ، طلع النهار .

الكلية : ليس البتة إذا كانت الشمس مشرقة ، ألا يكون النهار طالعا .

ثانيا : قضايا شرطية ، نحكم فيها بوجود اللزوم أو برفعه ،سواء إيجابا أو سلبا ونحكم بهـذا فى بعض الأحوال والأزمان ، والأولى ≡ الجزئيـة الموجبة والثانية ≡ الجزئية السالبة .

الجزئية الموجبة . إذا كانت الشمس طالعة : قد تكون السماء ممطرة .

الجزئية السالبة . قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعـة ألا تكون السماء ممطرة .

ثالثا : قضايا شرطية متصلة ، نحكم فيها بوجود اللزوم أو برفعه بدون أن يكون الحكم محددا . وهذه القضية ليست مسورة ، فهى مهملة .

الموجبة : اذا أمطرت السماء تبللت الأرض . السالبة : ليس إذا إزداد غنى الانسان ، إزداد معه علمه .

رابعا : قضايا شرطية متصلة ،نحكم فيها بوجـود اللزوم أو برفعه فى حالة خاصة أو زمن معين ـ وهذه القضية هى الشخصية .

الموجبة : اذا تقابلت مع عدوى ، فسأحييه . السالبة : ليس اذا أتانى مستنجداً أبيت عليه النجدة .

سور القضايا الشرطية المتصلة .

الكلية الموجبة : دائما إذا . الكلية السالبة . ليس البتة اذا .

الجزئية الموجبة : قد يكون اذا : الجزئيـة السالبة : قـد لا يكون اذا

القضايا العلية

هنــاك أنواع من القضايا ، تعبر تعبيراً مباشراً عن قانون العلية ، بحيث يكون المقدم ، سببا أو علة للتالى ، وغالبا ما تظهر الرابطة واضحة ، مصرحا بها ، وتصاغ فى صور شتى ، أهمها .. بسبب لعلة ، لأن الخ ومن الأمثلة على هذا : طلع الزرع بسبب نزول المطر، وينبغى أن يكون كل من المقدم والتالى أو العلة أو المعلول صادقا ، لـكى تكون القضية صادقة. ولكن يحدث أحيانا أن يكون الطرفان صادقين ولكن العلة كاذبة ، فاذا قلنا مثلا : رسب الطلبة فى مادة الكيمياء لأن الأستاذ لم يوف الموضوع حقه ، قد يكون كل الطرفين صادقا ، ولكن العلاقة العلية غير صادقة .

وينبغى أن نلاحظ أننا يمكننا أن نرد الحكم العلى إلى أحكام ثلاثة حملية ففى المثال السابق ، يمكننا أن نرى ثلاث قضايا : ١ ـ رسب الطلبة فى مادة الكيمياء . ٢ ـ أستاذ الكيمياء لم يوف المادة حقها . ٣ ـ رسوب الطلبة سببه عدم توفية أستاذ الكيمياء للمادة (١) .

---

(1) Ibid, p. 146.

الفصل الثامن

الاحكام التحليلية والاحكام التركيبية

يميز بين الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية عادة فى الأحكام الحمليه بأن محمول الأولى متضمن فى فكرة الموضوع ، بينما يضاف المحمول فى الثانية إلى فكرة الموضوع أو بمعنى آخر إن الحكم التحليلى هو حكم يوضح فيه المحمول مفهوم الموضوع . وهو أولى وعقلى ،ولا يستمد من التجربة ونستخرجه من الموضوع بواسطة تحليل بسيط . وقد مثل له « كانت » بالمثال الآتى : كل الأجسام ممتدة وهذه الأحكام هى نقط التى تستمد وجودها من المنطق الصورى .

أما الحكم التركيبي ـ فهو الحكم الذى لا يدخل فيه المحمول فى مفهوم الموضوع وهو حكم بعدى لا قبلى ، وهو تجريبي . ومثال كانت : كل الأجسام لها وزن .

وتصنيف الأحكام إلى تحليلية وتركيبية نسبي . فالحكم التركبي يمكن أن يكون تحليلياً ، والعكس كذلك . ويختلف هذا باختلاف الأشخاص والأزمان . فمثلا : الحكم : الأرض كروية ، كان تركيبيا لدى القدماء ، تحليليا فى عصورنا الحديثة . ويرى جوبلو أن كل الأحكام الصحيحة تحليلية وهذا نتيجة لنظريته فى المفهوم الموضوعى . ولنرى كيف عرض جوبلو لنظريته فى الأحكام التحليلية والتركيبية وصلتها بنظريته فى المفهوم الموضوعى .

يرى جوبلو أننا إذا اعتبرنا « المفهوم » موضوعيا فحسب ، أى أن كل ما نثبته للموضوع ، فاننا ندخله فيه ، ونعتبره صحيحا وجزءا من مفهومه ، فان كل الأحكام الصحيحة تكون حينئذ تحليلية . أما إذا كنا بصدد المفهوم الذاتى ، فان نفس الحكم يكون تحليليا أو تركيبيا تبعا لمعرفتنا نحن ، ازديادها أو نقصانها ، إننى أعرف هذا الكتاب ، لأنى قرأته كثيراً أو تصفحته مراراً ، ولكنى لا ألتى بالا إلى تاريخ طبعه ، فاذا وجدت تاريخ الطبع فى أسفل صحيفة الغلاف ، فاننى أكون قد قمت بحكم تركيبى ، لأن معرفة تاريخ الطبع قد أضاف شيئا ما إلى فكرتى عن الكتاب ، والآن وقد عرفت هذا التاريخ ، فانه قد أصبح جزءاً من فكرتى عنه . وفى كل مرة أتذكره ، فاننى أقوم بحكم تحليلى .

ولكن يفهم من الأحكام التركيبية والتحليلية شىء آخر ، فان فكرة أو تصور الموضوع إنما تعود إلى ألفاظ تعريفه ، فكل حكم يكون المحمول فيه شيئا ما غير تعريف الموضوع ، أو لا يكون عنصراً هاما من عناصر التعريف ، فان الحكم يكون حينئذ تركيبيا . ومن الأمثلة على هذا ؛ كل جسم ممتد ، هذا حكم تحليلى لأنه لا يمكن تعريف الجسم بدون أن نذكر أنه يشغل حيزاً ، أو أنه متمكن فى حيز . وإذا قلنا كل الأجسام لا تنفذ أو غير نفاذة ، فهذا حكم تحليلى أيضا ، لأنه ينبغى أن نضع صفة عدم النفوذ فى تعريف الجسم ، لكى نميزه من الجسم الهندسى ولكن إذا قلنا كل الأجسام لها ثقل ، فهذا حكم تركيبى ، لأنه يضيف خاصية جديدة ــ غير متضمنة فى تعريف الأجسام ؛ وهى أنه يخضع بالضرورة المطلقة لجاذبية الأجسام الأخرى .

ويرى جوبلو أن هذا المثال لكانت لم يعد صحيحا ، ومن الأولى أن يقال كل الأجسام لها كتلة . وحينئذ يكون الحكم تركيبيا .

وينتهى جوبلو إلى القول بأنه لكى نعرف إذا ما كان الحكم تحليليا أو تركيبيا ، فينبغى أن يكون لدينا تعريف الموضوع . ومعنى هذا أن الحكم يكون تحليليا أو تركيبيا طبقا لهذا التعريف أو لذاك ، وإذا كانت الخواص المختلفة لموضوع من الموضوعات إنما تستند الواحدة على الأخرى وتتعلق هذه بتلك ، فان هذا التسلسل يكون ممكنا على أنحاء متعددة ، وإذا لم نصل إلى خاصية ما أولية ونتوقف لديها ، ونعتبرها هى تعريف الشىء ، فان الطرق تتشعب أمامنا فى تعريف موضوع من الموضوعات ، وليس هناك سبب منطقى حاسم يجعلنا نفضل تعريفا من التعاريف أو نعتبره هو التعريف الوحيد الصحيح الشىء ، ومعنى هذا أن الصفة التحليلية والتركيبية لحكم من الأحكام إنما تعتمد على التعريف الذى نختاره .

وإذا توصلنا إلى تعريف الشىء ، فان الحكم التحليلى لا يكون إذاً إلا تكرارا إما جزئيا وإما كليا للتعريف . أما الحكم التركيبى ، فهو الحكم وحده الذى يأتى بشىء جديد ، وكل علم حقيقى إنما يتكون من أحكام تركيبية . ونحن نتوصل إلى الأحكام التركيبية إما بالمشاهدات الحسية وإما بنتائج البرهان . والتجربة معين لا ينضب للأحكام التركيبية .

ونحن نصل فى رأى جوبلو إلى الأحكام التركيبية بالقياس أيضا . أما كيف يحدث هذا فهو أننا نحمل على الموضوع تعينا لاحقا ، إذا عرفنا من قبل أن فكرة الموضوع تؤدى دائما وبالضرورة إلى فكرة المحمول . فالنتيجة إذن هى حكم تركيبى ، ولكن التركيب الذى تعبر عنه ينبغى أن يكون «داخلا بالقوة» أى متضمنا فى المقدمة الكبرى ، وبدون هذا لا تكون النتيجة مشروعة . فاذا أردنا أن نكون حكما تركيبيا بالقياس ، فينبغى أن يكون لدينا من قبل حكم يحتوى هذا الحكم التركيبى ويتجاوزه أيضا ، أى أن يكون أعم منه . فتكون النتيجة

حكما تركيبيا ، لأن محمولهـا لا يستخرج من الموضوع بالتحليل ، ولـكن من الممكن أن يستخرج من المقدمة الكبرى بالتحليل .

أما عن القضايا الشرطية المتصلة فهى تحليلية ، إذا لم يحتوى المقدم شيئا أكثر مما يحتويه التالى ، بحيث لا يكون التالى سوى ترديد جزئى أو كلى للمقـدم ، وهى تركيبية إذا كان المقدم مختلفا عن التالى .

وسنعرض للأنواع التى ذكرها جوبلو من القضايا الشرطية المتصلة لنرى هل هى تحليلية أو تركيبية :

النوع الأول : كل قضايا هذا النوع تركيبية: وقد عبر عنها جوبلو بالرموز الاتية : إذا كانت ا هى د ، فان ب هى ق . ولـكى تكون تحليلية ينبغى أن يكون الاختلاف بين ا ، ب لفظا . وهذا غير ممكن ، طالما كنا قررنا فى تعريفها أن الموضوعين ، موضوع المقدم، موضوع التـالى، مختلفان إختلافا حقيقيا . ويمكن أن نحصل بقياس على الحكم الذى يحتويها ، بل ويتجاوزها ـ مثلا إذا كانت ب هى نوع للجنس ا وإذا كانت د ، ق متشابهتين ومثالهـا إذا كان كل ثديى فقريا ، فان الانسان فقرى ، وإنه يمكننا أن نحصل على هذا الحكم بالتحليل للمقدمة : الإنسان ثديى .

النوع الثانى : إذا كانت س هى د فان س هى ق ، كل قضايا هذا النوع تركيبية أيضا اللهم إلا إذا كانت ق عنصراً من عناصر تعريف د ، لأنه حينئذ يمكن إستنتاج المحمولين من صفة واحـدة ، أو تكون جزءا من تعريف د ، حينئذ لا تأتى القضية بشىء جديد . ولكننا قررنا فى تعريف هـذا النوع من القضايا الشرطية المتصلة أن العلاقة بين المحمولين فيها ، وإن كانت ثابتة وضرورية ، فانها مشروطة بتحققها فى موضوع معين بذاته ، إن وعد زيد بالحضور ، فان وعد

زيد (هذا المخصوص بعينه) ، يستدعى حضوره ، فالمحمولان اذن مشروطان بشخص بعينه ولا يشترط أبدا صفة واحدة تجمع الوعد بالحضور أيا كان ، بالحضور فعلا .

النوع الثالث : وصورته : إذا كانت ص هى د ، فان ص هى ق . وهذه الأحكام تحليلية إذا كانت تقرر أن ق متضمنة فى تعريف د ، وتركيبية اذا كانت د ، ق محمولين مختلفين .

ويلاحظ جوبلو أن الأحكام الشرطية المتصلة التركيبية لايمكن أن تتكون بالتجربة وحدها ، إنها تتجاوز التجربة دائما ، لأنها عامة وتتضمن عددا غير محدود من الأحكام الحملية ، وإذا تكونت على أساس تجربة أو تجارب ، فلابد من استدلال إستقرائى لكى يفسر هذه التجارب ، ويستخرج منها قانونا . أما اذا كانت نتاج استدلال بحت ، فان هذا الإستدلال لايمكن أن يكون قياسا أو سلسلة من الأقيسة ، لأنه يمكن استنباطها حينئذ بالتحليل من حكم مايحتويها من قبل احتواء بالقوة ، احتواءا مضمراً .

وأخيرا ـ إن كل حكم تركيبي ـ أى كل حكم غايته اكتساب معرفة جديدة هو حكم استدلالى ، وسواء كان هذا الإستدلال ـ استقراء أو قياسا فانه يتجاوز المعطيات التى يقوم عليها ، وإن الموضوع الرئيسى لنظرية الإستدلال هو أن يوجد معرفة جديدة خصبة ، معرفة موضوعية لم تكن موجودة من قبل ، لا ظاهرة ولا كامنة (١) .

ارسطو وسان توما الأكوينى :

لم يعترف أرسطو إلا بالحكم التحليلى كمبحث من مباحث المنطق الصورى وقد عرفه بما يأتى « الحكم التحليلى هو ماله محمول يرتبط برباط ضرورى

---

(١) Tricot – Traité, p. 143

بالموضوع. أما الحكم التركيبي، فهو الذى يرتبط محموله بموضوعه برباط خارجي.

أما المعانى الأولية والبعدية، فلم تكن واضحة لدى أرسطو. كما أنها لم تكن واضحة فى العصور الوسطى لدى مفكر كالقديس توما الأكوينى. فقد عرف المعرفة الأولية بأنها «معرفة بالعلة» والمعرفة البعدية بأنها معرفة بالمعلول: ولا قيمة لهذين المعنيين فى العصور الحديثة (١).

غير أن المدرسيين عرفوا نوعا من التمييز بين القضايا يشبه إلى حد ما تقسيمها إلى تحليلية وتركيبية، فقد قسموا القضية إلى جوهرية وعرضية، أما الجوهرية فهى التى تستخدم الكليات، كالنوع والجنس. فاذا إستخدم هذان الكليان فى قضية، سميت جوهرية، أى إذا استخدما كمحمول كانا مكونين لطبيعة الموضوع، أو لماهيته. فسميت جوهرية، من حيث إن الجوهر هو تعبير آخر عن الماهية، أما إذا كان المحمول صفات ليست داخلة فى صفات الجوهر الذاتية، فانه يكون أعراضا، لذلك سميت القضية عرضية.

وقد نقد لوك هذه النظرية الذاتية فيما بعد، وحاول أن يثبت أن ما يدعوه المدرسيون جواهر ليس فى الحقيقة غير مفهومات الألفاظ، وأن الماهية ليست متحققة تحققا وجوديا فى الأفراد، وأننا دائما نبحث فى اللفظ ومفهوم اللفظ وأن مفهوم اللفظ ينتزعه العقل من أفراد الكلى.

الأحكام التحليلية والتركيبية لدى كانت:

يعتبر كانت أول من ميز بين هذين النوعين من الأحكام وتتلخص نظريته فيما يأتى: تكون العلاقة فى كل الأحكام التى نفكر فيها ممكنة على صورتين: إما أن

---

(١) Tricot - Traité, p. 143

يكون المحمول ـ ب ـ متعلقا بالموضوع ا ـ كشىء ما متضمن ضمنا فى هـذا التصور (ا) أو أن (ب) خارجة بالكلية عن تصور (ا) مها كانت مرتبطة به فى الحقيقة . فى الحالة الأولى تسمى القضية تحليلية، وفى الثانية تسمى تركيبية. وكذلك تسمى الأحكام تحليلية إذا كانت صلة المحمول بالموضوع صلة تشابه كامل ، أى أن المحمول هو الموضوع والموضوع هو المحمول . مثل قولنـا ا هى ا أو « الإنسان حيوان مفـكر » وتسمى تركيبية إذا لم تكن كذلك مثل قولنـا « العرب أحرار » فالأولى شارحة ، لا تضيف شيئا ما إلى تصور الموضوع بواسطـة المحمول ، سوى أنها تحلل الموضوع إلى التصورات التى يتكون منها ، بينما الحكم الثانى يضيف إلى تصور الموضوع محمولا لم يكن فيه من قبل ، ولم نفكر فيه . من هذا نستنتج أن الأحكام الأولى لا تمدنا بمعلومات جديدة ، ولـكنها توضح التصور الذى كان لدينا من قبل ، وتجعـله مفهوما لنا ، وأما الأحكام الثانية فتعطى معلومات جديدة .

والأحكام التحليلية أولية ، والأحكام التركيبية بعدية ويتساءل كانت إذا كانت بعض الأحـكام ـ كمبدأ العلية والبديهيات الرياضية ـ أحكاما تركيبية وفى الوقت عينه أولية . ويجيب بأنها أحـكام تركيبية لأن التصور المعلول ليس مثلا متضمنا فى العلة ، كما يرى أنها أوليـة ، لأنها عقلية وكلية وضرورية [١] .

وإمكانية مثل هذه الأحكام ـ التى هى الشرط الضرورى للفكر ولوجود العلم نفسه ـ هى موضوع كتاب « نقد العقل المجرد » .

---

(١) Kant : Critique de la Raison Pure p. 46

الباب الرابع

الإستدلالات المباشرة

* * *

الفصل الأول

طبيعة الإستدلالات المباشرة Immediete Inferences

حاول أرسطو أن يبين طبيعة البرهنة فقال: إن الإستدلال أو البرهنة هي سير العقل من المعلوم إلى المجهول ، وسواء في هذا ارتفع العقل من الخاص إلى العام، من الواقع إلى القانون أي الاستقراء Induction - أو نزل من العام إلى الخاص، من المبدأ إلى النتيجة أي الاستنباط أو الإستدلال الصورى Deduction . والاستنباط نفسه كان أساس المنطق الصورى ، أما الاستقراء فكان بطبيعته يمت إلى أساس منطق مادى كما قلنا كثيرا من قبل - غير أن هذا كله لم يمنع من وجود مشكلة صورية له . كما أن المنطق الصورى يتسع الآن لاتجاه جديد لم يعرفه أرسطو هو الاستدلال الرياضى ، وهو فى حقيقته يختلف من هذا المنهج الاستنباطى أو القياسى الذى عرفه أرسطو .

غير أن الاستنباط - كما قلنا - حتى عند أرسطو نفسه - لم يقتصر على الصورة القياسية غير المباشرة من الإستدلال ، بل أوجد أرسطو صورة أخرى من الاستنباط أو الإستدلالات المباشرة ، أفراد له فى كتبه مكانا ممتازاً ، وكان من الملائم أن نقوم ببحث الإستدلالات المباشرة بعد الإستدلالات غير المباشرة . ولكن بين المبحثين من الصلات القوية ما يجعلنا نقرر أنه سواء عرضنا للواحد منها قبل الآخر . بل إنه من الضرورى لفهم الإستدلالات المباشرة من فهم الإستدلالات غير المباشرة ، إذ أن كثيرا من صور الأولى يمكن ردها إلى صور الأخيرة . وسنرى بعض تلك المحاولات - وسواء كانت مشروعة أو غير مشروعة - فانها تبين مقدار الصلات القوية بين المبحثين

والأساس العام الذى يقوم عليه الإستدلال ـ سواء كان مباشرا أوغير مباشر ـ هو مقالة المقول على الكل وعلى اللاشىء وسنرى بعد ، أن هذه المقالة هى نتيجة لمبدأ الذاتية الذى يعبر عن اتفاق العقل مع ذاته ، وأن هذا المبدأ هو أساس الإستدلال ، وعلى هذا فان عملية الإستدلال المباشر تستند على هذا القانون الأخير وقانون عدم التناقض ، ولسنا فى حاجة إلى تبيين الصلة بين هذا القانون الأخير وقانون الذاتية ، وإنما ننتقل إلى تبيين حقيقة الإستدلال المباشر بوجه عام .

الاستدلال المباشر : Eputpollence هو إستدلال قضية من قضية أخرى موضوعة دون اللجوء إلى واسطة ما ، أى أننا لسنا فى حاجة إلى قضية ثالثة، لكى نصل إلى نتيجة من مقدمة موضوعة . هنا ينعدم الحد الأوسط ، الذى سنراه أساس نظرية الإستدلال غير المباشر ولكن هل من الممكن القول إن هناك إستدلالا مباشراً ؟ إننا فى أى عملية من عمليات هـذا الإستدلال سواء كانت تقابلا أو عكسا أو غيرها من عمليات ، لا ننتقل من حقيقة إلى أخرى ، كما يتطلب ذلك الاستدلال الحقيقى ، وإنما نحن نكتفى بالتعبير عن الحقيقة نفسها فى مظهرين صوريين مختلفين ، ثم إن القضية الأصلية فى الإستدلال المباشر أصدق بكثير من القضية المستنتجة ، ومن السهولة بمكان أن نبرهن عليها بدون ما لجوء إلى القضية الأخرى المستدل عليها من القضية الأولى، غير أن الاستدلال الحقيقى لا يكون أبداً على هذه الصورة . إنه يفترض واسطة ظاهرة أو مخفية لقضية معلومة من قبل ، وباندراج هذه الواسطة مع هـذه القضية نصل إلى نتيجة أخرى جديدة ، فالإستدلال إذاً يحتوى بالضرورة على ثلاث قضايا على

الأقل . فجميع عمليات الاستدلال المباشر إذاً لاتدل على برهنة حقيقية .

وقد قام أرسطو وراموس وليبنتز ولاشيليه برد التداخل والعكس وعكس النقيض المخالف إلى الأشكال القياسية الأولى والثانية والثالثة ، وفى هذا الرد تبسيط لنظرية البرهنة على العموم ، بل سنرى أرسطو يحقق صحة العكس بواسطة قياس من الشكل الثالث ، وهذا التحقيق عملية منطقية مشروعة ولكن هناك اعتراض على أرسطو ، وهو أنه استخدم كثيراً من عمليات الرد المباشر وبخاصة العكس فى رد ضروب الشكل الثانى والثالث إلى الأول ، وفى هذا دور ، فإنه يثبت صحة الأقيسة بالعكس ، وصحة العكس بالأقيسة . ولكن هذا الأعتراض مردود ، إن كل هذه الإستدلالات إنما هى تمثلات صورية بحتة لسنا فى مقام البرهنة على صحة عملية منها بعملية أخرى ، أو بمعنى أدق لسنا أمام تحقيق صحة صورة منطقية بصورة منطقية أخرى، إنما نحن أمام صورة منطقية تعبر عن حقيقة واحدة . وليس معنى هذا أننا أمام صور من الاستدلالات المباشرة تتصل أشد إتصال بصور من الإستدلالات غير المباشرة، وإن هذه هى تلك وتلك هى هذه . إن للاستدلالات المباشرة أصالتها الخاصة إنها تتكون من إدراك مباشر لحقيقة ما ، وعلى هذا تستحق أن تدرس فى ذاتها ، والإستدلال المباشر يحوى صوراً متعددة، ولكن أقسامها الرئيسية هى الإستدلال بواسطة التقابل The Inference by . Opposition of Propostions . والإستدلال بواسطة عمليات النقض والعكس وما يتبعها Eduction .

الفصل الثانى

تقابل القضايا

معنى تقابل القضايا : يقال لقضيتين من القضايا إنهما متقابلتان أو بينهما تقابل ، إذا كانتا ـ مع اشتراكهما فى الموضوع والمحمول ـ مختلفتين، إما كما وإما كيفا وإما كما وكيفا معا . ونحن نعلم أن عندنا أربعة أنواع من القضايا وهى A-E-I-O وهى تتقابل على أربعة أنواع هى :

(١) التناقض Contradiction (٢) التضاد Contarieté

(٣) التداخل Sub-alternation (٤) والدخول تحت التضاد Sub-Contraieté

وقبل أن نتحدث عن كل واحدة على حدة نذكر الشروط العامة للتقابل. أما تلك الشروط فهى أن تتفق القضيتان المتقابلتان ـ فيما أسماه مناطقة العرب ـ الوحدات الثمان : إتفاق الموضوع والمحمول لفظا ومعنى الزمان والمكان ، والقوة والفعل والكل والجزء والشرط والإضافة . يقول القطب فى شرحه على الشمسية بعد أن ذكر تلك الوحدات « فهذه وحدات ثمانية شروط ذكرها القدماء، وردها المتأخرون إلى وحدتين ـ وحدة الموضوع ووحدة المحمول ـ أما وحدة الموضوع فيندرج تحتها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ، ووحدة المحمول يندرج تحتها الوحدات الباقية[1] » .

---

(١) شرح القطب على الشمسية .. ص ٢٥ .

أما الفارابى ـ فانه يرد جميع الوحدات إلى وحدة واحدة أسماه وحدة النسبة الحكمية «حين يكون السلب وارداً على النسبة التى ورد عليها الايجاب، وعند ذلك يتحقق التنا قض جزماً ـ وإنمـا كانت مردودة إلى تلك الوحـدة لأنه إذا اختلف شىء من الأمور الثمانية ، إختلفت النسبة ضرورة ـ إن نسبة المحمول إلى أحد الآخرين مخالفة لنسبته إلى الآخر ـ ونسبة أحد الأمرين إلى شىء مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة أحد الأمرين إلى الآخر بشرط ، مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر. وعلى هذا ـ متى اتحدت النسبة ـ اتحد الكل[1]».

نستخلص من كل هذا أن للتقابل شروطا لا ينبغى أن نخرج عليها ـ وتفصيل تلك الشروط موضحة بالأمثلة ـ هى كما يلى :

١ ـ عدم إختلاف الموضوع : لا تقابل بين : الحديد معدن ـ النبات ليس بمعدن، هنا اختلف الموضوعان لفظا . وهناك حالة يتفق فيها الموضوعان لفظا، ولكن يختلفان معنى ـ كلام الله غير مخلوق ـ كلام الله مخلوق ـ الأول: بمعنى الكلام النفسى ، والثانى : بمعنى الكلام الملفوظ .

٢ ـ عدم إختلاف المحمول : لايصح إختلاف المحمول لالفظا ولامعنى ـ الفضة كثيرة الاستعمال . الفضة ذات قيمة . إختلف المحمول هنا لفظا ـ الملائكة كائنات ناطقة ـ بمعنى أنها عاقلة ـ الملائكة كائنات غير ناطقة ـ بمعنى أنها لاتفكر تفكير الناس ـ إختلف المحمول هنا معنى .

٣ ـ عدم إختلاف الزمان ـ فلان سعيد (اليوم) ـ فلان غير سعيد (أى فى الآن) .

---

(١) الفارابى تحصيل .. ص ١٢ .

٤ ـ عدم اختلاف المكان : فلان موجود (فى بيته) فلان غير موجود (فى الكلية) .

٥ ـ عدم إختلاف القوة والفعل: البذرة شجرة (أى بالقوة) ـ البذرة غير شجرة (بالفعل) .

٦ ـ عدم إختلاف الكل والجزء : الزنجى أسود (أى كله) الزنجى أبيض (أى بعضه) العرب مسلمون (أى كلهم) العرب غير مسلمين (أى بعضهم) :

٧ ـ عدم إختلاف فى الشرط: الطلبة ينجحون (إذا اجتهدوا فى طوال العام ، الطلبة لا ينجحون (إذا لم يجتهدوا طوال العام) .

٨ ـ إختلاف فى الاضافة ـ عبد الظاهر غنى (بالنسبة لزيد) عبد الظاهر غير غنى (بالنسبة لعمرو) .

التقابل بالتناقض وبالتضاد :

التناقض : أكمل أنواع التقابل ، إنه بين قضيتين مختلفتين كيفا وكما ، وعلى هذا يكون بين A و O ـ وبين E و I . أى بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة أو بين الكلية السالبة والجزئية الموجبة .

A كل ب هى ا   لا واحد من ب هو ا E

O ليس بعض ب ا   بعض ب هى ا I

أما التضاد : فهو بين قضيتين كليتين مختلفتين كيفا فقط ، فهو بين A ، E أى بين الكلية الموجبة والكلية السالبة .

كل ب هى ا   A

لا واحد من ب هو ا E

ويمثل التناقض ـ كما قلنا ـ التقابل بمعنى الكلمة ، إنه يتجه نحو الرابطة

ويحاول أن ينفيها نفيا قاطعا . ويظهر هذا فى اللغات الأجنبية أكثر من ظهوره فى اللغة العربية ـ ولذلك كان الاختلاف بينه وبين التضاد جوهريا ، إنه لا يتصل بالصورة فقط ، بل يتصل بمادة القضايا . إن القضية النقيض هى نفى القضية الموضوعة نفسها أما القضية المضادة فهى نفى القضية الموضوعة ، ووضع لشىء آخر جديد ، فلا واحد من ب ا معناها :

١ ـ أنفى أنفى كل ب ا

٢ ـ أنفى أثبت أنه لا شىء من ب ا . وكان أرسطو يردد دائما « أن علم المتضادات علم واحد » وهذا يعنى أنه يوجد رباط مشترك بين فكرتين متضادتين يجمعهما فى وحدة نهائية ، رباط مشترك ، يركب بينهما تركيبا أخيرا ، ومن الأمثلة على هذا ، الوحدة والكثرة ـ إنهما يرتبطان إرتباطا فى العدد ، بالرغم من أنهما متضادان (١) .

التقابل بالدخول تحت التضاد والتقابل بالتداخل

التقابل بالدخول تحت التضاد : يكون بين قضيتين جزئيتين مختلفتين فى الكيف فقط أى بين I و O .

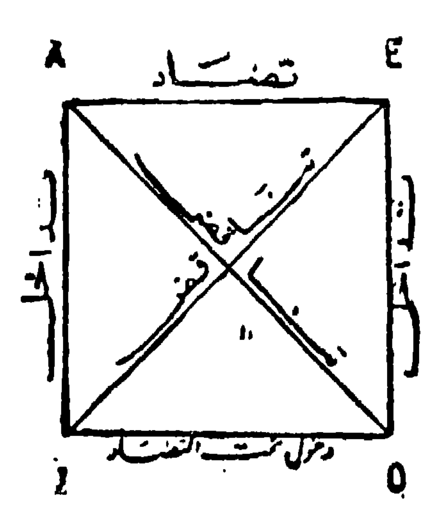
بعض ب ا	I
ليس بعض ب ا	O

اما القضيتان المتداخلتان ـ فهما ما إختلفا كمية ـ A – I أو E و O

A	كل ب ا	لا واحد من ا ب	E
I	بعض ب ا	ليس بعض ا ب	O

(1) Hamelin : Systéme p. 148

ولم يعرف أرسطو النوع الثانى من التقابل ـ التداخل ـ ولكن وضعه الأسكندر الأفروديسى ـ وقد رأى بعض المناطقة أنه ليس تقابلا بمعنى الكلمة ـ وإنما هو تضمن قضية فى قضية أخرى أشمل منها ، أو بمعنى آخر هو شمول قضية عامة لقضية أخرى بدون تغير فى الكيف . ومن الواضح أن الكلية سواء أكانت موجبة أو سالبة ـ تتضمن الجزئية المتحدة معها فى الكيف ـ وقد وضع أرسطو مربعا، وضح فيه تلك العمليات العقلية، ويمكننا أن نضيف اليه التقابل بالتداخل[1].



ويمكننا النظر إلى نظرية التقابل ـ من وجهتين مختلفتين : الأولى ـ كعلاقة بين قضيتين معينتين ـ كعملية من عمليات الاستدلال ، نستدل فيها من صدق أو كذب قضية على صدق و كذب عدة قضايا .

---

(١) Tricot. Traité, p. 159

فاذا قلنا إن A صادقة كانت E كاذبة I صادقة O كاذبة

وإذا قلنا » E صادقة » A كاذبة I كاذبة O صادقة

» » » I صادقة » A غير معروفة E كاذبة O غير معروفة

» » » O صادقة » A كاذبة E غير معروفة I غير معروفة

» » » A كاذبة » E غير معروفة I غير معروفة O صادقة

» » » E كاذبة » A غير معروفة I صادقة O غير معروفة

» » » I كاذبة » A كاذبة E صادقة O صادقة

» » » O كاذبة » A صادقة E كاذبة I صادقة

جدول يلخص أحكام التقابل

القضية الأصلية وحكمها	الكلية الموجبة A	الكلية السالبة E	الجزئية الموجبة I	الجزئية السالبة Θ
A صادقة	–	كاذبة	صادقة	كاذبة
A كاذبه	–	غير معروفة	غير معروفة	صادقة
E صادقة	كاذبة	–	كاذبة	صادقة
E كاذبة	غير معروفة	–	صادقة	غير معروفة
I صادقة	غير معروفة	كاذبة	–	غير معروفة
I كاذبة	كاذبة	صادقة	–	صادقة
O صادقة	كاذبة	غير معروفة	غير معروفة	–
O كاذبة	صادقة	كاذبة	صادقة	–

قوانين تقابل القضايا :

إن تقابل القضايا هو عملية من عمليات الاستدلال المباشر . بواسطتها نستنتج صدق قضية أو كذبها من إفتراض أو كذب قضية أخرى مقابلة لها ، وقد عبر عنها المدرسيون بما يأتى :

(Affirmatio et nagatio ejusdem de eodem)

أى إثبات ونفى نفس المحمول عن نفس الموضوع .

ولمختلف أنواع التقابل قوانين تتلخص فيما يأتى :

١) قوانين التناقض ـ القضيتان المتناقضتان تكون إحداهما صادقة بالضرورة والأخرى كاذبة بالضرورة . وهذا تطبيق مباشر وواضح لمبدأ عدم التناقض . الشىء يكون او لا يكون ، لا وسط ، الاثبات والنفى يتقاسمان الممكنات . أو كما يقول ماريتان إن إحدى القضيتين المتقابلتين تنفى بالدقة ما تثبته الأخرى ، وأن النفس ترى مباشرة أن الحقيقة الواحدة يعبر عنها بوضع قضية ورفع الأخرى . ويمكن التعبير عن حكم التناقض فى القضايا بما يلى :

القضيتان المتناقضان لا تصدقان معا ، ولا تكذبان معا أى لا يجتمعان معا ولا يرتفعان معا ، فاذا صدقت إحداها ، كذبت الأخرى ، وإذا كذبت إحداها صدقت الأخرى .

٢ ـ التناقض والمستقبلات الممكنة ـ غير أن أرسطو ـ قبل ـ استثناء لقاعدة المتناقضات الآتية : إن المستقبلات الممكنة قد لا يتحقق بينهما تناقض ، فلا نستطيع أن نقول إن إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ـ غدا ستقوم معركة بحرية ـ غداً لن تقوم معركة بحرية . الأمر هنا غير معين ، ولا توجد واحدة

منها فى الحاضر صادقة أو كاذبة . يكـون الأمر صادقا إذا ما توافق مع الواقع ـ ولكن إذا لم يوجد الواقع إطلاقا ـ وهـذه هى القضايا المحتملة ـ وقد وافق على هذه البرهنة هاملان وماريتان .

قوانين التداخل :

وللتداخل قوانين نجملها فيما يأتى :

١) إذا كانت A أو E صادقة كانت I أو O صادقة .

Ad universali ad Particulare volet Consequentia

كل ب ا A صادقة لا واحد من ب ا E صادقة

بعض ب ا I صادقة ليس بعض ب ا O صادقة

٢) إذا كانت A أو E كاذبة فلا نتيجة . فان I أو O تكونان ما صادقة وإما كاذبة (أى مجهولة) .

كل انسان عاقل A كاذبة لا انسان بكامل E كاذبة

بعض الناس عاقلون غير معروفة ليس بعض الناس بكاملين O غير معروفة .

٣) إذا كانت I أو O صادقة فلا انتاج ـ فان A أو E قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة .

بعض الناس فان I صادقة لا واحد من الناس بفيلسوف E صادقة

كل الناس فانون A غير معروفة ليس بعض الناس فلاسفة O غير معروفة

٤) إذا كانت I أو O كاذبة كانت A أو E كاذبة .

بعض الناس كاملون I كاذبة   ليس بعض الناس بكاملين O كاذبة
كل الناس كاملون A كاذبة   لا واحد من الناس بكامل E كاذبة

وذهب راموس وليبنتز ولاشيلييه إلى أنه لا وجود للاستدلال المباشر ، وأن العمليات العقلية الثلاثة التداخل وعكس النقيض،والعكس ، ترد بالتوالى إلى أقيسة من الأشكال الأولى والثانية والثالثة . وسنبحث الآن رد التداخل فقط .

ونحن نعلم من ناحية أخرى ـ أن لا شيلييه يرى أن الكلية الموجبة أو السالبة ـ تعبر عن قانون من ناحية من حيث إنها كلية ، وعن حقيقة ـ من حيث إنها تجمع حقيقة أو حقائق تتضمن المحمول او لا تتضمنه. أما القضية الجزئية الموجبة أو السالبة فليست إلا تعبيرا بسيطا عن واقعة أو عن حقيقة: وبعبارة أخرى إن O، I متضامنان فى A ، E أى أنهما حالات جزئية للقضايا الأولى ، بحيث نستطيع أن نعبر عنها فى رموز فيقول :

$A > I$ ou $E > O$ [1] .

وهذا يستدعى ما يأتى :

١) إن عملية التداخل فى القضية الكلية الموجبة هى قياس من الشكل الأول Darii

كل ا ب	A
بعض ا ا	I
∴ بعض ا ب	I

---

(1) Ibid P. P. 151-152

ويستند هذا القياس على مبدأ الشكل الأول نفسه وهو الـ Dictum ولكن على أساس المفهوم .

ويلاحظ أن صغرى القياس ، وهى بعض ا ا هى حالة جزئية ، ولكنها غير معينة فى المقدمة الكبرى كل ا ب . هنا تشمل المقدمة الكبرى أشياء متعددة قد تحيط مثلا بـ د ، ز ، و . فبعض ا هى د أو ز . ونحن قد افترضنا أن القضية الكلية الموجبة تشمل القضية الجزئية الموجبة ، غير أننا فى الوقت عينه لا نستطيع أن نقول إن هذه القضية الجزئية هى مجرد تكرار ، هى مجرد تشابه بين الموضوع الذى هو جزء والمحمول الذى هو كل . إنما يقصد لاشيلييه أن الموضوع موصوف بشكل ما بالمحمول فبعض ا لها صفات تدرجها تحت ا ، ولكن ليست هى هى ا ونحن على هذا أمام ثلاثة حدود ـ ا ، بعض ا ، ب . وينتهى لاشيلييه إلى القول بأننا أمام قياس حقيقى ـ إنما الخلاف الوحيد بينه وبين القياس الحقيقى فى Darii هو أن لفظ الحد الأصغر غير محدد تحديداً دقيقاً ، إنما نحن جعلناه جزءاً من الحد الأوسط ، بينما فى Darii نرى لفظ الحد الأوسط قد تعين تعيينا دقيقا نرمز اليه بـ جـ أو بعض جـ . غير أن هذا الاختلاف ليس إلا فى الظاهر ، بينما الجوهر واحد .

٢) إن عملية التداخل فى الكلية السالبة ، هى قياس من الشكل الأول وطريقة البرهنة على هذا ، هى الطريقة الأولية .

لا واحد من ا ب	E
وبعض ا ا	I
∴ ليس بعض ا ب	O

والمبدأ الذى يقوم عليه هذا القياس هو Dictum ولكن فى صورة سلبية ولهذه الأسباب نستنتج أن الصغرى ليست مجرد تكرار إلا فى الظاهر، وأنه يوجد تشابه أساسى بين عملية التداخل فى الكلية السالبة والقياس Ferio .

تلك هى نظرية لا شيلييه ، وفى النظرية عمق مؤكد ، علاوة على فائدتها فى تبسيط قواعد المنطق الصورى ، إذ أنها جعلت أشكال الأقيسة الثلاثة تطوى عمليات الاستدلال المباشر . غير أن فى النظرية خطأ واضحا ، إذ أنه من المستحيل أن نقبل أن الصغرى - وهى أساس كل برهنة عنده - ليست تكراراً أو أنها قائمة بذاتها - ان دقة التحليل السيكلوجى أخفت على لا شيلييه شيئين على جانب من الأهمية . أخفت عليه - أولا - : ما يتطلبه الفكر المنطقى من مراعاة صور القضايا نفسها ، إذ أن المنطق الصورى ينظر فى صورة القضية ويعتبرها شيئا أساسيا ، والصغرى فى عملية رده التداخل إلى الأقيسة ، لا يتضح فيها صورة قضية بمعنى الكلمة اتضاحا تاما . أما المسألة الثانية : إننا إذا رفضنا الاستدلال المباشر - كما يرى لا شيلييه - من حيث هو إستدلال ، فلن ينتج من هذا أن الاستدلال المباشر يصبح غير مباشر . إن إدراك الحقيقة قد يتم بدون أى وسط ، وإنما يتم بتطبيق مباشر لقانون عدم التناقض على القضية التى بين أيدينا ، هذا التطبيق المشروع ينتج ضرورة هذا الاستدلال المباشر الذى نحن بصدده .

أما المناطقة الرياضيون المعاصرون فقد ذهبوا أيضا إلى أن التداخل عملية غير مشروعة ، وحجتهم فى ذلك أن القضية الكلية لا تحتوى اطلاقا على أى إثبات وجودى ، ولكنها تعبر فقط عن علاقة تناسب أو عدم تناسب والقضية الجزئية على العكس ، هى قضية وجودية ، لأنها تتضمن وجودا

حقيقيا للموضوع . فأى إنتقـال من القضية الكلية إلى القضية الجزئية أو العكس ممتنع ، لأننا نرتكب بهذا غلطا منطقيا Paralogism .

وقد أخطأ هؤلاء المناطقة الرياضيون أيضـا ـ إنهم لم يراعوا التمييز الأولى بين الوجود الحقيقى والوجود المثالى ـ تحت تأثير دواع رياضية ـ ثم إن القضية الكلية ليست على الدوام قضية غير وجودية ـ وليست القضيـة الجزئية وجودية على الدوام . كل قضية إنما تتعلق بالمعنى الذاتى الذى تتسم به فى النفس ـ وقد تحتوى قضية كلية قضايا جزئية حقيقية ـ فتكون حقيقية إلى حد ما ـ وقد تعبر قضية جزئية عن فكـرة عامة ـ وذلك إذا ماشارك الموضوع فى ماهية مشتركة عامة ، أى بمعنى آخر إن صورةالقضية تبقى هى هى ـ بينما تحتفظ النفس بحريتها فى تغيير المضمون .

قوانين التضاد :

١ ـ إذا كانت A صادقة ـ فان E كاذبة

كل إنسان فان A ، صادقة

لا واحد من بنى الإنسان بفان E كاذبة

وللبرهنةعلى ذلك نقول : إذا كانت A صادقة كانت O كاذبة كنقيض وإذا كانت O كاذبة ـ فان E كاذبة كمتداخلة (القانون الرابع من التداخـل)

٢ ـ إذا كانت E صادقة ـ فان A كاذبة .

لا واحد من بنى الإنسان بكامل E صادقة .

كل إنسان كامل A كاذبة .

وللبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت E صادقة فان I كاذبة كنقيض، و A كاذبة كمتداخلة (القانون الرابع من التداخل) .

٣ ـ إذا كانت A كاذبة ـ فلا نتيجة ـ فان E تكون إما صادقة وإما كاذبة .

وللبرهنة على ذلك نقول إذا كانت A كاذبة ـ فان O صادقة كنقيض ـ ولا إنتاج بالنسبة لـ E (القانون الثالث من التداخل) .

٤ ـ إذا كانت E كاذبة ، فلا نتيجة ـ A تكون إما صادقة وإما كاذبة .

وللبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت E كاذبة فان I صادقة كنقيض ـ وإذا كانت I صادقة . فلا نتيجة ، بالنسبة لـ A (القانون الثالث من التداخل) .

قوانين ماتحت التضاد :

١) إذا كانت I صادقة ، فلا نتيجة . O تكون إما صادقة أو كاذبة .

وللبرهنة على ذلك نقول . إذا كانت I صادقة ، فان E كاذبة كنقيض وإذا كانت E كاذبة ، فلا نتيجة (القانون الثانى من التداخل) .

٢) إذا كانت O صادقة فلا إنتاج ، I تكون إما صادقة وإما كاذبة وللبرهنة على ذلك نقول . اذا كانت O صادقة فان A كاذبة كنقيض

وإذا كانت A كاذبة فلانتيجة بالنسبة لـ I (القانون الثانى من التداخل).

٣ ـ إذا كانت I كاذبة فان O صادقة .

والبرهنة على ذلك نقول: إذا كانت I كاذبة فان E صادقة كنقيض وإذا كانت E صادقة فان O صادقة كمتداخلة (القانون الأول من التداخل) .

٤) إذا كانت O كاذبة فان I صادقة .

والبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت O كاذبة ، فان A صادقة كنقيض وإذا كانت A صادقة فان I صادقة كمتداخلة (القانون الأول من التداخل) إن أساس البرهنة هو هو واحد فى المتضادات ، وفى الدخول تحت التضاد ـ فى الحالتين ـ ننقل بواسطة القضيتين: القضية الأولى ـ هى نقيض القضية الموضوعة ، والقضية الثانية هى القضية المتداخلة مع القضية النقيض . ولكن نلاحظ أن قوانين الدخول تحت التضاد هى عكس قوانين التضاد .

ملاحظات وتطبيقات :

١) القضيتان الكليتان السالبة والموجبة لا يصدقان معا ، ولا يكذبان معا وذلك فى حالة ما إذا كان الموضوع أخص من المحمول ، ويكذبان معا إذا كان الموضوع أعم من المحمول ، وذلك فى حالة التضاد .

كل إنسان حيوان	الحالة الأولى	صادقة
لا واحد من الإنسان بحيوان		كاذبة
كل حيوان إنسان	الحالة الثانية	كاذبة .
لا واحد من الحيوان بانسان		كاذبة

٢) القضية الكلية الموجبة إذا كانت صادقة ، كانت الجزئية الموجبة

المتداخلة معها صادقة ،وذلك حين يكون الموضوع أخص من المحمول (كل إنسان حيوان . بعض الإنسان حيوان) .

القضية الكلية الموجبة . إذا كانت كاذبة ، فان القضية الجزئية الموجبة المتداخلة معها قد تكون صادقة ، وذلك فى الحالة التى يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ، وتكون كاذبة وذلك فى الحالة التى يكون فيها الموضوع والمحمول كليين متباينين ، وكل هذا فى حالة التداخل .

الحالة الأولى : إذا كان الموضوع أعم من المحمول :

كل حيوان إنسان : كاذبة .

بعض الحيوان إنسان : قد تكون صادقة .

الحالة الثانية : إذا كان الموضوع والمحمول متباينين :

كل مثلث دائرة : كاذبة بعض المثلث دائرة : كاذبة

ذلك أنه لا اشتراك البتة بينهما .

أما فى حالة السلب . إذا صدقت الكلية السالبة ، صدقت الجزئية السالبة تبعاً اذا كان الموضوع والمحمول متباينين . وإذا كذبت الكلية ، فقد تصدق الجزئية وذلك اذا كان الموضوع أعم من المحمول، وقد تكذب اذا كان الموضوع أخص من المحمول .

(١) مثال لصدق الكلية السالبة وصدق الجزئية السالبة .

لاشيء من الجماعات يتنفس صادقة

ليس بعض الجماعات يتنفس صادقة

والموضوع والمحمول هنا متباينان .

(ب) مثال لكذب الكلية السالبة وصدق الجزئية السالبة ـ الموضوع أعم من المحمول :

لاشيء من الحيوان بانسان كاذبة

ليس بعض الحيوان بانسان صادقة

(ج) مثال لكذب الكلية السالبة وكذب الجزئية السالبة ـ الموضوع أخص من المحمول :

لاشيء من الإنسان بحيوان كاذبة

ليس بعض الإنسان بحيوان كاذبة

٣ ـ إذ صدقت الموجبة الكلية ، كذبت السالبة الجزئية وبالعكس سواء كان الموضوع أخص من المحمول أوأعم منه ، وهذاهو التناقض. وكذلك إذا صدقت السالبة الكلية ، كذبت الموجبة الجزئية وبالعكس ، سواء كان الموضوع أخص من المحمول أو أعم منه ، أوكانا متباينين . فالسالبة الكلية صادقة والجزئية الموجبة كاذبة .

٤ ـ الجزئيتان لا يكذبان معاً وقد يصدقان (دخول تحت التضاد) . وإذا كان الموضوع أعم من المحمول، صدقت الجزئيتان (الموجبة والسالبة) وإذا كان الموضوع أخص من المحمول، صدقت الموجبة، وكذلك السالبة وإذا كان الموضوع والمحمول متباينين، صدقت السالبة دون الموجبة[1]

---

(١) Ibid p p 161 - 134

الفصل الثالث

الإستدلالات المباشرة

بالعكس والنقض

ثمة خلاف بين الاستدلالات المباشرة بالتقابل والاستدلالات المباشرة بالعكس والنقض ، إننا فى الأولى نستدل على حكم قضية من قضية أخرى متحدة معها فى الوحدات الثمان ، وبالأخص متحدة معها فى الموضوع والمحمول . أما فى الاستدلال المباشر ، بالعكس والنقض ، فاننا ننتقل من الحكم على قضية إلى الحكم على قضية أخرى مختلفة معها فى الموضوع وحده أو فى المحمول وحده أو فى المحمول والموضوع معا .

وقد أنتج لنا هذا تلك الصور الطريفة الفكرية التى سنعرضها الآن ، والتى تكاد تكون مذهبا كاملا لارتباطها ، وقيام البعض منها على الآخر ، ولهذا لا يتأتى لنا دراستها بوضوح ، إلا على الترتيب الآتى :

١) العكس المستوى	Conversion
٢) نقض المحمول	Obversion
٣) نقض العكس المستوى	Obverteb Conversion
٤) عكس النقيض المخالف	Partial Contraposition
٥) عكس النقيض الموافق	Obverteb Contraposition
٦) نقض الموضوع	Paptial inversion
٧) النقض التام	Full inversion

وسنرى أننا سنتأدى من كل واحدة من هذه الصور إلى الأخرى

١ ـ العكس المستوى

La conversion - La reciprocation

إن العكس المستوى ـ هو عملية استدلالية مباشرة ، يحتوى على تغيير وضع حدود قضية من القضايا بدون تغيير فى كيف القضيـة ، بحيث يصبح المحمول موضوعا والموضوع محمولا ، وأول من تكلم عن نظرية العكس هو أرسطو ، وقد شرحها شرحا كاملا فى التحليلات الأولى .

القاعدة الأساسية للعكس : الشرط الأساسى للعكس : هو أن القضيـة الثانية وهى العكس ، لا تثبت شيئا أكثر مما يثبته الأصل . أى ينبغى أن يبقى صدق الألفاظ كما هو . وهذه القاعدة نتيجة ضرورية لمبدأ الذاتيـة ـ أساس كل استنباط ـ حيث لا ينبغى أن تتجاوز النتيجة المقدمات وعلى هذا يخرج كل استدلال من جزئى إلى كلى ، عن نطاق المنطق الصورى .

ونحن نعلم أن ما صدق الموضوع هو ما تتجه اليه دائما أنظـار المناطقة ، ويهتمون به أكثر من اهتمامهم بما صدق المحمول . وما صدق الموضوع دائمـا محدد ، أما المحمول فليس له ماصدق حقيقى . إن الصفـة عند أغلب المناطقة ليست صنفا Class ولا جزءا من صنف ـ ولكن فى عمليـة العـكس ـ يصبح المحمول موضوعا . فينبغى اذا أن نحدد كميته . هـذه هى نظرية أرسطو فى العكس وقد أنكرها المنهوميون ـ كلاشيلييه مثلا .

ولكن يبدو أن الاستدلال الحقيقى لا يتم الا بمراعاة كم المحمول ، بل ان هذه المراعاة تبدو ظاهرة قبل أن ننقل الحدود ـ الموضوع والمحمول ـ الواحد مكان الآخر فى عملية العكس ، حين نقول الانسان فان ـ ونحاول أن نحلل

القضية من ناحية الماصدق ، أى نثبت أن الإنسان جزء من مجموعة الفانين ، فإنا نقوم بعملية عكس حقيقى بدون أن نشعر . إن هذه العملية تظهر لنا تقدماً فكريا حقيقيا ، وتحدد أفراد الموضوع والمحمول . وإن عملية نقل الألفاظ بعد ذلك ، ليست إلا عملية ثانوية عديمة الجدوى . وبمعنى أدق إن نظرية كم المحمول تتضمن عملية عكس تام تحدد ماصدق المحمول تحديداً تاما . فالعكس إذاً عملية فكرية ، تحتوى على تعيين الماصدق المتبادل للألفاظ ، وسيبدو هذا — إذا ماعكسنا القضية الكلية الموجبة ، فسنجد أن ماصدق المحمول ، سيكون فى القضية العكس غير كلى ، إنه سيكون جزئيا ، أى أن المحمول — وكميته غير محدودة فى القضية الأصل — ستحدد فى العكس تحديداً جزئيا ، وإلا أخل بشرط الإستغراق ، بينما فى الكلية السالبة ، سنرى عكسها كلية سالبة ، أو بمعنى أدق إن المحمول سيؤخذ فى صفته . ان من هذا نستنتج — أن الفاظ القضية العكس لايمكن أن يكون لها ماصدق أكبر من القضية الأصل ، وللعكس قاعدتان هما :

١ — يجب أن تتفق القضية الأصل والقضية العكس فى الكيف (وهذه هى قاعدة الكيف) .

٢ — لا يستغرق حد فى العكس لم يكن مستغرقا فى الأصل (وهذه قاعدة الأستغراق) . واذا طبقنا هذه القواعد على القضايا الأربعة لخرجت لنا الصور الآتية :

الكلية الموجبة — عكسها جزئية موجبة . الكلية السالبة — عكسها كلية سالبة . الجزئية الموجبة — عكسها جزئية موجبة . الجزئية السالبة — لا تعكس .

الكلية السالبة :

الكلية السالبة E عكسها كلية سالبة E .

لاشيء من ب ا ـ لاشيء من ا ب .

ويسمى هذا بالعكس الكامل عند أرسطو ـ أما المدرسيون فقد أسموه العكس البسيط . والعكس الكامل هو ما احتفظت فيه الحدود بنفس الكمية فاذا ما كانت كلية ، بقيت كلية ، وإذا ما كانت جزئية بقيت جزئية .

وقد حاول الفلاسفة منذ أرسطو البرهنة على صحة عكس القضية الكلية السالبة إلى كلية سالبة ـ ولجأوا فى ذلك إلى طرق معينة .

أما أرسطو ـ فقد لجأ فى إثبات عكس الكلية السالبة إلى عملية تشبه إلى حد كبير قياس Darapti من الشكل الثالث ـ وملخص العملية هذه هو : لاشيء من ب ا هو القضية الأصل ـ نحن نريد أن نستخرج من هـذه القضية أن لاشيء من ا ب . نلاحظ أن الموضوع فى القضية الأخيرة يشمل أجناسا ـ س ، د . شأن كل موضوع فى أية قضية ، يحتوى أجناسا وأنواعا متعددة . إذا افترضنا أن ب فى قضية ، تكون مضادة للقضية العكس ، فانه يمكن حملها على بعض ا ، على س ، مثلا ـ فنصل إلى كل س ب . وفى الوقت نفسه ـ إننا افترضنا أن س محتواة كلها فى ا فيحدث أن كل س ا :

هاتان القضيتـان يمكن إعتبارهـا مكونتين لقيـاس Darapti من الشكل الثالث .

كل س ب

كل س ا

∴ بعض ا ب

نفهم من وضع المقدمات أى نضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى فنصل إلى :

كل س ا
كل س ب
∴ بعض ب ا

ومن المعلوم أن هذه النتيجة هى نقيض القضية التى نريد عكسها ، إذاً فهى كاذبة ، لاننا افترضنا صدق القضية التى نريد عكسها . وإذا ما كانت النتيجة فى هذا القياس الأخير كاذبة ، فلا بد أن إحدى المقدمتين كاذبة . ولا يمكن أن تكون هذه كل س ا لأن كل س ا هذه قضية ذاتية (كل س يساوى فى الحقيقة ا) فالمقدمة الكاذبة إذاً كل س ب وبالتالى بعض ا ب كاذبة — وإذا كانت بعض ا ب كاذبة — فان نقيضها إذا لا شىء من من ا ب صادقة . وبهذا استطعنا أن نثبت أن القضية لاشىء من ا ب . وهى عكس القضية الأصلية صادقة ، وأن عملية العكس فى الكلية السالبة عملية صحيحة [1] .

اعترض على أرسطو فى هذا ، فقد لجأ إلى طرق ملتوية فى إثبات عكس الكلية السالبة ، علاوة على إرتكابه لدور شديد . إنه — كما رأينا — رد الضرب Darapti إلى Darii بواسطة عكس الصغرى ، ثم إنه يثبت الآن عكس الكلية السالبة بواسطة Darapti بينما Darapti نفسه لا يمكن إثباته إلا بعكس الصغرى .

وقد لاحظ الأقدمون ما فى برهنة أرسطو من تعقيد وارتباك . ولذلك نقده ثيو فراسطس وأوديموس والاسكندر الأفروديسى ، وحاولوا

---

(1) Hamilton Logic. p. 186

وضع برهنة جديدة فيها بساطة وليس فيها ما فى برهنة أرسطو من تعقيد .

أما ثيوفراسطس وأوديموس فذهبا إلى ما يأتى : إذا كان لاشىء من ب ا فذلك لأن كل ا منفصل تماما عن كل ب ، أو أن كل ب منفصل عن كل ا ، فالعكس هنا واضح وضوحا بينا ، أخذ اولر هذا البرهان بعد ذلك وصور العكس بدائرتين A – B ، فيها منفصلتان تمام الانفصال وليس بينها أى رباط مشترك .

ويرى المناطقة أن برهنة ثيو فراسطس على عكس القضية الكلية السالبة، واضحة ، وأنها أقوى من برهنة أرسطو ، ثم أنهـا من الممكن أن تستند مباشرة على قانون الذاتية ، غير أن هاملان ينقدها بأنها ليست نوعا من البرهنة الحقيقية . إنها تستند على الذوق والحدس . وأما الاسكندر الأفروديسى ، فقد لجأ إلى طريق آخر . فقد افترض أن لاشىء من ب ا ، لايمكن عكسها إلى لاشىء من ا ب ــ وأنه من الممكن أن نقول بعض ا ب ، وحينئذ يكون لدينا القياس الآتى Ferio [1] .

لاشىء من ب ا
بعض ا ب
―――――――
∴ ليس بعض ا ا

وهذا خلف ــ فالمقدمة بعض ا ب إذاً كاذبة ــ ونقضيها لاشىء من ا ب صادقة ولاشىء من ا ب هو عكس لاشىء من ب ا . وبهذا تجنب الاسكندر النقد الموجه إلى أرسطو لأن Ferio من الشكل الأول لاتخضع لأية عملية من عمليات العكس .

---

(1) Ibid, p. 170.

أما ليبنتز في العصور الحديثة ـ فقد استخدم ما يسمى بالقضايا الذاتية ا هي ا ـ ب هي ب . وأثبت عكس الكلية السالبة بالشكل الآتي بواسطة قياس من الشكل الثاني Cesare .

لاشيء من ا ب

كل ب ب

∴ لاشيء من ب ا

غير أن ليبنتز يرتكب نفس الخطأ الذي ارتكبه أرسطو . فقد أثبت العكس بضرب من الشكل الثاني يرد إلى الضرب الأول بواسطة العكس. غير أنه يرى أن رد أضرب الشكل الثاني والثالث ، إلى الشكل الأول لا يتحقق بالعكس فقط ، ولكن بواسطة برهان الخلف أيضا . والنقد الهام الذي يوجه إلى برهنة ليبنتز على عكس السالبة هو أنه استخدم القضايا الذاتية . وهذه القضايا لاقيمة لها إطلاقا ، إنما هي مجرد تكرار .

عكس الكلية الموجبة :

الكلية الموجبة A عكسها

كل ب ا

بعض ا ب

وهذا هو العكس الناقص أو الجزئي او بالعرض لأن الحدود لاتحتفظ فيه بنفس الكمية .

وقد برهن أرسطو أيضا على هذه العملية : بأنه إذا كان لا شيء من ا ب ، فانه ينتج طبقا للبرهنة على عكس E السابقة ، أنه لا شيء من

ب ا ، ولكننا إفترضنا أن كل ب ا، وهى القضية الضد – ومن المعلوم أن القضيتين المتضادتين – لا يمكن أن يصدقا معا فى الوقت نفسه . ولكون كل ب ا صادقة فرضا – فان لاشىء من ب ا كاذبة. إذا نقول : إن بعض ب ا .

إن طريق البرهنة على عكس القضية الكلية الموجبة هو أن عكسها يجب أن يكون موجبا ، وذلك طبقا للقاعدة الأولى، وطبقا للقاعدة الثانية ينبغى ألا يستغرق حد فى العكس مالم يكن مستغرقا فى الأصل – وموضوع العكس هو محمول فى الأصل – والقضية الكلية الموجبة لا يستغرق محمولها بل يستغرق الموضوع. فاذا جعلنا محمولها فى العكس موضوعا ، وتركناها كليه، إستغرق فى العكس، وهذا مخالف للقاعدة الثانية – الاستغراق – فينبغى إذا أن تكون القضية جزئية، لأن الجزئية لا تستغرق موضوعها، فعكس القضية الكلية الموجبة جزئية موجبة .

وهذا خلاف عكس القضية الكلية السالبة ، فانها تستغرق موضوعها ومحمولها ، فينبغى أن يستغرقا فى العكس . وهذا لا يتم إلا إذا كان العكس قضية كلية سالبة .

أما ليبنتز ولاشيلييه فقد ذهبا إلى أن عكس ا هو قياس Darapti. أما ليبنتز ، فقد لجأ الى الطريقة عينها التى عكس بواسطتها E – فبواسطة قياس من الشكل الثالث ضرب Darapti . بمقدمة كبرى ذاتية – وصل الى :

كل ا ا

كل ا ب

∴ بعض ب ا

وكذلك فعل لاشيلييه. ولكن يبدو أن فكرة إستخدام القضايا الذاتية A للبرهنة على صحة عكس الموجبة الكلية فكرة غير صائبة - فان القضايا الذاتية لا معنى لها، هى تكرار محض لا تحتوى أى مضمون . ويبدو أن التحليل السيكولوجى الذى لجأ اليه لاشيلييه لم يقدم لنا بالرغم من دقته، مشروعية هذا النوع من البرهنة.

أما المناطقة الرياضيون، وقد رأينا أنهم لم يقبلوا نظرية التداخل، فانهم لم يقبلوا أيضا نظرية العكس البسيط، إن العقل ينتقل هنا من قضية كلية إلى قضية جزئية . والحجج التى وجهت إلى نقد العكس هى التى وجهت إلى نقد التداخل، فلا حاجة لتكرارها .

عكس الجزئية الموجبة

عكس الجزئية الموجبة I، جزئية موجبة I وهذا عكس كامل حيث أن كية القضايا تبقى كما هى :

بعض ب ا I

بعض ا ب I

وقد برهن أرسطو على عكس الجزئية الموجبة بما يأتى : إذا كان لاشىء من ا ب، فانه ينتج من البرهنة على عكس E أنه لاشىء من ا ب ، وهذا ما يناقض القضية الموضوعة بعض ب ا .

وهناك إثبات آخر من ناحية الإستغراق . إن القضية الجزئية الموجبة لا تفيد إستغراق الموضوع ولا المحمول فينبغى أن يكون عكسها لا يفيد إستغراق الموضوع ولا المحمول - وهذا لا يتأتى إلا فى قضية جزئية موجبة.

أما ليبنتز ولاشيلييه فقد ذهبا إلى أن عكس القضية الجزئية الموجبة هو قياس من الشكل الثالث ـ الضرب Datisi .

إذا كان بعض ا ب ، نلجأ إلى القياس الآتى :

كل ا ا

بعض ا ب

∴ بعض ب ا

يقول لاشيلييه « إذا قلنا بعض ا ب فمعناه أنه بين الموضوعات الحقيقية فى الصفة ا ـ يوجد على الأقـل موضوع وليكن س مثلا يمتلك الصفة ب . س إذاً ا ، ولكن س قد تكون وحدها وفى الآن نفسه ب . إذاً يمكننا أن نعبر عنهـا بالتعبير بعض ب ، وأن نثبت بذلك ضمنا الصفة ا » . فعكس I إذن قياس واضح .

وقد وجهت إلى ليبنتز ولا شيلييه نفس الاعتراضات التى وجهت إلى شرحهما للعكوس السابقة .

السالبة الجزئية لاتعكس :

محمول السالبة الجزئية كلى . إذاً يصبح هذا المحمول جزئيا فى القضية العكس . والموضوع الجزئى ، يصير فى العكس محمولا ، فيكون كليا . وقد أثبت أرسطو استحالة عكس السالبة الجزئية تجريبيا . وبطريق آخر ، إن السالبة الجزئية تستغرق محمولها ـ فإذا أردنا أن نعكسها ، يصير المحمول فى الأصل موضوعا ، وموضوع السالبة غير مستغرق ، ولن يستغرق حد فى العكس .

استغرق فى الأصل ، وسيكون محمول العكس مستغرقا ـ وهو غير مستغرق فى الأصل ـ وهذا أيضا محال .

غير أن ثمة طريقة لعكس السالبة الجزئية عكسا مستويا ـ وهى أن نحول السلب إلى المحمول، أى أن نحول القضية إلى موجبة جزئية معدولة المحمول. إذا قلنا : بعض المعدن ليس بذهب، فاننا نحولها إلى: بعض المعدن هو لاذهب، ثم نعكسها فتكون : بعض ماليس بذهب هو لامعدن .

تلك هى صور العكوس القديمة التى عرفها أرسطو . ولكن سنرى أنه من الممكن عكس A إلى بواسطة عكس النقيض الموافق وهو امشاج من العكس والنقيض ـ كما أن O ستعكس بطريق غير مباشر بواسطة عكس النقيض .

٢ ـ نقض المحمول Obversion

نقض المحمول هو استنتاج قضية من قضية أخرى ، على أن تتساوى القضية الثانية مع الأولى فى الصدق والموضوع ، وأن يكون محمولها نقيض محمول القضية الأصلية . والقاعدة التى تقوم عليها عملية نقض المحمول ، هى تغيير كيف القضية ، وأن ننقض المحمول .

فنقض	محمول	A	E
»	»	E	A
»	»	I	O
»	»	O	I

كل إنسان حيوان	A	لا واحد من الإنسان غير حيوان	E
لا واحد من الإنسان بجماد	I	ليس بعض المعدن غير ذهب	O
بعض المعدن ذهب	I	ليس بعض المعدن غير ذهب	O
ليس بعض الكتب مفيدة	O	بعض الكتب غير مفيدة	I

وينبغي أن نلاحظ أن ثمة فرقا بين التناقض ونقض المحمول. إن القضيتين متفقتان في الموضوع والمحمول في الحالة الأولى. وفي الحالة الثانية إن الموضوع واحد والمحمول نقيض محمول الأخرى .

٣ - نقض العكس المستوى

Obverted Conversion

هو عملية مركبة - إذ أننا ننتقل من قضية إلى قضية أخرى ، موضوع القضية الثانى محمول القضية الأصلية ، ومحمول القضية الثانية نقيض موضوع القضية الأصلية على أن نحتفظ بالصدق ولا نحتفظ بالكيف ، أو بمعنى أدق هو أن نستدل من قضية محكوم بصدقها على صدق قضية أخرى ، يكون موضوعها محمول القضية الأولى ، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى .

أما الطريقة الأولى التى نتوصل بها إلى منقوضة العكس المستوى فهى :

أولا - أن نعكس عكسا مستويا ، ثم ننقض محمول العكس المستوى. فنصل إلى ما يأتى :

A ننقض عكسها O

E « عكسها A

I « عكسها O

O لا ننقض تنقض العكس المستوى لأنها ليس لها عكس

أمثلة (١) A :

كل إنسان حيوان ـ تعكس .

بعض الحيوان إنسان ـ ينقض محمولها .

ليس بعض الحيوان هو غير إنسان ـ وهى منقوضة العكس المستوى .

٢ ـ E

لا شيء من النبات بجماد	تعكس
لا شيء من الجماد نبات	ينقض المحمول
كل جماد هو لا نبات	نقيض العكس

مثال آخر :

لا واحد من الانجليزي بسامي	تعكس
لا واحد من الساميين بانجليزي	ينقض المحمول
كل سامي هو لا انجليزي	نقيض العكس

٣ ـ I :

بعض المثلث متساوى الساقين	تعكس
بعض متساوى الساقين مثلث	تنقض
ليس بعض متساوى الساقين هو غير مثلث	منقوضة العكس المستوى

مثال آخر :

بعض المصريين زرق العيون	تعكس
بعض زرق العيون مصريون	تنقض
ليس بعض زرق العيون غير مصريون	منقوضة العكس المستوى

٤ ـ عكس النقيض المخالف

Partial Contraposition

هو استنتاج قضية من قضية أخرى بحيث يكون موضوع القضية المستنتجة نقيض محمول الأولى ـ ومحمولها موضوع الأولى ـ على أن يحتفظ بالصدق ولا يحتفظ بالكيف .

وقاعدتا عكس النقيض المخالف هما :

١ ـ أن ننقض محمول القضية الأصلية .

٢ ـ أن نعكس بعد ذلك نقض المحمول عكسا مستويا . فينتج عن ذلك أن :

عكس النقيض المخالف لـ A هو E ولـ E هو I ولـ O هو I

ولا عكس نقيض مخالف لـ I لأن نقيض محمولها O و O لا تعكس

أمثلة A :

١) كل حيوان متنفس ـ ينقض المحمول .

لا شيء من الحيوان غير متنفس ـ تعكس عكسا مستويا .

لا واحد من غير المتنفس بحيوان ـ وهذا عكس النقيض المخالف .

٢) كل مسكر هادم للقوى ـ ينقض المحمول .

لا شيء من المسكر غير هادم القوى ـ يعكس عكسا مستويا .

لا شيء من غير هادم القوى مسكر وهذا هو عكس النقيض المخالف .

ونلاحظ أن أرسطو لم يتكلم سوى عن عكس النقيض المخالف للقضية الكلية الموجبة . أما عكس النقيض المخالف للقضايا الأخرى ، فقد تكلم عنها غيره من

المناطقة ويبدو أن أرسطو كان على حق . فعكس النقيض لا يتضح إلا فى هذه الصورة .

أمثلة E :

١ ـ لا واحد من العرب يحب اليهود   ينقض المحمول .

كل العرب هم غير محبين لليهود   تعكس عكسا مستويا

بعض غير محبي اليهود عرب   وهذا هو عكس النقيض المخالف .

٢ ـ لا شيء من المثلث بدائرة . (ينقض المحمول) .

كل مثلث هو غير دائرة .(تعكس عكسا مستويا) .

بعض ما ليس بدائرة هو مثلث . وهذا هو عكس النقيض المخالف . وقد وضع لاشيلييه فكرة عكس النقيض المخالف للكلية السالبة، ولم ترد قبله عند المناطقة .

أمثلة O :

١ ـ ليس بعض الرجال علماء . ينقض المحمول .

بعض الرجال غير علماء ، تعكس عكسا مستويا .

بعض غير العلماء رجال . ، وهذا هو عكس النقيض المخالف ، .

٢ ـ ليس بعض الطلبة بأذكياء ، ينقض المحمول ، .

بعض الطلبة غير أذكياء . ، تعكس عكسا مستويا ، .

بعض غير الأذكياء طلبة . ، عكس النقيض المخالف ، .

وقد اكتشف هاملتون عملية عكس النقيض المخالف للجزئية السالبة ـ ولم يقبل لاشيلييه ذلك ـ بل اعتبرها عملية لفظية .

على أن عملية عكس النقيض المخالف ـ إنما غايتها تحقيق صدق القضية الأصلية وهذا يتضح أكثر فى A ـ ولهذا اعتبرها أرسطو ـ الصورة الوحيدة

لعكس النقيض. أما لاشيليبه فقد اعتبر عكس النقيض المخالف للقضية A قياسا من الشكل الثانى Camestres وللقضية E قياسا من الشكل الثانى Cesare .

كل ا ب
لاشىء من غير ب ب   Camestres
―――――――――
لا شىء من ب ا

لا شىء من ا ب
كل ب ب   Cesare
―――――――――
لاشىء من ب ا

٥ ـ عكس النقيض الموافق

Full Conrtaposition

عكس النقيض الموافق ـ هو خطوة أوسع من عكس النقيض المخالف ـ إذ أننا بعد أن ننتهى من عملية عكس النقيض المخالف، نقوم بنقض المحمول مرة أخرى . وعلى هذا تكون عملية النقيض الموافق : هى أن ننتقل من قضية إلى أخرى ، بحيث يكون موضوع الثانية نقيض محمول الأولى ومحمولها نقيض موضوع الأولى ـ على أن نحتفظ بالصدق والكيف ـ أو بمعنى أدق أن نستدل من قضية صادقة على صدق قضية أخرى ، موضوعها نقيض محمول القضية الأصلية ؛ ومحمولها نقيض موضوع القضية الأصلية .

A) ١ ـ لا واحد من غير المتنفس بحيوان ـ (وهذا هو عكس النقيض المخالف) فى أمثلة القسم السابق ، ننقض المحمول فتصير .

كل غير المتنفس غير حيوان ، وهذا عكس النقيض الموافق ،

٢ ـ لا شىء من غير هادم القوى بمسكر ينقض المحمول فتصير :

كل غير هادم للقوى غير مسكر . وهذا هو عكس النقيض الموافق .

E) ١ - بعض غير محبى اليهود عرب (ننقض محمولها) .

ليس بعض غير محبى اليهودغير عرب. (وهذا هو عكس النقيض الموافق)

٢ - بعض ما ليس بدائرة مثلث (ننقض محمولها) .

ليس بعض ما ليس بدائرة غير مثلث (وهذا هو عكس النقيض الموافق).

O) ١ - بعض غير العلماء رجال (ننقض محمولها) .

ليس بعض غير العلماء غير رجال (وهذا هو عكس النقيض الموافق) .

٢ - بعض غير الأذكياء طلبة . (ننقض محمولها) .

ليس بعض غير الأذكياء غير طلبة . (وهذا هو عكس النقيض الموافق).

وفائدة عكس النقيض الموافق هو أيضا البرهنة على صدق القضية الأصلية.

ويعتبر أيضا نوعا من العكس ، إذ أنه لا يختلف فى الكيف عن الأصل، ولكن بينه وبين العكس نوع من الاختلاف . ذلك أن حكم القضايا الموجبة فى عكس النقيض الموافق هو حكم القضايا السالبة فى العكس ، وحكم القضايا السالبة هو حكم القضايا الموجبة .

ولتفسير هذا نقول :

إن A فى العكس المستوى تنعكس عكساً بسيطا إلى I .

و E فى عكس النقيض الموافق تنعكس إلى O .

و I فى العكس المستوى تنعكس الى I .

و O فى عكس النقيض الموافق تنعكس إلى O .

و A فى عكس النقيض الموافق تنعكس إلى A .

و E فى العكس المستوى تنعكس إلى E .

و I في عكس النقيض الموافق لا تنعكس ،
و O في العكس المستوى لا تنعكس[1] .

٦ ، ٧ ـ النقيض Inversion

نقض الموضوع والنقض التام

لم يبحث النقض في كثير من كتب المنطق ، وأدرجه بعض المناطقة كجفونز تحت عكس النقيض . ولكن ليبنز يرى أنه لا يمكن إدراك النقض تحت عكس النقيض ، وأنه يبتعد عنه بقدر ما يبتعد عكس النقيض عن العكس . ولهذا أسماه بالنقض Invereion وجعله قسما قائما بذاته وعرفه . بأنه عملية من عمليات الاستدلال المباشر ، نستدل فيها من قضية معينة صادقة على قضية أخرى صادقة محمولها محمول القضية الأصلية ـ وموضوعها عكس موضوع القضية الأصلية ـ وقد سمى هذا بنقض الموضوع partial inversion .

أو أن نستدل من قضية معينة على قضية أخرى موضوعها ومحمولها نقيضا موضوع ومحمول القضية الأصلية ـ وهذا هو النقض التام Full inversion وتسمى القضية الأصلية في كل من نقض الموضوع والنقض التام The inverted وتسمى القضية المستنتجة منقوضة الموضوع Partial inverted وتسمى منقوضة الموضوع والمحمول Full inverse .

وللتوصل إلى نقض الموضوع أو إلى النقض التام نلجأ إلى طريقتين :

١ ـ نعكس القضية الأصلية عكسا مستويا ، ثم ننقض محمول العكس ثم نعكس عكسا مستويا ، وهكذا حتى نصل إلى قضية يكون موضوعها نقيض موضوع القضية الأصلية أو يكون موضوعها ومحمولها نقيضى

(١) Tricot — Traite, pp. 1"4 - 183.

الموضوع والمحمول القضية الأصلية ، أو أن نصل إلى قضية جزئية سالبة لا تعكس . فنتوقف عن إتمام العملية .

٢ ـ ننقض محمول القضية الأصلية أولا ، ثم نعكس عكسا مستويا ، ثم ننقض ثم نعكس ثم ننقض . فنصل إلى نقض الموضوع أو إلى النقض التام أو أن نصل الى جزئية سالبة لا تعكس ، فنتوقف .

ونلاحظ أن العملية الأولى هي نقض العكس ، ثم العكس وأن العملية الثانية هي عكس النقيض الموافق ثم العكس .

الطريقة الاولى : تطبيقاتها على القضايا

A :

كل متكلم فيلسوف : تعكس عكسا مستويا

بعض الفلاسفة متكلمون (ننقض المحمول)

ليس بعض الفلاسفة غير متكلمين : سالبة جزئية لا تعكس ـ فلا نستطيع أن نمضى فى الاستدلال .

فالكلية الموجبة ـ بالطريقة الأولى ـ لا نصل فيها إلى نقض الموضوع أو النقض التام

I :

بعض المصريين زرق العيون (نعكس عكساً مستويا)

بعض زرق العيون مصريون (ننقض المحمول)

ليس بعض زرق العيون غير مصريين (جزئية سالبة لا تعكس)

E :

لا واحد من الجنود المصريين بجبان (نعكس عكسا مستويا)

لا واحد من الجبناء بجندى مصرى (ننقض المحمول)

كل جبان هو ليس بجندى مصرى (تعكس عكسا مستويا)

بعض ماليس بجندى مصرى جبان (وهذا هو نقض الموضوع)

ننقض المحمول فنصل إلى: بعض ماليس بجندى مصرى غير جبان وهذا هو النقض التام .

مثال آخر :

لاشىء ممكن وجوده من نفسه (تعكس)

لا شىء يوجد من نفسه ممكن (ينقض المحمول) .

كل شىء يوجد من نفسه غير ممكن (تعكس) .

بعض غير الممكن يوجد من نفسه (وهذا هو نقض الموضوع) .

ثم تنقض المحمول :

ليس بعض غير الممكن يوجد من غير نفسه (وهذا هو النقض التام)

O :

ليس بعض البشر شديدى الحساسية : سالبة جزئيــة لا تعكس فــلا تمضى فى الاستدلال تلك هى الطريقة الأولى مطبقة على القضايا الأربع - ونلاحظ أننا لم نصل فيها إلى نجاح العملية إلا فى القضية E . فكان نقض موضوعها I - ونقضها التام O .

الطريقة الثانية : تطبيقاتها على القضايا

A كل أجنبى يبغض المصريين : تنقض المحمول

لا واحد من الأجانب غير مبغض للمصريين ، تعكس:

لا واحد من غير المبغضين للمصريين أجنبى : ننقض المحمول .

كل غير المبغضين للمصريين أجنبى تعكس

بعض غير الأجانب غير مبغضين للمصريين . وهذا نقض تام ثم ننقض المحمول .

ليس بعض غير الأجانب مبغضين للمصريين (وهذا هو نقض الموضوع)

I بعض الفقراء فاضلو الأخلاق (ينقض محمولها)

ليس بعض الفقراء غير فاضلي الأخلاق (سالبة جزئية لا تعكس)

E لا شيء من الجماد بمتنفس (ننقض المحمول)

كل جماد هو غير متنفس (تعكس)

بعض غير المتنفس هو جماد (ننقض المحمول)

ليس بعض غير المتنفس هو جماد (سالبة جزئية لا تعكس)

O ليس بعض الملاحدة بسعداء (ننقض المحمول)

بعض الملاحدة هم غير سعداء (تعكس)

بعض غير السعداء ملاحدة (ننقض المحمول)

ليس بعض غير السعداء غير ملاحدة (سالبة جزئية لا تعكس)

الفصل الثانى

الإستدلالات المباشرة

فى القضايا الشرطية

ذهب بعض المناطقة إلى امكانية حدوث الإستدلالات المباشرة فى القضايا الشرطية شأنها فى ذلك شأن القضايا الحملية . غير أنه يلاحظ أن بعض أنواع القضايا الشرطية لا يمكن القيام بعملية الاستدلال المباشر فيها ، فنلجأ حينئذ إلى تحويل تلك القضايا فى ناحية صورتها ، بحيث يمكن الاستدلال المباشر فيها . والاستدلال المباشر فى القضايا الشرطية على نوعين . نوع ترد فيه القضايا الشرطية — متصله ومنفصلة — إلى بعضها البعض ، أو نردها إلى صورة حملية ، أو نرد الصورة الحمليه إلى متصلة أو منفصلة . غير أننا نلاحظ هنا أن ثمة إختلافا كبيرا — إن فى الصورة وإن فى المادة — بين القضية الأصلية وبين القضية المردودة ، وبين نوع تباشر فيه عمليات الإستدلال المباشر من تقابل وعكس ونقض .

أما النوع الأول ، وهو رد القضايا المختلفه بعضها إلى بعض فلا يخضع لقاعدة معينة ، وإنما يكون الرد فيه بحيث يحتفظ بصدق القضية الأصلية . وهاكم بعض الأمثلة .

١) رد القضية الشرطية المتصلة :

إذا كان الانسان قوى الارادة ، وصل إلى مبتغاه — تحول إلى شرطية منفصلة : إما أن يكون الانسان قوى الإرادة ، وإما ألا يصل إلى مبتغاه — تحول إلى حملية . إن الانسان قوى الارادة ، وهو الذى يصل إلى مبتغاه .

٢) رد القضية المنفصلة :

إما أن يكون الإنسان متحركا ، وإما أن يكون ساكنا .

تعود الناطقة تحويلها إلى قضيتين متصلتين :

إذ كان الإنسان متحركا ، فانه لايكون ساكنا .

إذا كان الإنسان ساكنا ، فانه لايكون متحركا .

وتحول إلى حملية :

الحالة التي يكون فيها الانسان متحركا ، غير التي يكون فيها ساكنا .

٣) رد الحملية :

لاواحد من الناس بخالد : تحول إلى شرطية متصلة .

إذا كان الكائن إنسانا ، كان غير خالد .

وإما إلى شرطية منفصلة ، مانعة الجمع .

إما أن يكون الكائن إنسانا ، وأما أن يكون غير خالد .

النوع الثاني ، وينقسم إلى قسمين : التقابل ، والعكس والنقض .

التقابل :

يحدث التقابل في جميع صوره بين القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة .

تقابل القضايا الشرطية المتصلة :

١) يحدث التضاد بين A ، E . وهما لايصدقان معا ولكن قد يكذبان .

كلما كان هذا الطالب مجتهداً ، كان ناجحا في الامتحان (صادقة) .

ليس البتة إذا كان الانسان مجتهداً ، كان ناجحا في الامتحان (كاذبة) .

كلما كان هذا الطالب ناجحا فى الامتحان ، كان مجتهدا (كاذبة)

ليس البتة، إذا كان هذا الطالب ناجحا فى الإمتحان، كان مجتهداً (كاذبة)

٢) يحدث التداخل بين الموجبة الكلية والموجبة الجزئية، إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية ، وإذا كذبت الكلية ، فقد تصدق الجزئية ، وقد تكذب .

كلما كان هذا الطالب مجتهدا . كان ناجحا فى الإمتحان (صادقة)

قد يكون إذا كان هذا الطالب مجتهدا، كان ناجحا فى الامتحان (صادقة)

كلما كانت هذه الفتاة سخيفة العقل ، كانت مكروهة (كاذبة)

قد يكون إذا كانت هذه الفتاة سخيفة العقل ، كانت مكروهة (صادقة)

كلما كان هذا الشكل مثلثا ، كان دائرة (كاذبة)

قد يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا ، كان دائرة (كاذبة)

٣) يحدث التناقض بين A ، O ـ لا يصدقان معا ولا يكذبان .

كلما كانت هذه الفكرة عميقة الأصول ، كانت مسلمة (صادقة)

قد لا يكون إذا كانت الفكرة عميقة الأصول ، كانت مسلمة (كاذبة)

كلما كان هذا الشيء نباتا ، كان شجرة (كاذبة)

قد لا يكون إذا كان هذا الشيء نباتا ، كان شجرة (صادقة)

٤) يحدث التناقض بين E ، I ـ لا تصدقان معا ولا تكذبان معا .

ليس البتة ، إذا كان هذا الشيء نباتا كان شجرة (كاذبة)

قد يكون إذا كان هذا الشيء نباتا كان شجرة (صادقة)

ليس البتة إذا كان هذا الشيء شجرة كان نباتا (كاذبة)

قد يكون إذا كان الشيء شجرة كان نباتا (صادقة)

ليس البتة إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (صادقة)

قد يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا ، كان دائرة (كاذبة)

٥) التداخل بين E ، O ـ صدق الكلية يستلزم صدق الجزئية، وكذب الكلية لايستلزم شيئا .

ليس البتة إذا كان هذا الكائن متحركا ، كان إنسانا (صادقة)

قد لايكون إذا كان هذا الكائن متحركا ، كان إنسانا (صادقة)

ليس البتة إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (كاذبة)

قد لايكون إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (صادقة)

ليس البتة إذا كان هذا الشيء مفيدا ، كان مأمورا به فى الدين (كاذبة)

قد لايكون إذا كان هذا الشيء مفيدا ، كان مأمورا به فى الدين (كاذبة)

٦) الدخول تحت التضاد I ، O ـ لاتكذبان معا وقد تصدقان .

قد يكون إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (صادقة)

قد لايكون إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (صادقة)

قد يكون إذا كان هذا الشيء زرنيخا ، كان ساما (صادقة)

قد لايكون إذا كان هذا الشيء زرنيخا ، كان ساما (كاذبة)

قد يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (كاذبة)

قد لايكون إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (صادقة)

تقابل الشرطية المنفصلة

التقابل فى الشرطية المتصلة أظهر منه فى الشرطية المنفصلة، وإن كانت تنطبق عليه نفس القواعد التى تنطبق على المتصلة والحملية .

التضاد :

الانسان إما أن يكون أبيض أو أسود	(كاذبة)
ليس البتة إما أن يكون الانسان أبيض أو أسود	(كاذبة)
إما أن يكون الانسان أبيض أو أسود	(كاذبة)
ليس البتة إما أن يكون العدد زوجا أو فردا	(كاذبة)

التداخل :

العدد إما زوج أو فرد	(صادقة)
قد يكون العدد إما زوج أو فرد	(صادقة)
إما أن يكون الكائن إنسانا ـ أو حيوانا ناطقا	(كاذبة)
قد يكون هذا الكائن إنسانا أو حيوانا ناطقا	(كاذبة)
الانسان إما سعيد وإما شقي	(كاذبة)
قد يكون الإنسان إما سعيدا وإما شقيا	(صادقة)

التناقض :

العدد إما زوج وإما فرد	(صادقة)
قد لا يكون العدد إما زوجا وإما فردا	(كاذبة)

النقض والعكس

فى القضايا الشرطية المتصلة

سنعرض الآن لماذج من عمليات النقض والعكس فى القضية الشرطية المتصلة :

الاصل : إذا كان الإنسان متدينا ـ إعتقد فى وجود إله، بنقض محمولها بواسطة نقض التالى فنصل إلى :

نقض المحمول :

ليس البتة إذا كان الإنسان متدينا ـ كان غير معتقد فى وجود إله.

العكس المستوى:

إذا كان الانسان متدينا ـ إعتقد فى وجود إله .

قد يكون إذا كان الإنسان معتقدا فى وجود إله ـ كان متدينا .

نقض العكس المستوى :

قد لا يكون إذا كان الإنسان معتقدا فى وجود إله ـ ألا يكون متدينا .

عكس النقيض المخالف :

إذا كان الانسان متدينا ـ إعتقد فى وجود إله (ينقض المحمول) .

ليس البتة إذا كان متدينا ـ كان غير معتقد فى وجود إله (تعكس) .

ليس البتة إذا كان الانسان غير معتقد فى وجود إله ـ كان متدينا.

عكس النقيض الموافق :

فى كل حالة إذا كان الإنسان غير معتقد فى وجود إله ـ يكون غير متدين.

وإذا أردنا أن نحصل على النقيض التام ، فنعكس ، فنصل إلى :

النقض التام :

قد يكون إذا كان الانسان غير متدين ، أن يكون غير معتقد في وجود إله . ثم ننقض فنصل إلى العملية الأخيرة :

نقض الموضوع :

قد لا يكون إذا كان الانسان غير متدين ، أن يكون غير معتقد في وجود إله .

النقض والعكس

في القضية الشرطية المنفصلة

هنالك طريقان لعكس ونقض القضية الشرطية المنفصلة ، الطريق العادي : وهو يتم بدون ما تحويل للقضية الى حملية والطريق غير العادي : وهو يتم بردها إلى صورة حملية .

أما الطريق العادي ، فمثاله في النقض ما يأتي :

الانسان إما مجبر وإما غير مجبر — تنقض إلى :

لا واحد من الناس هو إما لا مجبر ، وإما لا مجبر في الآن عينه .

العكس المستوى :

الانسان إما مجبر وإما غير مجبر .

بعض الكائنات التي تكون اما مجبرة واما غير مجبرة — هم أناس —

أما الطريق غير العادي ، أي رد القضية الشرطية المنفصلة الى صورة حملية فيكون كالآتي :

العدد إما زوج وإما فرد (تحويل)

كل عدد ذو صفتين زوج وفرد (ينقض المحمول)

لا عدد على غير نوعين : زوج وفرد

الى آخر الاستدلال (١) .

(١) Stebbing — Elementary Logic, 110

الباب الخامس

المنطق القيـــاسى

* * *

الفصل الأول

نظرة عامة

ذكرنا أن المناطقة الرياضيين لا يرون الآن في قواعد المنطق الصوري القديم مايشمل جميع صور التفكير. وأدى هذا القول إلى ظهور اللوجستيك ـ المنطق الرياضي. ولكن برغم كل هذه التطورات بقي لهذا المنطق الصوري القديم طرافته، واستمر أتباعه يعرضون صوره ويحاولون الإبقاء على كثير من قواعده.

وأهم طريق إستدلالي من طرق هذا المنطق هو القياس. بل لقد أطلق على المنطق القديم المنطق القياسي، مقابلا للمنطق الاستقرائي الحديث باعتبار المنطق القياسي منطقا صوريا، يختص بالشكل، والشكل وحده. بينما المنطق الاستقرائي منطق مادي، يختص بمادة الفكر ومضمونه. لكن الأقدمين لم يعرفوا هذه التفرقة بين المنطقين، بل كان المنطق عندهم صوريا بحتا. وكانت الطرق التي توصل إلى المعرفة على تفاوت في درجات اليقين هي: القياس، والاستقراء والتمثيل. وكان الطريق الأول هو وحده الصورة السامية من صور الفكر الإنساني التي توصل إلى اليقين المطلق وقد تكلم أرسطو في البرهان وشروطه التي تورث اليقين، ومقدماته اليقينية الكلية القطعية. أما الطريقان الآخران فهما أيضا عمليتان من عمليات الفكر، ولكن مؤداهما إلى الظن فحسب، اللهم إلا إذا كان الاستقراء كاملا. وفي هذه الحالة لن يكون الاستقراء استقراءاً بمعنى الكلمة. إن الاستقراء الناقص هو ما سيكون ـ فيما بعد ـ الصورة المعبرة عن حقيقة هذه العملية العقلية. أما الاستقراء الكامل وهو ما أستقريت فيه جميع جزئيات الحقيقة المطلوب التوصل إلى حكم يعمها، فليس هو في نظر

المنطق الحديث التجريبي الاستقراء العلمي الذي يوصل إلى تلك الحقيقة ، إنه بهذا الشكل ينأى عن قواعد التحقيق التي ينبغي أن نخضع لهـــا تلك العملية العقلية ، حتى تقوم على أساس علمي والاستقراء الـكامل ليس إلا عملية من عمليات القياس ، يستعين بها أولا على التوصل إلى الحكم الكلي العام : المقدمة الكبرى في القياس .

الفرق بين القياس والاستقراء :

١ ـ وثمة فارق بين القياس والاستقراء ينبغي أن نعتبره نتيجـة محتمة نستمدها من البحث في روح المنطق القـديم . إن القياس في المنطق القديم عملية فكرية فحسب ، يستدل فيها العقل بحركة ذاتية منه ، بغض النظر عن موضوعية الأشياء ، يتفق فيها العقل مع نفسه ، ولا يلجأ إلى عناصر خارجية ، يرتب المقدمات بشكل خاص يضعها هو ، ثم يستخرج النتيجة . وقـد تنتج بعض المقدمات أحيانا نتائج صحيحة من الناحية المادية ، ولـكن لا يعتبرها العقل قياساً ، لأنها لا تسير على ما وضع من شروط وقواعد : إنها صحيحة مادة ، ولكنها غير صحيحة قياسا . فالقياس إذاً عملية ينعكس فيها العقل على ذاته ، أو ينعكس فيها على ما وضع من قواعد وشروط من ذاته يعتبرها أصدق صورة للاستدلال العقلي .

تلك هي نظرة العقل في العصر القديم إلى القياس . وستنشأ بعد مشروعية القياس العقلية : هل قواعده حقا هي القواعد العقلية المشروعة أم أنه صور قاصرة لا تندرج تحتها جميع قواعد الاستدلال الصوري نفسه ؟ أم أنه صور متلوية ينبغي التعديل في كثير من قواعدها ، إن في الجملة ، وإن في التفصيل ؟ على أية حال إنما نحن نبحث الآن القياس في المنطق القديم .

أما نظرة المنطق القديم للاستقراء فهو أنه عملية فكرية غير خالصة . إن العقل فيها يتجه إلى الموضوعية البحتة للأشياء ، إنه يحاول أن يتفق في حركة إستدلاله مع الأشياء : يلاحظ ويقيم التجارب ويضع الفروض ، وفي هذا خروج على طبيعته الذاتية . هنا تتضح الروح اليونانية القديمة . لم تكن التجربة يوما من الأيام تقود العقل اليوناني إلى الحقائق النبيلة ، إنما كانت الوسيلة إليها النظر والنظر وحده . لسنا ننكر أن اليونان قاموا بكثير من التجارب ، وأن أرسطو بالذات فعل هذا ، بل يذهب بعض مؤرخي الفلسفة إلى أنه توصل إلى كثير من الحقائق النظرية كالمقولات وغيرها ببحث تجريبي . ولكن التجربة في ذاتها كطريق للبحث اليقيني لم يعرفها اليونان إطلاقا . من هنا تنكبت الروح اليونانية فكرة يقينية التجربة ، وبالتالي الاستقراء الناقص ، واعتباره منهجا من مناهج المعرفة الموصلة الى اليقين .

٢ ـ القياس يبدأ من الجوهر ليستدل على العرض ، والاستقراء ـ على العكس ـ يبدأ من الجزيئات العرضية ليستدل على الجوهر .

٣ ـ ومسألة أخرى تفصل بين المنطقين : هي قيام القياس على قانوني الذاتية وعدم التناقض ، فالحقائق ثابتة في الوجود خلال التغير المستمر ، وليس على الحد الأوسط إلا أن يربط بين حقيقتين ثابتتين في الزمان ، لا يمكن أن يتغيرا . بل ماهيتهما ثابتة ثبوتا أبديا . ولا يمكن أن يتحولا إلى نقيضين ، لاخلال عملية الربط الحقيقية التي يقوم بها القياس ، ولا بعدها .

أما التجربة أو الاستقراء فينظران الى الشيء في حقيقته الجزئية، وتغيراته المختلفة ، وخصائصه غير الثابتة . فنحن نبدأ في القياس من حكم كلي شامل

وقد يكون يقينياً أما فى الاستقراء ، فتبدأ من حكم جزئى ، أو بمعنى أخر ، نبدأ فى القياس من الخصائص الجوهرية للأشياء ، بينما فى الاستقراء ننتقل من الخصائص العرضية لها .

بقى التمثيل ، والتمثيل فى أبسط صوره هو قيـاس المثل ، وتلك صورة بدائية ، وقد حدده أرسطو بأنه « إنتقال من جزئى إلى جزئى ، تحكم على أحدهما بحكم الآخر لشبه يلوح » والتمثيل أقرب إلى الاستقراء ، وأن كان كثير من علمـاء العصر الوسيط سيعتبرونه أقرب إلى القيـاس ، وسيعتبرون الجامع بين الأصل والفرع فى التمثيل ، هو القضية الكبرى فى القياس .

وقد اعتبر أرسطو هذا الطريق أيضا ظنياً ، وكذلك إعتبره المنطق القديم جميعا ، إن العقل ينظر فيه إلى الخارج ، وينتقل فيـه من جزئى إلى جزئى ، وسيأتى المنطق الحديث بعد ، ويقيم التمثيل على أساس علمى ، بل على أساس تجريبي استقرائى . وسنجد هذه المحاولة أيضا عنـد المسلمين قبل أن نجدها عند الأوروبيين .

وفى إيجاز يعتبر المنطق الصورى القديم الصورة العقلية اليقينية للاستدلال القياسى ذو المقدمات اليقينية ، بينما يعتبر الصورتين الأخريين عمليات غير يقينية ولا تؤدى إلى العلم فى ذاته .

الفصل الثانى

القياس وأنواعه

هو الصورة الممتازة للاستدلالات غير المباشرة عند أرسطو. وقد أسميناها غير مباشرة، لاننا نتوصل فيها إلى النتيجة المطلوبة من حكم بين أيدينا، لا على اعتبار صدق هذا الحكم ذاته أو كذبه كما فى النقض، أو فى العكس المستوى أو غيرهما من صور الاستدلالات المباشرة، إنما بتوسط حد ثالث، فنحكم بواسطة هذا الحد الثالث، على أن ما نحكم به على الشىء، إنما نحكم به على أجزائه، أو ما يسلب عن الشىء يسلب عن أجزائه، بذلك حدد أرسطو القياس هذا التحديد المشهور: إنه قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لزم عنها بذاتها قول آخر اضطراراً: ونحن نجد هذا التعريف فى أغلب الكتب المنطقية العربية، ومن هذا التعريف يمكن استخراج شروط القياس، غير إنه ينبغى قبل أن ندخل فى عرض شروط القياس أن نبين هل كان هذا القياس اكتشافا خالصا لأرسطو؟ أم أننا نجد فيما قبله من مناهج الباحثين ما نستطيع أن نعتبره أساسا له؟.

إن من المؤكد أن القيـاس عند أرسطو هو طريق البحث العلمى وليس من الصواب أن يقال: إنه أوسع من قواعد الاستدلال العلمى نفسه وقد نشأت هذه الفكرة عند بعض المؤرخين، مما ذكره أرسطو نفسه من أن القياس يستخدمه غير العلماء كما يستخدمه العلماء. وما ذكره فى كتابه

طوبيقا من أنه آلة من آلات الجدل: لا يضير القياس من الناحية العملية أنه ذكر في كتاب «طوبيقا» أو «الجدل» ولكن المهم أن نلاحظ أن الاختلاف بين الجدل والعلم، إنما هو في الصورة فحسب، لا في مادة البحث وعلى العموم أعتبر أرسطو القياس أهم أداة في البحث العلمي، بل إنه وضع نظرية القياس إستجابة لمطالب علمية بحتة، أما أن القياس قد ذكر في «طوبيقا» كأداة من أدوات بحث الجدل فهذا كما قلنا لا يضير القياس في شيء ثم إن القياس في «طوبيقا» لا يشغل مكانا جوهريا، فلا يضع أرسطو فيه القواعد والضمانات المختلفة لصحة الاستدلال، كما يفعل هذا في التحليلات الأولى أو الثانية مثلا.

وتتضح أهمية القياس كآلة من آلات العلم الحقيقي إذا ما بحثنا في تلك الظروف والمطالب التي تأدى منها أرسطو إلى اكتشافه، وأي المآخذ التي أخذ عنها في وضع هذا الطريق العتيد من طرق العلم. أعلن أرسطو أن الأقدمين كثيرا ما بحثوا في الخطابة والجدل، وأنه من المحتمل أن تكون بعض أبحاثهم في هذين خرجت في صورة قياسية، لكنهم لم يصلوا إلى الاستدلال القياسي من حيث هو إستدلال، وإن أول صورة لهذا الاستدلال إنما نجدها عنده. ولم يحاول الاسكندر الأفروديسي وثامسطيوس شرح الدوافع التي دفعت أرسطو إلى وضع القياس، ويبدو أنهما كانا غير موافقين على قوله أنه إكتشف القياس إكتشافا تاما. ولكن إحدى الشواهد القديمة عن واحد من هذين التلميذين المخلصين لأرسطو تثبت أن أفلاطون وصل الى هذه الصورة القياسية، وهذا الشاهد نقله الينا عن ثامسطيوس فيلون، ذهب ثامسطيوس الى أن القياس لم يكن في أول أمره اكتشافا خاصا بأرسطو، إن أفلاطون الالهي إستدل وقاس بشكل منهجي في فيدون وفي

غيرها من المحاورات ، بل يرى شامستيوس أنه يوجد في المحاورات الأولى لأفلاطون أكثر من قياس منظم ، غير أنه يلاحظ أن أفلاطون لم يفعل أكثر من أنه قام بعدة أقيسة، واستخرج نتائجها بدون أن يضع القواعد العامة لهذه الطريقة من البحث . أما من وضع القواعد العامة للقياس ثم فصل هذه القواعد منهجيا فهو أرسطو . ولم يفكر أفلاطون إطلاقا في هذا،وإذا ماوجدنا عنده كلمة القياس. فلا نجد لها معنى فنيا إن محاولة إيجاد صلة بين بعض أنواع الأقيسة الأفلاطونية والصورة العامة للأقيسة الأرسطاطاليسية هي محاولة غير ناجحة إنما ينبغي وصل القياس الأرسطاطاليسي بالمنهج الأفلاطوني أي القسمة الثنائية. وأن نحاول أو نجد في هذا القياس الضعيف Syllogisme – impuissant أصلا من أصول القياس الأرسطاطاليسي .

إننا نعلم أن أفلاطون وضع أصول القسمة الثنائية كمنهج من مناهج البحث، واعتبرها موصلة إلى التعاريف ،ونعرف أيضا طريقة هذه القسمة في التوصل إلى التعاريف. نبدأ من أعم الصفات وأكثرها عمومية للموضوع الذى نريد تعريفه، وأن ننزل بوساطة تقسيمات ثنائية مما نختاره من تلك الصفات ، حتى ننتهى إلى الفكرة النوعية. بدأ أرسطو من هنا واعتبر هذه الفكرة الأفلاطونية أول محاولة لوضع استدلال قوى puissant ووجد في هذه الفكرة بدءا حقا غير كامل،ولكن في غاية الأهمية لوضع منهجه هو . يقول أرسطو «إنه من السهل البرهنة على أن تقسيم الأجناس إنما يحتوى جزءا صغيرا من المنهج الذى وضعناه، إنه في الواقع قياس ضعيف ويؤكد أن «أولئك الذين درسوا هذه القسمة،ظنوا أو أرادوا الظن أن في مكنتهم البرهنة والتوصل الى الماهية والتعريف» . في هذه القسمة الأفلاطونية إذا نجد الخطوط الأولى للفكرة القياسية ، اذ أنه بدأ يكمل ماظهر له من نقص في هذا الطريق ويتجاوزه،أما هذا النقص في هذه القسمة فهو

أنها تضع النتيجة قبل وضع المقدمات أو معها ، وقد تسهل هـذه العملية إذا ما كانت النتيجة فى متناول أيدينا ، أما إذا لم تكن كذلك ، فتكون فى غاية الصعوبة . وأهم نقص فى هذه القسمة الثنائية ، هو أنها خالية من الحد الأوسط ، الرابط الضرورى للقياس : ـ

إننا نحاول فى هذه القسمة الإحاطة بجميع صفات الشىء ، وأن نحمل تلك الصفات عليه . ولـكن ما الذى يدعونا إلى هـذا ، إلى أن نحمل صفة عليه دون أخرى ؟ ليس ثمة وضع ثابت أو علة معينة تدعو الى هذا . بل توضع الأمور وضعا وتتسلسل الى غير ما نهـاية . ومع ذلك يعترف أرسطو بأن فى القسمة قياسا حقيقياً مضمرا ولكن من يزاولونها لم ينتبهوا اليه . « ذلك أن من يزاولون القسمة لم يروا ما هى النتيجة الحقيقية الاستدلال أن القسمة دور لاينتهى ، وفيها مصادرة على المطلوب Petitio dę drincipi إن هذه القسمة تلجأ باستمرار إلى حدوس جـديدة غريبة على الاستدلال ، والاختيار بين الحدوس ليس ملزما بحث أرسطو عن إستدلال أو عن منهج يبتعد إبتعادا كاملا عن هـذا النقص عن استدلال يكفى بذاته ، ولا يفترض اختيارا ، وإنما يفرض ضرورة . دعاه هذا إلى أن يضع هـذا التعريف المشهور للقياس : أنه إستدلال أو قول إذا وضعت فيه أقوال نتج عنه بالضرورة قول آخر لمجرد وضع هذه الأقوال أو هـذه الأشياء نفسها . ويؤكد أرسطو هذه النقطة الأخيرة بقوله « إنى أسمى قياسا كاملا ما لايحتاج إلى شىء آخر خارج عما وضع لـكى يظهر ضرورته » . هنا محاولة ظاهرة من أرسطو لـكى يفصل الإستدلال القياسى عن القسمة الأفلاطونية : فالقسمة الأفلاطونية تتجه إلى خارج ، ينظر الفكر فيها من ناحية ذاتية فردية ، بينما القياس لا يتجه إلى هذا إطلاقا . إنه يتجه إلى داخل الفكر ليصل إلى قواعد تسلم بها العقول كافة .

Tricot - Traité p. p. 191 - 194 (١)

الحد الأوسط :

تكلمنا فى الفقرة السابقة عن أهم إختلاف بين المنهجين منهج أرسطو القياسى، ومنهج أفلاطون الجدلى ، وذكرنا أن فى المنهج الأول ضرورة يقوم عليها الاستدلال ، وأن فى المنهج الثانى اتفاقا ذاتيا أو نفسيا لا يتقيد بضرورة منطقية ينتهى إليها،المنهج الأول يبدأ بحدوس ثم لا تنتهى هذه الحدوس إلى حد معين: بينما القياس يتخذ من الحدس نقطة بدء فحسب ، إنه يربط بين هـذه المقدمة الكبرى التى نكون قد وصلنا إليها بحدس وبين حدس آخـر بتدخل عنصر ثالث . وهذا العنصر الثالث هو الحد الأوسط :

والحد الأوسط ـ كما ذكرنا ـ يكاد يكون أكبر اكتشاف اكتشفه أرسطو فى طريقه هذا،بل إن ضرورة البرهنة عامة تقوم عليه،وقد ذهب مناطقة بورت رويال إلى أن طبيعة البرهنة تستلزم من العقل الإنسانى أن يربط بين المحمول والموضوع على أساس وجود حد أوسط بينهما،أو بمعنى أدق إن ضرورة البرهنة تقوم على الواسطة بين المحمول والموضوع ولا يستطيع العقل الإنسانى الإنتقال فجأة ، أو أن يستدل على صلة المحمول بالموضوع بدون هذا التوصل،اللهم إلا إذا كان طريق التوصل إلى ضرورة هذه البرهنة طريقا ذوقيا. فينقدح المعنى فى نفس الإنسان بدون اعمال دليل أو تركيب أو نصب استدلالى. ولكن هذا يخرج البرهنة عن تكون برهنة إلى أنواع أخرى من الفلسفة الذوقية لا نعرض لها الآن،ومن هنا يتبين لنا أهمية الحد الأوسط فى الإستدلال،إذ أن الإستدلال المنطقى فى جميع صوره قياسية أو غير قياسية،إنما يقوم على هذا الحد الأوسط ، إنما يربط بين حدين أو بين قضيتين،بين الحد الأكبر و بين الحد الأصغر،ومن هنا نشأت تلك القاعدة الهامة من قواعد القياس ، وهى أن الحد الأوسط ينبغى

أن يقترن مرتين مرة بالموضوع ومرة بالمحمول ، وفى الصورة القياسية يظهر الحد الأوسط فى المقدمتين ولا يظهر فى النتيجة . أما الحد الأكبر فيكون محمول النتيجة والحد الأصغر يكون موضوعها :

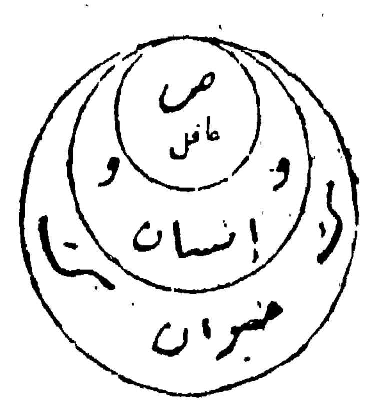
كل إنسان حيوان
وعلى إنسان
∴ على حيوان

الاستغراق :

وينبغى القول إنه يوجد فى القياس حد أكثر استغراقا من الحد الآخر وإلا لم يتحقق القياس . فالقياس هو الحكم على الجزئى إثباتا أو نفيا بما حكم به على الكلى . ففى القياس الذى ذكرنا ، وهو ضرب من ضروب الشكل الأول نجد الحد الأكبر أكثر استغراقا من الحدين الأوسط والأصغر . أو بمعنى أدق إن ما صدقه أكثر من ما صدق الحدين الآخرين ، وقد صورت العلاقة بين هذه الحدود فى الضرب الأول من الشكل الأول كما يلى :

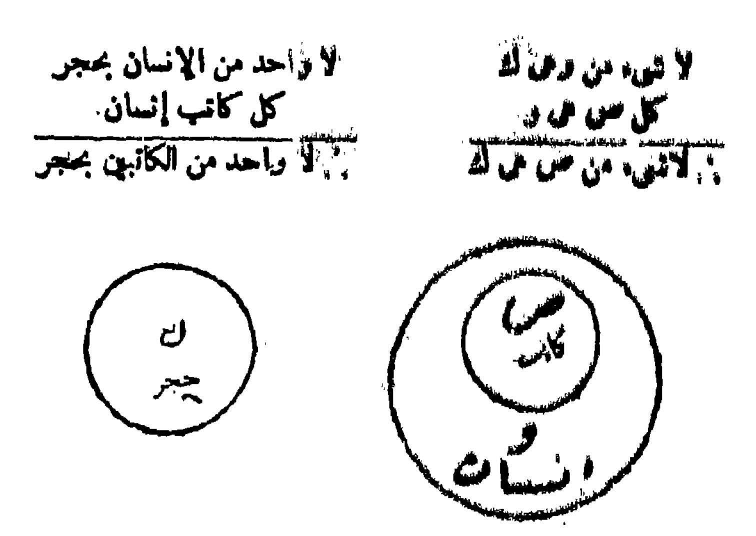
كل إنسان حيوان	كل و هى ك
كل عاقل إنسان	كل ص هى و
∴ كل عاقل حيوان	∴ كل ص هى ك

يكون الحد الأكبر أكثر استغراقا .



ولكن ليست هذه العلاقة متسقة دائماً ، فإننا نجد في بعض الأشكال الأخرى أن الحد الأكبر أصغر من الحد الأوسط ، وأقل إستغراقاً منه . بل أحياناً يكون أصغر من الحد الأصغر نفسه ، حين تكون إحدى المقدمات سالبة أو جزئية .

لا شيء من و هو ك	لا واحد من الإنسان بحجر
كل ص هو و	كل كاتب إنسان
∴ لا شيء من ص هو ك	∴ لا واحد من الكاتبين بحجر

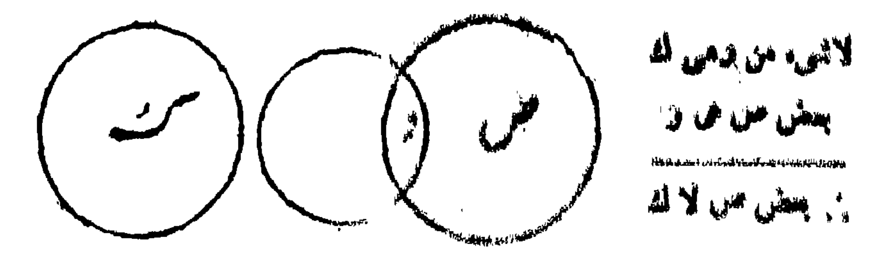


هنا نجد الحد الأوسط أكبر من الحد الأكبر وأكثر أفراداً منه. وأحياناً يكون الحد الأصغر أكثر إستغراقاً من الحد الأكبر .

لا شيء من و هو ك

بعض ص هو و

∴ بعض ص لا ك



وعلى أية حال ، ليس الحد الأوسط [illegible] حداً أوسط ، بمعنى الأوسط في الاستغراق ، بحيث تكون العلاقة بينه و[illegible] الحدين الآخرين ثابتة في جميع

الأشكال القياسية وضروبها ، بل إنه حد أوسط بمعنى أنه الرباط أو الصلة التي تربط وتصل كلا الحدين . وقد نشأ عن هذا مشكلة دقيقة عن ماهية الصلة بين كل من الحدين : الحد الأكبر ، والحد الأصغر ، بواسطة الحد الأوسط . هل هذه الصلة من حيث طبيعتها صلة ماصدق أو مفهوم ؟ هل نحن نحمل مفهوم الحد الأكبر على مفهوم الحد الأصغر ؟ هل نحن نضمن مفهوم الحد الأصغر في مضمون الحد الأكبر ، بحيث يشمل مفهوم هذا الحد الأخير مفهوم الحد الأكبر ، إختلفت آراء الباحثين في هذا إختلافا شديداً ، وقد عرضنا لهذه المسألة من قبل .

أما أرسطو فقد إختلف الباحثون فيما ذهب اليه في هذه الناحية . فبينما يرى ترندلنبرج Trendelenburg أن الصلة بين الحد الأكبر والحد الأصغر عند أرسطو ، إنما هي صلة تضمن أو إدراج مفهوم تحت مفهوم ، وأعطى شواهد كثيرة تثبت ذلك ، ذهب هاملان إلى العكس ، ورأى أن القياس الأرسططاليسي يقوم على فكرة الماصدق ، وأعطى شواهد أوضح تؤيد قوله . وطائفة أخرى من مؤرخي الفلسفة تذهب إلى أن أرسطو يجمع بين الرأيين ، فثمة ثنائية في هذا المجال ، الحد الأوسط يربط بين الحد الأكبر والحد الأصغر من ناحية المفهوم ، ذلك أن الحد الأوسط هو الرباط المشترك بين مقدمتين ، وفكرة تربط بين قضيتين ، وتفعل هذا في ماهياتهما أو بمعنى أدق في مفهوماتها ومن ناحية الماصدق حين يبحث أرسطو الشكل الأول يذكر أن الأوسط أصغر ماصدقا من الأكبر ، والأصغر أصغر من الأوسط ، والإثنان يدخلان ضمن ماصدقات الأكبر .

ويرى أرسطو أن هذا هو الشكل الكامل بالضرورة ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنه إنما يجمع دائما بين الصورة والمادة ، بين الكيفية والكمية ، وأن

المفهوم والماصدق إنما هما صورتان من تلك الصور : الأولى تمثل الصورة ، والثانية تمثل المادة ، وقد اجتمع الإثنان في القياس الأرسططاليسي ، ولكن إذا ما حاولنا إختيار رأى من تلك الآراء لاخترنا رأى هاملان ، فمعظم أقيسة أرسطو إنما تقوم على فكرة الماصدق ، وتهمل النظرة إلى المفهوم ، أما القول بأن أرسطو إعتنى بالمفهوم في أقيسته . فهذا لا يثبت إطلاقا إقامته للقياس على أساس المفهوم ، ولكن القول بالقياس على أساس الماصدق إنما هو مصادره على المطلوب ، لأن أفراد المقدمة الصغرى سيكونون ضمن أو خارج أفراد المقدمة الكبرى .

ولكن ينبغي ملاحظة ان هذا النقد إنما يوجه إلى القياس بأكمله لا إلى القياس القائم على الماصدق فقط أو على المفهوم [1] .

وقد سار المشاؤون جميعا على المنهج الارسططاليسي من ناحية الماصدق ، وتابعهم في العصور الحديثة كانت وهاملتون . وإن كان هذا الأخير قد أثار مسألة الصلة بين حدود القياس على أساس المفهوم ، واعتبر النظرة إلى الماصدق نظرة خارجية عرضية فحسب .

ويبدو أن المناطقة الرياضيين قد أخذوا ، وخاصة الأخيرين ، بالفكرة القديمة الأرسططاليسية ، وهى إعتبار عمليات الادخال والإخراج عمليات ماصدق . أما لاشيلييه فاعتبر هذه العلاقات إما على أساس الماصدق وإما على أساس المفهوم . ثم أتى مناطقة آخرون – مثل رودييه تلميذ او كتاف هاملان – وكان هؤلاء المناطقة يؤمنون بقياس كامل مثالى يستخدم حتى في الإستدلال أو القياس الرياضي ، ولا يتحقق فيه إلا علاقات على أساس المفهوم .

---

(١) Hamelin ; Le Systéme. p. 246

أتى جوبلو برأى موفق ، فقد رأى أن النزاع بين المفهوميين والماصدقيين يمكن حله ببساطة ، ويلخص حـــله فيما يلى : أن المفهوميين وعلى الأخص لاشيلييه يقولون إن معنى زيد إنسان أن صفة الإنسان متحققة فى زيد، وليس معناهـا إطلاقا أن زيدا واحد من نوع الإنسـان ، وثمة فرق بين Pierre est homme و بين Pierre est un homme إنه قد يمكن إعتبار الحكم الثانى من ناحية المفهوم . أما المناطقة الرياضيون فانهم حين يقولون Pierre est un homme فانهم يكتبون صلة هذا الفرد بالـنوع والجنس كما يأتى : Pierre Ǝ homme وهـذه العلاقة هى علاقة تضمين أو تضمن ـ ومعناها أن بيير فرد بين أفراد النوع الإنسانى .

ويلاحظ جوبلو أن المنطق الرياضى هو محاولة عجيبة تجعل من صور القضايا أو الإستدلال أو البرهنة مادة للقضايا أو للاستدلال أو البرهنـة ، ويبدو عنده أن المحاولة نجحت ، لأن المنطق إنما هو إنعكاس العقل على ذاته . إنه يستمد عملياته الخاصة من ذاته ، ويهمل موضوعية الأشيـاء فى البرهنة الرياضية البحتة ، فالصور الفكرية التى تحتفظ بصفتها الصورية فى علاقاتهـا مع الأشياء التى تفكر فيها تصبح مادة للفكر ، يدرسها ويتأملهـا هى ذاتها ، فالرياضى يعطى للموضوعات المنطقية صورة الصيـغ التى يعالجها ، لأن هذه الصورة تبدو له أنها علمية وأنها هى برهنة فى نفسها .

إن النتيجة التى يصل إليها المناطقة الرياضيـون هى أن الفكر إنما يعمل على أفراد يرمز اليهم بصيغ معينة، ولكن جوبلو يرى أن هذه فكرة خاطئة، إننا لانستطيع إهمال النظرة الى الماصدق . كما أننا لا نستطيع إهمال النظرة إلى المفهوم ، إن علاقات الإثنين تعود كل منهما إلى الأخرى ، و إن الإستدلال

إنما تمضي حركته الفكرية على أحكام لا على قضايا ، وإلا يكون الاستدلال مقاما على أساس عرضي بحت ، ثم إن العلاقة بين المفهوم والماصدق علاقة وثيقة وكلية ، بحيث أننا نستطيع ان نستبدل أى علاقة على أساس الماصدق بعلاقة على أساس المفهوم ، والعكس صحيح ، وهذا الاستدلال عند جوبلو لا يؤدى إلى أى خطأ ، بل أكثر من هذا إنه لا توجد هنا علائق منفصلة ، إننا أمام نوعين من التعبير عن علاقة واحدة بذاتها . لأننا لكى نقول إن فلانا ينتمى الى مجموعة من الناس ، ينبغى أن نحقق فى هذا الشخص المميزات او السمات التى تبرر تحقق التسمية العامة ، وبالتالى إن إثبات وجود هذه الصفات فى الشخص ، إنما هى فى الآن عينه إدراجه فى الجنس .

هناك مشكلة أيضاً تتصل بالمشكلة السابقة وهى مشكلة الجدة والمصادرة على المطلوب فى البرهان ، وهى مشكلة سنبحثها فيما بعد بحثا وافيا. هل يعطى القياس شيئا جديداً أم لا ؟ إختلف الماصدقيون أيضا والمفهوميون فى هذا ولكن جوبلو يرى أنه ينبغى التمييز بين نوعين من الأقيسة : القياس الحملى والقياس الشرطى . ثم أن نميز بين القياس من ناحية وبين الاستنباط من ناحية أخرى . أما عن القياس الحملى فيرى جوبلو أنه لا ينتج إطلاقا شيئا جديدا ، اللهم إلا فى حالة واحدة فى الشكل الثالث ، والسبب فى هذا أن النتيجة فى القياس الحملى متضمنة فى المقدمة الكبرى ، أو أن النتيجة شرط من شروط يقينية المقدمة الكبرى ، أما القياس الشرطى فليس كذلك بالضرورة ، بالرغم من أن المقدمة الصغرى أيضا تكون متضمنة فى المقدمة الكبرى . أما فى البرهنة الاستنباطية فلا تكون النتيجة متضمنة في مبادىء البرهان (١) .

Tricot : Traite, p. 143 (١)

هذا ماذهب اليه جوبلو . ولكن ينبغي أن نقرر أن مسألة الجدة لا يمكن أن تحل إلا إذا عرفنا مسألة هامة عند أرسطو هي : عن أي المقدمات تلزم النتيجة ؟ عن مقدمة واحدة ؟ أم عن مقدمتين ؟

إن التأمل الذاتي في طبيعة القياس عند أرسطو يثبت أن النتيجة إنما تلزم عن إجتماع المقدمتين في الذهن ، أو بمعنى أدق أن النتيجة متضمنة في المقدمتين معا ، أما الاعتراض على القياس بأن فيه تحصيل حاصل ، فانه يكون صحيحا ، إذا كانت النتيجة متضمنة في الكبرى فقط .

وقد ذهب الكثيرون من مؤرخي الفلسفة إلى أن مسألة تحصيل الحاصل والجدة إنما نشأت عن نظر خاطيء في الشكل الأول ، إذ تبدو النتيجة في هذا الشكل متضمنة في المقدمة الكبرى فقط ، وهذا أمر غير صحيح . غير أن هذا الوهم سرعان ما يتبدد إذا ما نظرنا في الأشكال الأخرى ، فالنتيجة فيها متضمنة في المقدمتين معاً ، ولا تلزم إلا عن اجتماعها في الذهن . غير أن حجج من هاجموا القياس ومن دافعوا عنه ، إنما لا تتضح إلا في ضوء تحليل تاريخي ، فقد بدأ سكستوس أمبريقوس هذا الهجوم . ورددته العصور الوسطى ، ثم نادى به جون استيوارت مل وكثيرون غيره من الباحثين .

بقيت مسألة وضع المقدمات ، فقد تعود الأوربيون وضع المقدمة الكبرى أولا ، ثم الصغرى ثم النتيجة ، ولكن مناطقة العرب تعودوا العكس ، كانوا يضعون المقدمة الصغرى أولا ثم الكبرى ثم النتيجة . ولم تكن لهذه المسألة قيمة مطلقا عند أرسطو ، غير أن بعض علماء مناهج البحث المحدثين في أوربا يفضلون وضع المقدمة الصغرى أولا «لأن اليقين في القياس يظهر بدرجة واضحة إذا ما وضعت المقدمة الصغرى أولا ثم الكبرى ثم النتيجة» أما سبب الوضوح إذا

ما وضعنا المقدمة الصغرى أولا فهو أن الانتقال يكون من شيء خاص إلى شيء عام ، ثم من هذا الشيء العام إلى ما هو أعم منه ، فتكون درجات الاستدلال واضحة كل الوضوح ، أي أن ينتقل الانسان مما هو أخص إلى ما هو متوسط بين الأخص والأعم ، ثم ينتقل مما هو متوسط إلى ما هو أعم ، لأن المتوسط مندرج في الأعم ، ويبدو هذا في الضرب الأول من الشكل الأول ، لأن من المعلوم أن هذا هو أكثر الضروب وضوحا فمثلا إذا قلنا :

سقراط إنسان (مقدمة صغرى)

وكل إنسان فان (مقدمة كبرى)

——————

∴ سقراط فان (نتيجة)

انتقلنا من سقراط الخاص إلى إنسان ، وهي أعم من هذا الخاص ، ومتوسط بين سقراط وفان ، ثم ننتقل من إنسان إلى الفان ، وهي أعم من الإنسان ، فالانتقال طبيعي تماما[1] ولكن كينز يرى أنه ليست لهذا أية أهمية إلا في بعض المواضع الخطابية . يقوم القياس من ناحية فلسفية على الانتقال من الحكم الكلي العام إلى الجزئي الخاص ، ولن يتحقق هذا في صورة منطقية إلا إذا وضعنا المقدمة الكبرى أولا - وهي التي تعطي حكما كليا عاما ، ثم نلحق بهذه المقدمة الكلية المقدمة الصغرى ، لاستخراج حكم جزئي[2] .

وينقسم القياس باعتبار مقدماته أو نقيضها إلى قسمين : اقتراني ، واستثنائي

——————

(١) Jevons - Principles of Sciences p. 114.

(٢) Kenes - Formal Logic, p. 28.

أما الاقترانى فهو ما لا تكون نتيجته أو نقيضها متضمنة فى المقدمات، يقول الساوى «لازم النتيجة إذا لم يكن مذكورا هو ولا نقيضه فى القياس لا بالفعل بل بالقوة يسمى اقترانيا[1]. ومن الأمثلة على هذا قولنا:

كل مؤلف محدث
كل جسم مؤلف
∴ كل جسم محدث

وينبغى أن نلاحظ أن النتيجة فى صورتها غير مذكورة فى المقدمات، ولكن متضمنة فيها، أى فى مادتها، وهذا القياس يتكون إما من حمليتين ساذجتين بسيطتين ويسمى Pure Categorical وإما من شرطيتين بحتتين وتكونا إما متصلتين وتسمى Conditi onal أو hypothetical وإما منفصلين وتسمى alternative pure disjunctif، وإما أن يتكون من حملية وشرطية، كبرى متصلة وصغرى حملية mixed hypothetical وإما أن يتكون من كبرى شرطية منفصلة وصغرى حملية mixed disjunctive أما القياس الاستثنائى، وهو كما ورد فى البصائر «وهو ما تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل». ويكون حرف الاستثناء (لكن). ولا يكون هذا القياس إلا شرطيا مثل:

إن كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين.

لكنه فرد	لكنه ينقسم بمتساويين:
∴ إنه لاينقسم بمتساويين	∴ إنه ليس بفرد

(١) الساوى: البصائر ... ص ٨٠.

وهذا القيـاس ـ وهو الذى تكون النتيجة مذكورة فى مقدماته بالفعل لا بالقوة .

وهو يتكون من شرطية متصلة وحملية Mixed hypothetical

أو يتكون من منفصلة وحملية Mixed disjunctive

أو من متصلة ومن منفصلة ويسمى قياس الاحراج Dilemma

هذا تقسيم للقضايا ، ولكن الأفضل وضعها بالشكل الآتى :

(ا) أقيسه مركبة من مقدمات من نوع واحد :

١ ـ حملى ٢ ـ شرطى متصل ٣ ـ شرطى منفصل

(ب) أقيسه مركبة من مقدمات من نوع مختلف :

١ ـ شرطى متصل وحملى ٢ ـ شرطى منفصل ومقدمة حملية

٣ ـ متصل ومنفصل ، قياس الاحراج .

الفصل الثالث

القياس الحملي الاقتراني

القياس الحملي الاقتراني هو القياس المكون من قضيتين أو حكمين حمليين بحتيين ، ولهذا القياس شروط أو قواعد معينة وضعها أرسطو من قبل ، وقد وجدت منظومة في اللاتينية لأول مرة في كتاب Michel Psellus المسمى Synopsis de la logique d'Aristote في القرن الحادي عشر ومجموعة القواعد الأربعة الأولى ترتبط بالحدود ومجموعة الأربعة الأخرى ترتبط بالقضايا. وكلا المجموعتين تتصلان بطبيعة القياس نفسه وبمبدئه .

القاعدة الأولى

Terminus esto triplex medius majorgue minorque

« وينبغي أن تكون الحدود ثلاثة : الأكبر والأصغر والأوسط » ذلك أن الحدود إذا لم تكن ثلاثة ، فأما أن تكون أقل أو أكثر، فاذا كانت أقل، كانت استدلالا مباشرا ، وإذا كانت أكثر ، كانت إما أقيسة مركبة، واما صورا أخرى غير قياسية . فمثلا – كما يقول كينز – إذا قلنا :

ا أكبر من ب

جـ أكبر من ا

∴ جـ أكبر من ب

نحن هنا أمام استدلال صحيح ، ولكن فيه أكثر من ثلاثة حدود ، لأن محمول الصغرى هو أكبر من (ا ا) بينما موضوع الكبرى هو (ا) والغاية من أن تكون الحدود ثلاثة فقط ، أن يكون الحد الأوسط معبرا عن ماهية ثابتة ، فلا ينبغي أن يكون هذا الحد مشتركا أو مبهما أو مؤديا المعنى في إحدى المقدمتين غير المعنى الذي يؤديه في المقدمة الأخرى . ويسمى الخطأ في هذه القاعدة : مغالطة الحدود الأربع أو أغلوطة الحد الرابع Quotenois Terminorum

ومن الأمثلة على أغلوطة الحد الرابع ، القياس الآتي :

كل كريم جواد
وكل جواد له كبوة
كل كريم له كبوة

ويتصل بهذه القاعدة قاعدة أنه لا يجوز أن يكون في قياس أكثر من ثلاث قضايا ، وينبغي أن نلاحظ — بحق مع كينز — أن هذه القاعدة تعرف القياس أكثر من أن تكون قاعدة له ، تعرفه بشكل خاص من بين صور الحجج والاستدلالات ذلك أن الحجة التي يكون فيها أربعة حدود قد تكون صادقة ولكنها لا تكون قياسا على الاطلاق . أما القواعد التي سنذكرها بعد ، فانها تختلف عن القاعدتين اللتين ذكرناهما ، في إننا إذا لم نراعها في القياس ، فان الاستدلال نفسه يكون كاذبا[١] .

القاعدة الثانية :

Aut semoll aut itenum medius generafiter esto

ينبغي أن يكون الحد الأوسط مستغرقا في واحدة من المقدمات على الأقل ، فاذا لم يحدث هذا ، فسيكون عندنا أيضا أربعة حدود ، ثم سيؤدي هذا إلى كذب الاستدلال القياسي نفسه ، فمثلا إذا قلنا :

---

(١) Tricot : Traité p. 201

بعض الناس أصدقاء

بعض الناس لصوص

∴ بعض اللصوص أصدقاء

فهنا كلمة الناس لم تستغرق لا فى الصغرى ولا فى الكبرى ، والسبب فى اشتراط إستغراق الحد الأوسط فى إحدى المقدمتين ، إن الحد الأوسط هو الرابطة بين الأكبر والاصغر ، فلكى يتم الربط ينبغى أن تكون أفراد الحد الأوسط متضمنة فى أفراد الحد الاكبر ، وأن يحكم على أفراد الحد الاصغر، بما حكم به على الحد الاوسط . وهنا نلاحظ أن القاعدة تمس الشكل الأول، غير أن المناطقة ينقلون فكرة إستغراق الحد الأوسط فى إحدى المقدمتين على الأقل الى جميع أشكال القياس ، ذلك أنه قد يحدث أنه يكون الجزء المستغرق فى الاكبر هو غير الجزء المستغرق فى الاصغر، فاذا إستغرق الحد الأوسط فى الاثنين، أو فى واحد منها ، أمكننا القيام بعملية البرهنة القياسية . وعدم إستغراق الحد الاوسط يسمى بأغلوطة الحد الاوسط غير المستغرق .

Fallacy of the undistributed middle

القاعدة الثالثة

Latius hoas quam praemissae conclusio non vlult

لا يستغرق حد فى النتيجة مالم يكن مستغرقا فى إحدى المقدمتين . إننا فى المنطق الصورى لانتقل من الجزئى إلى الكلى أو من الخاص الى العام، وهذا مايحدث إذا ماخرجنا عن هذه القاعدة ، ومخالفة هذه القاعدة تسمى :

Ilicit process of the minor or the major

تطبيقات لاستغراق الحد الأوسط أو عدم استغراقه

كل نبات حي
الورد نبات
∴ الورد حي

الحد الأوسط هنا مستغرق فالقياس صحيح :

كل مصري يأكل
كل إنجليزي يأكل
∴ كل إنجليزي مصري

الحد الأوسط لم يستغرق لا في الصغرى ولا في الكبرى والخطأ هنا يشمل الناحيتين الصورية والمادية ، أي أننا أمام خطأ منطقي وواقعي .

كل مصري يتكلم العربية
كل لبناني يتكلم العربية
∴ كل لبناني مصري

الحد الاوسط لم يستغرق، والخطأ منطقي وواقعي.

كل مصري يحب وطنه
كل اسكندري يحب وطنه
∴ كل اسكندري مصري

صواب مادي أو واقعي وخطأ منطقي .

استغراق وعدم استغراق الحد الأكبر والاصغر

الحد الاكبر :

كل عربي سامي
لا واحد من الاتراك بعربي
∴ لا واحد من الاتراك بسامي

الحد الاكبر غير مستغرق في المقدمات وهو مستغرق في النتيجة

كل مسلم موحد	الحد الاصغر غير مستغرق .·. خطأ واقعى ومنطقى
كل مسلم يتكلم اللغة العربية	ذلك أن الحد الاصغر غير مستغرق فى المقدمة
.·. كل من يتكلم العربية موحد	الصغرى ومستغرق فى النتيجة .

الحد الاصغر :

لا واحد من الحيوان بمتكلم	الخطأ هنا صورى ولكن من الناحية المادية
كل حيوان جاهل	صحيح نلاحظ أن الحد الاصغر جاهل
.·. لا واحد من الجاهلين بمتكلم	غير مستغرق .

القاعدة الرابعة : لا إنتاج عن سالبتين Utrpue si praemissa neget nihil inde sequetur ، اعتبر هاملتون هذه القاعدة إحدى القواعد الاساسية فى القياس ، وقد جاءت أهميتها من فكرة الربط أو الصلة بين كل من الحدين الاكبر والاصغر من ناحية، وكل منهما بالحد الاوسط من ناحية أخرى فى القضية السالبة ، ليس ثمة علاقة بين الموضوع والمحمول ، إننا نكون هنا قاطعين للنسبة أو للصلة بين الاثنين[1].

لا واحد من الفرنسيين بشرقى .
ولا واحد من الاسبان بشرقى .

فى كلتا المقدمتين سلبنا عن الموضوع حداً اوسط واحداً، ولكن لا توجد صلة إطلاقا بين هذه الحدود الثلاثة . فلن نصل الى شىء إطلاقا. وقد حاول جفونز من بين المحدثين أن يثبت فى كتابه « مبادىء العلوم » أنه من الممكن الخروج على هذه القاعدة من ناحية أن هناك بعض القضايا المنطقية المعدولة

(١) Port - Royal p. 204

(السالبة) يمكن استخراج النتيجة منها . وقد ناقشه كينز وأثبت أن المقدمة الصغرى فى المثال الذى أورده موجبة . كما أن لوتزه أورد فى كتابه Outlines of Logic امثلة تثبت أنه من الممكن الانتاج عن مقدمتين سالبتين فى الشكل الثالث . ولكن كينز فى كتابه « Formal Logic » حلل أيضا مقدماته، وأثبت أن إحداهما موجبة .

والمثال المشهور الذى أورده جفونز هو :

Whatever is not metalic is not capable of powerful magnetic influence,

لا واحد من الأشياء اللامعدنية لها قوة مغناطيسية كبيرة

Carbon is not metalic. الكربون من الأشياء اللامعدنية

∴ الكربون ليست له قوة مغناطيسية كبيرة

Therefore carbon is not capable of powerful magnetic influence

والمثال فى صورته الرمزية هو :

NO (non is) is p.

M is not S.

∴ M is not p.

ويلاحظ كينز إن هنا أربعة حدود

p not S.

M S.

وهنا لا انتاج ، للخروج على القاعدة الأولى من قواعد تركيب القياس، لكن من الممكن فى رأى كينز إعتبار الصغرى معدولة[1] فنقول :

---

(١) Keynes : Formal Logic, p. p. 295, 2.9

No (non S) is p.
M is non S.

Therfore M is p.

ومثالها لفظيا :

لا واحد من الأشياء اللامعدنية لها قوة مغناطيسية كبيرة

الفحم من الأشياء اللامعدنية

∴ الفحم ليس له قوة مغناطيسية كبيرة

أما مثال لوتزه Lotze فهو :

No M is P.
No M is S.

Therefore Some not S is not p.

غير أنه ينبغى أن نلاحظ أنه من الممكن أن ترد كل قياس صحيح – بواسطة عملية الاستدلال المباشر – إلى صورة سالبة ، وفى الامكان حينئذ أن ينتج ، فمثلا :

All M is p.
All S is M.

Therefore all S is p.

من الممكن أن ينقل هذا القياس إلى الصورة السالبة الآتية :

No M is not p.
No S is not M.

Therefore S is p.

وفى الواقع أن هذه القضايا الأخيرة يمكن اعتبارها معدولة . وقد رأينا

ماستقوم به فكرة العدول فى رد القضايا السالبة إلى كلية فى كثير من نواحى الرد وستؤثر هذه كثيراً على السياق المنطقى لأشكال القياس .

القاعدة الخامسة :

Pajorem sequiter semper conclusio partem

Sectetur partem conclusio deteriorem إذا كانت إحـــدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة ، وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، كانت النتيجة جزئية . ويعبر عن هذا بأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين .

أما عن الشطر الأول من القاعدة ، فيمكن استدلاله من القــاعدة السابقة ولمناطقة بورت رويال برهنة على هذا : إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة، فان الحد الأوسط لا يرتبط بجزء من النتيجــة ، أو بمعنى أدق إنه لا يستطيع أن يربط بينها وبين الحد الأصغر . فالنتيجة بالضرورة سالبة[1] .

أما عن الشطر الثانى فهو يتصل من ناحية بطبيعة القياس ، فان النتيجة فى القياس ينبغى أن تكون أخص من أعم المقدمتين ، وإلا فقد القياس طبيعته الأصلية : وهى الإنتقال من حكم كلى عام إلى حكم جزئى أخص من هذا العام . ولم يعتبر كينز هذا الشطر الثانى قاعدة، بل لازمة من لوازم قواعد القياس وأثبتها على الشكل الآتى :

إننا يكون لدينا ١ ـ إما مقدمتان سالبتان ولا إنتاج عن سالبتين ٢ ـ وإما مقدمتان موجبتان . ٣ ـ وإما واحدة موجبة ، والأخرى سالبة .

أما فى الحالة الثانية فتكون الإثنتــان موجبتين ، وواحدة منها كلية .

---

(١) Port - Royal p. 204

والأخرى جزئية ، وحينئذ سيستغرق حد واحد، ولابد أن يكون هذا الحد هو الاوسط طبقا للقاعدة التي ذكرناها عن استغراق الحد الاوسط في إحدى المقدمتين. إذاً سيكون الحد الأصغر غير مستغرق في المقدمات، وحينئذ ستكون النتيجة جزئية ، لأنه مادام الحد الاصغر غير مستغرق في إحدى المقدمتين ، فسيكون غير مستغرق في النتيجة ، وحينئذ لن يكون كليا ، والحد الأصغر - كما قلنا - هو موضوع النتيجة ، وعلى هذا الأساس ستكون النتيجة جزئية .

أما في الحالة الثالثة فستستغرق المقدمتان حدين: الأوسط والأكبر: وذلك أن عندنا مقدمة سالبة ، فالنتيجة سالبة ، والسالبة تستغرق محمولها إذاً المقدمة الكبرى هي السالبة . فالحد الأصغر غير مستغرق على هذا الأساس في المقدمات وهو موضوع النتيجة . وحينئذ تكون النتيجة جزئية .

القاعدة السادسة :

Nil sequitur geminis e particularibus unquam

لا إنتاج عن جزئيتين (وقد اعتبرت من لوازم القواعد، لاقاعدة بذاتها) ذلك أن الجزئيتين إما أن تكونا سالبيتين أو موجبتين ، أو واحدة سالبة ، والأخرى موجبة :

في الحالة الأولى : لا إنتاج - القاعدة - من مقدمتين سالبتين لاإنتاج . أى لايمكن أن نصل إلى نتيجة .

وفي الحالة الثانية : الجزئيتان الموجبتان لا تستغرقان لا موضوعها ولا محمولها إذاً لا انتاج - القاعدة - لا يصح القياس مالم يستغرق الحد الأوسط في مقدمة من المقدمتين على الأقل ،

في الحالة الثالثة : إذا صح القياس ، فينبغي أن تكون إحدى المقدمتين سالبة ، وحينئذ ينبغي أن يكون الحد الأكبر مستغرقا في النتيجة، وبالتالي ينبغي أن يكون هناك حدان مستغرقان في المقدمتين : الأوسط والأكبر ولكن حد واحد يستغرق في مقدمتين جزئيتين ، إحداهما سالبة ، والأخرى موجبة . إذن لن نصل إلى نتيجة .

القاعدة السابعة :

لا إنتاج من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة .

إذا كانت المقدمة الصغرى سالبة . فان الكبرى تكون موجبة ، ولكن المقدمة الكبرى جزئية . إذاً ينتج من هذا أن الحد الأكبر لا يمكن أن يستغرق فيها ، وحينئذ فلن يستغرق في النتيجة: وينبغي إذا أن تكون موجبة، ولكن قد قلنا إن من موجبة وسالبة ، تنتج سالبة : إذاً هنا تناقض ولا إنتاج.

ملاحظات عامه

وأخيرا يمكننا أن نرد تلك القواعد إلى أصناف ثلاثة .

١ ـ قواعد تمس تركيب القياس

٢ ـ قواعد تمس الاستغراق

٣ ـ قواعد خاصة بالكيف

ونلاحظ أن تلك القواعد مرتبطة بعضها ببعض إرتباطا كاملا ولكن كثيرين من المناطقة لا يتفقون على عددها ، وبعض المناطقة الآخرين يعتبرون بعض القواعد لازمة عن قواعد أخرى ، وليست هي بذاتها قواعد . بل إن

الدمن اللاتيني السالف الذكر لا يذكر شيئاً عن القاعدة الأخيرة بينا يذكر قاعدة أخرى أهملها أكثر المناطقة لوضوحها وهى

Mabae affirmantes nequeunt generare negantem

ذلك أن حدى النتيجة إذا كانا مرتبطين بثالث ، فلا يمكن أن نثبت عدم ارتباطها . هذه القاعدة لم يذكرها كينز، كما أن دى مورجان لم يذكرها مع أن هذا الأخير توسع فى ذكر قواعد الأقيسة(١).

ثم ان المناطقة المسلمين لم يتوسعوا فى ذكر هذه القواعد، وأرسطو من قبل - وهو واضع القياس - لم يذكر سوى خمس قواعد . وينبغى أن نلاحظ أيضاً أن كثيرين من المناطقة حاولوا رد تلك القواعد الى قاعدتين كما فعل هذا دى مورجان فى كتابه Formal Logic وذهب مناطقة آخرون مثل كينز إلى أنه يمكن ان نستمد هذه القواعد كلها من اساس القياس نفسه والذى يعبر عنه فى صيغة لاتينية مشهورة هى :

Dictum de omni et nullo

أى المقول على الكل وعلى اللا واحد ، وهذا ما يجعلنا نبحث فى هذه العبارة التى تعتبر اساس القياس وآراء ارسطو فيها ، وآراء المناطقة الآخرين منذ ارسطو الى الآن .

---

(١) Tricot : Traité p. 202

الفصل الرابع

اساس القياس

قلنا من قبل إن المنطق القياسى يقوم على ثلاثة من القوانين هى : قوانين الفكر الضرورية أو بديهيات البرهان الأساسية ، وأهم تلك القوانين هو قانون الذاتية ، والقانونان الآخران ليسا فى نهاية الأمر إلا صيغتان مختلفتان تثبتان مضمون الذاتية، وقاعدة المقول على الكل وعلى اللاواحد وهى أساس الاستنباط كله مباشرا كان أو غير مباشر ، إنما هى نتيجة لمبدأ الذاتية، ومبدأ الذاتية هو إتفاق العقل مع ذاته ، إنعكاسه مع قواعده الخاصة ، واتفاق العقل مع الذات هو أساس كل برهنة، الذات هى الذات أو ا هى ا . إن المنطق الإرسطاليسى يقوم كله على هذه الحقيقة، والمقول على الكل وعلى اللاواحد انما هو تطبيق جزئى لمبدأ الذاتية وقد اعتبر أيضا كمبدأ الذاتية، غير مبرهن عليه. وتتضح اهمية هذا المبدأ كأساس القياس من تتبعنا لتاريخ اكتشافه والتطورات التى مرت به.

ارسطو ومبدا المقول على الكل وعلى اللاواحد :

ذهب الباحثون الى أن ارسطو هو اول من عبر عن هذا المبدأ فى موضوعين: فى المقولات من ناحية، وفى كتاب التحليلات الأولى من ناحية ثانية.

أما عن التعبير الذى ورد فى المقولات، فانه أقامه على فكرة المفهوم ولا يعبر أدنى تعبير عن الفكر الأرسطاليسى، ولذلك سنهمل البحث فيه .

أما تعبير أو صيغة التحليلات الأولى ، فهى الصيغة التى تتفق مع سياق مذهبه . وضعها على أنها النقطة التى ترتكز عليها مادة القياس ،بل إن أرسطو نفسه يعتبرها أساس الشكل الأول ، أكمل الأشكال ، والذى ترد إليه جميع الأشكال الأخرى « يتكون قياس كامل اذا ما كان لدينا ثلاث حدود ترتبط مع بعضها بحيث يكـون الأصغر متضمنا فى ما صـدق الأوسط والأوسط متضمنا فى ما صدق الأكبر » وفى فقرة أخرى لأرسطو فى التحليلات الأولى يقول « الشىء الذى تحمل عليه صفة من الصفات ،يكون مستغرقا ، إذا كان من المتعذر أن نجد فرداً من أفراده لا يندرج تحت تلك الصفة التى حملت على الشىء نفسه ، وكذلك الأمر حين لا تحمل تلك الصفة عليها فانها لا تحمل على أى فرد من أفراده »(١) .

ولعل هذه العبارة الأخيرة وهى تقوم على أساس ماصدق ، كانت هى الطريق التى مهدت السبيل للاتين لوضع عبارتهم Dictum de omni et nullo فقد ذهب اللاتين الى « أن ما هو صادق على الجنس صادق بطريق أولى على النوع ، ولكن العكس ليس صحيحا » وما لا يصدق على الجنس لا يصـدق على النوع ، وهذه نظرة على أساس الماصدق . والترجمة الحرفية للتعبير اللاتينى تثبت هذا « صفة الصفة صفة للشىء ذاته ، ورفع الصفة رفع عن الشىء ذاته ، والمحمول على الكل محمول هو ذاته على أفراده ، واللامحمـول على الكل غير محمول على بعض أفراده . وهنا أيضا اتجاه على أساس الماصدق .

لكن المناطقة المفهوميين لم يقبلوا على الإطلاق إقامة أساس القيـاس على الماصدق ، وذهبوا الى أن المناطقة انتهوا بالقياس الى تكرار لا معنى له يقول

---

(١) Idid. p. 170

رابييه ». إن من الواضح أن اثبات صفة لجنس من الاجناس ، هو إثبات هذه الصفة سلفا لكل أفراد هذا الجنس وسيكون فى استطاعتنا بعد إثبات هذه الصفات لأى فرد من أفراده ولكن ما هى الفائدة فى عملية كهذه » ثم إن أرسطو تناقض فى موقفه فبينما يبحث القضايا على أساس المفهوم ، ينظر فى نظرية البرهان على أساس الماصدق ففى منطقة عدم توافق يخل بأساس الاورجانون كله . وقد دعا هذا كانت فيا بعد إلى البحث فى البرهنة على أساس المفهوم ، وتابعه على ذلك لاشيلييه ، فقد حاول صياغة الديكتوم Dictum فى صورة مفهومية فقال ما يرتبط بالضرورة بماهية الجنس ، ينبغى أن يرتبط بأنواع الجنس ، وما يرتفع بالضرورة عن ماهية الجنس ، يرتفع عن كل الأنواع التى يتحقق فيها الجنس » . ثم شرح هذا بقوله « حينما نستحضر صفة من الصفات أو محمولا من المحمولات أو نسقط صفة اخرى أو محمولا آخر فى طبيعة موضوع من الموضوعات ، فان وجود أو غياب الصفة أو هذا المحمول فى الموضوع يؤدى إلى وجود أو غياب الصفة الثانية » . وبهذا نرى أن الماصدق يقوم على المفهوم يقول لاشيلييه : « إن ما يعين لنا وجود صنف من الأصناف إنما هو صفة تشترك فيها كائنات عدة ، وما نثبته لهذا الصنف أو ننفيه عنه بشكل كلى فانما هو صفة ثابتة توجد متضمنة أو مسقطة بواسطة هذا المشترك . » أى أننا ينبغى أن ننظر إلى تكوين الموجودات وتركيبها . إلى جوهرها الحقيقى بدلا من أن ننظر تلك النظرة العارضة الصرفة ، وهى تصنيفها ووضعها فى تقاسيم عامة . إن هذه التصانيف إنما تتكون إذا نظرنا إلى الطبيعة الداخلية للأشياء ، وهنا تكون نتيجة الاستدلال ، إذا ما أقيمت على نظرة مفهومية نتيجة خصبة لا مجرد تكرار لا معنى له .

ولكن لاحظ بعض المناطقة المعاصرين أن إعتراض لاشيلييه غير قائم

على أساس وأنه ينبغى أن نعــــود إلى النظـرية الأرسطاليسية فنقـيم الـ Dictum على أساس الماصـدق ، ذلك لأن طبيعـة البرهنة القياسية انمـا تقوم على الكلى، والكلى هو نقطة البدء الذى ننتقل منه فى عملية الإستدلال القياسى إلى الجزئى ، فنحن إذا ما حملنا فان على زيد من الناس فذلك لأنه ينتمى إلى النوع الانسانى ، ينتمى إلى إنسان ، هذا التصور الذى نفهمه فى أســاس المنطق الأرسطاليسى على أنه كلى ، فسهولة البرهنة القياسية إنما تقوم على أساس النظر إلى الماصدق ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن الـ Dictum عند أرسطو هو أساس الشكل الأول ،وإلى هذا الشكل ترد الاشكال الأخرى. ولكن إذا قبلنا نظرة لاشيلييه الى الـ Dictum فان هذه النظرة إنما تتحقق فى الشكل الأول فقط ولا يمكن تحققها فى الأشكال الأخرى ، وحينئذ لابد أن نبحث لكل منها عن مبدأ آخر ، وسنجد نحن فى بحثنا لتلك الأشكال أنه من الممكن تطبيق الـ Dictum فى شكله الارسطاليسى عليها [1].

وقد حاول بعض المناطقة الآخرين تصوير هذا المبدأ ، بحيث نستنتج منه جميع القواعد التى ذكرناها عن القياس ، فعبر عنه كينز بما يأتى : «مايحمل ايجابا أو سلبا على حـد مستغرق ، ينبغى أن يحمل فى نفس الحالة على كل شىء مندرج تحته» .

١ ــ يقول كينز . تمدنا هذه المقالة بالقاعدة الأولى: أن القياس يتكـون من ثلاثة حدود : حد مستغرق ، وحد يحمل على هذا الحد وحـد يندرج تحت هذا الحد الاخير ، وهذه الحدود على التوالى : الحد الأوسط والاكبر والاصغر . ووضع القاعدة على هذه الصورة يمدنا بالشكل الأول من أشكال

(1) Tricot, Traite p. 153-154.

القياس ، ثم إن هذه القاعدة تحوى أيضا قاعدة عدم غموض الحدود ، لأنه إذا كان أحد الحدود غامضا، فانه سيكون لدينا بالضرورة أكثر من ثلاثة حدود[1] .

٢ ـ هذه المقالة تقرر أيضا أن القياس يتكون من ثلاث قضايا :

(ا) قضية يحمل فيها كل شيء على حد مستغرق .

(ب) قضية تعبر عن شيء مندرج تحت هذا الحد .

(جـ) قضية تعبر عن حمل حقيقى للمحمول الأصلى على الحد المندرج تحت الحد الأوسط ،أى قضية تعبر عن حمل الحد الأكبر على الحد الأصغر.

٣ ـ هذه المقالة تشير إلى أن الحد الأوسط ينبغى أن يكون مستغرقا مرة على الأقل فى إحدى المقدمتين . بل تذهب خطوة أوسع فتقرر أنه ينبغى أن يكون الحد الأكبر مستغرقا فى الكبرى « ما يحمل على حد فهو مستغرق وعلى هذا الأساس لا تنطبق هذه القاعدة بهذا التحديد إلا على الشكل الأول، حيث يكون الحد الأكبر مستغرقا فى المقدمة الكبرى .

٤ ـ تشير هذه المقالة أيضا إلى أغلوطة الحد الأكبر ، أغلوطة إستغراقه فى النتيجة وعدم إستغراقه فى المقدمة الكبرى . ولا تحدث هذه الأغلوطة إلا اذا كانت النتيجة سالبة . ولكن العبارة ـ فى الحالة نفسها ـ تقرر أنه اذا كانت النتيجة سالبة ، فينبغى أن تكون المقدمة الكبرى سالبة ، ومن حيث أنه فى قياس تطبق عليه هذه المقالة مباشرة ، يكون الحد الأكبر محمولا على المقدمة ـ أى الحد الأكبر ـ يستغرق فى المقدمة وفى النتيجة .

٥ ـ هذه المقالة تقرر ان هناك شيئا يندرج تحت الحد المستغرق أى الحد

---

(1) Keynes - Farmal Logic, 301

الأوسط ـ هو الحد المستغرق ـ إذاً ينبغي ان يحمل شيء بالايجاب، ومن ثمة نستخرج القاعدة ـ لا إنتاج عن سالبتين :

٦ ـ تقرر هذه المقالة أيضا بالعبارة ـ في نفس الحالة ـ عدم الخروج على القاعدة ، إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، فالنتيجة سالبة .

تلك هي المحاولة التي حاولها كينز في صوغ هذه المقالة والتي استخرج منها جميع قواعد القياس ـ ويبدو أن هذه القواعد تنطبق بدقة ـ كما ذكرنا ـ على الشكل الأول . كما أنها تنطبق على الاقيسة الحملية أكثر منها على الأقيسة الشرطية[1] ، وإن كان المناطقة يعممون تطبيقها على الاشكال الاخرى ، كما يطبقونها على الاقيسة الشرطية ، وسيتبين لنا خلال بحثنا في الأشكال مقدار صلاحية هذه المقالة لتكوين مبدأ عاما للاشكال المختلفة كلها .

---

(١) Ibid, p. 103

الفصل الخامس

آشكال القياس وضروبه

ما معنى شكل القياس اولا؟ وما معنى الضرب ؟ يعني ارسطو بالشكل، هيئة القياس التي يوضع عليها الحد الاوسط في المقدمتين ; وقد أدى اختلاف وضع هذا الحد في الأقيسة المختلفة إلى إيجاد أشكال ثلاثة عند ارسطو، واضاف اليها جالينوس شكلا رابعا ؛

أما اشكال أرسطو الثلاثة فهي بحسب وضع الحد الأوسط فيها كالآتي:

١ ـ الشكل الأول : ان يكون الحد الأوسط موضوعا في الكبرى، محمولا في الصغرى .



ب ـ الشكل الثاني : ان يكون الحد الأوسط محمولا في الاثنين :

ب ا وضع الحد الأوسط

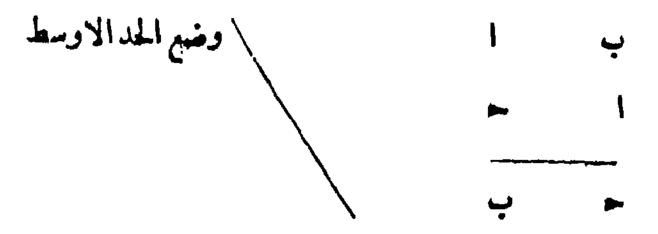
حـ ا

حـ ب

٣ ـ الشكل الثالث : أن يكون الحد الأوسط موضوعا فى الإثنين .

وضع الحد الاوسط | ا ب
| ا حـ
| ـــــــ
| حـ ب

٤ ـ الشكل الرابع : وهو شكل جالينوس،أن يكون الحد الاوسط محمول الكبرى وموضوع الصغرى :



وقد أورد هذه الاشكال الاخضرى فى سلمه، كما أورد بقية قواعد القياس، وقد نظم هذه الاشكال فى ثلاثة آبيات :

حمله بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أول ويدرى
وحمله فى الكل ثانياً عرف ووضعه فى الكل ثالثا الف
ورابع الاشكال عكس الاول وهى على الترتيب فى التكمل

تلك هى أشكال القياس ، والأشكال تنقسم الى ضروب ، والضرب هو هيئة القياس التى يوضع عليها كية وكيفية المقدمات والنتائج ، وعلى هذا الأساس تنتج كل قضية اربعة ضروب فى كل شكل ، ذلك انه إذا كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة ، فيمكن أن تكون الصغرى : إما كلية موجبة ، وإما كلية سالبة ، وإما جزئية موجبة ، وإما جزئية سالبة ، وكذلك

كل من القضايا الكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئيـة السالبة ، انمـا تكون كلها مع انواع القضايا الأخرى ضروربا متعددة ، وعلى ذلك سيكون لدينا ما يأتى :

ا	١)	A A ― A	٢)	A E ― E	٣)	A I ― I	٤)	A O ― O
ب	٥)	E A ― E	٦)	E E ―	٧)	E I ― O	٨)	E O ―
جـ	٩)	I A ― I	١٠)	I E ―	١١)	I I ―	١٢)	I O ―
د	١٣)	O A ― O	١٤)	O E ―	١٥)	O I ―	١٦)	O O ―

إن تطبيق قواعد القياس السابقة ينتج إسقاط ثمانية ضروب وإبقاء ثمانية، هذه الضروب الثمانية ستنتج لنا فى مختلف الأشكال ١٩ ضربا متجانسة ضروب كلية وأربعة عشرة ضربا جزئيا ، وسبعة موجبة وإثنى عشرة سالبة .

عرض ارسطو لنظرية الاشكال لأول مرة وبصورة نهائية،فى التحليلات الاولى . والاشكال القيـاسية هى الهيئات المختلفات التى قد يتشكل فيهـــا القياس طبقا للعلاقة التى تربط فى المقدمات الحد الأوسط بالحـدين الآخرين

وكل شكل يتكون من عدد من الصور القياسية تسمى ضروبا ولم يعرف أرسطو هذه الكلمة ، والضروب هي الهيأة القياسية للمقدمات من ناحية الكم والكيف ، وبعض هذه الأضرب منتج وبعضها غير منتج وقد قلنا إن هناك ثلاثة أشكال أرسطاليسية وشكل جالينوس ، وقلنا إن الشكل الجالينوسى لم يقبله مناطقة العصور الوسطى الأولين فنجد William ShyrcsWood وغيره من متقدمي المناطقة يسقطون هذا الشكل ولا نجد له ذكراً فى الأشعار اللاتينية التى وصلتنا ولكن نجد فى وقت متأخر وبخاصة عند المدرسيين ـ ان هذا الشكل قد ذكر ، والمشكلة هى هى فى العالم الإسلامى ـ فبينا نجد إبن سينا والمتقدمين من الفلاسفة الإسلاميين قد اهملوا ذكر هذا الشكل ، وذهبوا إلى انه مناف للطبع ، وغير بين بذاته ، نجد المتأخرين قد ذكروه (شرح الملوى على السلم والعطار فى شرحه على الخبيصى ـ الشمسية وشروحها) بل ونجد ان هؤلاء قد توسعوا فيه ، واضافوا إليه ضروبا جديدة فى محاولة من اطرف المحاولات العقلية .

اما فى العصور الحديثة فلم يقبله لاشيليه ، وسنعود إلى هذا فى بحثنا للشكل الرابع ، كما ان جوبلو هاجمه ايضا فقال : إن سبب إنتاجه هو إقامة اشكال القياس على اساس الحد الأوسط وإن وضع الحد الأوسط إنما وهو وضع خارجى يدل على علاقة خارجية ، لا تجعلنا ندرك طبيعة البرهنة الخاصة لكل شكل ، وأنتجت ضرراً بالغا بايجاد شكل رابع ، لا يوجد ، والأضرب الخمسة التى يتكون منه يمكن ردها إلى ثلاثة أضراب مكونة تكوينا غير سليم(١) .

---

(1) Goblot : Traité p. 234

ثم نلاحظ أن الاضرب المنتجة يعبر عنها بكلمات إصطلاحية لاتينية هى:

الشكل الاول :

١ ـ الضرب الأول	Barbara
٢ ـ الضرب الثانى	Celarent
٣ ـ الضرب الثالث	Darii
٤ ـ الضرب الرابع	Ferio

الشكل الثانى :

١ ـ الضرب الأول	Cesare
٢ ـ الضرب الثانى	Camestres
٣ ـ الضرب الثالث	Festino
٤ ـ الضرب الرابع	Baroco

الشكل الثالث :

١ ـ الضرب الأول	Felapton
٢ ـ الضرب الثانى	Disamis
٣ ـ الضرب الثالث	Bocardo
٤ ـ الضرب الرابع	Ferison
٥ ـ الضرب الخامس	Datisi
٦ ـ الضرب السادس	Darapti

الشكل الرابع :

١ ـ الضرب الاول	Baralip

٢ ـ الضرب الثانى Celantes

٣ ـ الضرب الثالث Dibatis

٤ ـ الضرب الرابع Fesapo

٥ ـ الضرب الخامس Fresison

أما الذين يعتبرون الشكل الرابع صورة غير مباشرة للشكل الأول فرموزهم هى :

١ ـ الضرب الأول Baralipton

٢ ـ الضرب الثانى Celantes

٣ ـ الضرب الثالث Dibatis

٤ ـ الضرب الرابع Fapesmo

٥ ـ الضرب الخامس Frisesomorum

على أن يأتى هذا الضرب بعد Ferio الضرب الأخير من الشكل الأول .

(الحروف المتحركة من الألفاظ اللاتينية تشير إلى القضايا : A = كلية موجبة ، E = كلية سالبة I = جزئية موجبة ، O = جزئية سالبة . وللحروف الساكنة معان ، سنفسرها فى الفصل الخاص برد الاقيسة)

نلاحظ من قواعد القياس السابقة أن الشكل الأول هو أكمل الأشكال وإليه ترد الأشكال الأخرى . وقد قسم ارسطو فعلا الأقيسة إلى أقيسة كاملة وهى أقيسة الشكل الأول ، وأقيسة غير كاملة ، وهى أقيسة الشكلين الثانى والثالث . يقول ارسطو « أسمى القياس كاملا إذا كانت مقدماته لا تحتاج إلى شىء آخر غير ما وضع فيها لكى تكون ضرورة النتيجة بينة،

وغير كامل إذا ما كان فى حاجة إلى أشياء تنتج بالضرورة من المقدمات ، ولكنها غير متضمنة فيها صراحة ، لكى يكون القياس « صحيحا » .

وعلى العموم نلاحظ فى القياس الكامل لزوم النتيجة بالضرورة من المقدمات ، بل أن تصرح المقدمات بها ، وأن تطبق قاعدة المقول على الكل وعلى اللاشىء أو اللاواحد تطبيقا مباشرا . أما فى الأقيسة غير الكاملة ، فان النتيجة تلزم بالضرورة ايضا ، ولكن ضمنا . ولا يظهر الديكتوم كقاعدة للقياس بوضوح، ولكى تتبين لنا العلاقات العقلية واضحة فى أقيسة الشكلين الثانى والثالث ، ينبغى أن نلجأ إلى رد الأقيسة إلى الشكل الأول ، بواسطة الاستدلال المباشر ، وبخاصة العكس المستوى . وقد ذهب ارسطو إلى هذا واعتبر تلك الأشكال تغيرات غير ذات بال وعرضية للشكل الأول . على أن المناطقة بعده لم يوافقوا على هذه الفكرة ، واعتبروا رد الأشكال بعضها الى بعض نوعا من الدور أو المصادرة على المطلوب . وذهبوا الى أن الأقيسة مستقلة عن بعضها تمام الاستقلال ، ويمثل هؤلاء المناطقة لاشيلييه . فقد نقل لاشيلييه تقسيمات أرسطو للأشكال ، ولم يوافق على أولية الشكل الأول وأولويته ، كما أنه لم يوافق على رد الأشكال بعضها الى بعض ، كل شكل من الأشكال له طبيعة خاصة داخلية ، ويصدر عن المبدأ الذى يصدر عنه الآخر ، وضروب كل شكل من الأشكال منتجة تماما بدون حاجة الى شكل يمكن أن يرد اليها .

فى إيجاز ذهب لاشيلييه الى ذاتية الأشكال : كل شكل له ذاتية تختلف عن ذاتية الآخر وتميز وظيفته، على أن التسليم بهذه النظرية يؤدى إلى نقص كبير فى النظرة الى القياس ، يؤدى بوحدته ، فالقول بأن أشكاله منفصلة الواحد عن

الآخر ، وأن كلا منها إنما يخضع لمبدأ خاص يميزه من الآخر ، بحيث لا يمكننا أن نصل إلى نتيجة توصل اليها أحد الأشكال الأخرى هدم للقياس في أساسه . إن القياس مذهب منطقي ، بل فلسفي متناسق الأجزاء ، يخضع لمبدأ واحد هو الـ Dictum مع تكيفات خاصة لكل شكل ، لا تخل بوحدته العامة على الإطلاق

وحين حاول لاشيليه أن يحدد وظيفة كل شكل من الأشكال في العمليات العقلية أضفى عليها من مذهبه في إستقلال الأشكال ، إن الوظيفة التي تقوم بها الأشكال إنما يحددها لاشيليه فيما يلي « لست أعني بأشكال القياس طرائق مختلفة من ربط الحد الأوسط بالطرفين الآخرين فحسب ، إنما أقصد قبل كل شيء ماسبب هذه الإرتباطات نفسه ، ماسبب هذه الطرائق المختلفة من البرهنة والإثبات ، سواء تتجه هذه البرهنة أو هذا الإثبات إلى الصدق أو الكذب في قضية تتضمن » أما الشكل الأول فهو بالضرورة وفي كل ضروبه برهان على صدق، بواسطته نثبت صدق قضية من القضايا وصدقها غير مباشر وهذا الصدق لا يمكن إنتاجه إلا بتأليف قضيتين تندرج الواحدة منها تحت الأخرى بواسطة صفة تتضمن في الأول ويدخل تحتها الثاني ، هذه الصفة هي الحد الأوسط ، أما الشكلان الثاني والثالث فهما لا يثبتان صدق قضية من القضايا ، إنما كذبها ـ هذه الأشكال تنفي وتسلب ، الشكل الثاني يثبت كذب قضية موجبة ، والشكل الثالث يثبت كذب قضية كلية . ويستنتج لاشيليه من هذا أن الشكلين الثاني والثالث ليسا فقط مستقلين عن الشكل الأول بل هما متعارضان معه ، لما يتحقق فيهما من صفة سلبية بحتة (١).

---

(١) Tricot : Traité p. 197

تحديد عدد الأضرب

لتحديد عدد الأضرب ثلاثة طرق وهى باختصار

١ ـ الطريقة الماصدقية أو التجريبية لأرسطو La méthode éxtensiviste ou experimentale

٢ ـ الطريقة المفهومية للاشيليين La méthode Compréhensiviste

٣ ـ الطريقه الأولية La méthode aprioristique

والطريقة الثالثة هى التى استخدمها المناطقه بعد توما الأكوينى، وهى التى تطبق عادة، وستنتج ١٩ ضربا، لكل قضية أربعة أضرب فى كل شكل الأربعة ستكون ١٦ ضربا، فكل قضية ستكون فى أربعة أشكال ٦٤ ضربا. ولدينا أربعة أنواع من القضايا، فسيكون لدينا ٢٥٦ ضربا، ولكن كل هذه الأضرب لا تنتج، وإنما سيكون لدينا ١٩ ضربا فقط منتجا، إذا حذفنا بواسطة قواعد القياس ـ التى ذكرنا ـ أغلب الأضرب.

ولكن المناطقة المحدثين لم يوافقوا على هذا المنهج ـ منهج الحذف ـ طبقا لقواعد آلية لم تملها برهنة داخلية، بل كانت شيئا صناعيا بحتا، يقول جوبلو « إن تكوين القياس طبقا لتلك القواعد التى تعبر عنها تلك الرموز اللاتينية غير طبيعى، وإننا نستطيع أن نعرفه تمام المعرفة، دون معرفة العلاقات العقلية التى ترمز إليه قواعد القياس، إننا فى هذه القواعد لا ننظر إلى القياس فى باطنه، إلى القياس من حيث هو، إننا ننظر الى ناحية آلية يسير عليها القياس سيرا ماديا » ولقد تعددت محاولات الفلاسفة للتحلل من عدد الأشكال الارسطاليسية وضروبها. ونرى هذه المحاولة عند ليبنتز وعند هاملتون ـ كما رأيناها عند السهروردى من الاسلاميين ـ وبعض المناطقة الإسلاميين المتأخرين. أما ليبنتز فجعل الشكل الأول مكونا من ستة ضروب، ذلك أنه يستبدل النتائج الكلية لكل

من Celarent,Barbara بجزئيات متوافقة ، كما أنه يضع ستة أضرب للشكل الثانى . وذلك بأن يقيم عملية تداخل لنتائج Camestres و Cesare . وأخيراً يضع ستة أشكال للشكل الرابع وذلك بأن يقيم عملية تداخل لنتيجة Celantes ولكن كل هذه التقابلات ليست فى الحقيقة إلا أقيسة لاحقة Episyllogism أقيسة تتضمن نتيجة القياس السابق ، ولا صلة لها إطلاقاً بمقدمات القياس الأصلى لكن ليبنتز إعترف مع ذلك بأن الضروب التقليدية هى وحدها المنتجة . وقد أعترف أيضا بأن أشكال المدرسيين الأربعة تتفاوت دقة وشرفا . الشكلان الثانى والثالث أقل درجة من الأول ، والشكل الرابع أقل درجة من الثانى والثالث وكل الضروب ترد إلى مبدأ الذاتية وتثبت بواسطة قياس الخلف ، وذلك بسبب التعارض الذى يوجد بين المقدمة والنتيجة المتناقضة معها ذات الكم والكيف المختلفين ، والتى نصل إلى نفس المقدمتين من هذه النتيجة

أما هاملتون فان رأيه فى عدد الأشكال والضروب إنما يتكيف طبقاً لنظرية كم المحمول وتصوره العام عن المنطق الصورى ، وقد قام هاملتون بتبسيط الأشكال كلها . ذلك أن كل قضية عنده هى مساواة أو رمز على مساواة ، كمية تحل محل الرابطة المنطقية الكيفية . ليس هناك إذاً حد أكبر ولا أصغر ولا أوسط ولا يوجد شكل قياسى . الشكل : هو تغير عرضى للصورة القياسية . إذاً ليس ثمة مشروعية فى ردنا للشكل الثانى والثالث إلى الأول . والشكلان الثانى والثالث صورتان غير متكاملتين ، إستدلالان غير تامين . والأقيسة الوحيدة الحقيقية هى الأشكال الثلاثة الأولى وأمثل مثال للإستدلال هو :

ب = ا

حـ = ب

∴ حـ = ا والمبدأ الذى يسيطر على المنطق عنده ويسوده هو مبدأ إحلال المتشابهات . الواحدة محل الأخرى[1] وهذا مبدأ رياضى بحت ، وكانت له أهمية فى منطق جفونز الرياضى فيما بعد .

كان هاملتون يميل إلى اعتبار المنطق جبراً ،أو علامات تحل محل الأفكار . وقد أدت محاولة هاملتون هذه إلى أنه وضع عدداً من الضروب أكثر بكثير من ضروب المنطق المدرسى . ففى الأشكال الثلاثة التى قابلها هاملتون ، يكون عدد الضروب المنتجة مائة ضرب لكل شكل - ١٢ ضربا موجبا ، و٣٥ ضربا سالبا .

أما المسلمون فنرى محاولة ممتازة عند السهروردى ، إذ أن السهروردى لم يقبل الشكلين الثانى والثالث ، لأن القضية الوحيدة المنتجة عنده هى القضية الكلية الموجبة الضرورية . وقد أسماها البتاتة . فلم يعترف سوى بضرب واحد هو الضرب الأول من الشكل الاول ، قضيتان كليتان موجبتان ، تنتجان قضية موجبة .

على أن محاولات ليبنتز أو هاملتون أو السهروردى لم تنجح أى نجاح بجانب المحاولة الإرسطاطاليسية الأولى ، فقد بقيت تلك المحاولة هى الأساس الهام فى جميع كتب المنطق الصورى ، وسيتبين لنا هذا من بحث تلك الأشكال بحثا تفصيليا .

---

(١) Ibid. p.p. 204-205

وقبل أن نقوم بهذا البحث ، وأن نعرض لشروط الاشكال ، نورد الأبيات العربية الآتية التى تلخص هذه الشروط :

أما الأول

فشرطه الايجاب فى صغراه وأن ترى كليـــة كبراه
والثان أن يختلف فى الكيف مع كلية الكبرى له شرط وقع
والثالث الإيجاب فى صغراهما وأن ترى كليـة إحداهما
ورابع عدم جمع الخستين إلا بصورة ففيها تستبين
كبراهما سالبـــة كليـة صغـراهما موجبـة جزئيـة

الفصل السابع

الشكل الأول

شروط الشكل الأول : ـ أعتبر للشكل الأول شروط خاصة هي :

١ ـ إيجاب الصغرى : لأنه إذا كانت المقدمة الصغرى سالبة ، وجب أن تكون الكبرى موجبة . وتكون النتيجة سالبة ، وعلى ذلك سيكون الحد الأكبر مستغرقا في النتيجة ، وغير مستغرق في المقدمة. وحينئذ لا يصح الانتاج .

٢ كلية المقدمة الكبرى : قلنا إن الحد الأوسط سيكون غير مستغرق في المقدمة الصغرى الموجبة (لأنه محمول فيها) إذاً ينبغي أن تكون المقدمة الكبرى كلية حتى يستغرق هذا الحد ، لأنه موضوع في المقدمة الكبرى للشكل الأول . والقضية الكلية موجبة أو سالبة تستغرق موضوعها .

ويرى مناطقة بورت رويال أن هذه القواعد الخاصة ، إنما هي مستمدة من قواعد القياس العامة ، ويحاولون إثباتها في ضوء هذه القواعد العامة .

استنباط الأضرب أو المناهج الثلاثة في تعيين عدد أضرب الشكل الأول:

يحتوي الشكل الأول ١٦ ضربا ممكنا ولكن الأضرب المنتجـــة هي Barbara و Darii و Celeareut و Ferio أما كيف وصلنا إلى هـذه الأضرب ، فاننا سنلجأ إلى المناهج التي ذكرناها .

١ ـ منهج أرسطو الإستنباطي الماصدقي أو التجريبي. أما مبدأ الإستنباط عند أرسطو فهو يقوم على أساس مقولة الكل طبقا لعلاقات الماصدق ، وقد ذكرنا هذه المقولة من قبل ، وتصوير أرسطو لها .

أتى المدرسيون بعد ذلك وطبقوا الـ Dictum على أقيسة الشكل الأول فقالوا عن الأضرب الموجبة « ما ينطبق على التالي ينطبق على المقدم » أو بعبارة أخرى ما ينطبق على معنى نأخذه بشكل كلي ، ينطبق على ما يثبته هذا المعنى ، أو كل ما يكون موضوعا له ، أو كل ما يكون في ما صدق هذا المعنى ، أما عن الأضرب السالبة فيقول المدرسيون « كل ما يسلب عن التالي يسلب عن المقدم » أو بعبارة اخرى « كل ما يسلب عن معنى كلي يسلب عن كل ما يثبته هذا المعنى [(١)] » .

يلاحظ رابييه أن تطبيق الـ Dictum على الشكل الأول بهذه الصورة يثبت أنه ليس مبدأ خارجيا للقياس ، بل هو القياس نفسه في صورته المجردة، خالصا من صورة الضروب الجزئية [(٢)] .

استنباط الأضرب المشروعة بواسطة الديكتوم : بدأ أرسطو يبحث تجريبيا كل شكل ، ولم يقبل إلا ضروبه المنتجة، وكانت نتيجة إستدلاله كالآتي:

الضرب الأول : إذا كانت ا تثبت على كل ب

وب تثبت على كل س

فان ا تثبت بالضرورة لكل س ، فسيكون عندنا

---

(١) Port - Royal, p. 204

(٢) Rabier - Logique, p. 23.

القياس الآتى :

	A	كل ب هى ا
Barbara	A	كل س هى ب
	A	∴ كل س هى ا

الضرب الثانى : إذا كانت ا تسلب عن كل ب

و ب تثبت لكل س

فان ا تسلب بالضرورة عن كل س ، فسيكون عندنا

القياس الآتى :

	E	لا شىء من ب هى ا
Celarent	A	كل س هى ب
	E	∴ لا شىء من س هى ا

الضرب الثالث : إذا أثبتنا ا لكل ب E

Darii I

وأثبتنا ب لبعض س I

فاننا نثبت بالضرورة ا لبعض س ، ويكون القياس

كل ب هى ا
بعض س هى ب
∴ بعض س هى ا

الضرب الرابع : إذا نفينا ا عن كل ب

وأثبتنا ب لبعض س

فاننا ننفى ا بالضرورة عن بعض س ، ويكون القياس الآتى :

	E	لاشىء من ب هى ا
Ferio	I	بعض س هى ب
	O	∴ ليس بعض س هى ا

تلك هى الأضرب الأرسطاطاليسية المنتجة . وقد بحث أرسطو اثنى عشر ضربا من الشكل الأول وأسقطها بواسطة أمثلة ذكرها لنا فى التحليلات الأولى ، بحثها بحثا تجريبيا ، وأدى ذلك إلى عدم انتاجها ، ولسنا فى حاجة إلى ذكر هذه الأمثلة . غير أننا نتوقف عند مسألة هامة . وهى الضروب غير المباشرة للشكل الأول والتى اعتبرت فيما بعد شكلا رابعا وهى :

Baralipton, Celantes, Dabitis, Frisesomorum,

(٢) المنهج المفهومى عند لاشيلييه : وضع لاشيلييه مبدأ للشكل الأول هو مقولة القول على الكل نفسها ، ولكن على أساس المفهوم « حينما يتضمن شىء أولا يتضمن شيئا آخر ، فان وجود الأول يؤدى إلى وجود الثانى أو عدم وجوده » . أهمل لاشيلييه النظرة إلى الماصدق ونظر إلى المفهوم فحسب ، وحين أراد تحديد عدد ضروب الشكل الأول لم يتقيد بالأضرب القديمة وإنما عين عشرة ضروب منتجة ، وقد دعاه إلى هذا نظريته الجديدة فى القضية : « إن المقدمة الكبرى فى هذا الشكل كلية : فتكون إما موجبة وإما سالبة ، والمقدمة الصغرى موجبة فتكون إما جزئية وإما جمعية معينة collective determine وإما جمعية غير معينة . وإما كلية جزئية ، ومن هنا أصبح لدينا عشرة أضرب ، ومع ذلك فان لاشيلييه يرى أن التقسيم الكلاسيكى القديم ممكن قبوله ، لأن القضية الجمعية غير المعينة ليست إلا جزئية ، والقضية الجمعية ليست إلا كلية ، ثم يحاول البرهنة على ضروب أرسطو الأربعة المنتجة ،

فيفترض أن ا تتضمن ب ، أو لا تتضمنها ، ويأخذ مقدمة كلية ، سواء أكانت موجبة أو سالبة ، وجود ب أو عدم وجودها فى موضوع يؤدى الى وجود ا أو عدم وجوده . إذاً يجب أن نختار موضوعا حاصلا على ب . والصغرى يجب أن تكون بالضرورة موجبة كلية أو جزئية . من ارتباط هذين النوعين من المقدمات ـ الكبرى والصغرى ـ تنتج أقيسة أرسطو لا أكثر ولا أقل .

(٣) المنهج الأولى : هو منهج الحذف . نطبق فيه قواعد الشكل الخاصة أو قواعد القياس العامة . فنحذف بواسطة هذا التطبيق الضروب التى لا تتحقق فيها تلك القواعد . وقد لجأ الى هذا المنهج مناطقة بورت رويال وكذلك المنطق ماريتان ، ويعطينا هذا المنهج الضروب الآتية :

AA	AE	AI	AO
EA	EE	EI	EO
IA	IE	II	IO
OA	OE	OI	OO

(١) نسقط ما يأتى oE ، oo ، AE ، Ao ، EE ، Eo ، IE ، Io لأنها تخالف القاعدة التى تقرر أن الصغرى تكون موجبة .

(٢) نسقط IA ، II ، oA ، oI ، لأنها تخالف القاعدة أن تكون الكبرى كلية . يتبقى لنا AA ، EA ، AI ، EI .

ونلاحظ على هـذا الشكل أنه أتم الأشكال : إذ أنه ينتج جميع أنواع القضايا ، ثم إنه الشكل الوحيد الذى ينتج قضية كليـة موجبة ، فهو إذن الشكل الكامل ، إذ أن القضية الكلية الموجبة هى القضية الوحيدة المستخدمة فى العلوم ، والعلوم عند الأقـدمين لا تكون إلا كليـة موجبة . وإذا وجـد جزئى فليس إلا صورة ومعبراً الى حد كلى ، والنفس إنمـا تكمل بمعرفة الكليات لا بمعرفة الجزئيات .

الفصل الثامن

الشكل الثانى

يحدد الشكل - كما ذكرنا - وضع الحد الأوسط - إذ أنه محمول فى المقدمتين بالنسبة لعلاقته بالحدين الأكبر والأصغر ، والحد الأوسط يثبت هنا أو يسلب عن الصغرى والكبرى . وهو هنا خارج عن الطرفين ، ولكنه من ناحية الماصدق هو الأول . وخروجه هذا سنستنتجه من أن هذا الشكل لا ينتج إلا السوالب ، ويعبر أرسطو عن هذا الشكل بقوله : «حينما يتعلق حد بذاته بشىء يؤخذ كليا ، ولا يتعلق بشىء يؤخذ أيضا كليا ، أو حين يتعلق أو لا يتعلق بواحد من الحدين الكليين . فإنى أسمى هذا : الشكل الثانى[1]» .

القواعد الخاصة بالشكل الثانى :

١ - إختلاف المقدمتين كيفا ، أو بمعنى أدق أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

٢ - أن تكون المقدمة الكبرى كلية .

أما أن تكون إحدى المقدمتين سالبة ، فذلك لأننا قلنا إن الحد الأوسط هنا محمول فى كلتا المقدمتين ، والحد الأوسط ينبغى أن يستغرق مرة على الأقل فى إحدى المقدمتين طبقاً لشروط الاستغراق ، والقضية السالبة هى وحدها التى تستغرق محمولها ، فينبغى إذن أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

---

(1) Ar stote – Analyt pue Prior, P56, 534.

ثم نلاحظ أن النتيجة ستكون سالبة ، لأن احدى المقدمتين سالبة ، وعلى هذا تستغرق السالبة محمولها. ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى، وهو مستغرق فى النتيجة . إذن ينبغى أن يكون مستغرقا فى المقدمة الكبرى ، والقضية التى تستغرق موضوعها هى الكلية السالبة أو الموجبة. اذن ينبغى أن تكون المقدمة الكبرى كلية .

طرق إستنباط ضروب الشكل الثانى :

عدد أضرب هـذا الشكل ١٦ ، ولكن ٤ فقط هى المنتجـة وهى Cesare و Camestres و Festino و Baroco ؛

منهج ارسطو :

أما مبدأ هذا الشكل عند أرسطو فهو الديكتوم أيضا، وقد أسماه المدرسيون بعد Dictum de diverso أى المقول بالإختـلاف ، وعـبروا عنـه بما يأتى : إننا إذا ما أثبتنا صفة لموضوع أو نفيناها عنـه : فان كل شيء لاتتبعه هـذه الصفة أو تنفيه، لا يكون متضمنا فى هذا الشيء[1] أو بمعنى أدق كل ما يسلب عن المعنى الكلى ، يسلب عن كل ما يندرج تحت هذا المعنى الكلى. وحين حاول أرسطو تحقيق مشروعية هذا الشكل لجأ الى مسألة الرد : كل ما لا يمكن رده الى ضرب من ضروب الشكل الأول ، لا يكون مشروعا اللهم إلا Baroco . فانه يثبته بقياس الخلف، وهذا مادعا أرسطو إلى اعتبار هذا الشكل وضروبه أقيسة ناقصة ، ولكن بالرغم من أنها ناقصة ، فانها أقيسة حقيقية . ونحصل منها على النتيجة بطريق مباشر .

ويلاحظ أيضا أن ردها الى أقيسة من الشكل الأول لا يغير فى مضمونها .

---

(١) Tricot, Traite, p. 214

ثم إن عملية العكس ، وهى العملية التى نلجأ اليها فى رد تلك الأقيسة ، تحتفظ بطبيعة بالمقدمات .

على أية حال كانت هذه هى الطريقة التجريبية التى لجأ اليها أرسطو لتحقيق مشروعية هذا الشكل .

الضرب الاول :

	لاشىء من ب هو ا	معنى S أى
Cesare	كل س هو ا	إعكس المقدمة التى
	∴ لاشىء من س هو ب	قبلها عكسا مستويا

ترد الى Celarent فنعكس المقدمة الكبرى عكسا مستويا فنقول :

لاشىء من ا هو ب	هذا قياس من الضرب الثانى
كل س هو ا	للشكل اول اى Celarent وعلى
∴ لاشىء من س هو ب	هذا يتقرر إنتاج الضرب Cesare

الضرب الثانى : هو Camestres

كل ب هو ا	معنى M - ضع
لاشىء من س هو ا	المقدمات الواحدة
لاشىء من س هو ب	مكان الأخرى

ترد ايضا الى Celarent فنعكس عكسا مستويا بسيطا فنقول :

لاشىء من ا هو س

كل ب هو ا

∴ لاشىء من ب هو س

هذا قياس من الضرب الثانى للشكل الأول : توصلنا إليه بواسطة وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى ، وعكسنا الصغرى عكسا مستويا بسيطا .

الضرب الثالث : Festino

لا شيء من ب هو ا	معنى S
بعض س هو ا	أى أعكس المقدمة التى
∴ ليس بعض س هو ب	قبلها عكسا مستويا

نعكس المقدمة الكبرى عكسا مستويا أى نردها إلى Ferio فتكون :

لاشيء من ا هو ب
بعض س هو ا
∴ ليس بعض س هو ب

الضرب الرابع : Baroco

كل ب هى ا
ليس بعض س هى ا
∴ ليس بعض س ب

نلجأ إلى الرد بواسطة قياس الخلف . نأتى بنقيض النتيجة وهو : كل س هو ب ونجعلها المقدمة الصغرى ، فيكون عندنا القياس الآتى من الشكل الأول . الضرب الأول : Barbara

كل ب هى ا

كل س هى ب

∴ كل س هى ا

ونلاحظ أن هذه النتيجة تناقض المقدمة الصغرى فى Baroco . ونلاحظ أيضاً أننا أثبتنا النتيجة ، ليس بعض س هو ب ـ بطريق غير مباشر، بواسطة كذب النقيض .

منهج لاشيلييه :

وضع لاشيلييه مبدأ الشكل الثانى ، يشبه مبدأ الشكل الأول: صفة تتضمن صفة أو تسقطها . ولكن نلاحظ أن هنا بصدد السلب ، وهو سلب صفة عن صفة نحن فى الشكل الأول نثبت التالى للمقدم . أما هنا فنسلبه . ومن هنا يأتى التعارض بين الشكلين .

أما عدد أضرب الشكل الثانى عند لاشيلييه فهو يتبع أيضا تقسيمه للقضايا . وعلى هذا سيكون عدد الضروب عشرة كما ذكرنا فى الشكل الأول. ولكن لاشيلييه بالرغم من هذا ، لم يدرس سوى الضروب الأربعة الارسطاليسية واستنباطه يسير كما يأتى: إن الكبرى تعبر عن صفة تتضمن أو لا تتضمن صفة أخرى ، ثم إن لهذه الكبرى نفس الدور الذى تقوم به فى الشكل الأول ، هى كلية بالضرورة سواء كانت موجبة أو سالبة وإذا كانت موجبة ، كانت الصغرى سالبة ، واذا كانت الكبرى سالبة ، كانت الصغرى موجبة ، لانه ينبغى أن تكون نفيا للمقدمة الكبرى السالبة ، ونفى النفى إثبات ، والصغرى إما أن تكون كلية أو جزئية ، وعلى هذا سيكون لدينا أربع مجموعات ممكنة الإنتاج ، ولكن لاشيلييه عاد فى

بحثه عن القياس ، فعرض نظريته بشكل يقترب من نظرية أرسطو فقال «إن اثبات صحة الضربين Baroco و Camestres إنما يتحقق بواسطة عكس النقيض المخالف للكبرى الموجبة ، وأن نضع مكان الصغرى السالبة موجبة معدولة (قضية ترتبط فيها أداة السلب لا بالرابطة ولكن بالمحمول) وبهذا نرد Camestres إلى Celarent :

كل ب هي ا لاشيء من س هي ا ∴ لاشيء من س هي ب	فتكون هذه كما يأتى	لاشيء من لا ا هو ب كل س هو لا ا ∴ لا شيء من س هو ب

وكذلك نرد Baroco إلى Ferio فتكون :

كل ب هو ا ليس بعض س هو ا ∴ ليس بعض س هو ب	لا شيء من لا ا هو ب بعض س هو لا ا ∴ ليس بعض س هو ب

ولكن ينبغى أن نلاحظ أنه مع ردنا الشكل Baroco إلى الشكل الأول بواسطة الرد المباشر، إلا أننا قد عقدنا بواسطة تطبيق عكس النقيض المخالف المسألة تعقيداً شديداً ، ويتضح بهذا سهولة الطريقة الارسطاطاليسية .

الطريقة الأولية : فى هذه الطريقة ستة عشر ضربا ممكنا لضروب الشكل الأول وهى :

AO	AI	AE	AA
EO	EI	EE	EA
IO	II	IE	IA
OO	OI	OE	OA

(١) نسقط ما يأتى : IA ، IE ، IO ، OA ، OE ، OI ، OO (أى الصنفين الأخيرين لأننا اشترطنا كلية الكبرى)

(٢) نسقط AA ، EE ، AI ، EO ، لاشتراطنـا اختلاف المقدمتين فى الكيف .

(٣) يتبقى لنا بعد ذلك الاضرب الأربعة الآتية : EI ، EA ، AO ، AE

نلاحظ أن هذا الشكل لا ينتج إلا السوالب ، كلية أو جزئية ، ولذلك فهو أقل من الشكل الأول ، وبينا يستخدم الشكل الأول فى القضايا العلمية لأن العلم لم يكن إلا كليا ، فان هذا الشكل يستخدم فى الجدل والمخاطبة والرد على الخصوم وقد عرف مناطقة العرب واليونان أوائد هذا الشكل وخاصة الجدلية منها [1] .

---

(١) Tricot : Traité. p. 219

الفصل التاسع

الشكل الثالث

يحدد الشكل الثالث - كما ذكرنا - وضع الحد الأوسط فهو موضوع فى المقدمتين ومن الحد الأوسط يثبت أو ينفى الطرفان ، وما صدق الحد الأوسط صغير جدا بالنسبة لما صدق الحد الأوسط فى الشكلين الآخرين: ولأرسطو نص فى هذا يقول فيه « إذا حملنا على حد بذاته معتبراً كليا أحد الحدين الآخرين ، ولم نحمل عليه الثانى أو مع نظرتنا اليه تلك النظرة الكلية، إذا ما حملناه الحدين الآخرين أو لم نحملها ، إذا فعلنا هذا يكون لدينا قياس من الشكل الثالث » وقد أعتبر هذا الشكل أيضا غير كامل ، وقد وضعت له شروط خاصة ،هى إيجاب الصغرى،وجزئية النتيجة، وكلية احدى المقدمتين.

شروط الشكل الثالث :

١ - لابد أن تكون الصغرى موجبة ، لانها إذا كانت سالبة ، فمن الحتم أن تكون الكبرى موجبة ، وفى الآن نفسه ينبغى أن تكون النتيجة سالبة والسالبة تستغرق محمولها : ومحمول النتيجة هو الحد الأكبر ، فسيكون مستغرقا فى النتيجة ، وغير مستغرق فى المقدمة الكبرى . وهذا مخالف لشرط الاستغراق .

٢ - أما أن تكون النتيجة جزئية ، فذلك لأن المقدمة الصغرى فى هذا الشكل موجبة والموجبة لا تستغرق محمولها ، ومحمولها هذا هو الحد الأصغر

موضوع فى النتيجة ، فينبغى أن يكون غير مستغرق فيها . وهذا لايتأتى إلا إذا كانت جزئية .

٣ ـ أما كلية إحـدى المقدمتين . فذلك لأن الحد الأوسط موضوع فى المقدمتين ، وتبعا لقاعدة الإستغراق ينبغى أن يكون الحد الأوسط مستغرقافى إحدى المقدمتين على الأقل ، وهذا لايتأتى إلا إذا كانت إحداهما كلية، لأن الكلية هى التى تستغرق موضوعها . على أن هذه الشروط يمكن إثباتها فى ضوء القواعد العامة للقياس ، والضروب المنتجة فى هذا الشكل هى :

Darepti (1) Felapton (2) Disamis (3) Datisi (4) Bocardo (5) Ferison (6)

وقد طبق أرسطو أيضا هنا الـ Dictum وأسماه المدرسيون المقول على الكل بالمثال Dictum de exemplo أو المقول على الكل بجزء المثال Dictum de exemplo de parti . ولخص المدرسيون هـذا المبدأ فيما يأتى : «إذا ما احتوى حدان جزءاً مشتركا فيها، فانهما قد يتطابقان جزئيا ولكن إذا إحتوى حد منها جزءاً لم يحتوه الآخر ، فانهما يتفقان جزئيا» أما كيف توصل أرسطو إلى إثبات صحة هذه الضروب، فانما فعل ذلك بواسطة الرد إلى الشكل الأول ، اللهم إلا Bocardo ، فانه أثبته بقياس الخلف .

(١) أن نرد Darapti إلى Darii . (p معناها اعكس بالعرض المقدمة التى قبلها) عكسنا المقدمة الصغرى عكسا بالعرض فتكون :

	Darapti		Darii
كل ب هى ا		كل ب هى ا	
كل ب هى س	Darapti	بعض س هى ب	Darii
∴ بعض س هى ا		∴ بعض س هى ا	

(٢) نرد Felapton إلى Ferio (p اعكس بالعرض المقدمة التي قبلها)

لا شيء من ب هي ا
كل ب هي س   Felapton
∴ ليس بعض س هي ا

سنعكس المقدمة الصغرى عكسا بالعرض فتكون :

لا شيء من ب هي ا
بعض س هي ب   Ferio
∴ ليس بعض س هي ا

(٣) نرد Disamis إلى Darii (S اعكس عكسا مستويا المقدمة التي قبلها M ـ ضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى) .

بعض ب هي ا
كل ب هي س   Disamis
∴ بعض س هي ا

كل ب هي س
بعض ا هي ب   Darii
∴ بعض ا هي س

سننقل المقدمات الواحدة مكان الأخرى ونعكس الكبرى عكسا مستويا ونعكس النتيجة عكسا مستويا .

(٤) نرد Datisi إلى Darii :

كل ب هي ا
بعض ب هي س   Datisi
∴ بعض س هي ا

فنعكس الصغرى عكسا مستويا : —

كل ب هى ا

Darii بعض س هى ب

∴ بعض س هى ا

نرد Ferison إلى Ferio

لا شىء من ب هو ا

Ferison بعض ب هو س

∴ ليس بعض س هو ا

فنعكس الصغرى عكسا مستويا فيكون القياس كما يلى :

لا شىء من ب هى ا

Ferio بعض س هو ب

∴ ليس بعض س هو ا

(٦) نرد Bocardo إلى Barbara

ليس بعض ب هو ا

Bocardo بعض س هو ب

∴ ليس بعض س هو ا

هــذه النتيجة صحيحة يمكن امتحانها بقياس خلف يؤدى إلى نقيض

الكبرى . نأتى أولا بنقيض النتيجة فيكون كل س هو ا ثم نضع القياس فى شكل Barbara فيكون

كل س هو ا
كل ب هو س　　Barbara
―――――――
∴ كل ب هو ا

تلك هى الطريقة التجريبية التى لجأ اليها أرسطو فى مراجعة إنتاج هذه الأضرب .

أما لاشيلييه فقد أقام هذا الشكل على أسس تختلف تماما عن الأسس التى قام عليها الشكلان الأولان .

إن الشكلين الأولين يقومان على فكرة الانتاج بالضرورة إنتاجا كليا فى غالب الأحيان ، أما فى هذا الشكل ، فالإنتاج عرضى وتجريبى ، لا نصل فيه إلى الواجب ، بل إلى الممكن . ومبدأ هـذا الشكل عند لا شيلييه : هو أننا إذا ما أثبتنا صفة لموضوع أو نفيناها عنه ، ويكون لهذا الموضوع صفة أخرى ، فان الصفة الأولى تثبت للثانية أو تنفى عنها بالعرض وجزئيا وهذا المبدأ ينطبق على ضروب الشكل الثالث ، كما ينطبق على عمليات العكس للقضايا الموجبة الكبرى والصغرى ، لأن هذه العمليات ترد بالتوالى إلى أضرب من Darapti و Datisi .

أما عن طريقة إستنباط الاضرب المشروعة عند لاشيلييه ، فانها أيضا تتحقق فى ضوء نظريته عن القضايا ، فان مجموعة الإرتباطات عنده من جهة الكم سبعة ، ولما كانت الكبرى إما موجبة وإما سالبة فسيكون عدد أضرب الشكل الثالث ١٤ ضربا ، غير أننا بطريقة الردود المختلفة ، وإذا ما طبقنا كثيرا من

قواعد القياس العامة المدرسية التي طبقها لاشيلييه، لم يبق لنا سوى ستة ضروب هي الأضرب المعروفة .

أما كيفية إستنباط هذه الأضرب فقد لجأ لاشيلييه إلى القاعدة الآتية : إن المقدمة الكبرى هنا تكون إما A E I O بينما الصغرى لا تكون إلا A أو I وعلى هذا سيكون لدينا الاضرب :

A	E	I	O	A	E
A	A	A	A	I	I

اما الطريقة الأولية فهي :

(١) نسقط الأضرب الآتية : AE، OA، EE، EO، IE، IO، OE، OO وذلك طبقا للقاعدة : ينبغي أن تكون الصغرى موجبة .

(٢) ونسقط الضربين II ، OI ـ طبقا للقاعدة : لا إنتاج عن جزئيتين وبذلك ستبقى لنا الأضرب الستة الآتية :

AA , EA , IA , OA , EI , AI

الفصل العاشر

الشكل الرابع

لم يعترف أرسطو إلا بثلاثة أشكال ، كما قلنا ، أما الشكل الرابع فلم يتكلم فيه وإن كان يوجد فى منطقه ما يسمح لنا باستخراج هذه الأضرب منه، أما أول من تكلم فى هذا الشكل فهو ثيوفراسطس ، ثم وضعه جالينوس فى صورته الكاملة ، ولم يقبله رجال العصور الوسطى مدة طويلة من الزمن حتى قبله حديثا مناطقة بورت روبال وليبنتز وودنجتن . أما المناطقة المعاصرون فرفضوه رفضا باتا[1] ، وسنعرض لآرائهم فيما بعد . أما عن تكوين هذا الشكل ، فقد قلنا إنه عكس الشكل الأول فى وضع الحد الأوسط ، فهو محمول فى الكبرى ، موضوع فى الصغرى ، أما شروط إنتاجه فهى :

(ا) إذا كانت المقدمة الكبرى موجبة ، فالصغرى كلية ، ذلك أن الحد الأوسط فى هذا الشكل محمول الكبرى، وموضوع الصغرى، والحد الأوسط ينبغى أن يكون مستغرقا فى إحدى المقدمتين ، ولن يستغرق فى الكبرى لأنه محمول فيها ، وهى موجبة . والموجبة لا تستغرق محمولها ، فينبغى أن تكون الصغرى كلية ، حتى يستغرق فيها ، لأنه موضوع فيها ، والكلية هى التى تستغرق موضوعها .

(ب) إذا كانت الصغرى موجبة . فالنتيجة جزئية، ذلك أن موضوع النتيجة، وهو محمول المقدمة الصغرى ، غير مستغرق فى هذه المقدمة . فينبغى ألا يستغرق فى النتيجة ، ولا يتم هذا إذا كانت النتيجة جزئية .

---

(1) Ibid, p.p. 222-225

(ج) إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، فالكبرى كلية . والسبب فى هذا أنه إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، فالنتيجة سالبة ، والسالبة تستغرق محمولها ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى فينبغى أن يكون مستغرقا فى الكبرى ولا يتأتى هذا إلا إذا كانت الكبرى كلية ، وبتطبيق هذه القواعد على الأضرب الستة عشر سيتبقى منها خمسة :

A A و A E و E A و IA و E I

اضرب الشكل الرابع :

هناك وجهتان فى بحث هذه الأضرب :

١ ـ وجهة ترى أن هذه الأضرب أضرب غير مباشرة للشكل الأول ، ومتصلة به .

٢ ـ ووجهة ترى أن هذه الأضرب مستقلة بذاتها ، وغير متصلة بالشكل الأول ، إلا من حيث ردها إليه ، كرد بقية الأشكال الى هذا الشكل .

أما الوجهة الأولى فتستمد الضربين Fapesmo و Frisesmorum من الضرب Ferio وتفصيل ذلك :

قد يكون لدينا قياس غير منتج ، مكون من كلية موجبة وكلية سالبة:

كل ب هى ا

ولا شىء من س هو ب

حينئذ ولكى نصل إلى نتيجة ، نضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى ، ونعكس الاثنين عكسا مستويا ، فيكون لدينا ما يأتى :

لاشيء من ب هو س
بعض ا هو س
____
∴ ليس بعض ا هو س

هذا قياس من Ferio . ولكن يلاحظ فيه أن الكبرى عكست بالعرض وأن الصغرى عكست أيضا : وأننا وضعنا الكبرى مكان الصغرى وعلى هذا يمكن أن نسمى هذا ضربا مباشراً للضرب Ferio وأن يطلق عليه Fapesmo أما الحصول على الضرب الآخر Frisesomorum فانه تحدث فيه العملية السابقة .

المقدمات التى لا تنتج :

بعض ب هو ا
لا شيء من س هو ب   لا نصل إلى نتيجة إطلاقا

نعكس هذه القضايا ونضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى فيكون لدينا القياس الآتى :

لاشيء من ب هو س
بعض ا هو ب
____
∴ ليس بعض ا هو س

٢ – إذا كان لدينا نتيجة قياس كلية أو جزئية موجبة فيمكن أن نحصل على نتيجة ثانية ، نعكس نتيجة الأولى، فنحصل على ثلاثة أضرب جديدة هى:

Baralipton, Celantes, Dapitis.

(١) استنباط Baralipton هو ضرب من Barabara صورته كالآتى :

كل ب هى ا
كل س هى ب
∴ كل س هى ا

نعكس النتيجة بالعرض فنصل إلى :

كل ب هى ا
كل س هى ب
∴ بعض ا هى س

(ب) استنباط Celantes هى قياس من الضرب Celarent

لا شىء من ب هى ا
كل س هى ب
∴ لا شىء من س هى ا

سنعكس النتيجة عكسا بسيطا فيكون

لا شىء من ب هى ا
كل س هى ب
∴ لا شىء من ا هى س

(ج) استنباط Dabitis من الضرب Darii

كل ب هى ا
بعض س هى ب
∴ بعض س هى ا

نعكس النتيجة عكسا بسيطا فتكون

كل ب هى ا
بعض س هى ب
∴ بعض ا هى س

تلك طريقة آلية بحتة فى استنباط هذه الأضرب، نلاحظ هنا أن الحد الأوسط، موضوع الكبرى : محمول الصغرى. ونلاحظ أننا بعد أن عكسنا النتيجة أصبح الحد الأكبر موضوعا ، والحد الأصغر محمولا بينما نحن إشترطنا فى بنية القياس أن يكون موضوع النتيجة هو الحد الأصغر ومحمولها هو الحد الاكبر على أن تلك الطريقة التى ذكرناها منذ قليل فى استنباط هذا الشكل ، غير مباشرة، وغير واضحة . أما الطريقة العادية فى استخراج حدود هذا الشكل باعتبار أنه شكل مستقل . فهى تستنبط بالطريقة الآتية :

(١) Bamalip وهى الضرب الأول:

A	كل ناطق إنسان
A	كل إنسان حيوان
I	.·. بعض الحيوان ناطق

وقد وصلنا إلى هذه النتيجة بواسطة إستقراء كامل .

(٢) الضرب الثانى Calemes :

A	كل حيوان متحرك
E	لا واحد من المتحركين بخالد
E	.·. لا واحد من الخالدين بحيوان

(٣) Fesapo

E	لا واحد من المتعلمين بجاهل لقوانين بلاده
A	كل جاهل بقوانين بلاده يخطىء دائما
O	ليس بعض الذين يخطئون دائما بمتعلمين

وصلنا إلى هذا بواسطة استقراء كامل
لا واحد من المجانين بمسئول
كل مسئول بحاكم

∴ ليس بعض الذين يحاكمون بمجانين

Dimatis (٤)

I	بعض الفنون مفيدة
A	كل مفيد واجب تعلمه
I	∴ بعض الواجب تعلمه فن

Ferison (٥)

E	لا واحد من الحيوان بمعدن
I	بعض المعادن حديد
O	∴ ليس بعض الحديد بحيوان

تلك هي الأضرب المختلفة للشكل الرابع ، وقد نسبها إبن رشد لجالينوس ، إلا أنها وجدت قبله – كما سبق أن ذكرنا – عند ثيوفراسطس ، ولم تحظ هذه الأشكال بعناية كبيرة في العصور الوسطى الأولى مسيحية كانت أو اسلامية ، ولكنها بحثت بعد ذلك عند عدد من المناطقة ، فأتى المتأخرون من المسلمين ، وأضافوا اليها ضروبا ثلاثة ، يقول الملوى فى شرحه على السلم «وذهب بعض المتأخرين ، وتبعهم كثيرون إلى أن ضروب الشكل الرابع المنتجة ثمانية . وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين : إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو إختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما . فالأمر الثانى يقتضى أن ينتج ثلاثة أضرب

زائدة على الخمسة السابقة ، وإن اجتمع فى كل من تلك الثلاثة خستان ، فزادوا ضربا سادسا ، وهو جزئية سالبة صغرى، وموجبة كلية كبرى. ومن الأمثلة على ذلك :

بعض المستيقظ ليس بنائم
وكل كاتب مستيقظ

∴ بعض النائم ليس بكاتب

ونلاحظ هنا أن الملوى أورد المثال على طريقة وضع المقدمة الصغرى أولا .

وأضاف ضربا سابعا هو : كلية موجبة صغرى ، وسالبة جزئية كبرى ومثالها :

كل كاتب متحرك الأصابع
بعض ساكنى الأصابع ليس بكاتب

∴ بعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع

وضربا ثامنا : هو صغرى سالبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ومثالها :

لاشىء من المتحرك بساكن
بعض المتنقل متحرك

∴ بعض الساكن ليس بمتنقل

ويذكر الملوى أن المتقدمين كانوا يحصرون الضروب المنتجة فى الشكل الرابع فى الخمسة الأولى . أما تلك الضروب الثلاثة الأخيرة فعقيمة لتحقق

الإختلاف فيها، أما فى الضرب السادس فلصدق نتيجة قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان، وكذبها إذا قلنا فى الكبرى: وكل ناطق حيوان.

وأما فى السابع ، فلصدق نتيجة قولنا : كل إنسان ناطق، وبعض الفرس ليس بانسان . وكذبها إذا قلنا فى الكبرى ، وبعض الحيوان ليس بانسان .

وأما فى الثامن فلصدق نتيجة قولنا: لاشىء من الانسان بفرس، وبعض الناطق إنسان. وكذبها إذا قلنا فى الكبرى ـ وبعض الحيوان إنسان .

ورد الملوى على هذا « بأن الإختلاف فى هذه الضروب إنما يتم إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة ، فكأننا نشترط فى إنتاجها أن تكون السالبة المستعملة ، فيها إحدى الخاصتين فلا تلتقى من تلك الشروط[1].

خرج الشراح الاسلاميون المتأخرون عن شروط انتاج الشكل الرابع، فمن المعروف عن هذا الشكل أنه لا تجتمع الخستان فيه إلا فى الضرب الخامس، ففيه تجتمع ، فتكون الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية .

بعض الحيوان إنسان

ولاشىء من الجماد بحيوان

∴ ليس بعض الانسان بجماد

ولكن المتأخرين كما رأينا من المسلمين، لم يقفوا عند هذه الضروب فقط بل أضافوا اليها ثلاثة أخرى ، اجتمع فى كل منها خستان. فنتج عن هذا ، الضروب التى عرضنا آنفا .

---

(١) شرح الملوى على السلم ص ١٢٨ـ١٢٩ .

لانحب أن نتوسع فى شرح هذه الضروب ، كما أننا لانستطيع أن نبين المصدر الذى إستمد منه الإسلاميون هذه الضروب ، لأننا لانجدها فى التراث اليونانى الذى بين أيدينا . فمن أين إستمدوها اذن؟ يبدو أن المسلمين قاموا بعمليات تجريبية فى انتاج هذا الشكل، كتلك العمليات التى استخرج بها أرسطو ضروب الأشكال الأخرى ، فنتجت هذه الأضرب الثلاثة .

وقد أثيرت مسألة الشكل الرابع نفسها فى العصور الحديثة : هل له وجود مستقل أم أنه مجموعة من الأضرب ترد بطريق غير مباشر إلى ضروب الشكل الأول كما قلنا ؟ إذا نظرنا الى الأشكال ـ باعتبار وضع الحد الاوسط ـ لتبين لنا أن هناك شكلا رابعا، مستقلا بذاته. ولكن إذا نظرنا للاشكال نظرة تستند على طبيعة البرهنة الاستنباطية الداخلية ، لتبين لنا من ناحية أنه ليس ثمة مجال لهذا الشكل بين الاشكال الاخرى ـ ومن ناحية ثانية إذا نظرنا للاشكال نظرة ما صدقية ، فاننا نصل الى هذا الشكل ، ولكن إذا نظرنا اليها نظرة مفهومية، فلن نصل إليه اطلاقا. ومع أن أرسطو أقام القياس على أساس الماصدق، فانه حتى إقامته له على تلك الفكرة ، لم يصل إلى الشكل الرابع . وأول من هاجم هذا الشكل هجوما عنيفا هو الفيلسوف زابارلا Zabarella ، فقال : « إنه ليس ثمة شكل يقوم على مخالفة الطبع » وهى حجة نراها عند مفكرى الإسلام الأوائل فى مهاجمتهم لهذا الشكل ، ثم وجه زابارلا نقدا آخر لهذا الشكل .

إن القياس يقوم على مبدأ الـ Dictum والـ Dictum لاينطبق بحال على هذا الشكل . ثم وجه نقداً أخيراً له هو أنه يستند على نظرة عرضية فى وضع الحد الأوسط ، وبهذا يخالف طبيعة البرهنة ، التى تقوم على مبدأ عقلى لا على مبدأ لغوى .

ثم أتى لاشيلييه فى العصور الحديثة ، وهاجم هذا الشكل هجوما عنيفا إذ رأى أن فيه مخالفة أيضا لطبيعة البرهان ، ويمكن أن نصل إلى كل ضروبه من ضروب الشكل الأول بواسطة عكس المقدمات، أو تغيير أوضاعها ... الخ . ثم نرى محاولة رفض هذا الشكل عند جوبلو نفسه . فقد هاجمه أيضا هجوما عنيفا ، وأورد أيضا مخالفته لطبيعة البرهان الحقيقية[1].

ثم هاجمه أيضا جماعة من مناطقة الإنجليز المعاصرين ، ولكنه ظل مع ذلك يبحث فى كتب المنطق ، كتراث علمى وضعه جالينوس ، فيما يقول ابن رشد .

(1) Goblot - Traité, p. 108

الفصل الحادي عشر

ملاحظات عامة عن خصائص أشكال القياس

لكل شكل من أشكال القياس خصائص معينة ، تميزه عن الآخر ، وإن كانت الأقيسة نفسها تكون مذهبا فلسفيا متناسقا . أما عن الشكل الأول - وهو أميز صورة للقياس الأرسطاليسي - فانه ينتج قضايا من جميع الأنواع كلية موجبة ، وكلية سالبة ، جزئية موجبة ، وجزئية سالبة . وفي هذا الشكل وحده نصل إلى القضية الكلية الموجبة كنتيجة . وهذا ما يجعل لهذا الشكل قيمة هامة في مجال البحث الفلسفي . بل إن العلم الاستنباطي وموضوعه إقامة العلم الكلي ، إقامة قضايا كلية موجبة ، إنما يستخدم دائما تلك الصورة الهامة للقياس :

كل حيوان فان	A
وكل إنسان حيوان	A
∴ كل إنسان فان	A

وثمة ملاحظة أخرى عن هذا الشكل : هو أنه الوحيد الذي نجد فيه موضوع النتيجة موضوعا في المقدمة الصغرى ، ومحمولها محمولا في المقدمة الكبرى ، بينما محمول النتيجة في الشكل الثاني موضوع في المقدمة الكبرى ، ونجد في الشكل الثالث موضوع النتيجة ، محمولا في الصغرى ، أما الشكل الرابع فالمسألة معكوسة ، موضوع النتيجة محمول في المقدمة الصغرى ، ومحمولها موضوع في المقدمة الكبرى ، وهذا الوضع المعكوس جعل طومبسون

برفض هذا الشكل رفضا باتا . على أية حال إن مانحب أن نخلص إليه ، هو أن البرهنة التى توضع فى صورة الشكل الأول، إنما هى برهنة طبيعية بحتة.

أما عن الشكل الثانى فان القضايا السالبة هى وحدها التى تستنتج ،ولهذا عرف هذا الشكل بالشكل السالب ، هو الشكل الذى يستبعد ويحذف ، ولذلك فانه استخدم فى المسائل الجدلية ، فى انكار أقوال الخصوم ، إنه لا يعطى شيئا موجبا على الاطلاق .

أما عن الشكل الثالث فهو لا يقدم لنا سوى الجزئيات ، وهو يستخدم إذا ما حاولنا أن نبين فساد قضية كلية ، وذلك بأن نستخرج بقياس، قضية جزئية ، تفسد عمومية القضية الكلية ، وهو أيضا يستخدم فى الجدل .

أما عن الشكل الرابع فانه نادراً ما يستخدم ،إنه مناف الطبع وإن وضعه نفسه ، إنما يدل دلالة واضحة على مخالفته للشكل الأول أكمل الأشكال ، وقد حاول لامبير فى كتابه Neues Organum أن يبين الفوائد المختلفة للاشكال القياسية فقال :

« الشكل الاول إنما يوضع لاكتشاف خصائص الاشياء ، أو البرهنة عليها ، أما الثانى فهو لاكتشاف مميزات الأشياء ، مايميز الشىء بعضه عن بعض ، والبرهنة عليه . أما الثالث فهو لاكتشاف أو للبرهنة على الشواهد الجزئية أو الاشياء الشاذة التى تقدح فى عمومية الحكم الكلى . أما الشكل الرابع ، فهو لاكتشاف الانواع المختلفة لجنس من الاجناس ، أو لاستبعاد انواع من جنس لاتندرج تحته » .

الفصل الثانى عشر

رد الأقيسة الحملية

رأينا من خلال بحثنا للقياس الحملى، أن الشكل الأول هو أكمل الأشكال بل حاول أرسطو أن يستخرج إنتاج الاشكال الأخرى وأن يثبت مشروعيتها، بردها إلى أقيسة من الشكل الأول .

ومن هنا نشأت مشكلة الرد ، وقد كانت لها أهمية كلاسيكية قديمة، إذ أنها تبين لنا مشروعية البرهنة القياسية فى أشكال لا تظهر فيها هذه البرهنة بوضوح . على أن كلمة الرد تعنى الآن معنى أوسع بكثير من معنى رد تلك الاقيسة غير الكاملة من الاشكال الثانى والثالث والرابع إلى الشكل الأول ، فشمل الرد الآن ، رد أى قياس من أى شكل إلى أى شكل آخر .

ولما كان أساس التفرقة بين الاشكال إنما يقوم على وضع الحد الاوسط، كان لابد لنا من أن نلجأ إلى تغيير فى وضعه فى الاقيسة التى نريد ردها. وقد رأينا شيئا من هذه العمليات وتطبيقاتها فى ثنايا عمليات القياس . وقد سهل لنا عملية الرد تلك الكلمات اللاتينية التى ذكرنا ، والتى نحاول أن نشرحها الآن شرحا وافيا .

دلالة الكلمات اللاتينية :

تتكون هذه الكلمات اللاتينية من نوعين من الحروف : متحركة وساكنة ، أما المتحركة فتعبر عن نوع المقدمات والنتيجة من ناحية الكم

والكيف ، أما الحروف الساكنة فهي تعبر عن عمليات الرد المختلفة وذلك على الوجه الآتي :

الحروف التي تأتي في أول الكلمات F : D : C : B في الأضرب غير الكاملة إنما تعني رد تلك الأضرب إلى أضرب تبدأ بالحرف الساكن نفسه التي تبدأ به الأضرب الكاملة . مثلا Cesare و Festino ترد إلى Celarent و ترد إلى Ferio .

S إذا كانت في وسط الكلمة، فانها تدل على أن عملية رد القضية السابقة، إنما تكون عكسا بسيطا ، فاذا رددنا Camestres إلى Celarent نعكس الصغرى عكسا بسيطا .

S في آخر الكلمات تشير إلى أن نتيجة القياس الجديد يجب أن تعكس عكسا بسيطا، لكى تحصل على النتيجة المطلوبة، وهذا يظهر في رد Camestres S الأخيرة لا تتناول عمليتها نتيجة Camestres بل نتيجة الضرب التي ترد اليه وهو Celarent .

P في وسط الكلمة تدل على أن القضية التي قبلها تعكس عكسا بالعرض. نعطي مثلا لذلك رد : Darapti إلى Darii مثلا :

كل م هي ب	تعكس إلى	كل م هي ب
كل م هي س		بعض س هي م
∴ بعض س هي ب		∴ بعض س هي ب

P في نهاية الكلمة تشير إلى أن النتيجة التي تحصل عليها بالرد تعكس عكسا بالعرض Bamalip تعكس إلى Barbara .

P الأخيرة لا تختص بالنتيجة I في الضرب نفسه، إنما تختص بـ A في مثال Barbara . مثال ذلك :

كل ب هي م	ترد إلى :	كل م هي س
كل م هي س		كل ب هي م
∴ بعض س هي ب		∴ كل ب هي س

فاذا عكست النتيجة تكون : ∴ بعض س هي ب

M تشير إلى أنه ينبغي وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى .

C تشير إلى أن عملية الرد ستكون بطريق غير مباشر، بقياس أو بمعنى أدق ببرهان الخلف مثلا ، وفي هذه الحالة ترمز C إلى حذف المقدمة السابقة لها . والمقدمة الأخرى ترتبط مع نقيض النتيجة في قياس ، وقد أبدل بعض المناطقة الحرف C بالحرف K حتى لا يختلط هذا الحرف مع C الوارد في أول الضرب . وذهب بعض المناطقة الآخرين إلى أن للحرف ـ K معنى آخر . ولذلك من الأفضل إبقاء C كما هي .

والآن نلخص عمليات الرد المستخلصة من معاني الرموز السابقة .

عمليات الرد

تنقسم هذه العمليات إلى قسمين : عمليات الرد المباشر وعمليات الرد غير المباشر .

الرد المباشر :

النوع الأول (١) الرد بواسطة العكس المستوي ويندرج تحته ثلاثة أصناف :

ا ـ الرد بواسطة العكس المستوي للكبرى فقط أو للصغرى وحدها أو للاثنين معا .

ب ـ الرد بواسطة العكس الناقص للصغرى .

جـ ـ الرد بواسطة العكس المستوى للكبرى والعكس المستوى الناقص للصغرى .

النوع الأول :

(١) : يرد خمسة أضرب .

الشكل الرابع	الشكل الثالث		الشكل الثانى	
Fresison		Datisi	Festino	Cesare
E	E	A	E	E
I	I	I	I	A
O	O	I	I	E

نعكس الكبرى عكسا مستويا . نعكس الصغرى عكسا مستويا . نعكس الإثنين عكسا مستويا .

(ب) يرد ضربان من الشكل الثالث .

Felapton	Darapti
E	A
A	A
O	I

نعكس الصغرى عكسا مستويا ناقصا

(جـ) يرد ضرب واحد من الشكل الرابع .

Fesapo
A
E
O

نعكس الكبرى عكسا مستويا والصغرى عكسا ناقصا

النوع الثانى :

الرد عن طريق وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى ، وعكس النتيجة عكسا مستويا :

ثلاثة أضرب من الشكل الرابع :

Dibatis	Fapesmo	Baralipton
I	A	A
A	E	A
I	O	I

Camestres

وضرب من الشكل الثانى : A

E

وفيه نعكس الصغرى

وضرب من الشكل الثالث :

Disamis

I

A

A

وفيه نعكس الكبرى .

النوع الثالث :

(٢) الرد بنقض المحمول ، وذلك بعكس النقيض المخالف للبعض ونقض المحمول للبعض الآخر .

Bocardo	Baroco
A	A
O	O
O	O
هذا ضرب من الشكل الثالث	هذا ضرب من الشكل الثالث

الرد غير المباشر :

قد لا ننتج عمليات الرد غير المباشر دائماً، فنلجأ إلى طريقة الرد غير المباشر وتتبين تلك الطريقة بوضوح فى ضروب تتكون مثلا من مقدمتين : مقدمة جزئية موجبة ومقدمة كلية موجبة على أن تكون الكلية الموجبة صغرى Disamis وإذا ما حاولنا تطبيق الرد المباشر عليه، وذلك بأن تعكس الصغرى، فان عملية الإنتاج تكون عقيمة ، إذ لا إنتاج عن جزئيتين. هنا نلجأ إلى طريقة الرد غير المباشر ، وقد تعرف المناطقة - كما قلنا - على أن يستخدم فى هذه الحالة برهان الخلف . وبرهان الخلف نستخدمه فى إثبات عدم صحة نقيض النتيجة ، وإن ثبت عدم صحة نقيض النتيجة - ثبت طبقا لقانون الثالث المرفوع - صحة النتيجة ولنضع أمثلة رمزية على ذلك ، فالضرب AOO من الشكل الثانى يوضع فى الصور الآتية :

كل ب هى م
ليس بعض س هى م — Baroco
∴ ليس بعض س هى ب

إذا لم تكن النتيجة صحيحة، فان نقيضها - وهو كل س هو ب - يكون صحيحاً ، إذاً تكون المقدمات كلها مع نقيض النتيجة صحيحة على هذا الشكل.

كل ب هى م
بعض س هى م

∴ كل ب هى ب

وهى كلها صحيحة ونضع القياس مكونا من هذه القضايا ، وثالثها من الكبرى الأصلية ، ونقيض النتيجة :

∴ كل ب هى م
كل س هى ب

∴ كل س هى م

عندنا الآن نتيجتان، نتيجة من القياس الأول، ونتيجة من القياس الثانى، الأولى ليس بعض س هى ب ، والثانية كل س هى ب وكلتا النتيجتين صحيحتان : الأولى صحيحة فى القياس الأول ، وأنتجت انتاجا صحيحا ، أثبتنا به نقيض النتيجة ، وجعلناها صغرى فى قياس جديد ، فنتجت لنا قضية هى نقيض الصغرى . ولكن هما متناقضان ، فاذا كانت الأولى صحيحة ، وقد افترضناها كذلك ، كانت الثانية كاذبة ، ومن هنا أثبتنا صحة النتيجة الأولى بطريق غير مباشر ، ولتبرير مشروعية الرد غير المباشر فى المثال السابق الذكر ، نقول إنه من Baroco ، وهو مكون من كلية موجبة ، وجزئية سالبة . ونلاحظ أن الكلية الموجبة لا يمكن أن تعكس عكسا مستويا بسيطا ، لأن الصدق يختلف اذ ذاك ، وإنما تعكس بالعرض ، فيكون عكس الكلية الموجبة جزئية موجبة ، أما الجزئية السالبة فلا تعكس ، فاذا عكسنا الكلية الموجبة ، كانت لدينا قضيتان جزئيتان ، ولا انتاج عن جزئيتين فنلجأ إلى طريقة الرد غير المباشر .

كذلك الحال فى Bocardo، غير أن ثمة إختلافاً هذا بين الضرب وسابقه، فى أننا جعلنا نقيض النتيجة فى Baroco مقدمة صغرى، واحتفظنا بالكبرى، هنا فى Bocardo نجعل نقيض النتيجة مقدمة كبرى، ونحتفظ بالمقدمة الصغرى ويشير حرف C فى الضربين إلى المقدمة التى تسقط فى عملية الرد غير المباشر فى هذين الضربين .

ولكن هل يمكن رد Baroco و Bocardo رداً مباشراً بواسطة العكس وعكس النقيض . يقول كينز بامكان رد هذين الضربين رداً مباشراً بواسطة العكس وعكس النقيض ولكن لا إلى Barbara وإنما إلى Ferio فمثلا :

كل ب هى م

ليس بعض س م

―――――――

∴ ليس بعض س هو ب

ترد إلى Ferio وذلك بأن ننقض محمول الكبرى ثم نعكسها (عملية النقيض المخالف) . أما الصغرى فنقوم فيها بعملية نقض المحمول ، فيكون القياس على الشكل الآتى :

لا غير م هو ب

بعض س هو غير م

―――――――

∴ ليس بعض س هو ب

وقد أبدل بعض المناطقة لهذا السبب اسم Baroco إلى اسم Faksoko حتى تتحد الكلمة مع Ferio فى أول الحرف الساكن ، والحرف K يشير إلى نقض المحمول و ks إلى نقض المحمول ثم العكس ، أى عكس النقيض المخالف وقد اقترح Whately كلمة Fakoro ، ولكنها كلمة غير دقيقة ، إذ أنها أهملت

نقض محمول الصغرى ، ذلك لأن الحرف E عنده لا يدل على أى معنى . على أية حال تمكن بعض المناطقة من رد Baroco إلى ضرب من الشكل الأول، كما ذهب المنطقى أوبرفج Uberwig ، إلى أنه من الممكن رد Baroco إلى Camestres ومن ثم ترد الى أى ضرب من ضروب الشكل الأول .

أما Bocardo فترد إلى Darii . نقوم بعكس النقيض المخالف للكبرى ، ثم نضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى :

ليس بعض م هى ب		كل م هو س
كل م هى س	ترد إلى	بعض غير ب هو م
∴ ليس بعض س هو ب		∴ غير ب هو س

وهذه النتيجة الاخيرة ليست النتيجة الأصلية ، ولكن هذه النتيجة يمكن الحصول عليها بواسطة العكس، ثم نقض المحمول . وقد أبدل بعض المناطقة لفظ Bocardo بلفظ Doksamosk . وقد فضلها أيضا كينز عن لفظ Dokamo.

بهذا يتبين لنا أنه من الممكن رد بعض الأضرب من الأشكال المختلفة إلى أى ضرب آخر من أضرب الشكل الأول . ويرى كينز أنه من الممكن رد كل الاضرب المختلفة إلى أى ضرب من أضرب الشكل الاول ، ويقـرر أن هذا يتبين بوضوح ، إذا ما تمكنا من اثبات رد أضرب الشكل الاول بعضها الى بعض .

أما Barbara فترد الى Celarent بواسطة نقض المقدمة الكـبرى نقض محمول ، وكذلك ننقض محمول نتيجة القياس الجديد . وعلى عكس هذه

الطريقة يرد Celarent إلى Barbara وبنفس الطريقة يرد Darii إلى Ferio و Ferio الى Darii كذلك Barbara و Darii يردان كل منهما إلى الآخر ، وذلك بواسطة الرد غير المباشر .

والنتيجة التى نستخلصها من هذا ، أن أضرب الشكل الأول ترد بعضها إلى بعض ، كما أنه من الممكن أن يرد أى ضرب من ضروب الشكل الثانى والثالث والرابع إلى أى ضرب آخر من ضروب الشكل الأول ، بدون أن يكون ثمة داع لأن نحصر العمليات فى الأضرب المتشابهة فى أول الحروف الساكنة .

وكان أكبر نقد وجه إلى تلك الحروف اللاتينية أنها تدل على عمليات ميكانيكية بحتة، لا تمت إلى طبيعة البرهنة القياسية الحقيقية بوشائج باطنية ، إن العملية العقلية ـ عملية الردود ـ وإقامتها كمذهب كامل متناسق الأجزاء لا ينبغى أن تقام على ألفاظ .

بقيت مسألة واحدة : هى هل الرد عملية جوهرية فى نظرية القياس ، إن الغاية من هذه النظرية أن النتيجة هى استدلال صحيح من المقدمات ، ان صدق أى قياس من الشكل الأول إنما يسير ويختبر بوساطة الـ Dictum ، ولكن الـ Dictum لا ينطبق مباشرة على أقيسة من أى شكل آخر ، إذا لا بد من وجود مقياس تعرف به لزوم النتيجة عن المقدمات ، وكان هذا المقياس هو الرد لذلك يقول Whately « لما كان كل استنباط إنما يقوم على الديكتوم فان كل حجة ـ ينبغى بأى شكل كان ـ أن توضع فى الضروب الأربعة للشكل الأول ، وفى هذه الحالة يقال للقياس أنه رد » وكذلك ذهب الأستاذ فاولر Fawler فى كتابه Deductive Logic فقد رأى أنه لا يوجد قانون تستند عليه الأشكال الثانية والثالثة والرابعة ، ولذلك فليس لنا أى دليل يثبت أن أضرب تلك

الأشكال صادقة ، إن كل ما يلحظه الانسان فى تلك الأشكال هو أنها لا تخالف القواعد القياسية، ولكن إذا تمكنا من ردهم، أى أن نصورهم فى صورة الشكل الأول، وذلك بأن نثبت بأنها أوضاع مختلفة لضروب الشكل الأول، أى بأن نثبت أن النتائج التى حصلنا عليها بهذه الأشكال إنما نحصل عليها عينها، وعلى ما يثبت صدقها بواسطة الشكل الأول ، إذا ما فعلنا هذا كانت هذه الأقيسة صادقة .

أما الذين أنكروا عملية الرد بين المحدثين فهم طائفتان: طائفة ـ على رأسها أو برفيج Ubewrrg ـ وقد ذهبت إلى أن عملية الرد غير ضرورية، إنها تقوم على الفكرة التى تقرر أن مقالة المقول على الكل وعلى اللاشىء هى أساس البرهنة القياسية، وأن هذه لا تتحقق فى صورتها الكاملة إلا فى الشكل الأول ، ومن ثمة كان لا بد من رد جميع الأشكال الى الشكل الأول. ولكن هناك من المناطقة من أنكر إستناد الشكلين الثانى والثالث على فكرة المقول على الكل ، وذهب إلى أن لكل شكل مبدأه الخاص وإستقلاله المعين . بل إن لكل قياس فى أى ضرب جزئى صورته الخاصة الصادقة . وصدق هذه الصورة الخاصة لا يقل إطلاقا عن صدق مقالة المقول على الكل. قد يكون لبديهيات القياس ومسلماته فائدة كبرى كتعميمات أو كأحكام عامة للعملية القياسية ، ولكنها ليست ذات بال لاثبات صدق أى قياس معين[1].

الفريق الثانى : وعلى رأسه طومسون فى كتابه Laws of Thought وقد ذهب إلى أن عملية الرد عملية غير طبيعية ، انها تتضمن إحلال حمل غير طبيعى مكان حمل طبيعى ، وفى هذا تنكب عن عمليات العقل القياسية . ان

---

(١) Keynes - Formal Logic. 323.

للشكلين الثانى والثالث فوائدهما الخاصة. وبعض الاستنباطات يمكن تخريجها فى صورة هذين الشكلين على وجه أصح من اخراجها فى صورة الشكل الأول، ويعطى طومسون أمثلة متعددة لإثبات هذا . أما هاملتون فقد ذهب إلى أنه لا يوجـد تباين بين الأشكال الثانية والثالثة والرابعة والشكل الاول . وقد أدى هذا فى رأيه الى رفض فكرة الرد ، رد تلك الأشكال إلى الشكل الأول، ولكنه فى الوقت عينه، اعتبر الأشكال تغيرات عرضية للشكل الأول وتعبيرات ملتوية عن عملية عقلية مركبة . غير أنه لم يوافق اجمالا على عملية الرد ، وإلى مثل هذا الموقف ذهب كانت [1] .

---

(1) Thomson - Laws of Thonght, p. 172

الفصل الثالث عشر

القياس الشرطى

تختلف الأقيسة الشرطية عن الأقيسة الحملية فى أن الحملية تثبت أو تنفى بدون أن يعلق هذا على شرط معين مندرج فى إحدى المقدمات. والحدود الثلاثة فيها تثبت أو تنفى ببساطة تامة، بينما حركة الاستنباط فى الأقيسة الشرطية تتم إستناداً على شرط متضمن فى المقدمة الكبرى. وتقوم الصغرى باثبات أو نفى جزء المقدمة الكبرى، وثمة إختلاف آخر: إن القياس الحملى يعبر عن علائق غير زمانية. علائق عامة تتجاوز الزمان، أما القياس الشرطى فهو يعبر عن علائق حالية، عن ظواهر زمانية، ومن هنا جاءت أهمية الأقيسة الشرطية. إن فيهما تصاغ القوانين العلمية. بل إن هذه الأقيسة كانت أول تعبير عن القانون العلمى فى العصور القديمة.

وقد أجمع مؤرخو الفلسفة على أن أرسطو لم يعرف القضايا الشرطية، وبالتالى لم يعرف الاقيسة الشرطية. بل إن المسلمين وقد نسبوا من قبل كل تراث منطقى إلى أرسطو، قد ذهبوا إلى أنه أهمل الاقيسة الشرطية، ولكن يبدو أن أرسطو ذهب إلى نوع من القياس المستند على فروض غير مبرهنة، إذا افترضنا التسليم فيها بالمقدمات، أمكن الإنتاج، هذا هو النوع الوحيد من الاقيسة الشبيهة بالشرطية التى عرفها أرسطو، ولعل هذا هو ماجعل بعض مفكرى الاسلام يقول: إن أرسطو عرف هذه الاقيسة، ولكنه لم يبحث فيها لعدم فائدتها، ولذلك فقد أهملها. إن من الثابت أن أرسطو لم يعرف هذه الاقيسة، كما عرفها من بعده من المناطقة. أما أول من تنبه إلى هذه الاقيسة،

فيها أو ديموس وثيوفراسطس تلميذا أرسطو ، ثم أتى الرواقيون بعد فتوسعوا فى بحثها . بل لم يقبلوا من نظرية القياس سواها ، وكان لابد لهم أن يفعلوا هذا متطابقين مع مذهبهم الاسمى، هذا المذهب الذى يحاول أن يربط بين التصورات الفردية (١). والعالم عند الرواقية عبارة عن جزئيات مترابطة متفاعلة ، فالقضايا الصادقة إذا هى عبارة عن نسبة بين شيئين. ولذلك تكلموا فقط عن القضايا المركبة .

ويحاول هذا المذهب الإسمى إقامة القانون العلمى على أساس استدلالى: نضع مقدما ، فيعقبه تال، هنا نحصل على حكم شرطى، والأساس الذى يقوم عليه القياس المركب أو القياس الشرطى ليس هو مقالة المقول على الكل إنما هو ما يأتى « إذا ما استحضر شيء من الأشياء دائما صفة معينة أو مجموعة معينة من الصفات ، فانه سيستحضر فى الوقت نفسه الصفة أو الصفات التى تتواجد مع الصفات الأولى » من هذا المبدأ سنستنتج أنه لن تكون هناك مشكلة للمفهوم والماصدق فى علاقات القضايا بعضها ببعض واقامة القياس عليها، لأن الاستدلال هنا لا يتم بواسطة أنواع وأجناس ، وإنما بواسطة أفراد ، ولن يكون على أساس أشكال وأضرب - كما يقول كريزيب Chrysippe ، ولو أننا سنجد - فيما بعد - أنه يمكن وضع الاقيسة الشرطية فى بعض نواحيها فى أشكال متعددة، وقد رد كريزيب جميع الاقيسة إلى عدد قليل من الصور الاولية (٢)، وعدد تلك الاقيسة خمس وهى :

---

(١) Hamelin Le Système d' Aristote p 181

(٢) Brochard Etudes de Philosophie ancienne et modere, p 225.

أنواع الأقيسة الشرطية عند كريزيب :

١ ـ القياس الأول : تكون مقدمته الكبرى شرطية متصلة

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

الشمس طالعة .

∴ النهار موجود

٢ ـ القياس الثانى : تكون مقدمته الكبرى شرطية منفصلة مثل العدد إما أن يكون زوجا وإما فرداً :

ولكن العدد زوج

∴ العدد ليس بفرد

إما أن يكون الجيش قد انهزم ، وإما قد دخل البلدة المهاجمة

لكن الجيش دخل البلدة المهاجمة

∴ الجيش لم ينهزم

٣ ـ القياس الثالث : مقدمتـه الكبرى يتحقق فيهـا تقابل بالتضاد أو بالتناقض مثل

ليس بصحيح أن يكون الشىء إما موجوداً وإما أن يكون معدوما .

ولكن الشىء موجود

∴ ليس الشىء معدوما

(تقابل بالتضاد)

مثال آخر : ليس بصحيح أن يكون الإنسان موجودا ولا موجوداً في الآن نفسه .

ولكنه موجود

∴ ليس بصحيح أن يكون لا موجوداً

٤ ـ القياس الرابع : قياس مقدمته الكبرى معلولة .

من حيث أن الحياة سقيمة فلا سعادة في الدنيا .

الحياة سقيمة

∴ لا سعادة في الدنيا

٥ ـ القياس الخامس : قيـــاس مقدمته الكبرى تعبر عن تفاضل بين شخصين .

من كان أعلم من آخر فهو مقدم عليه أو أفضل منه .

زيد أعلم (أو أقل علما) من عمرو

∴ زيد مقدم على عمرو

(أو عمرو مقدم على زيد)

تلك هي أقيسة الرواقية، أما في العصور الوسطى فقد قام بويس بعرض نظرية هذه الأقيسة بتفصيل، ومنذ ذلك الحين وهي تدرس في كتب المنطق دراسة مستفيضة. ثم توسع المسلمون في بحث هذه الأقيسة، فتكلموا عن الأقيسة الاقترانية

والأقيسة الاستثنائية ، والأقيسة الاقترانية هى التى توجد النتيجة فيها فى المقدمات بالقوة لا بالفعل ، وأما الاقيسة الاستثنائية فهى التى توجد النتيجة فيها بالفعل لا بالقوة ويعبر عن الاستثناء بالاداة - لكن - ثم جاء المحدثون. ووجد عندهم ما يقابل تلك التقسيمات .

والآن فلنبحث هذين النوعين : القياس الاقترانى الشرطى والقياس الاستثنائى الشرطى .

الفصل الرابع عشر

الأقيسة الاقترانية الشرطية

تقسم الأقيسة الاقترانية الشرطية إلى خمسة أنواع .

١ ـ أقيسة مقدمتاها شرطيتان متصلتان . ٢ ـ أقيسة مقدمتاها شرطيتان منفصلتان . ٣ ـ أقيسة مقدمتاها متصلة وحملية . ٤ـ أقيسة مقدمتاها منفصلة وحملية . ٥ ـ أقيسه مقدمتاها متصلة ومنفصلة .

١ ـ الاقيسة الاقترانية الشرطية الاتصالية :
Pure Hypothetical Syllogism

هل ثمة قواعد لهذه الاقيسة : وهل من الممكن تعيين الحد الاوسط فيها؟ ذهب بعض المناطقة إلى أن قواعد الاقيسة الحملية هي قواعد تلك الاقيسة من حيث الاستغراق أو الكيف . أما فيا يخص الحد الاوسط ، فليس هنا حد أوسط بمعنى الكلمة . فنحن لا نبرهن هنا على حدود ، وإنما لدينا مقدم وتال ، والجزء العام المشترك الذى يظهر فى المقدمتين لا يظهر فى النتيجة ، هو ما نعتبره مقابلا للحد الاوسط ، وهذا الجزء المشترك يحدد نوع الشكل فى القياس الإقترانى الشرطى ، فنحن لدينا إذن أشكال تشبه اشكال القياس الحملى من حيث وضع الجزء العام المشترك ،وعلى هذا يمكننا أن نستنتج أن هذا الجزء المشترك ، إما أن يكون مقدما وإما أن يكون تاليا .

١ ـ الاقيسة الاقترانية الاتصالية الشرطية : مقدمتان متصلتان ـ كما قلنا ـ والنتيجة متصلة ، وهى على أشكال أربعة .

الشكل الأول :

كلما كان ا ب كان حـ د	A	كلما كان العلم منتشرا قلت الجرائم
كلما كان هـ و كان ا ب	A	كلما كانت الأمة متقدمة كان العلم منتشراً
كلما كان هـ و كان حـ د	A	∴ كلما كانت الأمة متقدمة قلت الجرائم

الشكل الثانى :

إذا كان ا كان ب	A	إذا أخطأ الانسان ، فعلى المجتمع أن يعاقبه
ليس البتة إذا كان جـ كان ب	E.	ليس البتة إذا كان الرجل متعلما أن المجتمع يعاقبه
∴ ليس البتة إذا كان جـ كان ا	E	∴ ليس البتة إذا كان الرجل متعلما أن يخطىء

الشكل الثالث :

إذا كان ا كان ب	A	إذا كان الطالب قوى الشخصية اكتسب إحترام زملائه
قد يكون إذا كان ا كان جـ	I	قد يكون إذا كان الطالب قوى الشخصية يكون ناجحا فى حياته العامة
∴ قد يكون اذا كان جـ كان ب	I	∴ قد يكون إذا كان الطالب ناجحا فى حياته العامة كان قد إكتسب إحترام زملائه

الشكل الرابع :

إذا كان ا لم يكن ب	A	إذا كان الضمير الانسانى مستيقظا لم يخطىء الناس
إذا لم يكن ب كان حـ	A	إذا لم يخطىء الناس ساد السلام
∴ قد يكون حـ إذا كان ا	F	∴ قد يكون السلام سائداً إذا كان الضمير الانسانى مستيقظا

وينبغى أن نلاحظ أن سور القضايا الشرطية هو كما يأتى متصلة: A كلما إذا مها: منفصلة دائما - إما - E متصلة ليس البتة I متصلة أو منفصلة قد يكون O متصلة ليس كلما - قد لا يكون . منفصلة ليس دائما - قد لا يكون

٢ - الاقيسة الاقترانية الشرطية المنفصلة :

وهى المركبة من قضيتين منفصلتين، ونتيجة منفصلة أيضا . وقد اشترط فى هذا الشكل شرط قصر على الشكل الأول ، وهو أن تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية .

ا اما ب أو حـ　　كل غير ناجح فى عمله إما أن يكون مريضا أو غبيا
ا اما ب أو د　　كل إنسان إما أن يكون ناجحا فى عمله أو غير ناجح

∴ ا إما حـ أو د　∴ كل إنسان إما أن يكون ناجحا فى عمله وإما أن يكون مريضا أو غبيا

٣ - القياس الاقترانى الشرطى المكون من حملية ومتصلة: على أن تكون الكبرى حملية وهو أربعة أشكال :

الشكل الأول : الاشتراك فى الشكل بين موضوع الحملية ومحمول تال الصغرى .

مثل :　　كل ا هى ب
إذا كانت جـ هى د كانت هـ هى ا

∴ إذا كانت جـ هى د كانت هـ هى ب

الشكل الثانى : الاشتراك يكون بين محمول الحملية الكبرى ومحمول التالى فى الشرطية .

كل ا هى ب

إذا كانت حـ هى د فلا كانت هـ هى ب

∴ إذا كانت حـ هى د فلا كانت هـ هى ا

الشكل الثالث : الاشتراك يكون بين موضوع الحملية وموضوع التالى فى القضية الشرطية :

كل ا هى ب

إذا كانت حـ هى د فيكون ا هو هـ

∴ إذا كانت حـ هى د فبعض هـ هو ب

الشكل الرابع : الاشتراك فى هذا الشكل بين محمول الحملية وموضوع تالى الشرطية الصغرى.

كل ا هو ب

إذا كانت حـ هى د فان ب هى هـ

∴ إذا كانت حـ هى د فبعض هـ هو ا

٤ - القياس الاقترانى المؤلف من المنفصلة والحملية : وقد قسم المناطقة هذا القياس إلى قياسين (١) قياس تكون منفصلة كبراه والحملية تكون صغرا. ونتيجته منفصلة :

كل عدد صحيح إما زوج وإما فرد

وكل زوج قابل للقسمة على إثنين

∴ كل عدد صحيح اما فرد واما قابل للقسمة على إثنين

كل ب اما د أو ﺣ

كل ا هى ب

∴ كل ا إما د أو ﺣ

وإلى قياس تكون المنفصلة فيه صغرى والكبرى حملية ، ونتيجته حملية .

كل د هى ب ، كل و هى ب ، كل م هى ب

كل ا إما د أو و أو م

∴ كل ا هى ب

كل زهرة نبات ، وكل ثمرة نبات ، وكل شجرة نبات

كل ذى نفس من الجمادات إما زهرة وإما ثمرة وإما شجرة

كل ذى نفس من الجمادات نبات

وقد لاحظ المناطقة العرب على هذا القياس ملاحظات هامة ويهمنا منها ملاحظتهم على هذا الصنف الأخير. المقدمة الكبرى الحملية ينبغى أن تكون كلية دائمة ، وينبغى أن نستقرىء استقراءاً كاملا أجزاء الانفصال كلها ، كما أن محمولها واحد يتردد فى جميع التصورات . أما المقدمة الصغرى — وهى الشرطية المنفصلة — فتكون موجبة ، وموضوعها واحد . وينبغى أن نلاحظ أنه من الممكن أن نقوم برد قياس من النوع الأول إلى قياس من النوع الثانى، وذلك بأن نغير من وضع المقدمات ، فنجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى، فنصل إلى نتيجة مختلفة من نتيجة الأصل وليس هذا الرد شبيها بقواعد الردود السابقة إذ أننا فى الأولى نصل إلى نتائج متشابهة ، اما هنا فنصل إلى نتائج مختلفة.

٥ ـ القياس الاقترانى الشرطى المكون من متصلة ومنفصلة :

وتختلف نتيجته من ناحية صورتها ، فتكون إما متصلة وإما منفصلة :

إما أن يكون أفراد الأمة أصحاء ، وإما أن يتوقف الإنتاج .

اذا كانت الأمة متقدمة ، كان أفرادها أصحاء . .

تنتج ∴ إذا كانت الأمة متقدمة ، فلا يتوقف الإنتاج (متصلة) .

أو ∴ إما أن تكون الأمة متقدمة ، وإما أن يتوقف الانتاج (منفصلة) .

ويلاحظ هنا أن المقدمة الكبرى منفصلة ، وأن المقدمة الصغرى متصلة وأحياناً يكون العكس ، ولكن تعارف المناطقة العرب على أن الوضع الأول أقرب الى العقل .

القياس الاستثنائى

ميز المناطقة بين القياس الاقترانى والقيـاس الاستثنائى ، بأن القيـاس الأول لا تذكر فيه النتيجة بالفعل بل بالقوة . بينما تذكر النتيجة فى القياس الاستثنائى لا بالقوة بل بالفعل . ويتكون هذا القياس من نوعين .

١ ـ قياس استثنائى اتصالى Mixed Hypothetical Syllogism

٢ ـ قياس استثنائى انفصالى Mixed Disjonctif Syllogism

وهو فى كلتا الحالتين، يتكون من قياس كبراهما فى الأولى متصلة وصغراهما حملية ، وكبراهما فى الثانية منفصلة وصغراهما حملية .

أمـا اطلاق لفظ استثنائى عليه ، فقد أتى من أن الحمليـة تبـدأ بحرف الاستثناء لكن .

١ ـ القياس الاستثنائى المتصل :

القياس الاستثنائى المتصل يتكون من كبرى متصلة حملية . والكبرى ـ

كما قلنا ـ تحتوى النتيجة :

إذا كان هناك إله فينبغى أن نحبه .

ولـكن هناك إله

∴ ينبغى أن نحبه

وفى هذا القيـاس نجد العملية العقلية هى الحكم على العـلاقة بين قضيـة المقدمة الكبرى ، والقياس الاستثنائى المتصل إنما يعود فى آخـر تحليـل إلى قضايا حملية ، إنه ليس عملية أولية فى الفكر . يستدل على نتيجة من استدلال سابق ، ويفترض قبل وجوده هو ، وجـود القياس الحملى ، بل يشارك فى الطبيعة المنطقية لهذا القياس الأخير . لكن جوبلو ذهب إلى العكس ، ذهب إلى نظرية تخالف تماما الفـكرة المنطقية السائدة عن أولية الأقيسة الحمليـة ، وأوليتها فكريا .

يرى جوبلو أن القياس الشرطى الاتصالى هو القياس الحقيقى ، وإليه يرد القياس الحملى ، ذلك أن موضوع القضية الحملية جزئى دائما ، فاذا كانت القضية الحملية ذات موضوع كلى ، فان معنى هذا أنها قضية شرطية إتصالية كل انسان فان تساوى : إذا كان زيد إنسانا ، فانه فان يعطى جوبلو إذاً أكبر أهمية للقياس الاتصالى ، باعتبار أن القياس الاتصالى قياس له صفة كلية فهو وحده القياس العلمى[١] إن فكرة جوبلو غير مقبولة ، إنه من ناحية تقوم على القياس بين الموضوع الحقيقى الذى يكون جزئيا بالضرورة وبين الموضوع المنطقى الذى قد يكون طبيعة كلية مشتركة ، ثم إن فكرة جوبلو من ناحية أخرى تستند على تغير مصطنع للقياس الحملى إلى قياس اتصالى ، بينما المسألة على العكس . إن

---

(١) Goblot traité p244

تحقيق صدق مقدمة من المقدمات إنما يتضح، إذا ما حاولنا أن نبين الطبيعة الكلية لها، أو أن نرجعها إلى الماهية الكلية، ونحن لا نصل إلى الماهيات والطبائع الكلية، إلا إذا أرجعنا الاستدلال إلى صورة حملية. إذ أن الحملى — على عكس ما يقول جوبلو — مقدماته كلية، وقد ينتج أحيانا قضية كلية. وقد رأينا في نظرية الردود أن الشكل الأول هو أكمل الأشكال، لإنتاجه جميع أنواع القضايا، والكلية الموجبة منها بالذات، ولذلك فان بقية الأقيسة اعتبرت غير كاملة وتمتا بردها إليه.

أما الأقيسة الشرطيه فقد تعبر أحيانا تعبيرا كليا، ولكنها في نهاية الأمر عبارة عن ارتباطات بين جزئيات متفاعلة في الكون.

اشكال وضروب القياس الشرطي الاتصالي الاستثنائي :

لهذا القياس شكلان، ولكل شكل منها أربعة أضرب، الحد الأوسط هنا قضيــة وهــذا الأوسط : أما (١) شرط في الكبرى، ويوضع في الصغرى وهذا هو الشكل الأول :وأما(٢) مشروط في الكبرى، ويرفع في الصغرى وهذا هو الشكل الثــاني . وثمت مشابهة بين هذين الشكلين وشكلي القياس الحملي الأول والثاني.

الشكل الأول : أشكال وضــع المقــدم modus ponen أو modus ponendo ponens وهناك أربعة ضروب :

الضرب الأول	والكريزيب الرواقي مثل هنا
إذا كانت س هي ا فان س هي ب	إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة
لكن س هي ا	لكن النهار موجود
∴ لكن س هي ب	∴ الشمس طالعة

الضرب الثانى

إذا كانت س هى ا فان س ليست ب
لكن س هى ا

∴ س ليست ب

إذا كان الأمن مضطربا فى الأمة كان الانتاج غير مزدهر
لكن الأمن مضطرب فى الأمة

∴ الانتاج غير مزدهر

الضرب الثالث :

إذا كانت س ليست ا فان س هى ب
لكن س ليست ا

∴ س هى ب

إذا كان الإنسان غير مالك لإرادته وقع فى أخطاء شنيعة
لكن زيد غير مالك لإرادته

∴ زيد يقع فى أخطاء شنيعة

الضرب الرابع :

إذا كانت س ليست ا فان س ليست ب
لكن ليست س هى ا

∴ ليست س هى ب

إذا كان الانسان غير واضح فى أعماله كان غير محبوب
لكن زيد غير واضح فى أعماله

∴ زيد غير محبوب

لاحظنا هنا أن وضع المقدم انتج وضع التالى فى كل الضروب التى ذكرناها. ولكن هل يمكننا القول إن وضع التالى هنا ، ينتج وضع المقدم . نستطيع هذا فى الحقيقة ، فنى المثال الآتى :

إذا كان الامن مضطربا فى الأمة كان الإنتاج غير مزدهر
لكن الأمن مضطرب

∴ الإنتاج غير مزدهر

إن وضع المقدم أنتج وضع التالى ، ولكن إذا قلنا (لكن الإنتاج غير مزدهر) لم يلزم إطلاقا أن يكون الأمن مضطربا . قد يكون عدم إزدهار الانتاج راجعا إلى علل ودوافع أخرى غير إضطراب الأمن ، قد يكون سببه عدم إستعداد طبيعى فى الأمة القليلة الانتاج ، راجعا إلى الجهل أو غيره من الأسباب الكثيرة .

الشكل الثانى: رفع التالى Modus Tollendo-Tollends أو Modus tollens

الضرب الأول : إذا كانت س هى ا فان س هى ب
لكن س ليست ب

∴ س ليست ا

مثال أيضا وضعه كريزيب: إذا كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة
لكن الشمس غير طالعة

∴ النهار غير موجود

الضرب الثانى : إذا كانت س هى ا لم تكن س هى ب
لكن س هى ب

∴ ليست س هى ا

إذا كانت بعض الأفعال الانسانية يجبر عليها الإنسان فانه غير مسؤول عن كل أفعاله .
لكن الانسان مسؤول عن كل أفعاله

∴ لا فعل من الأفعال الإنسانية يجبر عليه الانسان

الضرب الثالث :

اذا كانت س ليست ا فان س هى ب	اذا كانت الأمم غير منتبهة لدسائس الاجانب فانها تستعمر
لكن ليست س هى ب	لكن اليمن غير مستعمرة
∴ س هى ا	∴ اليمن منتبهة لدسائس الأجانب

الضرب الرابع :

إذا لم تكن س هى ا ، لم تكن س هى ب
لكن س هى ب
―――――――――――
∴ س هى ا

أو

إذا كان الطلبة غير أذكياء ، كانوا غير ناجحين فى حياتهم
لكن زيد ناجح فى حياته
―――――――――――
∴ زيد ذكى

وينبغى أن نلاحظ أن رفع التالى هنا ينتج رفع المقدم ، أما رفع المقدم فلا ينتج إطلاقا رفع التالى

وخلاصة القول فى هذين الشكلين أن لدينا مقدما وتاليا ، أو بمعنى آخر ملزوما ولازما ، فاذا أثبتنا الملزوم ثبت اللازم ، وإذا اثبتنا اللازم لم يثبت الملزوم ، وإنتفاء الملزوم لا يلزم عنه إنتفاء اللازم ، بينما اللازم يلزم عنه إنتفاء الملزوم ، وفى صورة منطقية : وضع المقدم يؤدى إلى وضع التالى ، ورفع التالى يؤدى إلى رفع المقدم ، لكن رفع المقدم ووضع التالى لا يؤدي إلى شيء إطلاقا .

وقد حاول بعض المناطقة أن يقيم مسألة الوضع والرفع هنا على مسألة الاستغراق ، فذهب إلى أن إثبات الكل ، اثبات للبعض ، وإثبات البعض لايؤدى إلى إثبات الكل ، ونفى الكل يؤدى إلى نفى البعض ، أما نفى البعض فلا يؤدى إلى نفى الكل .. فالمسألة إذا مسألة إستغراق . وحينئذ فان القياس الاتصالى – كالحملى – فى استناده على مسألة الاستغراق . ولكن ذهب كثيرون من المناطقة إلى أن قواعد الاستغراق لا تنطبق بحال على الأقيسة الشرطية الاتصالية ، وأن القواعد التى يمكن تطبيقها على قواعد هذا القياس هى القواعد الخاصة بالكيف ، لا إنتاج عن سالبتين ، أو إذا وجدت مقدمة سالبة ، كانت النتيجة سالبة .

وبعض المناطقة ذهبوا إلى أن قواعد الاستغراق يمكن أن تنطبق على تلك الأقيسة ، وتبعا لذلك تحدث أغلوطة عدم الاستغراق . وعدم مراعاة الاستغراق بين المقدمات يؤدى إلى نتائج خاطئة من الناحية الصورية على الأ[illegible] .

لكن المشكلة كما قلنا من قبل : إننا لا نتكلم فى القضايا الشرطية الاتصالية عن أجناس وأنواع ، وإ[illegible] نتكلم عن حوادث مترابطة فى الكون . أن النفاذ إلى الأقيسة الشرطية والقضايا الشرطية أدى إلى إكتشاف قواعد العلية المنطقية ، وإكتشاف جميع طرقها ، التلازم فى الوقوع ، والتخلف فى الوقوع ، ودوران العلة مع المعلول وجوداً وعدما ، والسبر والتقسيم ، مما نراه فى كتب الأصول العربية ، ثم نجده بعد ذلك فى كتب المحدثين كاستيورات مل وغيره .

ثمة فرق كبير بين هذا من ناحية الاستغراق وبين ما نراه فى الأقيسة الحملية من تركيب الموضوع والمحمول فى كل مقدمة من المقدمات ، ومراعاة مسألة الإستغراق بين الحد الأكبر والحد الأصغر والحد الأوسط .

رد الأقيسة الشرطية الاتصالية :

ذهب كثير من المناطقة إلى إمكانية رد الأقيسة الشرطيـة الإتصالية ، والرد على طريقتين ·

(١) رد الأشكال الثلاثة إلى الشكل الأول ، وهذا ما ذهب اليه كينز ، فقد رأى أنه من الممكن رد الأشكال الثلاثة الأخيرة إلى الشكل الأول ، باعتبار أن الشكل الأول ـ حتى فى الأقيسة الشرطية ـ أكمل الأشكال . وذهب إلى أنه من الممكن رد Camenes الى Celarent متخذين جميع الخطوات التى تشير اليها الحروف فى هذه الكلمات اللاتينية ، شأننا فى ذلك ما قمنا به فى الاقيسة الحلية[1] ، لكن ستقابلنا مشكلة : هى أننا لا يمكننا رد الاقيسة الإستثنائية ، إذا ما كانت إحدى الحروف اللاتينية تشير إلى تغيير المقدمات، لاننا لانستطيع أن نضع المقدمة الحلية أولا . إذا قلنا :

إذا لم تكن س هى ا لم تكن س هى ب

لكن س ليست ا

∴ س ليست ب

لا نستطيع هنا ـ إن تطلب منا الرد أن نغير وضع المقدمات ـ أن نضع الحلية مبتدأة بحرف الإستثناء أولا ، ولكن تنجح فكرة الرد ـ كما صورها كينز ـ إذا قلنا :

---

(١) Keynes - Formal Logic, p. p. 354 - 355

whenever E is F, C is D,
Never when C is D, is it the case that A is F.
Therefore never when A is B is it that E is F.

هذا القياس من Camenes ويسميه كينز قياسا شرطيا نسبيا Conditional عملية الرد فيه تقوم على تغيير وضع المقدمات فتقول .

Never when C is D, is it the case that A is B,
whenever E is F, C is D.
Therefore never when E is F is it the case that A is F.

النتيجة هنا مختلفة ، نقوم بعكسها عكسا بسيطا فتكون .

Therefore never when A is B, is it the case that E is F.

وهذه هى النتيجة الأصلية .

وذهب كينز إلى إمكانية رد أى نوع من أنواع وضع المقدم إلى أى نوع من أنواع رفع التالى والعكس بالعكس . فمن الممكن مثلا أن نرد أى ضرب من ضروب Camestres الى Celarent على ألا نغير فى وضع المقدمات[1].

(٠) الطريقة الثانية فى الرد : وهى رد القياس الشرطى الاتصالى إلى القياس الحملى ، وهذا هو الرد المأخوذ به . ويمكن القول أن أرسطو تخلص من الأقيسة الشرطية بفكرة رد تلك الأقيسة التى تستند إحدى مقدماتها على الافتراض الى أقيسة حملية . ثم أتى لاشيليه فى العصور الحديثة ، ووافق على فكرة رد الأقيسة

---

(1) Ibid . p p. 351 – 354

الإستثنائية الشرطية إلى أقيسة حملية [1] .

١ ـ النوع الأول من الردود Modus Ponens : ضرب وضع المقدم .

إذا كانت س هى ا فان س هى ب	إذا كانت الدنيا نهاراً، فانها صحو
لكن س هى ا	لكن الدنيا نهار
∴ س هى ب	∴ الدنيا صحو

ترد إلى قياس حملى من نوع Barbara فتكون :

س ا هى س ب	الدنيا نهار، الدنيا صحو
لكن س هى س ا	لكن الدنيا نهار
∴ س هى س ب	∴ الدنيا صحو

٢ ـ النوع الثانى Modus Tollens ضرب رفع التالى .

إذا كانت س هى ا كانت س هى ب		س ا هى ش ب
لكن ليست س هى ب	تحول إلى	لكن ليست س هى س ب
∴ ليست س هى ا	Camestres	∴ ليست س هى س ا

المشكلة الأخيرة فى هذا القياس : هل القياس الإتصالى الإستثنائى قياس غير مباشر ؟ أو بمعنى أدق هل نحن أمام مشكلة القياس الشرطى الإتصالى الإستثنائى فى حقيقته الباطنية ؟ فى طبيعة البرهنة الإستدلالية ؟

ذهب كانت وهاملتون و بين Bain إلى أن الاقيسة الشرطية الإتصالية ليست بحال إستدلالات غير مباشرة ، بل هى إستدلالات مباشرة . وذهب كينز ورى فى كتابه Deductive Logic إلى أن الأقيسة الشرطية الإتصالية استدلالات

(1) Tricot . Traité p. 320

غير مباشرة ، وبالتالى هى أقيسة بمعنى الكلمة ، نحتاج فيها إلى قضية غير القضية الاصلية .

ورأى كانت أن أهم ما يوجه إلى ما يدعونه القياس الشرطى الإتصالى من نقد ، هو أننا لا نجد فيه الحد الأوسط ، والحد الاوسط فى عملية الاستدلال هو الحد الفاصل بين الاستدلال المباشر والاستدلال غير المباشر . وقد رد كينز على هذا بأنه يوجد عنصر فى المقدمات لا يبدو اطلاقا فى النتيجة . وأن هذا العنصر ينطبق تماما على ما ندعوه الحد الاوسط فى الاقيسة الحملية . والمسألة فى الحقيقة تتصل بمسألة الاستغراق . هل يقام القياس الشرطى الاتصالى على مسألة الإستغراق أم لا ؟ إذا قلنا إنه يقوم ، كان هناك حد أوسط ، وكان القياس الشرطى الاتصالى الإستثنائى إستدلالا غير مباشر . وإذ أجبنا بالنفى كان استدلالا مباشرا . وقد جهد كينز فى أن يثبت إقامة القياس الإستثنائى الاتصالى على فكرة الاستغراق وأن يبين ما ينتجه عدم تطبيق قواعد الاستغراق من أغاليط فى الاقيسة الشرطية الاتصالية ، ولكن يبدو أن محاولته غير دقيقة [1] .

أما هاملتون فقد ذهب أيضا الى أن الاقيسة الشرطية الإتصالية والانفصالية ليست لها صورة القياس ولا مادته ، إنما تبدو فى شكل قياس .. يقول : إنها ليست الا استدلالات مباشرة ، وليست لها اطلاقا صورة الإستدلالات غير المباشرة ، ولكن هى تغييرات مركبة للاستدلالات المباشرة ، نستخدم فيها العكس أو التداخل [2] وهاملتون هنا يهمل أيضا وجود الحد الاوسط ويعتبر نتيجة القياس الإتصالى أو الإنفصالى نتيجة متضمنة أيضا فى

---

(١) Keynes - Formal Logic, p.p. 354 - 355

(٢) Hamilton - Logic ii p, 333

القضية الانفصالية أو الانفصالية . أما الاستاذ بين Bain فقد أعتبر أيضا القياس الشرطى المتصل استدلالا مباشراً ، إنه أعتبره فى نطاق قانون اتفاق العقل مع ذاته [1] .

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

الشمس طالعة

∴ النهار موجود

إن الانسان إذا نظر إلى هذا القياس ، فانه سيشعر شعوراً باطنيا بأن النتيجة متضمنة فيما وضعته المقدمة الكبرى .

يرد عليه كينز بأن هذا النقد لا يوجه إلى القياس الشرطى الاتصالى فحسب ، بل إلى القياس الحملى فان القياس الحملى يقوم أيضا على إتفاق العقل مع نفسه – رجوع العقل إلى قوانينه الخاصة ، انعكاسه على قوانينه وقواعده : قانون الذاتية والتناقض والوسط الممتنع . ولكن بين لا يهاجم القياس الحملى ، وإنما يهاجم فقط القياس الاتصالى الشرطى . والمثل الذى أعطاه يثبت هذا وهو : إذا استمر الجو فى صحو ، فإنى ذاهب إلى الريف . ينقله إلى الصورة الآتية : الجو يستمر صحواً ، وسنذهب إلى الريف . يقرر بين بأن أى شخص يثبت واحدة من هذه الحوادث لا يمكن أن يكون ، وهو يثبت الاخرى ، معلنا عن حقيقة جديدة . ولكنه يقرر نفس الحقيقة . يرى كينز أن ثمة فرقا كبيراً بين التعبير الاول والتعبير الثانى . . التعبير المشروط والتعبير غير المشروط . ثم يناقشه كينز أيضا على أساس وجود الحد الاوسط فى القياس الشرطى الاتصالى ، وأن وجود هذا الحد الاوسط

(1) Bain, Logic Deduction, p. 177

يكفى كفاية تامة لإثبات أن ثمة إستدلالا غير مباشر و يأتى بجدة[1]

٢ – القياس الاستثنائى المنفصل :

يتألف القياس الانفصالى الاستثنائى من قضية شرطية منفصلة و قضية حملية، والنتيجة تكون إما منفصلة وإما حملية، و قدمة إما أن تضع ، وإما أن ترفع جزءا من أجزاء الانفصال فى القضية المنفصلة، والنتيجة تضع أو ترفع الجزء الآخر ، وهو يتكون – كالقياس الاتصالى – من شكلين :

الشكل الأول : وضع جزء من أجزاء الانصال :

Modus Ponendo Tollens

الضرب الأول : س إما ا أو آ

لكن س هى ا

∴ س ليست آ

الضرب الثانى : س إما ا وإما ليست آ

لكن س هى ا

∴ س هى آ

الضرب الثالث : س إما ليست ا وإما هى آ

لكن ش ليست ا

∴ س هى آ

الضرب الرابع : س إما ليست ا وإما ليست هى آ

لكن س ليست ا

∴ س هى آ

الشكل الثانى: رفع أحد حدود الانفصال: Modus Tollendo Poneus:

---

(١) Keynes Formal Logic, p. 355

الضرب الأول

س اما ا واما آ
لكن س ليست ا
______
∴ س هى آ

الضرب الثانى

س اما ا وإما ليست س هى آ
لكن ليست س هى آ
______
∴ ليست س هى آ

الضرب الثالث

س إما أنها ليست ا أو أنها آ
لكن س هى ا
______
∴ س هى آ

الضرب الرابع

س ليست ا وليست آ
ولكن س هى ا
______
∴ ليست س هى آ

رد الأقيسة الانفصالية الى الأقيسة الحملية :

هذا الرد على مرحلتين: يحول القياس الانفصالى إلى قياس إتصالى، ويحول القياس الإتصالى إلى القياس الحملى :

س اما ا واما آ
س هى ا
______
∴ س ليست آ

تحول إلى قياس إتصالى فتكون :

إذا كانت س هى ا فان س ليست آ :
لكن س هى ا
______
∴ س ليست آ

تحول إلى قياس حملى :

س ا ليست س آ
لكن س هى س ا
______
∴ س ليست س آ

قياس من Modus Tollendo Poneno (أى انفصالى مرفوع التالى)

س اما ا واما آ
لكن س ليست ا
∴ س هى آ

تحول إلى قياس انصالى Modus Ponens

إذا لم تكن س هى ا فان ش هى آ
لكن ليست س هى ا
∴ س هى آ

تحول إلى Barbara فتكون

س لا ا هى س آ
ولكن س هى س لا ا
∴ س هى س آ

تكلمنا عن ردود الأقيسة الإنفصالية ونحب قبل الانتهاء من هذا الفصل أن نقول أنه وجه إليه ما وجه إلى القياس الاتصالى من أنه استدلال مباشر وأن عدم وجود الحد الأوسط فيه يثبت هذا اثباتا واضحا ، مما لانجد داعيا لتكراره . وهناك نوع أيضا من الأقيسة يمكننا أن نطلق عليها الأقيسة العطفية Copulative[1] .

(١) Tricot - Traité p. 331

الفصل الخامس عشر

القياس الشرطي المنفصل أو المشكل أو الاحراج

The hypothetical Disjunctiv Syllogism or Dilemma

عرف مناطقة بورت رويال قياس الاحراج بأنه « استدلال مركب ، نقسم أولا فيه الكل إلى أجزائه ، ثم نثبت أو ننفي ثانيا عن الكل ما أثبتناه أو نفيناه عن كل جزء[1] » . وقد اعتبر هذا القياس قياسا شرطيا متصلا ، ولكن مع اختلاف ، هو أن تكون المقدمة الكبرى في صورة اختيار بين الطرفين أي أن يكون مقدمها أو تاليها مقدمة ثانية شرطية متصلة ، وأن يكون عمل المقدمة الصغرى هو اثبات أحد الطرفين أو نفيه ، وعلى هذا فيكون في هذا القياس ثلاث قضايا :

قضيتان شرطيتان متصلتان ، وهذه هي المقدمة الكبرى ، وقضية منفصلة وهذه هي المقدمة الصغرى . أما كينز فقد عرفه بما يأتي « قياس الاحراج أو القياس المشكل هو حجة صورية يحتوي مقدمة تتضمن شرطيتين موجبتين ، ومقدمة ثانية موجب فيها كل مقدم موجود في القضايا الشرطية ، أو سالب فيها كل تال موجود في هذه المقدمات ، وهذا تعريف لهيئة القياس أكثر منه لحقيقته . أما حقيقة هذا القياس فهو أنه حجة يستخدمها الجدلي في قطع خصمه ، وذلك بأن يضعه بين فرضين لا ثالث أو رابع لهما ، بحيث يلتزم الخصم بواحد منها ،

---

(1) Port – Royal, p. 251

وكلا الفرضين أو الثلاثة غير مرض أو مرجح له على خصمه . فهو إذا قياس ذو طرفين ، أو قياس مركب كما يدعوه أحيانا مناطقة بورت رويال .

وينبغي أن نلاحظ أن كلمة Dilemma تنطبق ، إذا ما كان طرف الإنفصال اثنين فحسب في المقدمة المنفصلة ولكن إذا كان لدينا أكثر من انفصالين في المنفصلة فيطلق على القياس حينئذ Trilemma أو Tetralemma الخ . ويلاحظ كينز أيضا أننا نكونه من مقدمة كبرى وصغرى ، وتعتبر الشرطية المتصلة كبرى ، والمنفصلة صغرى . ولكن طبيعة البرهان تكون أقوى إذا ما وضعنا المقدمة الانفصالية أولا . على أننا نفضل أن نسير على الطريقة التقليدية في وضع الشرطية المتصلة أولا ، إذ أن البرهنة تسير على طريق صحيح إذا وضعت الفروض . ثم أثبتنا مقدم الفروض ، أو نفينا تاليها . وقد ذكر كينز نوعا من أقيسة الاحراج ، تكون المقدمة الصغرى فيه في صورة إتصالية ، والنتيجة حينئذ لا تكون انفصالية ، ولا تكون حلية كما في أقيسة الاحراج في صورتها العادية ، ولكن تكوى اتصالية . والمثال الرمزي الآتي يبين ذلك .

إذا كانت ا هي ب فان ح هي ف وإذا كانت س هي د فان ح هي ف

إذا كانت ﻫ هي ى فاما أن تكون ا هي ب ا و س هي د

∴ إذا كانت ﻫ هي ى فان ح هي ف

ويسمى هذا بالقياس المشكل الاتصالي .وقد ذكر بعض المناطقة أن هذا القياس يقبل كل القواعد التي تنطبق على قواعد القياس العادي ،ولكن يبدو أن تطبيق قواعد القياس عليه يثير صعوبات متعددة . ولذلك من الأفضل

أن تكون المقدمة الصغرى فى صورة انفصالية بحتة .

اقسام قياس الاحراج

قسمت أقيسة الاحراج إلى قسمين : (١) موجب ، (٢) سالب .وذلك تبعا لعمل المقدمة الصغرى . إذا أثبتت المقدمة الصغرى المقدمات فى المقدمة الكبرى ، كان القياس موجبا . وإذا نفت التوالى كان سالبا ، أو بمعنى آخر إن الحالة الأولى هى حالة وضع المقدم أو الشكل الأول لقياس الاحراج Modus ponens . والحالة الثانية هى حالة رفع التالى Modus Tollens ، أو الشكل الثانى للاحراج .

أما عن الشكل الأول فيجب أن يكون فيه على الأقل مقدمان مختلفان فى المقدمة الكبرى ، لكن يمكن الإنفصال فى المقدمة الصغرى . ذلك أن الصغرى المنفصلة تقوم باثبات أحد أجزاء الإنفصال ، وهذا لا يتم إلا إذا كان هناك أكثر من طرف . أما التالى فى حالة الإثبات فقد يكون واحداً وحينئذ تكون النتيجة حملية . والنتيجة تثبت هنا التالى ، ويسمى القياس حينئذ بسيطا . أما إذا كان التالى أكثر من واحد فى المقدمة الكبرى ، فان النتيجة تكون منفصلة ، ويسمى القياس حينئذ مركبا .

أما عن الشكل الثانى ، فينبغى أيضا أن يكون فيه أكثر من تال لكى يمكن الرفع بينهما ، إذ أن عمل القضية الصغرى المنفصلة أن ترفع احد التاليين ، أما المقدم فقد يكون واحداً ، وهنا يسمى القياس بسيطا ، وقد يكون أكثر من و . . . هنا يسمى القياس مركبا .

الشكل الأول : Modus Ponens البسيط .

إذا كانت ا هي ب ، كانت ج هي د ، وإذا كانت ه هي و كانت ج هي د

ولكن إما أن تكون ا هي ب أو ه هي و

∴ ج هي د

مثال : إذا أرضيت ضميري ، فقدت صداقة الناس، وإذا عصيت ضميري فقدت هدوء البال .

وأنا إما أن أرضي ضميري وإما أن أعصيه

∴ أنا فاقد شيئا

مثال آخر : إذا حارب المصريون الأجانب، خسروا عطف العالم الأوربي وإذا عاونوا الأجانب خسروا كيانهم الاقتصادي .

وهم اما أن يحاربوا الاجانب أو يهادنوهم

∴ هم خاسرون شيئا

الشكل الاول المركب : إذا كانت ا هي ب ، كانت ج هي د و

وإذا كانت ه هي و كانت ز هي ل

ولكن إما أن تكون ج هي ب ، أو ه هي و

∴ إما أن تكون ج هي د ، أو ز هي ل

مثال : إذا أديت عملي باتقان ، فقدت صحتي، وإذا لم أؤد عملي باتقان، خنت أمانتي العلمية .

ولكن اما أن أؤدي عملي باتقان ، وإما ألا أؤديه

∴ اما أن أخون أمانتي العلمية وإما أن افقد صحتي

مثال آخر : إذا أطعت نزواتى ، فقدت احترامى أمام نفسى وإذا أطعتها لم أتمتع بالحياة

وأنا إما أن أطيع نزواتى ، وإما ألا أطيعها

∴ فأنا إما لا أتمتع بالحياة ، وإما أفقد احترامى أمام نفسى

الشكل الثانى Modus Tollens البسيط :

إذا كانت ا هى ب ، وكانت حـ هى د ، وإذا كانت ا هى ب، كانت هـ هى و

لكن إما حـ هى لا د ، أو هـ هى لا و

∴ ا هى لا ب

مثال : إذا كان الله متحركا ، كان متحركا فى المكان الذى هو فيه ، وإذا كان الله متحركا كان متحركا فى المكان الذى ليس هو فيه .

ولكنه لا يمكن أن يتحرك الله في المكان الذى هو فيه ، كما أنه لا يمكن أن يتحرك فى المكان الذى ليس هو فيه

∴ الله ليس متحرك

مثال آخر : إذا نحن وافقنا الفلاسفة على آرائهم كانت الفلسفة هى طريق السعادة .

وإذا ما وافقناهم على آرائهم ، كانت الفلسفة هى طريق الشقاء .

والفلسفة إما أن لا توصل إلى سعادة ، وإما أن لا توصل إلى شقاء

∴ نحن لا نوافق الفلاسفة على آرائهم

يمكن رد الأقيسة المشكلة ؟ ذهب المناطقة إلى إمكانية هذا. أن ترد الأقيسة الموجبة إلى الأقيسة السالبة ، والعكس بالعكس . وكل ما يمكن عمله هو أن نعكس عكس النقيض المخالف جميع الشرطيات المتصلة ، فمثلا الموجب البسيط الرمزى إذا قلنا :

إذا كانت ا هى ب كانت جـ هى د وإذا كانت هـ هى و كانت جـ هى د
وإما أن تكون ا هى ب أو هـ هى و

∴ جـ هى د

ترد إلى : إذا لم تكن جـ د لم تكن ا ب وإذا لم تكن جـ د لم تكن هـ و
ولكن اما أن تكون ا هى ب أو هـ هى و

∴ جـ ليست د

وبهذا انتقل الموجب البسيط إلى السالب البسيط من قياس المشكل ولكن هل تتحقق فى القياس السالب البسيط هذا طبيعة البرهنة المحرجة أو الإشكالية؟ شك بعض المناطقة فى اعتباره كذلك . ذلك أن القياس المشكل كما يعرفه ما نسل هو « قياس يتكون من مقدمة كبرى شرطية ، تحتوى على أكثر من مقدم وصغرى منفصلة » وقد أعطى هو يتلى وجفونز تعريفات متشابهة . وتبعا لهذه التعريفات يعتبر القياس الموجب فى قسميه البسيط والمركب قياس احراج ، أما القياس السالب فسيكون دائما مركبا ذلك أن القياس السالب البسيط لا يحتوى على أكثر من مقدم واحد ، وبهذا يكون مخالفا للتعريف

الذى ذكره ما نسل، ووافق عليه غيره. وتعليل هويتلى للمسألة أن الانفصال ليس حقيقيا بين قضيتى المقـدمة الكبرى ما دام المقدم واحدا . وعلى هـذا فماذا سيكون عمل الصغرى ؟ إنها لا تقوم بعملية الانفصال على وجه صحيح ، ما دامت لا تثبت شيئا . إنها ستنكر الاثنين معا ، بل ذهب هويتـلى إلى أنه من الممكن وضع القياس السالب البسيط فى صورة قياس شرطى اتصالى.

رد كينز على هذا بأنه ليس من اللازم أن يكون فى المقدمة الكبرى مقدمتان لكى يظهر الانفصال الحقيقى فى المقدمة الصغرى . إنما المقصود أن نضع أمام الناظر طرفين لا يمكن إلا أن يتردد بينهما، وأن يسلم بواحد منها فى كلتا الحالتين فهو فى حرج .

تلك هى طبيعة الاستدلال فى قياس الاحـراج ـ هذا من ناحية ـ ومن ناحية أخرى ، لا يمكن أن يكون قياس الاحـراج نوعا من القيـاس الشرطى الاتصالى طالما كانت المقدمة الصغرى التى تتصل بالكبرى ، ليست حملية ولا شرطية متصلة بل هى شرطية منفصلة . نحن أمام نوع جديد من الاستنباط يختلف فى مقدماته وفى نتائجه عن القياس الاتصالى العادى . لكن هناك فكرة لم يبحثها المناطقة ، وهى لماذا لا نعتبر هذا القياس موجبا وسالبا شرطيا منفصـلا ! إن أميز صفـة فيه هو تنظيم الانفصـال فى المقدمتين ، وعمـل المقـدمة الصغرى هنـا هو الأسـاس . انهـا تضع المقـدمتين أو ترفع التالى ... بين طرفى الانفصـال فى كـل . إن ربط هذا القياس المشكل بالقيـاس الاتصالى أقرب إلى طبيعة الاستنباط التى يعـبر عنها هذا القياس الأخير .

وقد عبر بعض المناطقة الآخرين عن قياس الاحراج – بأنه حجة يتردد فيها الإنسان بين إختيار أحد الطرفين أو الثلاثة من أطراف الانفصال على أنه مهما إختار أحد الطرفين، وصل الى نفس النتيجة، وهذا التعريف الذى يشير إلى عبارة قرون القياس المشكل The horns of The Dilemma يتضمن الموجب البسيط والسالب البسيط ، ولكن يستبعد القسمين الآخرين المركبين، ذلك أننا فى القياس المركب لن نختار أحد الأطراف، بل إننا نتردد فى النتيجة بين أقسام الإنفصال الموجودة ، ثم إن هذا التعريف سيشمل أيضا صورا ، إستبعدتها التعاريف المجمع عليها بين المناطقة لقياس الاحراج . انها ستشمل صورة القياس الشرطى الإنفصالى السالب ، كالقياس الرمزى الآتى :

إذا كانت ا موجودة فاما ب أو س موجودة
ولكن لا ب و لا س موجودة

∴ ا غير موجودة

ويلاحظ جفونز أن قياس الاحراج قياس مغالطى ، وأنه من النادر أن نجد فيه إنفصالين يستبعدان كل الحالات الأخرى ، بل إن كل إنفصال إنما ينفى الانفصال فحسب[1]، أو فى كلمات أخرى إن معظم أقيسة الاحراج فيها مقدمة تتضمن أغلوطة الانفصال غير الكامل، ومن هنا آتى أول نقض لقياس المشكل ، أو بمعنى أدق ، أول فرار من قرنى هذا القياس، فاذا كانت المقدمة غير كاملة – أو بمعنى أدق إذا لم تحتو كل أجزاء الانفصال – أمكن نقض نتيجة قياس المشكل بقياس مشكل آخر . وهنا إشترط بعض المناطقة – كما

---

(1) Keyes : Formal Logic, pp, 336, 365 - 366.

قلنا من قبل ـ أن يكون الانفصال حقيقيا ، يمنع الجمع والخلو وفى كلمات وجيزة ينطبق عليه قانونا عدم التناقض والثالث المرفوع . وينبغى أيضا أن تتفق المادة والصور فى هذا القياس ، وألا يسلم الخصم أحيانا بالمقدمات ، ولكنه لا يسلم بنتائج عملية الانفصال .

أما طريقة نقض القياس الأصلى ، فتكون بواسطة عكس وضع توالى القضيتين الشرطيتين ، مع تغيير الكيف :

إذا كان ا فيكون جـ ، وإذا كان ب فيكون د
ولكنه إما ا أو ب

∴ إما جـ وإما د

النقض : إذا كان ا ، فيكون لا د وإذا كان ب فيكون لا جـ
ولكنه إما ا ، وإما ب

∴ إما لا د وإما لا جـ

وهناك أقيسة تذكرها كتب المنطق القديمة ، تبين أقيسة احراج تاريخية نقضت بأقيسة احراجية أخرى[1].

أول مثال : امرأة يونانية طلبت من ابنها أن يعدل عن تولى القضاء ، إذا طلب منه ، فحدث بينهما القياسان الاتيان :

إذا عدلت يكرهك الناس ، وإذا ظلمت تكرهك الآلهة
وأنت إما أن تعدل وإما أن تظلم

∴ فستكون أنت مكروها على كل حال

(١) Aristote ; Analy - Prior II, 27 76, 10.

فرد عليها . إذا عدلت ، أحبتني الآلهة ، وإذا ظلمت أحبني الناس

وأنا إما أن أعدل ، وإما أن أظلم

∴ فسأكون محبوبا على أي حال

وبهذا تمكن من أن يمرق من قرني القياس الذي وجهته إليه أمه

المثل الثاني : ثم قياس بروتاجوراس ، وقد اتفق معه تلميذه Evathlus أن يعلمه الخطابة على أن يأخذ منه أجرا ، حتى يكسب أول قضيـة له . ولكنه بعد أن انتهى من تعليمه ، لم يدفع شيئا لبروتاجوراس. فقاضـــاه بروتاجوراس ووقف يناقشه أمام القاضي، وقد صاغ دعواه في قياس كالآتي:

إذا كسبت هذه القضية ، فيجب أن تدفع بناء على ما بيننا من تعاقـد ، وإذا خسرت هذه القضية ، فيجب أن تدفع بناء على حكم القاضي .

وأنت إما أن تكسب وإما أن تخسر

∴ فأنت ستدفع كلتا الحالتين

فنقض التلميذ كلامه بما يأتي :

إذا كسبت القضية ، لا أدفع لك شيئا بمقتضى الحكمة

وإذا خسرت فلن أدفع لك شيئا بمقتضى العقد

ولكن إما أن أكسب القضية أو أن أخسرها

∴ لن أدفع في كلتا الحالتين

الفصل السادس عشر

الأقيسة المركبة

تكلمنا - فيما سبق - عن صور لاقيسة ظاهرة المقدمات أو النتائج . ورأينا محاولة الأقدمين رد جميع صور الفكر الإنسانى العلمى إلى تلك الصور ، لكن توقف الأقدمون عند مسألة فى غاية الأهمية . وهى أن الفكر الإنسانى قد يلجأ إلى صورة أخرى من الأقيسة تباين الأولى صورة ، وذلك فى مجالات أخرى من الفكر وهنا لا نظهر مقدمة أو نتيجة بل يدركها الفكر ضمنا ، فلا نجد ثمت حاجة للتصريح بها . وذهب الأقدمون أيضا إلى أن تلك الأقيسة غير الظاهرة قد تستخدم فى الحياة عامة ، وأكثر بكثير من تلك الأقيسة العلمية التى تنظم المقدمات فى صورة واضحة ظاهرة . وأما أول تلك الأقيسة المركبة : فهو القياس المضمر The Enthymene

أما عند أرسطو ، فهذا القياس قياس شعرى يستخلص النتائج من مقدمات احتمالية .

وقد ذكر مانسل أن هذا القياس يقوم عند أرسطو إما على أساس وجود مقدمة كبرى احتمالية ، أى على الاحتمال ، وإما على أساس وجود واقعة جزئية . أما الأولى فهى تعبر عن احتمال عام ، وهى ليست كلية بمعنى الكلمة ، ولكن تبدو كلية .

أما التى تقوم على أساس وجود واقعة جزئية فهى أيضا ليست كلية ، ولكن تبدو كذلك لشهرتها . وعلى العموم يقوم القياس المضمر عند أرسطو على أساسين إما على أساس اعتقاد عام فى قضية احتمالية . وإما على أساس حقيقة جزئية ، يمكن اعتبارها قضية عامة لشهرتها ، إن صدقا ، وإن كذبا . ويعطى مانسل المثال الآتى للقياس الأول :

مثال الاحتمالية: معظم الحاسدين يكرهون	Most men who envy hate
هذا الرجل حسود	This man envies.
∴ ربما يكره هذا الرجل	Therefore this man probably hates

وهنا يلاحظ أن الاستدلال خطأ من الناحية المنطقية . إن المقدمة الكبرى ليست كلية تماما ، والحد الأوسط غير مستغرق .

والمثال الثانى : للواقعة الجزئية هو :

كل الفلاسفة عقلاء	زيد فيلسوف
فلان عاقل	زيد عاقل
∴ فلان فيلسوف	∴ كل العاقلين فلاسفة

نلاحظ أن المقدمة الكبرى فى كلتا الحالتين تعبر عن واقعة جزئية . ولكن فيها خطأ منطقى لاشك فيه . فى المثال الأول لم يستغرق الحد الأوسط وفى المثال الثانى هنالك التباس فى الحد الأصغر ، وعلى العموم كانت تلك فكرة أرسطو عن القياس المضمر ، ولا نجد أى تفسير آخر لهذا القياس إلا متأخرا . يقول كينز « تتكون حقيقة هذا القياس بتقريره حذف إحدى مقدمتيه المتضمنة فى الفكر ولكنها ليست متضمنة فى الخارج » ويقول مناطقة بورت رويال « إنه قياس كامل فى العقل غير كامل فى التعبير ، طالما كانت إحدى قضاياه تحذف لوضوحها ولشهرتها ، وطالما كان من السهولة بمكان أن يعرفها من تخاطبه » وعلى هذا اعتبر القياس المضمر ، القياس الذى طويت إحدى مقدماته أو نتيجته ، إما تغليطا كما يقول مناطقة العرب - وإما اعتمادا على قدرة المخاطب ، وقوة فهمه . وقد قسمت الأقيسة المضمرة إلى ثلاثة أنواع باعتبار حذف إحدى المقدمتين والنتيجة (١) قياس مضمر من الدرجة الأولى

وهو ما حذفت مقدمته الكبرى ، (٢) وقياس مضمر من الدرجة الثانية وهو ماحذفت مقدمتة الصغرى (٣) قياس مضمر من الدرجة الثالثة وهو ماحذفت نتيجته ، ويلاحظ فى القياسين الأولين أن النتيجـة توضع أولا ، ثم تعقبهـا المقدمة التى لم تحذف ، وتكون مبتدأة بلام التعليل . أما القياس الثالث فتذكر المقدمة الصغرى أولا ، ثم المقدمة الكبرى : والأمثلة على ذلك ما يأتى :

كل نبات حساس

وهذا نبات

∴ هذا حساس

إذا ما حاولنا طى المقدمة الكبرى وإستخراج قياس مضمر من الدرجة الأولى قلنا :ــ هذا حساس لأنه نبات حساس

وإذا ماحاولنا طى المقدمة الصغرى، وإستخراج قياس مضمر من الدرجة الثانية قلنا : ــ هذا حساس لأن كل نبات حساس

وإذا أردنا طى النتيجة قلنا : هذا نبات ، وكل نبات حساس . هل يمكن ... الأقيسة إلى الصورة العادية ، إلى قياس ظاهر؟ الطريقة لهذا أن تأخذ الحد الوارد فى المقدمة التى لم تحذف ، والذى لم يرد فى النتيجـة ، ولم يرد فى المقدمة الباقية ، وهنا تصل إلى المقدمة المطلوبة فمثلا :

هـذا شكل مستوى لأن كل مثلث مستوى

نرى ... الصغرى قد حذفت، وأن النتيجة وردت أولا فلـكى نحصل على الصغرى ، تكون المقدمة من ــ هذا مثلث ــ فيكون القياس كالآتى :

كل مثلث شكل مستو
هذا مثلث
—————————
∴ هذا شكل مستو

يلاحظ كينز أن معظم إستدلالات النـاس فى صورة أقيسة مضمرة ، وأنهم لا يلتزمون على الإطلاق تلك الصور الخاصة التى يلتزمها القياس الحملى[١]. وقد لاحظ ابن تيمية أيضا أن هذه الأقيسة هى الأقيسة المنتشرة، وأن الناس لا يستدلون إطلاقا فى صورة حملية ، ـ كما يريد أرسطو ـ من حيث وضع الحد الأكبر والأصغر والأوسط[٢] . على أن التسليم بهذا الذى يذهب إليه ابن تيمية سيؤدى إلى النظـر فى اللفظ فقط وعـدم إعتبار البرهنة الباطنية وطبيعة الإستدلال نفسه فى نظرية القياس .

الاقيسة المركبة — Polysyllogism

تكلمنا فيما مضى عن أقيسة تتكون من صورة واحدة ، أى من شكل واحد ، ولكننا سنتكلم الآن عن أقيسة تتركب من شكلين أو أكثر فى نفس العملية العقلية التى تقوم بها ، أى أن الاستدلال هنا لن يتم بمجرد هيئة قياس واحد ، بل لابد من القيام بقياس آخر ، لكى يتم الانتاج . وذلك يكون فى صورتين :

(١) نأخذ نتيجة قياس توصلنا اليه ، ونجعلها مقدمة لقياس جـديد على

---

(١) Keynes, Formal Logic, p. p. 367-368

(٢) النشار : مناهج البحث ص ١٩٩ ومابعدها .

أساس أن البرهنة لن تتم ، إلا بالحصول على نتيجة جديدة من إقتران النتيجة الأولى بمقدمة أخرى ، ويؤدى هذا الاقتران إلى تلك النتيجة الجديدة ويسمى القياس حينئذ القياس السابق Prosyllogism .

(٢) أن نأخذ نتيجة قياس سابق، ونجعلها مقدمة لقياس جديد، وحينئذ يسمى القياس بالقياس اللاحق Episyllogism ومن الأمثلة على ذلك :

كل س هى د
كل ب هى س
______________ قياس سابق
∴ كل ب هى د

ولكن ا هى ب
______________ قياس لاحق
∴ كل ا هى ب

من الأمثلة على ذلك:

كل إنسان حيوان
كل ضاحك إنسان
____
∴ كل ضاحك حيوان

وكل أفريقى ضاحك
____
∴ كل أفريقى حيوان

مثال آخر :

كل كائن فان
وكل إنسان كائن
____
∴ كل إنسان فان

وكل ناطق إنسان
____
∴ كل ناطق فان

ويرى كينز أن نفس القياس قد يكون سابقا ولاحقا فى الوقت عينه ذلك أن الأقيسة [illegible] ، وإذا كانت سلسلة الاستدلال تمضى من إستدلال سابق إلى إستدلال لاحق ، فانها تسمى تقدمية . أى يسير العقل بتقدم Progressive أو تركيبية Synthetic أو سابقية Episyllogistic ، تلك

كلها ألفاظ تؤدى معنى واحداً وذلك حين يكون الانتقال من قياس سابق إلى قياس لاحق . وهنا توضع المقدمات أولا ، ثم ننتقل إنتقالا إستدلاليا بخطوات متتابعة إلى النتيجة النهائية ، أو يكون السير تأخرياً Regressive أو تحليلياً Analytic أو لاحقيا prosyllogistic وذلك حين يكون الإنتقال من قياس لاحق إلى قياس سابق توضع النتيجة النهائية أولا ، ونعود بخطوات متتابعة إستدلالية إلى المقدمات التى نتجت عنها هذه النتيجة .

نحن إذا أمام طريقين طريق نازل وطريق صاعد، وكلا الطريقين يكمل أحدهما الآخر، وقد بين أوبرفج Uberweg فى كتابه عن المنطق صحيفة ١٢٤ الفروقات المختلفة التى تميز الطريقين الواحدمنها من الآخر وينبغى أن نلاحظ مع رابييه أننا فى القيـاس السابق التركيبى نستبدل الموضوع الأول ، وهو موضوع فى أغلب الأحيـان عام بموضوعات أقل عمومية ، بينما الأمر على العكس فى التحليلية [1] . وثمت مسألة أخرى أن كل الأقيسة التى ذكرناها متصلة النتائج ، أو موصولة النتائج ، أى أن القياس قد ذكرت فيه نتائجه ، وفى الغالب تكون هذه النتائج جزئية مثلا :

(١) كل من ينطق الضاد فهو عربى

زيد ينطق الضاد — قياس سابق

∴ زيد عربى

وكل عربى سامى

∴ زيد سامى — سابق ولاحق

وكل سامى شرقى

∴ زيد شرقى

(١) Keynes : Formal Logic, p.p. 386, 386 Ibid 388.

نحن هنا أمام قياس مركب موصول النتائج، غير أن هناك أقيسة لا تذكر فيها إلا النتيجة النهائية ، ولا نجد داعيا على الاطلاق لذكر النتائج الجزئية .

زيد ينطق الضاد

وكل من ينطق الضاد فهو عربي

وكل عربي فهو سامي

وكل سامي شرقي

∴ زيد شرقي

نحن هنا أمام قياس مفصول النتائج لم نصرح فيه إلا بالنتيجة الأخيرة ويسمى هذا القياس Sorites .

الفصل السابع عشر

القياس المركب مفصول النتائج

الكلمة Sorites مشتقة من كلمة يونانية وأصلها في اليونانية من كلمة «كومة» وأخذت هذا المعنى من حجة كومة القمح التي وضعها أيوبوليد Eubulide الميغارى وقد كان من أشد خصوم أرسطو ، وقد هاجمه بحجج مختلفة منها حجة الكومة هذه ، كما هاجم مبادىء الفكر الضرورية ، ونظرية الحمل الضرورية عند أرسطو ، وعلى أية حال أصبحت السوريت احدى الحجج التي تهاجم بها المدرسة الميغارية مدارس أعدائها ، وأهم الحجج التي وضعها الميغاريون وأخذت صورة حجة الكومة هذه هي :

(١) حجة كومة القمح: وهي السوريت بمعنى الكلمة . متى تتكون كومة القمح ؟ الحبة الواحدة ليست كومة ، ولا الحبتان ولا الثلاثة ، فمتى نقول إن الكومة تكونت طالما ستكون الزيادة حبة واحدة (أغاليط مكشوفة) .

(٢) حجة الصلع . وهي عكس الأولى : متى يصبح الرجل أصلع ؟ أي أن الأولى تجمع وهذه تطرح .

(٣) حجة الكذاب : من يقول هو يكذب ، فهو صادق وكاذب في آن حد وقد أخذ هذه الحجة فيما بعد قرنيادس في جدله العنيف مع كريزيب الرواقي.

(٤) حجة القرن : من لم يفقد شيئا فهو له ـ وأنت لم نفقد قـرنين ك[1] .

---

(١) Tricot : Traité, p. 237.

وقد حاول روبان أن يبين المعنى الحقيقى لهذه الحجج ذات المظهر السوفسطائى، وأن يبين ما وراء الألفاظ اليونانية من معان ، فأما حجة القرن فهى تثبت أن المعرفة العامة تختلط فى كلية الأفكار اختلاطا شديداً إن كل جوهر له حقيقته الجزئية ، ولا شىء عام ، فحين عمم ، هام العقل فى أفكار، ووقع فى اخطاء، إن سياق مذهبه يؤدى إلى هذا . كذلك حاول روبان أن يفسر الحجج المختلفة تفسيراً معقولا ينأى بها عن مجرد معانيها الظاهرة[1]. أما المعنى الحديث للكلمة، فقد عبر عنه مناطقة بورت رويال بقولهم «إن القياس المركب المفصول النتائج هو كل ما تكون من ثلاث قضايا[2]» ولكن هذا التعريف غير دقيق، إنه يشمل الاقيسة المشكلة والمعلاة وغيرها، وعلى العموم لم يقبل هذا التعريف. وقد صاغ كينز القياس فى صورة تقبلتها كتب المنطق جميعا «إنه قياس مركب لا تذكر فيه من النتائج إلا المقدمة الاخيرة ، وتوضع المقدمة فى هذا بحيث يبدو كأن حدا أوسط يتردد بين كل مقدمتين متتابعتين ».

وينقسم القياس المركب المفصول النتائج الى قسمين: القسم الارسطاليسى The Aristotelian Sorites ولم يرد هذا النوع من القياس فى أى كتاب من كتب أرسطو ، ولكن تعارفت كتب المنطق على تسميته كذلك .

(٢) النوع الجوكولينى Goclenian نسبة إلى الاستاذ Rudolf Goclenius (من ماربرج عاش سنة ١٥٤٧ إلى سنة ١٦٢٨ فى كتابه Isagoge in Orgamnn Aristotelis[3] .

---

(١) Robin : la Pensée grepue, p. 197

(٢) Port - Royal p. 248

(٣) Keynes, Formal Logic, p. 376

١ ـ النوع الأرسطاليسي او النوع التصاعدي :

أي أن تكون تركيب مقدماته تصاعديا ، أي أن قدمة الأولى تحتوي موضوع النتيجة . والحد الأوسط يكون محمولا ، ثم يكون الحد الأوسط في المقدمة الصغرى موضوعا ، ومن هنا نستنتج أن الصغرى ستوضع أولا ثم الكبرى .

٢ ـ النوع الجوكوليني او النوع التنازلي :

أي أن يكون ترتيب مقدماته تنازليا ، فتحتوي المقدمة الأولى على محمول النتيجة والحد الأوسط يكون موضوعا ، ثم يكون الحد الأوسط في المقدمة الاخرى محمولا ، ومن هنا نستنتج أن الكبرى ستوضع أولا ثم الصغرى .

مثال رمزي للقياس الارسطاليسي :

كل ا هو ب
وكل ب هي جـ
وكل جـ هي د
وكل د هي هـ
∴ كل ا هي هـ

مثال لفظي :

كل انسان حيوان
وكل حيوان متحرك
وكل متحرك فان
وكل فان ممكن الوجود بغيره
∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

المثال الرمزي للقياس الجوكوليني فهو :

كل د هي هـ
وكل جـ هي د
وكل ب هي جـ
وكل ا هي ب
∴ كل ا هي هـ

كل فان ممكن الوجود بغيره
وكل متحرك فان
وكل حيوان متحرك
وكل انسان حيوان
∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

أما القياس الارسطاليسى فنلاحظ أن المقدمة الأولى والنتائج المطلوبة تبدو كمقدمات صغرى فى الاقيسة المتتالية . وعلى هذا يمكننا تحليل القياس الارسطاليسى إلى الاقيسة الآتية :

(١) كل ب هى جـ   كبرى الأقيسة
كل ا هى ب   صغرى اللفظية
∴ كل ا هى جـ

(١) كل حيوان متحرك   كبرى
كل انسان حيوان   صغرى
∴ كل انسان متحرك

(٢) كل هـ هى د   كبرى
كل ا هى جـ   صغرى
∴ كل ا هى د

(٢) كل متحرك فان   كبرى
كل انسان متحرك   صغرى
∴ كل انسان فان

(٣) كل د هى هـ   كبرى
كل ا هى د   صغرى
∴ كل ا هى هـ

(٣) كل فان ممكن الوجود بغيره   كبرى
كل انسان فان   صغرى
∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

وضعت المقدمة الصغرى، ثم نتيجة القياس الأول هى صغرى القياس الثانى، ونتيجة القياس الثانى هى صغرى القياس الثالث، وهكذا نستمر فى التسلسل بقدر ازدياد عدد قضايا القياس المركب المفصول النتائج .

أما القياس الجوكولينى، فان المقدمات هى هى ، ولكن وضعها قد اختلف وينتج عن هذا أن المقدمة الأولى والنتائج المطلوبة تصبح مقدمات كبرى فى الاقيسة المتتابعة ، وعلى هذا ينحل القياس المركب المفصول النتائج الذى ذكرناه آنفا ، إلى الاقيسة الثلاثة الآتية :

	الأقيسة اللفظية	
(١) كل د هي ه كبرى كل جـ هي د صغرى ∴ كل جـ هي ه		(١) كل فان ممكن الوجود بغيره كبرى كل متحرك فان صغرى ∴ كل متحرك ممكن الوجود بغيره
(٢) كل جـ هي ه كبرى كل ب هي جـ صغرى ∴ كل ب هي ه		(١) كل متحرك ممكن الوجود بغيره كبرى كل حيوان متحرك صغرى ∴ كل حيوان ممكن الوجود بغيره
(٣) كل ب هي ه كبرى كل ا هي ب صغرى ∴ كل ا هي ه		(٣) كل حيوان ممكن الوجود بغيره كل انسان حيوان ∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

نلاحظ هنا أن المقدمة التي وضعت أولا هي الكبرى ، وأن نتيجة القياس الأول هي كبرى القياس الثاني ، وأن نتيجة الثاني كبرى الثالث . ويلاحظ كينز أن النوع الأرسطاليسي هو المستعمل عادة ،ويكثر في المنطق ولكن يلاحظ في الوقت عينه أن النوع الجوكوليني يتفق تماما مع صورة المقدمات في القياس البسيط . ولم يلاحظ كينز أن القياس الأرسطاليسي يشبه القياس العادي عند العرب من حيث وضع المقدمات الصغرى أولا ،وقد أعتبر العرب وضع المقدمة الصغرى أولا في القياس أوفق وأدق . ويلاحظ كينز أيضا أن هناك خطأ يقع فيه كثير من المناطقة : إنهم يظنون أن القياس الجوكوليني تنازلي ، بينما نحن في القياسين ، لانسير من النتائج إلى المقدمات، بل حركتنا الفكرية دائما هي من المقدمات إلى النتائج .

ويبدو في ظاهر الأمر أن السوريت يشمل البسيط الحملي فقط ، ولكن

هذا غير صحيح . قد يكون القياس المركب المفصول النتائج شرطيا متصلا، وهناك أقيسة متعددة من هذا النوع ولكن هذه الأقيسة لا تتحقق فى الواقع طبيعية ، بل فيها نوع من الشذوذ ـ إن فى وضعها ، وإن فى انتاجها ، ويلاحظ أيضا أن الأقيسة التى أوردناها فى كلا النوعين هى من الشكل الأول ولذلك ينبغى أن يتحقق فى هـذا القيـاس ، شروط الشكل الأول ، والنـوع الأرسطاليسى خاصة شروط بجانب شروط الشكل الأول التى ذكرناها .

الشرط الأول : ينبغى ألا يكون هناك إلا مقدمة واحدة سالبة على أن تكون الأخيرة .

الشرط الثانى : ينبغى ألا يكون هناك أكثر من مقـدمة جزئية على أن تكون الأولى .

ولتوضيح هذين الشرطين نقول ، إنه يمكن أن يكون هناك أكـثر من مقدمة سالبة ، ذلك أن المقدمة السالبة تستلزم نتيجة سالبة ، فاذا ماحللنـا القياس المفصول ، سنجد لدينـا قياسا جزئيـا مكونا من سالبتين ، النتيجة السالبة والمقدمة الأخرى السالبة ، التى افترضنا وجـودها ، ولا انتاج من سالبتين ، ومن ناحية أخرى إذا كانت إحدى المقدمات سالبة ، فالنتيجـة النهائية يجب أن تكون سالبة . ونلاحظ أن محمولها سيستغرق ، وعلى هـذا سيستغرق فى المقدمة التى وجد فيها ، وهى الأخيرة . لأن محمول النتيجة فى القياس الأرسطاليسى هو محمول المقدمة الأخيرة ، فلابد إذن أن تكون هذه المقدمة سالبة .

أما عن الشرط الثانى فينبغى أن تكـون المقدمة الأولى وحدهـا هى الجزئية ، ذلك أنه إذا كانت إحدى المقدمات جزئية ، كانت [illegible]

فاذا وجدت جزئية أخرى، كان عندنا قياس مكون من جزئيتين ، ولا انتاج عن جزئيتين ، لأن الحد الأوسط غير مستغرق .

أما القياس الجوكوليني فتنطبق عليه تلك القواعد، على أن تستبدل كلمة أول وآخر فى القياس الأرسطاليسى بعكسها فى هذا القياس، فالسالبة تكون الأخيرة فى الأرسطاليسى، والأولى فى الجوكوليني، والجزئية تكون الأولى فى الأرسطاليسى ، والأخيرة فى الجوكوليني .

بقيت نقطة أخيرة فى القياس : هل هذا القياس لا يكون إلا فى صورة الشكل الأول ؟ قامت مناقشات عدة منذ هاملتون حول هذا الرأى ويبدو أن الأرجح أن تكون بعض خطوات القياس المفصول النتائج فى صورة أقيسة من الشكل الثانى والثالث والرابع ، ولكن من المتعذر تماما أن تكون خطوات الاستدلال كلها فى صورة أقيسة من هذه الأشكال ، ويحدد هذا بقوله « إن كل من يفهم قواعد الشكل الثانى أو الشكل الثالث أو حتى القواعد العامة للقياس ، يرى أنه لا يمكن قبول وضع قياس جزئى من الأقيسة المركبة المفصولة النتائج إلا فى خطوة واحدة ، وهذه الخطوة إما الأولى وإما الأخيرة ، وقد هوجم هذا الرأى هجوما شديداً ، واعتبر البعض القياس المركب المفصول النتائج قاصراً على الشكل الأول فقط . وذهب البعض الآخر إلى أنه من الممكن صوغه فى أقيسة من الشكل الثانى والثالث والرابع ، وذلك فى جميع الأقيسة الجزئية التى يحتويها هذا القياس [1] .

---

(1) Keynes - Ibid p. p. 360 - 366

الفصل الثامن عشر

طبيعة الاستدلال المنطقى

وتبين لنا ـ فيما مضى ـ أنواع من الاستدلال مباشراً كان أو غير مباشر. وسنحاول أن نستخلص من تلك العمليات الفكرية طبيعة الاستدلال المنطقى وخصائصه ، ثم ننتقل إلى مسألة مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة هذا الاستدلال وهى : هل ثمة تناقض فيه ؟ وهل فى طبيعته من حيث هو استدلال ما يسمح لنا بأن نقرر : بأنه يحتوى من الجدة والطرافة ما يجعله طريقا فكريا جديراً بالنظر ، وهل يمكن اعتباره منهجا من مناهج المعرفة الموصلة إلى اليقين ، كما نرى ما أداه هذا المنهج (البرهان ومادته) فى الفلسفة الأرسطاليسية حيث انتهى ـ من وجهة نظر الأرسطاليسية فى نطاق الإلهيات إلى يقين كلى مطلق ، إلى نظرية فى الحق المطلق تتجاوز كل شك إن الاستدلال هو انتقال الفكر من حكم معين ، أو من مجموعة معينة من الأحكام إلى حكم جديد . ولكن هذا التعريف ليس كافيا على الإطلاق لتكوين الاستدلال بالمعنى المنطقى . انه من الممكن التوصل إلى أحكام جديدة بعملية نفسية كعملية تداعى المعانى ، وهذه عملية لا شعورية غير واعية ، عملية نفسية لا يمكن على الإطلاق إعتبارها عملية منطقية . إذاً ما هى مميزات الاستدلال المنطقى ؟

أولا : إن أهم ميزة للاستدلال المنطقى أن الحركة الفكرية فيه ، أن انتقال الفكر إلى حكم جديد ، ينبغى أن يدرك إدراكا واعيا شعوريا ، أى يدرك الفكر أنه ينتقل من جملة أحكام إلى حكم جديد .

ثانيا : ولكن هذا كما يقول كينز لا يكفى فى ذاته . بل ينبغى أن يكون

هناك إدراك : بأن حركة الفكر وإنتقاله خلال عملية الاستدلال إنتقـال حقيقي وحركة حقيقية . أو فى كلمات أخرى ينبغى أن يكون هناك إدراك بأن قبول الحكم أو الأحكام التى تكون مقدمات الإستدلال يتأتى عليه قبول الحكم الجديد . ويعطى كينز مثلا لهذا . يقول : فى الإستدلال المنطقى أنا لا أنتقل من p إلى Q فقط ، إنما أنا أدرك تماما أننى أفعل هـذا ، أو ادرك كذلك أن صدق p يترتب عليه بالضرورة صدق Q .

وفى إيجاز يختلف الاستدلال المنطقى على الاستـدلال السيكلوجى فى أن الأول يستند على علاقة منطقية : علاقة عقلية بين المقدمة أو المقدمات وبين النتيجة ، بينما يستند الثانى على علاقة نفسية بين المقدم والتالى فى سلسلة الفكر .

ويتضح الاختلاف بين النوعين فيما يعرف عـــلم النفس بالادراكات المكتسبة . ويعطى علماء النفس مثلا لهذا : ادراكنا المسافة خلال احساسنا البصرى أو السمعى . أن هذا الإدراك غير مباشر ، إنه يكتسب فى سيـاق التجربة ، ونحن هنا أمام حالة يولد فيها الإدراك أمام إدراك آخـر ، وفى هذا تشابه مع الإستدلال فى مظهره ، ولكنه يختلف عنه فى باطنه وجوهره ، فى طبيعة البرهنة الإستدلالية على العموم حيث لا يتحقق فيه انتقال شعورى من المقدمات الى النتيجة . ومن هنا لم يكن هذا استدلالا على الإطلاق .

ومن هذا يمكن تفسير الأخطاء المنطقية التى سقط فيها جون استيوارت مل حين حاول أن يمزج بين كثير من الحقـــائق النفسية وبين الاستدلال المنطقى ، وأن يخلط بين ما يبدو ملاحظة تقـوم على أساس نفسى ، وبين الاستدلال بمعنى الكلمة ، على أساس أن كثيراً من ادراكاتنا غير المكتسبة إنما هى استدلالات مباشرة ، إن عدم التمييز بين طبيعة البرهنة الاستدلالية

عنده وما تستلزمه من خصائص منطقية معينة ، من إدراك للعملية الفكرية ، ووجود المجال المنطق لتحقيق الإستدلال وبين علاقة علة ومعلول فى ظواهر نفسية ، إن عدم التمييز بين هذه وتلك دعاه الى هذا الخطأ الذى أملاه عليه مذهبه العام فى إقامة المنطق على حقائق سيكلوجية[1] .

والآن قد اتضحت لنا حقيقة الإستدلال المنطق. واتضاح هذه الحقيقة يعاوننا على وضع المشكلة العتيدة التى تثار كلما عرض فى تاريخ الفكر الإنسانى لنظرية الإستدلال المنطقى مشكلة تناقض الإستدلال الظاهرى أو التناقض الظاهرى للاستدلال The Paradox of Inference . فمن ناحية ينبغى فى القياس أن نتقدم من حكم إلى حكم جديد ، أو بمعنى أدق ينبغى أن تكون نتيجة الاستدلال مختلفة عن المقدمات ، أن تذهب خارج المقدمات، أن تعطى شيئا جديداً ، ومن ناحية أخرى إن صدق النتيجة إنما ناتج بالضرورة عن صدق المقدمات ، وأن النتيجة لهذا السبب ينبغى أن تكون متضمنة فى المقدمات ، ويبدو هنا تناقض واضح حاول الفلاسفة منذ القدم إما حله ، فحفظوا بهذا كيان الاستدلال ، أو أنهم أخذوا به ، وبهذا لم تعد للاستدلال حقيقته اليقينية التى يضفيها عليه بعض الفلاسفة منذ أرسطو إلى الآن.

ونحن اذا طبقنا مسألة الجدة على أى استدلال، واعتبرناها المحك الذى نقيس به استدلالاتنا الصحيحة . لم نصل إلى استدلال صحيح على الاطلاق، ذلك أننا فى كل استدلالاتنا نجد النتيجة متضمنة بشكل ما فى المقدمات ، ومن ناحية الضرورة ، أى أن صدق النتائج ناتج بالضرورة عن صدق المقدمات ، فانه لا يتضح على الاطلاق فى كثير من صور الاستدلال، فى الاستدلال الأستقرائى قد

---

(1) Kynes : Forma Logic, pp. 411 - 415

لايتعارض كذب النتيجـة مع صدق المقدمات ، أى لاتتبع النتائج المقـدمات بالضرورة فى الصدق والكذب، على أنه يرد على هذا بأننا لانبحث على الإطلاق فى صدق أو كذب الإستدلال الإستقرائى ، إنما نحن هنا فى نطاق الاستدلال الصورى البحت .

ولكن كيف تحل مشكلة الإستدلال ؟ لكى تحل المشكلة، ينبغى أن تكون النتيجة مختلفة عن المقدمات، ولكن ماهى طبيعة هذا الإختلاف، وفيم يتكون ؟ فى الإجابة على هذا السؤال تتبين لنا حقيقة الإشكال فى المشكلة التى نحن بصددها، حدد كينز الإختلاف بين قضيتين فيما يأتى:

١ ـ الإختلاف فى الألفاظ : قد تختلف القضيتان إختلافا ظاهراً من الناحية اللفظية فقط ولكننا نرى أنه مع إختلاف كل قضية من تلك القضايا فى الألفاظ التى تعبر عنها ، فانه يكون لها نفس المعنى ، فما ترمى قضية من هذه القضايا إلى التعبير عنه ، ترمى اليه الأخرى أيضا . وفى هذه الحالة لا يعتبران مجرد عبارتين Sentences بل قضيتين، ولكنها غير مختلفتين إختلافا حقيقيا، لأنهالا يستحضران أحكاما مختلفة ، وقد أعطى جفونز كمثال لهذا ، المثل الآتى :

Victoria is the Queen of England
Victoria is England's Qeen

وينطبق هذا على تعبير معين فى لغة معينة ولكن نفس هذا التعبير قد يظهر فى لغة أخرى إذا أمكن القيام بترجمة حرفية دقيقة .

وقد ذهب بعض المناطقة إلى أن إختلاف التعبير يتضمن بالضرورة بعض

---

(١) Keynes ; Formal Logic, p p. 411-415

إختلاف فى الفكر ، ولكن هذا لاينطبق إطلاقا على الحالة التى تستبدل فيها كلمة بكلمة أخرى متوافقة معها تماما الموافقة فى المفهوم والماصدق ، فاذا ماغيرنا لفظا مركبا بلفظ مركب آخر، قد يكون هناك بعض التغير فى طريق التفكير ، ولكن هذا لايتضمن أى تغير فى الفكر من حيث هو كل .

وإن من المعترف به أننا لانستطيع القول إن قضية بذاتها يعبر عنها فى صيغتين لفظيتين مختلفتين قد تؤدى إلى إختلاف فى المعنى . ثمة إختلاف حقا من حيث الشعور بها ، ولكن لانستطيع إطلاقا القول بأن هناك إختلافا فى المعنى، فالمعنى شىء مشترك فيهما .

شذت عن هذا منطقية هى مس جونز Jones فى بحث كتبته فى مجلة Mind ذهبت فيه إلى أن هناك إختلافا بين Victoria is The Queen of England وبين Victoria is England's Queen وقد حاولت أن تثبت أن الانتقال من الأولى إلى الثانية ليس إستدلالا مباشراً ، وإنما هو قياس كما يلى :

Victioria is The Queen of England,
The Queen of England is England's Queen.
Therfore Victoria is England's Queen.

وترى مس جونز أن هذه الأقيسة ذات فائدة كبيرة لتعليم الأطفال، أو للأجنبى الذى يتعلم اللغة الأجنبية ، ولكن كينز لايوافق على هذا ، ولايرى أدنى إختلاف فى معنى القضية ، أو بمعنى أدق فى مادتها .

٢ ـ النوع الثانى من الاختلاف : الإختلاف فى المعنى الذاتى ولكن ليس ثمة إختلاف فى المعنى الموضوعى ، فيكون عندنا قضيتان متمايزتان، لامجرد عبارتين مختلفتين ، وهاتان القضيتان هنا تعبيران عن قضيتين مختلفتين ، ومن

الأمثلة على هذا النوع إختلاف القضية مع عكسها ومع عكس نقيضها المخالف.

٣ ـ النوع الثالث من الإختلاف. إختلاف القضيتين لا من الناحية اللفظية والذاتية فقط، ولكن من الناحية الموضوعية أيضا، فتعبران عن حقائق مادية مختلفة.

يستنتج كينز أن في الأنواع الثلاثة جدة وطرافة على أي شكل كان، ولكن واحدة منها لا تصلح مقدمات في إستدلال ينتج نتائج جديدة وهي الأولى. أما النوعان الثاني والثالث، ففيها جدة، تصلح أساسا لنوع إستدلالي منطقي بمعنى الكلمة، بينما لا يوافق مل Mill ـ وهو فيما نعلم لا يوافق على إعتبار الإستدلالات المباشرة إستدلالات منطقية ـ إلا على النوع الأخير.

قلنا إن كينز ذهب إلى أن الجدة في القياس إنما تتحقق في النوعين الثاني والثالث فقط، أما النوع الأول اللفظي، فلا تتحقق فيه جدة تصلح لاستخدامه في الاستدلال، وقد وافق أغلب المناطقة على هذا اللهم الا مس جونز Jones. فقد ذهبت ـ كما قلنا ـ إلى أن الإختلاف اللفظي يكفي لإقامة الاستدلال، ولكنها لم تذهب إلى هذا الرأي، إلا بعد أن حاولت أن تبين أن الاختلاف اللفظي يعتبر إختلافا معنويا بشكل ما.

أما مل ومدرسته من المناطقة فلم توافق على هذا الرأي إطلاقا، وإشترطت الإختلاف الموضوعي في الحكم الذي توصلنا اليه، إختلافا تاما في المعنى عن المقدمات أو عن المعنى الموجود في المقدمات التي بين أيدينا، فتحتوي المقدمات مادة لا توجد في العناصر التي أقمنا عليها الاستدلال، وتلك هي الجدة في رأي تلك المدرسة. وإذا ما حاولنا تحديد الاستدلال بأنه ما اختلف فيه عن المقدمات موضوعا، خرجت صور الاستدلال الصوري من قياس وعكس وعكس

نقيض إلى آخره ، ولم يعد فى الامكان التكلم عنها كاستدلالات[١].

تلك هى المدرسة التى إعتبرت الاستقراء الاستدلال الوحيد المنتج، وهاجمت غيره من إستدلالات إصطلحنا على تسميتها إستدلالات صورية . إنها لم تتخذ موقفا متوسطا، فلم تعتبر الاستدلال يصلح ويتكون إذا كان فيه أكثر من جدة لفظية، بل إشترطت ألا يكون فيه أقل من جدة موضوعية.

وقد هاجم مل فى ضوء فكرته هذه لاستدلالات الصورية بصفة عامة. وقد عرض فى براعة تامة لأمثلة من الاستدلالات المباشرة أولا ، ثم لأمثلة من الاستدلالات غير المباشرة أى القياس ثانيا. ثم خلص منها إلى نتيجة مؤكدة لمذهبه تقرر أن تلك الصور لا تدل أية دلالة على وجود إستدلال حقيقى، وأنه لاتوجد جده فى النتيجة ، بل هى متضمنة فى المقدمات ، فلا يحتاج الأمر إلى إقامة عملية إستدلالية معينة.

نقد كينز رأى مل نقداً شديداً . فقد رأى مل يخلط بين قضيتين خلطا تاما . ان القول بأن النتيجة لاتقدم لنا جدة ، ليس يعنى على الاطلاق أنها واضحة لكل من يدرك المقدمات ، انها تحتاج الى نوع من البرهنة هى أساس العملية الاستدلالية كلها . ثم أن القول بأنه ليس فى الاستدلال جدة، فيه تجن حقا. إن النتيجة متضمنة بشكل ما فى المقدمات، ولكن لا ينفى هذا وجود جدة معينة يصل اليها الانسان خلال عمليه الاستدلال. ويرى كينز أن خطأ مل قد نشأ من إعتباره لعملية العكس المستوى الصورة الكاملة للاستدلال المباشر، والشكل الأول أميز صوره الاستدلال غير المباشر . رأى مل فى تلك العمليات وضوحا مطلقا فى التوصل الى نتيجة متضمنة فى القضية الأصل فى الحالة الأولى، وفى

(١) Ibid - p.p. 416 417.

المقدمتين في الحالة الثانية ، فاعتبر الاستدلال الصوري كله إستدلالا واضحا لا يحتاج إلى وضع خاص وهيئة خاصة في البحث العلمي . ولذا أسقطه من نطاق الاستدلال العلمي المنتج .

ولكن كينز مع عدم موافقته مل على رأيه في أن العكس المستوي والشكل الأول لا يقدمان لنا شيئا جديداً إطلاقا ، يذهب إلى أن هناك صورا من الاستدلالات المباشرة غير العكس المستوي وصورا من الأقيسة غير الشكل الأول ، لا يتحقق فيها وضوح الشكل الأول او العكس المستوى . هناك مثلا عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف والنقض التام ونقض الموضوع من النوع الأول . ونحن قد رأينا أنها عمليات مركبة تحتاج الى عمليات استدلالية تكشف في نهاية الأمر عن نتيجة مختلفة الى اكبر حد عن المقدمة او عن الأصل وكذلك رأينا في اشكال القياس الثلاثة الأخيرة انها غير واضحة الى أكبر حد ، ولذا لجأنا الى ردها الى الشكل الأول ، لكي يتبين لنا وضوحها الذاتي ، كما ان هناك نوعا من الأقيسة ـ كالأقيسة المركبة لا يتحقق فيها ما تخيله مل من وضوحها وضوحا يخرجها ان تكون استدلالا .

نحن امام صورة من الاستدلال لا يتحقق فيها ما يدعيه مل من وضوح النتيجة لكل من يدرك المقدمات ، ثم ان مسألة الوضوح في العكس المستوى وفي الشكل الأول وفي غير هذه من انواع المنطق الصوري لا يقدح إطلاقا في الاستدلال الصوري من حيث هو استدلال . ان كثيرا من نظريات الهندسة تكشف عن حقائق موجودة ، في بديهيات ومقدمات يقينية ومسلمات[1] ونحن ننتقل من تلك البديهيات ومن تلك المسلمات الى حقائق اخرى في نظام استدلالي تصاعدي . ولم يقدح هذا في تلك النظريات . ولم تهاجم من حيث قيامها على هذا النظام الاستدلالي البديع .

ذلك هو نقض تلك المدرسة المنطقية الصورية ، لفكرة مل . ولقد اعترفت تلك

---

(١) Ibid, p. 419

المدرسة بالاستدلالات الصورية ، ورأت فيها أعظم صورة فكرية وخالفت مدرسة « مل » التي أقامت الاستدلال التجريبي وحده الطريق المقابل للاستدلال الصوري عامة والقياس الصوري خاصة على اساس هذا النقد الخطير ـ نقد القياس ـ ولكي يتضح أنا هذا النقد ينبغي ان نتبين المسألة خلال التاريخ ، وهـل كان لجون استيوارت مل حظ السبق في هذا النقد الذي هاجم به المنهج الاستدلالي الصوري ، واقام المنهج الاستقرائي التجريبي ، هذا المنهج الذي لون الحضارة الانسانية الحديثة بلونها الجديد ، فاندفعت نحو آفاق من العلم التجريبي والبحث الطبيعي ، وهل مل وحده هو أول من نقد القياس أم ثمة علماء آخرون وفلاسفة في العصور القديمة والوسطى والحديثة نقدوه لاعتبارات أخرى فلسفية ومنهجية .

قيمة الاستدلالات المنطقية (القياس)

وضعت قيمة القياس منذ القدم موضع الشك ، وهاجمه عدد كبير من الفلاسفة والعلماء حتى وقتنا الحاضر . وسنحاول أن نلخص الاتجاهات المختلفة في نقد القياس في اتجاهين : الاتجاه الأول عقم القياس وعدم انتاجه ، والاتجاه الثاني الدور في القياس واحتوائه للمصادرة على المطلوب . ثم نبين آخر الأمر ـ آراء عدد من المناطقة عن دافعوا عن القياس وآمنوا به .

١ ـ عقم القياس وعدم انتاجه :

اول صورة لمهاجمة القيـاس من حيث عقمه وعدم انتاجـه ، نراها لدى مفكري الاسلام من متكلمين واصوليين حتى القرن الخامس الهجـري ، ثم نراها بعد ذلك في صورة منهجيـة لدى ابن تيمية في كتابه المشهـور « الرد على منطق اليونان » ثم نراها في مبدأ عصر النهضة لدى فيلسوف كراموس وزابارلا وغيرهما . ثم نرى النقد بعـد ذلك لدى ثلاثة من الفلاسفـة والعلماء الأوروبيين في عصور مختلفة مثل ديكارت وبوتكاريه وجوبلو . والقيـناس

عندهم عملية تحليلية ، وإذا كان الأمر كذلك فهو عملية عقيمة ، إذا كانت النتيجة هي هي المقدمة الكبرى أو هي جزء منها فلا معنى على الإطلاق لتكريرها . والفكر هنا لا يتقدم من حالة إلى أخرى، إن التجربة وحدها هي التي تسمح بالتقدم وهي التي تعطي الفكر قوته على الاستدلال ، هذه الحجة التي عرضها الفلاسفة المختلفون كل من وجهة نظره .

أما ديكارت فيقول في مقاله عن المنهج «أما عن المنطق فان أقيسته ومعظم صوره الأخرى إنما تستخدم بالأحرى لكي تشرح للآخرين الأشياء التي يعلمونها إنها كفن Lulle تتكلم بدون حكم لأولئك الذين يجهلونها» وفي كتابه القواعد يتكلم ديكارت باحتقار عن تلك الطراز التي يعتقد الجدليون أنها تسيطر على الفكر الانساني ، والتي يفرض فيها عليه صور معينة من الاستدلال المنتج ، إذا وثق العقل بنفسه فيها . ومع أن العقل يبقى عاجزاً ولا يستطيع أن يبحث الاستدلالات ذاتها لكي يحقق وضوحها، فانه قد يصل أحيانا إلى شيء واضح بفضل الصورة نفسها . ويرى ديكارت أن القياس لا يسمح لنا بالاكتشاف ، يقول « إن الجدليين لا يمكنهم إقامة أي قياس ينتج حقيقة من الحقائق إذ لم يكونوا حاصلين من قبل على مادة هذه الحقيقة إذا لم يعرفوا الحقيقة التي يستدلون عليها بهذه الطريقة » إن الجدل العادي غير منتج اطلاقا لمن يريدون التوصل إلى الحقيقة. إنه قد يفيد أحيانا من يستخدمونه في عرض أسباب وعلل عرفت من قبل عرضا أكثر سهولة، وعلى العموم إن قواعد المنطق عند ديكارت قواعد غير منتجة .

أما بوانكاريه فانه يشارك أيضا في هذه الوجهة من النظر. يقول في نص هام «لا يمكن أن يعلمنا القياس شيئا جوهريا جديدا ، وإذا كان كل قواعده ينبغي أن تخرج من مبدأ الذاتية، فان كل شيء ينبغي أيضا أن يرد إلى هذا المبدأ».

لكن يلاحظ أن بوانكاريه متناقض مع نفسه، ومتردد في موقفه هذا ترددا عجيبا ، فان الاستدلال بالتردد Le reasonment Par Recurrence - وهو الصورة اليقينية للاستدلال الرياضي عنده، إنما هو مجموعة متلاحقة من القياسات، وعلى هذا كان من البديهي أن يكون القياس عنده منتجا ، وفي الحقيقة إن بوانكاريه لم يتعمق في مسألة القياس[1] .

أما جوبلو فمع اعترافه بقيمة القياس ، فانه حاول أن يحدد إلى حد ما مجال تطبيقه ، فان العلوم الرياضية عنده لا تطبق فيها عمليات القياس، إن سير الفكر الرياضي في كل استدلالاته إنما يكون من الخاص إلى العام ، وهو عكس القياس الذي يذهب من العام إلى الجزئي: إن القياس لا يمكن أن يكتشف شيئا ولكنه يصلح طريقا للعرض ومراقبة عمليات الاستدلال الرياضي. ويشترك جوبلو مع ديكارت في أن كلا منهما يعتبرا منطق أرسطو غير كاف في تفسير عمليات الفكر الانساني ، وأن القياس في آخر الأمر ليس إلا صوراً لفظية فحسب[2] .

٣ - القياس والدور او المصادرة على المطلوب :

أول نقد للقياس على هذا الأساس إنما تلقاه لدى فيلسوف شاك هو سكستوس امبريكوس Sextus Empericus ، فقد ذهب سكستوس إلى أن في القياس مصادرة على المطلوب ، وتفسير ذلك أن النتيجة والمقدمة الكبرى شيء واحد أو أن النتيجة مندرجة في المقدمة الكبرى أو متضمنة فيها :ثم أخذ

(١) Poinceré-La Sience et l'Hypothese p. p

(٢) Goblot - Traité, p.p. 256-357

هذا النقد بعد ذلك راموس فى العصور الوسطى، كما أن ابن تيمية اعتبره أساسا لنقد هام وجهه إلى المنطق الصورى، وأضاف إليه جدة لانجدها عند سكستوس ووصل هذا النقد بالنزعة الإسلامية فى نقد القياس .

أتى بعد ذلك مل وقد وصل نقد القياس عنده إلى أوجه يقول « إنه من المؤكد تماما أن القياس يكون دائرا إذا كان فى النتيجة شىء ما موجوداً فى المقدمات ، ومن المعلوم أن هذا المبدأ عام فى كل الأقيسة وأن القياس فى جميع صوره لا يعطينا شيئا جديدا ، لأن النتيجة مفترضة أو معروفة من قبل » ويعطى المثال المشهور .

كل إنسان فان
سقراط إنسان
∴ سقراط فان

ويرى أن القضية : سقراط فان، مفترضة فى القضية الكلية ـ كل إنسان فان . ويقول : إننا لم نضع هذه القضية الكلية إلا بعد ان تأكدنا فناء سقراط ولذلك فلا معنى على الاطلاق للقياس وقد تكلم مل Mill عن انواع الدور كما تكلم عنها هو يتلى من قبل . وأثبت ان الأقيسة تتحقق فيها كل هذه الأنواع، والفائدة الوحيدة للقياس عنده هو أنه يحقق نتيجة الإستقراء .

المدافعون عن القياس :

ولكن مجموعة من المناطقة رأوا ان كل هذه الانتقادات لحقيقة القياس لا تهدمه إطلاقا . وكان تهافتها واضحا تمام الوضوح . إن اهم نقد وجهه اعداء القياس إليه هو أنه استدلال تحليلى وانه يقوم على قانون الذاتية . فلا يستطيع العقل فى

العملية القياسية أن يخرج من القضية ا هي ا ، وهي قضية في نظرهم غثاء ، يدور العقل فيها في تكرار لا معنى له . وبهذا جد هذا المبدأ العقل الانساني ، وجعله في حلقة مفرغة .

يرى أنصار القياس أن الأمر على العكس تماما . إن استناد القياس على هذه النظرية الإيلية الفنية ـ الوجود هو الوجود ، خصبة أشد الخصب ، ولا يستطيع انسان أن ينكر أهمية النظرية الإيلية في تاريخ الفكر وغناها . ويرى هؤلاء المناطقة أن هذه الإيلية لا تنقص من حقيقة القياس وخصوبته . ومن أهم من نادى بهذا هاملان . لقد رأى هاملان أن القياس ليس مجموعة ميكانيكية من الألفاظ أو لعبة أو تمرينا صوريا أو كلاميا نستمد منه ماصدقا بحتا من مضمون بعض الأفكار ، كما فعل المدرسيون في أمثلتهم العقيمة ، إن القياس الحقيقي هو القياس الذي يبدأ أو يستند على حقيقة مباشرة لكي يصل إلى حقيقة غير مباشرة . وليس هذا عبثا ، إنه يعبر بهذا تعبيرا كاملا عن نسق من الأشياء ، وعن طراز منها لا نصل اليه عن غير هذه العملية العقلية[1] ويرى تريكو أن الانتقادات التي وجهها المناطقة إلى القياس منذ ديكارت وجون ستيورات مل إلى بوانكاريه إنما تقوم على مسلمتين : الأولى : أن القياس يستند على تفسير ميكانيكي ما صدقي ، أو بمعنى اخر ينبغي أن يستند على هذا التفسير . الثانية : أن النتيجة متضمنة في المقدمتين . وسنرى كيف يرد المدافعون عن القياس على هذين النقدين أو على هاتين المسلمتين :

---

(١) Hamelin : Elements de la Représentation, p 3

١ – التفسير الماصدقى للقياس :

يرى أنصار القياس أن الخطأ الأكبر لمن هاجموا القياس أنهم أخذوا بفكرة التفسير الماصدقى له . وان جميع الإنتقادات التى وجهها ديكارت إلى القياس الأرسطاليسى إنما تقوم على هذا الخطأ الشائع . حاول ديكارت أن يثبت عقم القياس وخلوه من كل مضمون منطقى وذلك حين نظر إليه على أنه أداة بسيطة لتصنيفات تتضمن الواحدة منها ميكانيكيا فى الأخرى، يرى أنصار المناطقة أن هذه فكرة خاطئة ، وأنها لم تكن فكرة أرسطو ، وإنما كانت فكرة سادت خطأ العصور الوسطى، عهود الانحطاط للمنطق . وهؤلاء المناطقة يرون أن ما يهم المنطقى ليس هو أبدا العلاقات الماصدقية بين العام والخاص ، وانتقال العقل خلال هذه العلاقات من العام إلى الخاص ، أن ما يهم المنطقى هو مضمون هذه التصورات متجها مباشرة نحو اقتناص الماهية : فاذا ما فسرنا العملية القياسية تفسيرا مفهوميا ، فان القياس يكون خصبا وعليا . وهذا ما تفعله الرياضيات ، وهى الدليل المؤكد على خصب العملية القياسية التى تستخدمها الرياضيات مستندة على المفهوم . فادراك الحقيقة واكتشافها إنما ينتج عن « برهنة تحليلية » كما ينتج عن « برهنة تركيبية » . إن العقل فى الحالة الأولى يشغل بحقيقة ذات نسق عقلى لكى يولد أو يصل إلى حقيقة او يقين يحتوى ماهية متسامية ، هذه حركة عقلية لا تقل اهمية عن الحركة العقلية الأخرى التى تبدأ من أدنى – لكى تصل إلى نسق أو نظام تجريبى .

ثم إن هؤلاء الذين هاجموا القياس من هذه الناحية ، واعتبروه عقيما ، يتناسون أن العلم فى اعماقه استدلالى deductive . وقد اثبت هذا مايرسون Meyerson اثباتا قاطعا . إن كل تفسير علمى – يتجه – مع تقدم العلم – إلى ان

يصبح تفسيرا عقليا متخذا كأساس له ــ مبدأ الذاتية . ثم أن القوانين التجريبية تظهر ، ثم تختفى ، أو تحذف . وبسبب حذفها أو اختفائها قوانين أخرى ، وهذه القوانين مستمدة من قوانين أعلى ــ هناك إذن تسلسل بين القوانين ، سلسلة قوية بين مقدمات ولواحق .

ان خصوبة الاستدلال القياسى يتضح أشد الانضاح فى العلوم الجزئية التجريبية ــ وهو الكيمياء ــ فالكيمياء لم تتخلص أبدا من الاستدلال، تلجأ اليه دائما . وما دامت هذه العلوم تلجأ الى الرياضيات فهى تلجأ الى الاستدلال . واذا كان العلم الحديث هو أكبر نصر للاستدلال ، فان جوهر الاستدلال هو القياس .

ويرى تريكو أنه لم يعد اذن باقيا من نقد ديكارت لمنطق أرسطو سوى قوله بأن قواعد هذا المنطق قواعد عقيمة . ويقرر تريكو أن هذا نقد سطحى . إنه يبين فقط عن عداوة ديكارت لأرسطو، إنه من السهولة بمكان ان نرى بعض الخلل فى بعض ضروب القياس . ولكن ليس معنى هذا أن نهدم نظرية كاملة . ثم ما معنى العقم ؟ إننا نستطيع أن نصف اى علم وقواعده بالعقم .

إنه من الممكن أن نقول : ان قواعد النحو عقيمة ، وأن هناك من الناس من ليسوا فى حاجة اليها ، وكذلك قواعد كثير من العلوم والفنون، ولكن لا يقدح هذا أبدا فى قواعد هذه العلوم والفنون . فاذا كان هناك من ليس فى حاجة الى قواعد المنطق أو قواعد النحو ، فلا يضير هذا لا المنطق ولا النحو . وقد تخلص جون استيوارت مل من هذا النقد الذى وجهه ديكارت الى المنطق [illegible] قرر أن [illegible]

وليس عمل هذه القواعد أن تعلمنا كيف نفكر تفكيرا جيدا ، بقدر ما تحفظنا من أن نفكر تفكيرا سيئا (١) .

٢ – علاقات المقدمة الكبرى بالنتيجة :

يرى المدافعون عن القياس أنه طالما قد ثبت من أدلتهم السابقة أن العملية القياسية عملية خصبة وغنية ، فلا محل إذن لإعتراض جون استيوارت مل بأن في القياس مصادرة على المطلوب أو أن النتيجة متضمنة في الكبرى . ويرى أصحاب هذا الرأى أن مسلمة مل هذه مرفوضة من أساسها وأنها لم تتعمق طبيعة القياس وتنفذ إلى حقيقته . إن النتيجة في القياس ليست متضمنة لا في الكبرى ولا في الصغرى . بل إن الأستاذين جانيه وسياى يريان أنها ليست أيضا متضمنة في كلتيهما . إنها متمايزة عنهما تمايزا حقيقيا وتاما . إن النتيجة في رأى هؤلاء – هي تركيب أصيل وجديد ، يقوم به العقل الذى يدرك العلاقات بين المقدمتين وإن الشك الذى يثار حول النتيجة لا يؤثر أبدا في المقدمة الكبرى . وكما أن القضية تعبر عن إدراك العلاقة بين حدين ، فان القياس يعبر عن إدراك العلاقة بين قضيتين .

فالبرهنة القياسية إذن ليست برهنة ميكانيكية ، إننا لا نحصل منها على النتيجة – تلقائيا – إننا نحصل عليها ونستخرجها بعمل إبداعي حقيقي ، بقوة خلاقة ، تشبه دائما عملية الحكم الذى نعبر عنه في القضية ، ويرى هاملان أنه إذا كان حقا أن البحث العلمي يتقدم حين « نضع المقدمة : أعنى أن نجد سبب النتيجة ، فينبغي أن نعترف إذن أن البرهنة إنما تتكون من ربط الطرفين

---

(١) Tricot. p. 302

ـ أى الحدين ـ بحد أوسط » ؛ فجوهر القيـاس إذن هو التأمل . ولم ير جون استيوارت مل هذا . أن نظرية تداعى الأفكار الميكانيكية أخفت عنه « نشاط العقل الذاتى » .

ويستنتج أنصار القياس دفاعهم عنه بكلمات ليبنتز «إن اكتشاف صورة القياس كان عملا من أجل الأعمال العقلية أو أكثرها اعتباراً . إنها نوع من الرياضية الكلية لم تعرف أهميتها تقريبا ويمكننا أن نقول إنها تحتوى فنا معصوما بالرغم من أننا نعرفها ونستطيع استخدامها ... »

تم الكتاب بحمد الله

فهرس الأسماء

(ا)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ط)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(لا)

تنبيه للقارىء :

حدث خطأ مطبعي في تتابع بعض الفصول ، ومحتويات الكتاب كاملة وأرقام الصفحات صحيحة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الخامسة

وبعد : فإنى أقدم للقارىء العربى الطبعة الخامسة من كتابى « المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة » :

وقد راجعت فصول الكتاب ، وأضفت فقرات جديدة ، وعدلت ونقحت بعض الفصول . كما حذفت بعض فقرات كانت قد أضيفت للطبعتين السابقتين .

وأرجو أن يكون الكتاب فى صورته الحاضرة إستجابة لحاجة القارىء فى الجامعات العربية ولدى جمهور المثقفين لمعرفة مباحث هذا الموضوع الهام من موضوعات الفكر الإنسانى .

وأسأل الله التوفيق .

دكتور على سامى النشار
أستاذ كرسى الفلسفة الاسلامية
بكلية الآداب — بجامعة الاسكندرية

مقدمة الطبعة الأولى

لم يحظ المنطق الصوري بعناية الباحثين المحدثين في مصر، وغيرها من البلاد العربية . ولم تظفر المكتبة العربية بكتاب يعرض لأعظم جانب من جوانب الفكر الأرسطاطاليسي ، الجانب الذي بقي خلال العصور بناء متكاملا شامخا . يتناوله المفكرون من فلاسفة ومناطقة، إما كما هو ، فيعتبرونه الصورة الكاملة للفكر من حيث هو فكر ، وإما يهاجمونه، أعنف هجوم، ويرونه غثاء فكريا لا قيمة له، وفي كلتا الحالتين، كان هو نقطة البدء . وقد انتهى كثير من التراث الفكري ، والعلمي القديم أرسطاطاليسيا كان أو غير أرسطاطاليسي ، ولم يعد يشغل الباحثين ، الطبيعة القديمة أو العلوم الرياضية والكيميائية والفلكية القديمة وغيرها ــ ولكن بقي «منطق أرسطو» صورة سامية، بل أسمى صورة للفكر الانساني ، وظهرت أنواع جديدة من المنطق وطرز جديدة من المناهج النظرية والعلمية ، ولكن بقي المنطق الأرسطاطاليسي طرافته ، بل وأحيانا جدته وما زال يشغل المجامع الفكرية المختلفة والجامعات المتعددة، أضفت عليه الجدة أبحاث جديدة ، ولكن كانت كلها في نطاقه .

بالرغم من [illegible] نر في بلادنا من يقدم على الكتابة والتأليف فيه ، ويقدم لنا عرضا لنشأة الأفكار المنطقية عند أرسطو ، ثم لتطور هذه الأفكار خلال العصور ، وما أضاف اليه المفكرون المختلفون من عناصر وما أسقطوه من مباحث وكيف أخذت مفهومات أرسطو ، معنى آخر، وكيف أخصبت أفكار وضعها [illegible] في صورة عامة ، بواسطة مفكرين لاحقين.

وإذا حاولنا أن نتكلم عن دراسة المنطق الأرسطاليسى فى بلادنا لوجدنا أن المفكرين الاسلاميين الأقدمين تناولوه بالبحث المفصل، وتعمقوا فى أبحاثه وعرضوه فى صور مختلفة ، عرفوه خالصا أحيانا ، ومزجوه بعناصر رواقية أحيانا أخرى، والكتب العربية القديمة بين أيدينا فيها عرض تام للتراث المنطقى اليونانى جميعه فى صور مختلطة متشابكة ، والكتاب الوحيد الذى نظفر به وهو يحدثنا فى أسلوب علمى ممتاز عن منطق أرسطو فى العالم العربى، هو كتاب حديث لعالم مصرى ـ الأستاذ الدكتور ابراهيم بيومى مدكور كتبه باللغة الفرنسية
L'Oagadon d'Aristote dans le monde arabe.

والكتاب علاوة على تفرده بالبحث فى هذه الناحية الهامة من نواحى الفكر الانسانى يعرض للموضوع الذى نحن بصدده عرضا متقنا، ويردمسائل المنطق عند الاسلاميين إلى أصولها فى المنطق اليونانى أرسطاليسيا كان أو رواقيا، ويبين أثر المنطق الأرسطاليسى فى الدوائر الفكرية العربية غير أن هذا العالم الممتاز سرعان ما تلقفه عالم السياسة وعالم «الاقتصاد» ولم يعد يشغل بالبحث العلمى المنطقى أو الفلسفى ، فلم ينقل كتابه إلى العربية ولم يضف إلى أبحاثه الأولى شيئا يذكر اللهم إلا رآسته لهيئة تقوم بنشر «مخطوطة منطق الشفاء» لابن سينا وهو عمل تكفلت به وزارة التربية والتعليم المصرية ، وعهدت به إلى مجموعة من أساتذة الفلسفة ، يقومون به خير قيام فى أناة وصبر .

وفى السنوات الأخيرة ، قام باحث مصرى كبير هو الدكتور عبد الرحمن بدوى أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس بنشر بعض أجزاء منطق أرسطو، والتعليق

عليها وقد عانى جهدا كبيرا فى إعدادها للنشر ، والتعليق ، وعاونه على عمله معرفته الواسعة بالتراثين اليونانى والحديث .

من هذا كله نرى أن الأبحاث فى المنطق الصورى فى العالم العربى الآن ، كانت قاصرة ، لم تعرض له إلا من نواحى جزئية ، ولم تتناول تاريخه الشامل خلال العصور ، وتطور أفكاره العديدة ، ولم يظهر أى كتاب على الاطلاق لبحث الموضوع بحثا وافيا . فرأيت ــ وقد كان لى حظ التخصص العلمى فى المنطق ، وبعد أن كتبت كتابى «مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسططاليسى» أن أعد كتابا فى «المنطق الصورى» يبحث عن نشأته وتطوره منذ أرسطو حتى الآن ودفعنى إلى هذا حاجة المكتبة العربية إلى كتاب مفصل يتناول الموضوع من نواحيه المختلفة . كما أحسست بحاجة طلبة الجامعات العربية إلى تصنيف فى لغتهم الأصلية يشرح لهم هذا الموضوع الموهر شرحا مبسطا ، وأن ينقل اليهم آراء الباحثين فى منطق أرسطو منذ أن ظهر هذا المنطق حتى اليوم . وتلك هى المحاولة التى أقدمها للقارىء الآن فى هذا الكتاب وكان منهجى فى وضعه ، تاريخيا ، وموضوعيا فى الآن عينه ، أعرض للفكرة عند أرسطو ، ثم أتناولها عند من تلاه من مفكرين ، وأحيانا أتكلم بأسلوبهم ، حتى يعيش القارىء فى فكر صاحب الفكرة وقد قدمت للقارىء آراء المفكرين [illegible] حتى السنوات الأخيرة ، ثم أعرض للافكار عرضا موضوعيا ، فأوضحها فى ذاتها .

ولم أضمن الكتاب من آرائى الخاصة سوى القليل ، ولم أتعرض لغير مباحث المنطق الصورى .

ولست أدعى أنى ألممت بالموضوع كاملا ولكننى حاولت أن أقدم القارىء

بالجوهر وحسبي اليوم أنى أقدمت على الأرض الوعرة لكى أمهدها وعلى هذا الجيل الكبير من جبابرة أساتذة المنطق ومناهج البحث فى الجامعات المصرية الثلاث أن يدلى بدلوه ويقدم لنا خلاصة أبحاثه فى هذه الموضوعات الخطيرة من منطق وفلسفة علوم ومناهج بحث ، وكلها تنتمى إلى أصل واحد .

وأرجو أن أتلافى كثيرا مما ينقص الكتاب فى طبعة تالية .

والله أسأل التوفيق

الإسكندرية فى على سامى النشار

العاشر من محرم ١٣٧٥ ، ٢٨ أغسطس ١٩٥٥

فهرست الموضوعات

الباب الثالث

الباب الرابع

الباب الخامس